

الموسوعة الشاملة في شرح التشريعات الجنائية الخاصة

يشتمل على شرح التشريعات الجنائية الخاصة الصادرة حتى سنة ٢٠٠١
سابقا عليها بأحكام القضاء حتى سنة ٢٠٠١
وأهم القيود والأوصاف والتعديلات الخاصة للنيابات
ملاحق وأحدث أحكام المحكمة الدستورية العليا حتى سنة ٢٠٠١

الجزء الخامس

المستشار الدكتور
محمود محمد عبد القادر
والمحرر: محكمة الاستئناف
القلمية الثالثة مزرعة وبنطقة

٢٠٠١

الكتاب الثاني للإصدارات القانونية
٧٠ في مجلد طبع في - القاهرة - في سنة
٧٨٣٠٥٢٧ / ٢



This image displays a highly repetitive, dense pattern of a single Chinese character, '永' (Yong), which is the first character in the 'Twenty-Four Filial Piety' (Xiao Sheng) sequence. The characters are arranged in a staggered, grid-like fashion, filling the entire page. Each character is rendered in a traditional, slightly calligraphic style, with varying shades of gray and black, giving it a textured, woodblock-print appearance. The overall effect is a complex, rhythmic visual texture.

الموسوعة الشاملة
في شرح
التشريعات الجنائية الخاصة

إهداء ٢٠٠٨

المنشأار/محمد فرج الذهبى
جمهورية مصر العربية

المستشار الدكتور
معوض عبد التواب
رئيس محكمة الاستئناف

الموسوعة الشاملة

فى شرح

التشريعات الجنائية الخاصة

يشتمل على شرح للتشريعات الجنائية الخاصة الصادرة حتى سنة ٢٠٠١

معلقا عليها بأحكام القضاء حتى سنة ٢٠٠١

وأهم القيود والأوصاف والتعليمات العامة للنيابات

الجزء الخامس

ماسحو الأذنبة - مباشرة الحقوق السياسية - مترو الأتلق - مثلجات - محاكمة وزراء
محاماة - محال - محال صناعية وتجارية وعامة - محميت - مراسى - مخدرات - مراهقات
مراجل بخارية - مراقبة الشرطة - مراقبة تجارة الحبوب - مرشدين سياحيين - مرور
مساعد كهربائية - مصحف شريف - مصانع وورش لإصلاح وبيع المحركات الحرارية
مصنغات فنية - مطبوعات - معادن ثمينة - معارض وأسواق

الطبعة الثالثة مزيدة ومنقحة

٢٠٠١

المكتب الفنى للإصدارات القانونية

٢٥ من محمد على ربيع - الثلاثين - الجبل

ت / ٧٨٣٠٥٢٧



التشريعات الجنائية الخاصة

التي تبدأ بحرف (م)

ماسحو الأحذية - مباشرة الحقوق السياسية - مترو الأنفاق -
مثلجات - محاكمة وزراء - محافل بهائية - حمامات - محال
صناعية وتجارية - محال عامة - محميات طبيعية - مخدرات -
مراسي - مراهنات - مراحل بخارية - مراقبة الشرطة - مراقبة
تجارة الحبوب - مرشدين سياحيين - مرور - مزاول مهنة بيع
أجهزة الإذاعة والتليفزيون - مصاعد كهربائية - مصحف شريف
- مصانع وورش - مصنعات قنية - مطبوعات - معادن ثمينة -
معارض وأسواق - مقاولون - مكبرات صوت - ملاحاة داخلية -
ملاهي - مناجم ومحاجر - مناطق جمركية - منشآت طبية -
منشآت كهربائية - موازين ومقاييس

-A-

١٠٨ - ماسحو الأحذية

لائحة ٢٢ ديسمبر سنة ١٩٠٦ بشأن ماسحو الأحذية

مادة ١ - لا يسوغ لأى شخص ان يتعاطى صناعة بويجى (مساح جزم) بدون ان يستحصل مقدما على رخصة من البوليس ويجوز للبوليس ان يعطى هذه الرخصة او يرفض اعطاءها .

وللحصول على الرخصة يجب على صاحب الشأن ان يحضر للبوليس لقيد اسمه ولقبه ومحل سكنه مع العريف عن اسم شيخ حارته (اذا كان من الوطنيين) او القنسلاتو التابع اليها (اذا كان من الأجانب) وتعطى هذه الرخصة مجانا وتوضح فيها اوصاف الطالب ويجوز سحبها مؤقتا او نهائيا بأمر المحافظ او المدير .

مادة ٢ - لا تعطى رخصة لأى شخص يزيد عمره عن ١٤ سنة الا اذا كان مصابا بعاهات تمنعه من الاشتغال بحرفة أخرى .

وتنتهى مدة الرخصة حتما متى بلغ عمر الشخص سن ١٤ سنة كاملة ما لم يكن به العاهات المنوه عنها آنفا .

مادة ٣ - يجب ابراز الرخصة لرجال البوليس كلما طلبوها

مادة ٤ - كل بويجى (مساح جزم) يجب عليه ان يضع صفيحة من نحاس بصفة ظاهرة على ذراعه الأيمن واخرى على الصندوق موضحة بها نمرة القيد التى يعطيها له البوليس وذلك بالأرقام العربية والأفريقية .

مادة ٥ - اذا فقدت الرخصة من أحد البويجية (ماسحى الجزم) فعليه ان يخبر البوليس بذلك ومتى تحقق فقد الرخصة يصرف اليه خلافتها واذا فقدت الصفيحة يعطى ايضا خلافتها بالثمن .

مادة ٦ - للبوليس ان يعين مواقف للبويجية (مساحى الجزم) وان يحدد عدد البويجية الذين يجوز لهم الوقوف فيها .

ويجوز للبوليس ان يأمر البويجية بالانتقال من موقف الى آخر ولا يجوز للبويجية (مساحى الجزم) ان يبتعدوا عن مواقفهم الا اذا دعاهم لذلك الأفراد وكذلك لا يجوز لهم اتباع الأفراد او مضايقتهم بالإلحاح عليهم .

مادة ٧ - قد تحدد ميعاد شهر واحد لحصول الأجانب المشتغلين بهذه المهنة على الرخصة اللازمة .

مادة ٨ - كل مخالفة لهذه اللائحة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تتجاوز مائة قرش .

ملاحظات وأحكام :

أهم القيود والأوصاف

مخالفة بالمواد ١ ، ٨

مارس حرفة مساح أحذية بدون ترخيص .

تقيد مخالفة بالمواد ٣ ، ٨ ، ١٠

لم يبرز رخصته للشرطة عند طلبها .

تقيد مخالفة بالمواد ٤ ، ٨

لم يضع صفيحتي نمرته على زراعه وصندوقه .

١٠٩ - مباشرة الحقوق السياسية

قانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية^(١)

حتى آخر التعديلات وحتى القانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣ ؛ وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتعديل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية

- (١) الواقع المصرية رقم ١٨ (٤٥ مكررا ١٠) غير اعتيادي في ٤ من مارس سنة ١٩٥٦ ، وقد عدل بالقوانين والقرارات بالقوانين الآتية :
- القانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ ، (الجريدة الرسمية العدد ٤٣ مكررا في ٣١ من مايو سنة ١٩٥٦) .
 - القانون رقم ٤ لسنة ١٩٥٨ ، (الجريدة الرسمية العدد ١٢ مكررا في ٦ من فبراير سنة ١٩٥٨) .
 - القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ ، (الجريدة الرسمية العدد ٣٣ في ١٧ من أغسطس سنة ١٩٧٢) .
 - القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ ، (الجريدة الرسمية العدد ٣٥ في ٢٦ من أغسطس سنة ١٩٧٦) .
 - القانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ ، (الجريدة الرسمية العدد ٢٥ "تابع" في ٢١ من يونيو سنة ١٩٧٩) .
 - القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٨٤ ، (الجريدة الرسمية العدد ١٣ مكررا (و) في ٣١ من مارس سنة ١٩٨٤) .
 - القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٨٧ ، (الجريدة الرسمية العدد ٧ "تابع" في ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٧) .
 - القرار بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ ، (الجريدة الرسمية العدد ٣٩ (مكررا) في ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٩٠) .
 - القرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ ، (الجريدة الرسمية العدد ٤٣ "تابع" في ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٩٤) .
 - القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ ، (الجريدة الرسمية العدد ١٥ مكررا في ١٥ من أبريل سنة ٢٠٠٠) .
 - القرار بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ ، (الجريدة الرسمية العدد ١٧ مكررا في ١٢ من يوليو سنة ٢٠٠٠) .

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ الخاص بالانتخاب
والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما أرتاه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الداخلية .

أصدر القانون الآتى

الباب الأول

فى الحقوق السياسية ومباشرتها

مادة ١^(١) - على كل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة
ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الآتية :

(أولا) إيداء رأى فيما يأتى :

١ - الاستفتاء الذى يجرى لرئاسة الجمهورية .

٢ - كل استفتاء آخر ينص عليه الدستور .

(ثانيا) انتخاب أعضاء كل من :

١ - مجلس الشعب .

٢ - مجلس الشورى .

٣ - المجالس الشعبية المحلية .

ويعفى من أداء هذا الواجب ضباط وأفراد القوات المسلحة
الرئيسية والفرعية والإضافية وضباط وأفراد هيئة الشرطة طوال مدة
خدمتهم بالقوات المسلحة او الشرطة .

وتكون مباشرة الحقوق سالفة الذكر على النحو والشروط المبينة
فى هذا القانون .

(١) معدلة بالقرار بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ .

مادة ٢ - يحرم من مباشرة الحقوق السياسية :

- (١) المحكوم عليه فى جناية ما لم يكن قد رد اليه اعتباره .
(٢) من فرضت الحراسة على أمواله بحكم من محكمة القيم وذلك طوال مدة فرضها ، وفى حالة صدور حكم محكمة القيم بالمصادرة يكون للحرمان لمدة خمس سنوات .
(٣) (١)

(٤) المحكوم عليه بعقوبة الحبس فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب أو إعطاء شيك لا يقابله رصيد أو خيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تقالس بالتكليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو إغراء شهود أو هتك عرض أو افساد اخلاق الشباب أو انتهاك حرمة الآداب أو تشرد أو فى جريمة ارتكبت للتخلص من الخدمة العسكرية والوطنية ، كذلك المحكوم عليه لشرع منصوص عليه لإحدى الجرائم المذكورة ، وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره

(٥) المحكوم عليه بالحبس فى إحدى الجرائم الانتخابية المنصوص عليه فى المواد ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ من هذا القانون ، وذلك ما لم يكن الحكم موقوفاً تنفيذه أو كان المحكوم عليه قد رد اليه اعتباره ؟

(٦) من سبق فصله من العاملين فى الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقضى خمس سنوات من تاريخ الفصل إلا إذا كان قد صدر لصالحه حكم نهائى بإلغاء قرار الفصل أو التعويض عنه .

(٧) (٢)

(١) ، تم إلغاء هذين البندين بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ ، وكان قد سبق تعديلها بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

مادة ٣ - تقف مباشرة الحقوق السياسية بالنسبة للأشخاص الأتسى
نكرهم :

(١) المحجور عليهم مدة الحجر .

(٢) المصابون بأمراض عقلية المحجورين مدة حجزهم .

(٣) الذين شهر افلاسهم مدة خمس سنوات من تاريخ شهر إفلاسهم ما
لم يرد اليهم اعتبارهم قبل ذلك .

الباب الثالث

فى جداول الانتخاب

مادة ٤ (١) - يجب ان يقيد فى جداول الانتخاب كل من له مباشرة
الحقوق السياسية من الذكور والإناث ، ومع ذلك لا يقيد من اكتسب
الجنسية المصرية بطريق التجنس الا اذا كانت قد مضت خمس سنوات
على الأقل على اكتسابه اياها .

مادة ٥ (٢) - تتشأ جداول انتخاب تقيد فيها اسماء الأشخاص الذين
تتوافر فيهم شروط الناخب فى أول نوفمبر من كل سنة وحتى الحادى
والثلاثين من يناير من السنة التالية ولم يلحق بهم اى مانع من موانع
مباشرة الحقوق السياسية ، وتعرض هذه الجداول فى الأول من شهر
فبراير الى اليوم الأخير منه ، وذلك فى المكان وبالكيفية التى تبينها
اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

مادة ٦ - تبين اللائحة الجهات التى يعد لكل منها جدول انتخاب
خاص كما تتضمن اللائحة بيان كيفية إعداد جداول الانتخاب
ومحتوياتها وطريقة مراجعتها وتعديلها وعرضها والجهات التى تحفظ
فيها وتشكيل اللجان التى تقوم بالقيد وغيره مما هو منصوص عليه فى
هذا القانون .

(١) معدلة بالقرار بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٧٩ .
(٢) معدلة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ٧ (١) - تقوم النيابة العامة بإبلاغ وزارة الداخلية بالأحكام النهائية التي يترتب عليها الحرمان من مباشرة الحقوق السياسية أو وقفها .

وفي حالة فصل العاملين في الدولة أو القطاع العام لأسباب مخلة بالشرف تقوم الجهة التي كان يتبعها العامل بهذا الإبلاغ .

ويجب أن يتم الإبلاغ في جميع الحالات خلال خمسة عشر يوما من التاريخ الذي يصبح فيه الحكم أو القرار نهائيا .

مادة ٨ (٢) - للجنة القيد أن تطلب ممن قيد اسمه أو ممن يراد قيد اسمه أن يثبت شخصيته وسنه وجنسيته .

مادة ٩ - لا يجوز أن يقيد الناخب في أكثر من جدول انتخاب واحد .

مادة ١٠ - لا يجوز ادخال أى تعديل على جداول الانتخاب بعد دعوة الناخبين إلى الانتخاب أو الاستفتاء ، على أن تبدأ المواعيد المنصوص عليها في المادة الخامسة وما بعدها كاملة من جديد من اليوم التالي لإعلان وزير الداخلية نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء .

مادة ١١ - المواطن الانتخابي هو الجهة التي يقيم فيها الشخص عادة ، ومع ذلك يجوز له أن يختار لقيد اسمه الجهة التي بها محل عمله الرئيسي أو التي له بها مصلحة جدية أو مقر عائلته ولو لم يكن مقيما فيها .

وتبين اللائحة التنفيذية الطريقة التي يتم بها هذا الاختيار وموعده وعلى الناخب إذا غير موطنه الانتخابي أن يعلن هذا التغيير بالطريقة التي تعين وفقا للفقرة السابقة .

مادة ١٢ - يعتبر المواطن الانتخابي للمصريين المقيمين في الخارج المقيدين في القنصليات المصرية ، في آخر جهة كانوا يقيمون فيها عادة في مصر قبل سفرهم ، أما المصريون الذين يعملون على السفن المصرية فيكون موطنهم الانتخابي في الميناء المقيدة به السفينة التي يعملون عليها .

(١) معجلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) معجلة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ١٣ (١)

مادة ١٤ - يجب عرض جداول الانتخاب .

وتبين اللائحة التنفيذية طريقة هذا العرض وكيفيةه .

مادة ١٥ (٢) - لكل من أھمل قيد اسمه فی جداول الانتخاب بغير حق أو حدث خطأ فی البيانات الخاصة بقیده أو توافرت فیھ شروط الناخب أو زالت عنه الموانع بعد تحریر الجدول ، ان یطلب قيد اسمه لو تصحیح البيانات الخاصة بالقید .

ولكل ناخب مقید اسمه فی أحد جداول الانتخاب ، ان یطلب قید اسم من أھمل بغير حق أو حذف اسم من قید من غیر حق أو تصحیح البيانات الخاصة بالقید .

ویجب تقدیم هذه الطلبات لغایة الیوم الخامس عشر من شهر مارس من كل سنة وتقدم كتابة لمدير أمن المحافظة وتقید بحسب تاریخ ورودھا فی سجل خاص ، وتعطى ایصالات لمقدمیھا .

مادة ١٦ (٣) - تفصل فی الطلبات المشار الیھا فی المادة السابقة لجنة مؤلفة من رئیس المحكمة الابتدائیة للمحافظة رئیساً وعضویة مدير الأمن بها ورئیس نیابة یختاره النائب العام ، وذلك خلال اسبوع من تاریخ تقدیمھا ، وتبلغ قراراتھا الی ذوی الشأن خلال ثلاثة أيام من تاریخ صدورھا .

مادة ١٧ (٤) - لكل من رفض طلبه أو تقرر حذف اسمه الطعن بغير رسوم فی قرار اللجنة المشار الیھا فی المادة السابقة أمام محكمة القضاء الاداری المختصة . وعلى قلم كتاب هذه المحكمة قید تلك الطلبات بحسب ورودھا فی سجل خاص ، وإخطار مقدم الطلب ورئیس لجنة القید ورئیس اللجنة المنصوص علیھا فی المادة السابقة وذوی الشأن بكتاب موصی علیھ بعلم وصول بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطعن ، علی ان ین یتم الإخطار قبل ذلك بخمسة أيام علی الأقل .

(١) ملفاة بالقانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٧٦ .

(٢) و (٣) و (٤) محلة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ١٨ - يجوز لكل ناخب مقيد اسمه فى أحد جداول الانتخاب ان يدخل خصما امام المحكمة فى أى نزاع بشأن قيد أى اسم أو حذفه
مادة ١٩ (١) - تفصل محكمة القضاء الادارى فى الطعون على وجه السرعة وتكون الأحكام الصادرة فى هذا الشأن غير قابلة للطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن .
ويجوز للمحكمة أن تحكم على من يرفض طعنه بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه .

مادة ٢٠ (٢) - على قلم كتاب المحكمة إخطار مدير أمن المحافظة ولجان القيد بالأحكام الصادرة بتعديل الجداول وذلك خلال الخمسة الأيام التالية لصدورها .
مادة ٢١ - يسلم رئيس لجنة القيد لكل من قيد اسمه فى جداول الانتخاب شهادة بذلك ، يعين شكلها ومحتوياتها وطريقة تسليمها لذوى الشأن فى اللائحة التنفيذية .

الباب الثالث

فى تنظيم عمليتى الاستفتاء والانتخاب

مادة ٢٢ (٣) - يعين ميعاد الانتخابات العامة بقرار من رئيس الجمهورية ، والتكميلية بقرار من وزير الداخلية ، ويكون إصدار القرار قبل الميعاد المحدد لإجراء الانتخابات بثلاثين يوما على الأقل .
اما فى أحوال الاستفتاء ، فيجب ان يتضمن القرار موضوع الاستفتاء والتاريخ المعين له وذلك بمراعاة المواعيد المنصوص عليها فى حالة الاستفتاء المقررة فى الدستور .
مادة ٢٣ - يعلن القرار تصدر دعوة الناخبين الى الانتخاب او الاستفتاء بنشره فى الجريدة الرسمية .

(١) و(٢) معجلة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

(٣) معجلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

مادة ٢٤ (١) - يحدد وزير الداخلية عدد اللجان العامة والفرعية التي يجرى فيها الاستفتاء والانتخاب ويعين مقارها ، وتشكل كل من هذه اللجان من رئيس وعدد من الأعضاء لا يقل عن اثنين ، ويعين أمين لكل لجنة .

ويعين كل من رؤساء اللجان العامة واللجان الفرعية ، من أعضاء الهيئات القضائية ، ويختار أمناء اللجان من العاملين فى الدولة أو قطاع الأعمال العام أو القطاع العام .

وتتولى كل هيئة قضائية تحديد أعضائها الذين توافق على اختيارهم للإشراف على عملية الاقتراع ، وترسل بياناً بأسمائهم الى وزير العدل ، لينسق بينهم فى رئاسة اللجان ، أما من عداهم فيكون اختيارهم بعد موافقة الجهات التى يتبعونها .

ويصدر بتشكيل اللجان العامة والفرعية وامنائها قرار من وزير الداخلية . وفى جميع الأحوال يحدد القرار الصادر بتشكيل هذه اللجان من يحل محل الرئيس عند غيابه أو وجود عذر يمنعه من العمل ، وفى حالة الاستثناء يختار رئيس اللجنة اعضاء اللجان من بين الناخبين الذين يعرفون القراءة والكتابة والمقيدة أسماؤهم فى جدول الانتخاب الخاص بالجهة التى يوجد بها مقر اللجنة .

وفى حالة الانتخاب لعضوية مجلسى الشعب والشورى يكون لكل مرشح أن يندب عضوا من بين الناخبين فى نطاق اللجنة العامة لتمثيله فى ذات اللجنة العامة - وعضوا من الناخبين المقيدة أسماؤهم فى جداول انتخاب اللجنة الفرعية لتمثيله فى ذات اللجنة الفرعية وأن يبلغ رئيس اللجنة ذلك كتابة فى اليوم السابق على يوم الانتخاب فإذا مضت نصف ساعة على الميعاد المحدد للبدء فى عملية الانتخاب دون ان

(١) معلقة بالقرار بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ .

يصل عدد المندوبين الى اثنين اكمل الرئيس هذا العدد من الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة المقيدة اسمائهم في نطاق اللجنة على الوجه السابق - فإذا زاد عدد المندوبين على ستة وتعذر اتفاق المرشحين عليهم عينهم رئيس اللجنة بالقرعة من بين المندوبين .

وكذلك يكون لكل مرشح ان يوكل عنه احد الناخبين من المقيدين في ذات الدائرة الانتخابية ليمثله امام كل لجنة انتخابية عامة أو فرعية ويكون لهذا الوكيل حق الدخول في جمعية الانتخابات اثناء مباشرة عملية الانتخاب وان يطالب الى رئيس اللجنة اثبات ما يعن له من ملاحظات بمحضر الجلسة ، ولا يجوز له دخول قاعة الانتخاب فى غير هذه الحالة ، وكفى ان يصدق على هذا التوكيل من احدى جهات الإدارة ن ويكون التصديق بغير رسم ولو كان امام احدى الجهات المختصة بالتصديق على التوقيعات ولا يجوز ان يكون المندوب أو الوكيل عمدة أو شيخا ولو كان موقوفا .

مادة ٢٤ مكرر (١)

مادة ٢٥ (٢) - اذا غاب مؤقتا أحد أعضاء اللجنة أو أمينها ، عين الرئيس من يحل محله من بين الناخبين الحاضرين الذين يعرفون القراءة والكتابة .

مادة ٢٦ - حفظ النظام في جمعية الانتخاب منوط برئيس اللجنة ، وله فى ذلك طلب رجال الشرطة أو القوة العسكرية عند الضرورة ، على أنه لا يجوز ان تدخل الشرطة أو للقوة العسكرية قاعة الانتخاب الا بناء على طلب رئيس اللجنة .

وجمعية الانتخاب هي المبنى الذى به قاعة الانتخابات والفضاء الذى حوله ، ويتولى رئيس اللجنة هذا القضاء قبل بدء العملية .

(١) ملفاة بالقرار ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ .

(٢) معجلة بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

مادة ٢٧ - لا يحضر جمعية الانتخاب غير الناخبين ويحظر حضورهم حاملين سلاحا ويجوز للمرشحين دائما الدخول في قاعة الانتخاب .

مادة ٢٨ ^(١) - تستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء من الساعة الثامنة صباحا الى الساعة السابعة مساء ، ومع ذلك اذا وجد في جمعية الانتخاب الى الساعة السابعة مساء ناخبون لم يبدوا آراءهم تحرر اللجنة كشفا بأسمائهم وتستمر عملية الانتخاب أو الاستفتاء الى ما بعد ابداء آرائهم .

مادة ٢٩ ^(٢) - يكون الادلاء بالصوت في الانتخاب ، وابداء الرأي في الاستفتاء بالتأشير على البطاقة المعدة لذلك .

وعلى رئيس اللجنة ان يسلم كل ناخب بطاقة مفتوحة وضع فى ظهرها ختم اللجنة وتاريخ الانتخاب أو الاستفتاء وينتجى الناخب جانباً من النواحي المخصصة لابداء الرأي فى قاعة الانتخاب نفسها وبعد ان يثبت رأيه على البطاقة يعيدها مطوية الى الرئيس الذى يضعها فى الصندوق الخاص ببطاقات الانتخاب ، وفى الوقت عينه يضع أمين اللجنة فى كشف اشارة أمام اسم الناخب الذى ابدى رأيه .

وضمائنا لسرية الانتخاب أو الاستفتاء تعد البطاقات بحيث يقرن اسم كل مرشح الانتخاب أو كل موضوع مطروح لاستفتاء بلون أو رمز على الوجه الذى يحدد بقرار من وزير الداخلية .

كما تبين اللائحة التنفيذية شكل البطاقة ومحتوياتها وطريقة التأشير عليها ولا يجوز استعمال القلم الرصاص .

ومع ذلك فإنه يجوز للمكفوفين وغيرهم من نوى العاهات الذين يستطيعون بأنفسهم ان يثبتوا آراءهم على بطاقات الانتخاب أو

^(١) استبدلت عبارة السابعة مساء بعبارة الخامسة مساء بالقرار بالقانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠

^(٢) معلقة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

الاستفتاء ان يبدوها شفاهة بحيث يسمعون أعضاء اللجنة وحدهم ويثبت أمين اللجنة رأى الناخب فى بطاقته ويوقع عليها الرئيس ويؤشر رأسه على ذلك الوجه .

ويجوز ايضا لهؤلاء الناخبين ان يعهدوا الى من يحضر معهم امام اللجنة تدوين للرأى الذى يبدونه على بطاقة انتخاب او استفتاء يتناولها من الرئيس وتثبت هذه الانابة فى المحضر .

مادة ٣٠ - لا يجوز للناخب ان يدلى برأيه أكثر من مرة فى الانتخاب او الاستفتاء الواحد .

مادة ٣١ (١) - على كل ناخب ان يقدم للجنة عند ابداء رأيه شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب وان يثبت شخصيته بأية وسيلة بما فى ذلك تعرف مندوبى المرشحين باللجنة على شخصيته ، ويقبل رأى من فقدت شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب متى كان مقيدا بجدول الناخبين باللجنة .

مادة ٣٢ (٢) - على رئيس لجنة الانتخاب او الاستفتاء ان يوقع على الشهادة الانتخابية بما يفيد ان الناخب قد اعطى صوته ، وعلى أمين اللجنة ان يوقع فى كشف الناخبين امام اسم الناخب الذى ابدى رأيه بما يفيد ذلك .

على أنه فى حالات الاستفتاء يجوز للناخب الذى يوجد فى مدينة أو قرية غير المدينة أو القرية المقيد اسمه فيها ، ان يبدى رأيه امام لجنة الاستفتاء المختصة بالجهة التى يوجد بها بشرط أن يقدم لهذه الجهة شهادته الانتخابية .

وفى هذه الحالة يثبت الأمين - من وقع البيانات الواردة بالشهادة - اسم الناخب ولقبه وموطنه الانتخابى ، والمركز او القسم او البندر

(١) معجلة بالقرار بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ .

(٢) معجلة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

ورقم التقييد في جدول الانتخاب ، وذلك في كشف مستقل يحرر من نسختين يوقع عليه رئيس اللجنة واعضاؤها وأمينها .

وعلى الرئيس تسليم نسخة من هذا الكشف الى مأمور المركز او القسم او البندر الذي يقع في دائرته مقر اللجنة .

مادة ٣٣ (١) - تعتبر باطلّة جميع الآراء المتعلقة على شرط أو التي تعطى لأكثر أو أقل من العدد المطلوب لانتخابه ، أو اذا اثبت الناخب رأيه على بطاقة غير التي سلمها اليه رئيس اللجنة ، أو على ورقة عليها توقيع للناخب أو أية اشارة أو علامة أخرى تدل عليه .

مادة ٣٤ (٢) - يعلن رئيس اللجنة الفرعية ختام عملية الاقتراع متى حان الوقت للمعين لذلك ، تختتم صناديق اوراق الانتخاب او الاستفتاء ، ويقوم رئيس اللجنة بتسليمها الى رئيس لجنة الفرز .

وتتكون لجنة الفرز برئاسة رئيس اللجنة العامة وعضوية اثنين من رؤساء اللجان الفرعية يختارهما رئيس اللجنة العامة ، ويتولى امانة لجنة أمين اللجنة العامة ، وذلك بحضور رئيس كل لجنة فرعية أثناء فرز أوراق الانتخاب او الاستفتاء الخاصة بلجنته ، وللجنة الفوز ان تعهد اليه بإجراء هذا الفرز تحت اشرافها .

ولكل مرشح ان يوكل عنه من يحضر لجنة الفرز وذلك في الدائرة التي رشح فيها ، ويجب على لجنة الفرز ان تتم عملها في اليوم التالي على الأكثر .

وتحرر لجنة الفرز محضرا بإجراءات فرز صندوق كل لجنة فرعية يوقع عليه من رئيس لجنة الفرز وأمينها ورئيس اللجنة الفرعية

مادة ٣٥ (٣) - " تفصل لجنة الفرز في جميع المسائل

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) معدلة بالقرار بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ .

(٣) معدلة بالقرار بالقانون ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ .

المتعلقة بعملية الانتخاب أو الاستفتاء وفى صحة أو بطلان ابداء كل ناخب لرايه .

وتكون المداولات سرية ، ولا يحضرها سوى رئيس اللجنة وأعضائها وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة وفى حالة تساوى الأصوات يرجح رأى الجانب الذى منه الرئيس .

وتدون القرارات فى محضر اللجنة وتكون مسببة ، ويوقع عليها من رئيس اللجنة وأعضائها ويثلوها الرئيس علنا .

مادة ٣٦ (١) - يعلن رئيس اللجنة العامة نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء وعدد ما حصل عليه كل مرشح من أصوات فى دائرته ، ويوقع هو وأمين اللجنة العامة فى الجلسة على نسختين من محضرها ، ترسل احدهما مع لورق الانتخاب أو الاستفتاء بمقرر مديرية الأمن .

مادة ٣٧ (٢) - تعلن النتيجة العامة للانتخاب أو الاستفتاء بقرار من وزير الداخلية خلال الثلاثة الأيام التالية لوصول محاضر لجان الانتخاب أو الاستفتاء اليه .

مادة ٣٨ - يرسل وزير الداخلية عقب اعلان نتيجة الانتخاب الى كل من المرشحين المنتخبين شهادة بانتخابه .

الباب الرابع

فى جرائم الانتخاب

مادة ٣٩ (٢) - يعاقب بغرامة لا تجاوز عشرين جنيها كل من كان اسمه مقيدا بجداول الانتخاب وتخلف لغير عذر عن الإدلاء بصوته فى الانتخاب أو الاستفتاء .

(١) محلة بالقرار بالقانون رقم ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠ .

(٢) محلة بالقرار رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ .

(٣) محلة بالقرار بالقانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ٤٠ (١) - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تجاوز خمسمائة جنيهه
أو باحدى هاتين العقوبتين .

(أولاً) كل من تعمد قيد أو عدم قيد اسمه أو اسم غيره فى جداول
الانتخاب أو حذفه منها على خلاف أحكام هذا القانون .

(ثانياً) كل من توصل الى قيد اسمه أو اسم غيره دون أن تتوافر فيه أو
فى ذلك الغير شروط الناخب وهو يعلم ذلك ، وكذلك من توصل
على الوجه المتقدم الى حذف اسم آخر .

مادة ٤١ - يعاقب بالعقوبات المنصوص عليها بالمادة السابقة :

(أولاً) كل من استعمل القوة أو التهديد لمنع شخص من ابداء الرأى فى
الانتخاب أو الاستفتاء أو الاكراه على ابداء الرأى على وجه خاص

(ثانياً) كل من أعطى آخر أو عرض أو التزم بأن يعطيه فائدة لنفسه
أو لغيره ، كى يحمله على ابداء الرأى على وجه خاص أو
الامتناع عنه .

(ثالثاً) كل من قبل أو طلب فائدة من هذا القبيل لنفسه أو لغيره .

مادة ٤٢ (٢) - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد يعاقب بالحبس
مدة لا تزيد على سنة أو بغرامة لا تقل عن مائتى جنيهه ولا تجاوز
خمسائة جنيه كل من نشر أو أذاع أقوالاً كاذبة عن موضوع الاستفتاء
أو عن سلوك أحد المرشحين أو عن أخلاقه بقصد التأثير فى نتيجة
الاستفتاء أو الانتخاب وكل من أذاع بذلك القصد اخباراً كاذبة .

فإذا انذعت تلك الأقوال أو الاخبار فى وقت لا يستطيع فيها
الناخبون ان يتبينوا الحقيقة ، ضوعفت الغرامة .

(١) ألغيت الفقرة الأخيرة من المادة ٣٩ بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ .

(٢) ألغيت الفقرة الأخيرة من المادتين بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ .

- مادة ٤٣^(١) - يعاقب بغرامة لا تتجاوز مائتى جنيه :
(أولاً) من دخل جمعية الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء حاملاً سلاحاً من أى نوع .
(ثانياً) من دخل قاعة الانتخاب وقت الانتخاب أو الاستفتاء بلا حق ولم يخرج عند أمر الرئيس له بذلك .
- مادة ٤٤^(٢) - يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بأحدى هاتين العقوبتين :
(أولاً) كل من أبدى رأيه فى انتخاب أو استفتاء الواحد لكثير من مرة .
- مادة ٤٥^(٣) - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ، كل من اختلس أو أخفى أو أعدم أو قصد أحد جداول الانتخاب أو بطلان الانتخاب أو الاستفتاء أو أية ورقة أخرى تتعلق بعملية الانتخاب أو الاستفتاء غير نتيجة العملية بأية وسيلة أخرى وذلك بقصد تغيير الحقيقة فى نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو بقصد ما يستوجب إعادة الانتخاب أو الاستفتاء .
- مادة ٤٦ - يعاقب بالعقوبات المبينة فى المادة السابقة كل من أخل بحرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو التهديد .
- مادة ٤٧^(٤) - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة كل موظف له اتصال بعملية الانتخاب أو الاستفتاء ارتكب جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادتين (٤٥) و (٤٦) .
- مادة ٤٨ - يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن ستة أشهر كل من خطف الصندوق المحتوى على بطاقات الانتخاب أو الاستفتاء أو ألقاه أو غيره أو عبث بأوراقه .

(١) ألغيت الفقرة الأخيرة من المادة بالقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٠ .

(٢) و (٣) و (٤) محلة بالقرار بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ١٩٩٠ .

مادة ٤٩ - يعاقب على الشروع فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بالعقوبة المنصوص عليها للجريمة التامة .

مادة ٥٠ - تسقط الدعوى العمومية والمدنية فى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون بمضى ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب او الاستفتاء او من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق .

مادة ٥١ - يكون لرئيس لجنة الانتخاب والاستفتاء ، السلطة المخولة لمأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بالجرائم التى ترتكب فى قاعة اللجنة او يشرع فى ارتكابها فى هذا المكان .

الباب الخامس

أحكام عامة وأخرى وقتيه

مادة ٥٢ (١) - تكون الدعوة لإجراء الاستفتاء بقرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٥٣ (٢) - يجوز بقرار من وزير الداخلية تعديل المواعيد المنصوص عليها فى هذا القانون او تقسيمها الى فترات ، وذلك عند إعداد جداول الانتخاب لأول مرة .

مادة ٥٤ - اذا كان انتقال الناخب من محل اقامته الى مكان الانتخاب بطريق السكك الحديدية الحكومية ، فيعطى عند تقديم شهادة قيد اسمه بجدول الانتخاب ، تذكرتين بلا مقابل للسفر ذهابا وايابا على النحو الموضح فى اللائحة التنفيذية .

مادة ٥٥ - يلغى المرسوم بقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٣٥ وكل نص يخالف أحكام هذا القانون .

(١) معدلة بالقرار بالقانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٧٢ .

(٢) معدلة بالقانون رقم ٢٣٥ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٥٦ - على الوزراء كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القانون
ولوزير الداخلية إصدار اللائحة التنفيذية له ، ويعمل به من تاريخ
نشره في الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرياسة في ٢٠ رجب ١٣٧٥ (٣ مارس ١٩٥٦)
(جمال عبد الناصر)

ملاحظات وأحكام :

أهم القيود والأوصاف :

جنته بالمادتين ١ و ٤٠ من القانون

تعتمد قيد اسمه أو اسم غيره فى جداول الانتخاب على خلاف
أحكام القانون .

جنته بالمادتين ١ ، ٤ من القانون

توصل الى حذف اسمه او اسم غيره فى جداول الانتخابات دون توافق
الشروط القانونية مع علمه بذلك .

جنته بالمواد ١ و ٤٠ و ٤١ :

استعمل القوة او التهديد لمنع شخص من ابداء رأيه فى الانتخاب او
الاستفتاء او لإكراهه على ابداء رأيه على وجه خاص .

أعطى (او عرض أو التزم ان يعطى) فلانا فائدة لنفسه أو لغيره
ليحمله على الامتناع عن ابداء رأيه فى الانتخاب او ابدائه على
وجه خلص .

العقوبة :

الحبس وغرامة لا تجاوز مئتمائة جنيه أو احدهما .

جنته بالمادتين ٤٥ و ٤٦ :

أخل بحرية الانتخاب او بنظام إجراءاته وكان ذلك باستعمال
القوة أو التهديد .

١١٠ - مترو الأنفاق

قانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٠

فى شأن بعض الأحكام الخاصة بمترو الأنفاق^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد اصدرناه :

مادة ١ : يحظر اقامة اية منشآت على سطح أنفاق المترو والمحطات الخاصة بها وكذلك فوق المنشآت الإضافية او الملحقة بها - والتي تعتبر جزءا من شبكة مترو الأنفاق - والتي يصدر بتحديددها قرار من وزير النقل .

كما يحظر اقامة او الترخيص باقامة اية منشآت بجوار جسم النفق للمسافة التى يحددها وزير النقل بما لا يجاوز عشرة امتار على كل جانب من الجانبين .

مادة ٢ - لا يجوز بغير موافقة الجهة التى يحددها وزير النقل إجراء حفر او رصف او تعديل او تجديد او احلال للمرافق - او غير ذلك من الأعمال التى تحدد بقرار من وزير النقل - على سطح أنفاق المترو والمحطات الخاصة بها أو فوق المنشآت الإضافية او الملحقة بها او بجوار جسم النفق للمسافة المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون .

مادة ٣ - مع مراعاة أحكام القانون رقم ٥٧٧ لسنة ١٩٥٤ بشأن نزع ملكية العقارات للمنفعة العامة او التحسين ، إذا ترتب على تنفيذ أحكام المادتين السابقتين ضرر لملاك العقارات أو اصحاب الحقوق فيها فى المسافة المشار إليها فى الفقرة الثانية من المادة الأولى من هذا القانون ، كان لهم الحق فى تعويض عادل .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٧ فى ٢٩/٤/١٩٩٠ .

مادة ٤ - مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على خمسة الاف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف حكم المادة الأولى من هذا القانون .

كما يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة اشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف حكم المادة الثانية من هذا القانون .

وفى جميع الأحوال يحكم بإزالة الأعمال المخالفة على نفقة المخالف .

مادة ٥ - إذا ترتب على مخالفة أحكام القانون وقوع ضرر أو احتمال وقوع ضرر يتعذر تداركه يكون لوزير النقل بقرار مسبب إزالة اسباب المخالفة إداريا على نفقة المخالف ، وذلك دون الإخلال بحق الجهة الإدارية فى التعويض طبقا للقواعد العامة .

مادة ٦ - يصدر وزير النقل القرارات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون .

مادة ٧ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ رمضان سنة ١٤١٠هـ (١٤ أبريل ١٩٩٠)

ملاحظات وأحكام

أهم القيود والأوصاف

جناحة بالمادنتين ١ و ١/٤ ، ٣ :

أقام منشأة على سطح انفاق المترو والمحطات الخاصة بها أو فوق المنشآت الإضافية أو الملحقة بها .

أقام أو رخص بقامة منشأة بجوار جسم النفق بما لا يجاوز عشرة أمتار على كل جانب من الجانبين .

العقوبة :

مع عدم الإخلال بأية عقوبة اشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على خمسة الاف جنيه او باحدى هاتين العقوبتين ، وفى جميع الأحوال يحكم بإزالة الأعمال المخالفة على نفقة المخالف .

جناة بالمادتين ٢ و ٤/٢ ، ٣ :

أجرى بغير موافقة الجهة المختصة حفر أو رصف أو تعديل أو تجديد أو إحلال للمرافق على سطح انفاق المترو او المحطات الخاصة بها او فوق المنشآت الاضافية الملحقة بها او بجوار جسم النفق بما لا يجاوز عشرة امتار على كل جانب من الجانبين .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه او باحدى هاتين العقوبتين .
وإزالة الأعمال المخالفة على نفقة المخالف .

١١١- مثلجات

قانون رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦

وقرار وزير الصحة الصادر في ١٧/٣/١٩٥٨

المعدل بالقرار رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٧١

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري الصادر في ١٠ من فبراير
سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛
وعلى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بالمحلات العمومية
والقوانين المعدلة له .

وعلى القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التتليس والغش
المعدلة بالقوانين رقم ٨٣ لسنة ١٩٤٨ ورقم ١٥٣ لسنة ١٩٤٩ ورقم
٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ؛

وعلى المرسوم بقانون رقم ٧٠ لسنة ١٩٤٣ الخاصة بالباة المتجولين
وعلى المرسوم بقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ باستمرار العمل ببعض
التدابير السابق تقريرها صونا للصحة العامة ؛

وعلى القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال الصناعية
والتجارية ؛

وعلى ما ارتاه مجلس الدولة :

وعلى ما عرضه وزير الصحة العمومية ؛

إصدار القانون الآتى

مادة ١ - لا يجوز بيع المنتجات الا بعد الحصول على ترخيص خاص بذلك من السلطة المختصة .

مادة ٢ - يجب أن تكون المنتجات مصنوعة من محل مرخص له صنعها وأن تكون نقية كيميائيا وبكتريولوجيا ومطابقة للشروط التى يصدر بها قرار من وزير الصحة العمومية .

مادة ٣ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون او القرارات المنظمة له يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة جنيهات او باحدى هاتين العقوبتين ، وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد يقضى بها اى قانون آخر .

ويجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة ان يامر القاضى الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى المحل .

واذا لم يقع المخالف بإزالة الضرر خلال خمسة عشر يوما من تاريخ الأمر بالوقوف جاز للوزير باغلاق المحل الى أن تزول اسباب المخالفة .

مادة ٤ - تلغى الفقرة (ب) من المادة ١ من القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٤٥ المشار اليه والخاصة باستمرار العمل بأحكام الأمر رقم ٢٨١ الصادر فى ٢٥ يونيه سنة ١٩٤٣ بتنظيم وبيع المنتجات .

مادة ٥ - على وزراء الصحة العمومية والعدل والشئون البلدية والقروية والداخلية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون . ولوزير الصحة العمومية اصدار القرارات المنفذة له ، ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بديوان الرئاسة فى ٧ ذى القعدة سنة ١٣٧٥ (١٦ يونيه ١٩٦٥)

أهم القيود والأوصاف :

١ - تفيد جنحة بالمادتين ١ ، ٣

باع متلجات قبل الحصول على ترخيص خاص فسى ذلك من
السلطة المختصة

٢ - تفيد جنحة بالمادتين ٢ ، ٣

باع متلجات دون ان تكون مصنوعة فى محل مرخص له صنعها
(أو دون أن تكون نقية كيمائيا وبكتريولوجيا) ومطابقة للشروط
التي يصدر بها قرار من وزير الصحة .

العقوبة :

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر وغرامة لا تزيد على عشرة
جنيهات او باحدى هاتين العقوبتين .

وذلك مع عدم الاخلال بأية عقوبة اشد يقضى بها أى قانون آخر
ويجوز فى حالة وقوع مخالفة ضارة بالصحة العامة أن يأمر القاضى
الجزئى على وجه الاستعجال بوقف العمل فى المحل .

١١٢- محاكمة وزراء

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٥٨

بإصدار قانون محاكمة الوزراء فى الإقليمين المصرى والسورى^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

فقرر القانون الآتى :

مادة ١ - يعمل بالقانون المرافق فى شأن محاكمة الوزراء .

مادة ٢ - يلغى كل نص يخالف أحكام القانون المرافق .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به فى الإقليمين المصرى والسورى من تاريخ نشره .

صدر برياسة الجمهورية فى ٥ ذى الحجة سنة ١٣٧٧ (٢٢ يونيه ٥٨) .

قانون محاكمة الوزراء

الباب الأول

الهيئة المختصة بمحاكمة الوزراء

مادة ١ - تتولى محاكمة الوزراء محكمة عليا تشكل من اثنى عشر عضوا ستة منهم من أعضاء مجلس الأمة يختارون بطريق القرعة وستة من مستشارى محكمة النقض ومحكمة التمييز يختار ثلاثة منهم بطريق القرعة مجلس القضاء الأعلى فى كل إقليم .

(١) الجريدة الرسمية فى ٢٢ يونيه سنة ١٩٥٨ - العدد ١٥ مكرر (تابع) .

ويختار بذات الطريقة عدد مساو من أعضاء مجلس الأمة
والمستشارين بصفة احتياطية .

وفى حالة غياب لحد الأعضاء الأصليين او قيام مانع منه يحل محل
أقدم الأعضاء الاحتياطيين اذا كان من المستشارين وأكبر الأعضاء
سنا اذا كان من أعضاء مجلس الأمة .

ويرأس المحكمة اعلى المستشارين فى الدرجة والأهمية :

مادة ٢ - يكون جلوس الأعضاء بترتيب الأهمية بين
المستشارين وبترتيب السن بين أعضاء مجلس الأمة ويكون جلوسهم
عضوا فمستشارا ويبدون اراءهم على هذا الترتيب على أن يكون
الأول اصغر أعضاء مجلس الأمة سنا ويكون للرئيس آخر من يبدى
رايه ويجلس الأعضاء الاحتياطيون معا فى جانب يخصص لهم .

مادة ٣ - يقوم بوظيفة الإدعاء امام المحكمة ثلاثة من أعضاء
مجلس الأمة ينتخبهم المجلس بالاقتراع السرى بأغلبية الأعضاء الذين
يتكون منهم المجلس وذلك بعد صدور قرار الاتهام ويجوز ان يعاونه
واحد او اكثر من رجال النيابة العامة يندبها النائب العام بناء على طلب
مجلس الأمة .

وفى حالة صدور قرار الاحالة من رئيس الجمهورية يقوم بتمثيل
الإدعاء امام المحكمة النائب العام فى الاقليم المصرى او النائب العام
لدى محكمة التمييز فى الإقليم السورى حسب الأحوال او من يقوم
مقامه ويعاونه من يرى الاستعانة به من رجال النيابة العامة .

مادة ٤ - تتعقد المحكمة فى دار محكمة النقض بالقاهرة ويقوم
قلم كتابها بأعمال قلم الكتاب فى المحكمة العليا .

الباب الثاني

فى مسئولية الوزراء

مادة ٥ - مع عدم الإخلال بالعقوبات المقررة فى القوانين الأخرى يعاقب الوزراء بالعقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون اذا ارتكبوا فى تأدية وظائفهم جريمة من الجرائم الآتية :

(١) الخيانة العظمى :

وتعتبر خيانة عظمى كل جريمة تمس سلامة الدولة او امنها الخارجى او الداخلى او نظام الحكم الجمهورى ويكون منصوباً عليها فى القوانين المصرية أو السورية ومحدداً لها فى اى من هذه القوانين عقوبات الإعدام او الأشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة او الاعتقال المؤبد او المؤقت .

(٢) مخالفة الأحكام الأساسية التى يقوم عليها الدستور .

(٣) التصرف او الفعل الذى من شأنه التأثير بالزيادة او النقصان فى اثمان البضائع او العقارات او اسعار اوراق الحكومة المالية او الأوراق المالية المقيدة بالبورصة او القابلة للتداول فى الأسواق بقصد الحصول على فائدة شخصية او للغير

(٤) استغلال النفوذ ولو بطريق الإيهام للحصول على فائدة او ميزة ذاتية لنفسه او لغيره من أية سلطة عامة او اية هيئة او شركة أو مؤسسة .

(٥) المخالفة العمدية للقوانين او اللوائح التى يترتب عليها ضياع حق من الحقوق المالية للدولة او احد الأشخاص الاعتبارية العامة الأخرى .

(٦) العمل او التصرف الذى يقصد منه التأثير فى القضاء او اية هيئة خولها القانون اختصاصاً فى القضاء او الإفتاء فى الشئون القانونية

(٧) التدخل فى عملية الانتخابات او الاستفتاء او اجراءاتها بقصد التأثير فى نتيجة اى منهما سواء كان ذلك باصدار اوامر او تعليمات مخالفة للقانون الى الموظفين المختصين او باتخاذ تدابير غير مشروعة .

مادة ٦ - يعاقب على الخيانة العظمى بالإعدام او بالاشغال الشاقة المؤبدة ، او المؤقتة ويعاقب على باقى الجرائم بالاشغال الشاقة المؤبدة او المؤقتة وبالغرامة التى لا تجاوز الف جنيه او ما يعادلها من الليرات فى الاقليم السورى ما لم ينص القانون على عقوبة اشد ، ويعاقب على الشروع فى هذه الجرائم بنفس العقوبات المقررة للجريمة النامة .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بالعقوبات المنصوص عليها فى القانون يترتب حتما على الحكم بإدانة الوزير عزله من منصبه وحرمانه من الحقوق السياسية ومن عضويته فى مجلس الأمة .

ويجوز للمحكمة الحكم عليه بالاضافة الى العقوبات السابقة بالحرمان من تولى الوظائف العامة ومن عضوية مجالس إدارة الهيئات او الشركات او المؤسسات التى تخضع لاشراف البلطة العامة ومن أية وظيفة فى هذه الهيئات وكذلك الحرمان من الاشتغال بالمهنة الحرة المنظمة بقوانين او المهن التى لها تأثير فى تكوين الرأى العام او تربية النفس او المهن ذات التأثير فى الاقتصاد القومى لمدة لا تتجاوز خمس عشرة سنة من تاريخ الحكم كما يجوز الحكم ببرد ما أفاده المتهم من جريمته وتقدر المحكمة مقدار ما يرد .

ويجوز للمحكمة ان تحكم بتعويض ما حدث من ضرر لأى شخص من الأشخاص الاعتبارية العامة .

الباب الثالث

إجراءات الاتهام والمحاكمة

مادة ٨ - يقوم مجلس الأمة بمجرد تقديم اقتراح باتهام الوزير بتشكيل لجنة للتحقيق من خمسة من أعضائه يختار أربعة منهم بطريق الاقتراع السري وفي جلسة علنية .

ويرشح رئيس المجلس عضوين من رجال القانون في المجلس لاختيار احدهما بالطريقة ذاتها عضوا في هذه اللجنة .

وتتولى لجنة التحقيق دراسة موضوع الاقتراح والتحقيق فيه

مادة ٩ - تعد لجنة التحقيق تقريرا بنتيجة عملها وترفعه الى رئيس مجلس الأمة خلال شهر من تاريخ تكليفها بحث الموضوع ويجوز للمجلس ان يقرر تقصير هذا الميعاد .

مادة ١٠ - يقوم رئيس المجلس بتحديد جلسة لمناقشة تقرير اللجنة خمسة عشرة يوما من تاريخ رفع التقرير اليه .

ويصدر المجلس قراره في هذا الشأن وفقا لأحكام الدستور .

مادة ١١ - يرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس مجلس القضاء الأعلى في كل من الإقليمين قرار الاتهام في اليوم التالي لصدوره لاختيار المستشارين لعضوية المحكمة العليا .

وفي حالة صدور قرار الاحالة من رئيس الجمهورية يرسله الى رئيس مجلس القضاء الأعلى في كل اقليم في اليوم التالي لصدوره ويرسل من هذا القرار الى رئيس مجلس الأمة في الوقت ذاته لاختيار اعضاء المحكمة العليا من اعضائه على ان يتم اجراء القرعة وتشكيل المحكمة العليا في جميع الأحوال خلال عشرة ايام على الأكثر من تاريخ صدور قرار الاتهام او الاحالة

مادة ١٢ - ويرسل رئيس مجلس الأمة الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة ايام على الأكثر من تاريخ اختيار المستشارين اعضاء المحكمة العليا قرار الاتهام او الاحالة مع صورة من محضر الجلسة التي صدر فيها والمداولات التي جرت بشأنه وتقرير لجنة التحقيق وجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام وكذلك اسماء الأعضاء الذين انتخبهم المجلس ممثلين للاتهام امام المحكمة .

وفي حالة صدور قرار الاحالة من رئيس الجمهورية يرسل رئيس الجمهورية الى رئيس المحكمة العليا بعد ثلاثة ايام على الأكثر من تاريخ اختيار المستشارين اعضاء المحكمة قرار احالة الوزير الى المحكمة على أن يكون القرار مسببا مصحوبا بجميع الأوراق والمستندات المؤيدة للاتهام .

مادة ١٣ - تتولى النيابة العامة لدى محكمة النقض ومحكمة التمييز على حسب الأحوال ابلاغ المتهم صورة قرار الاتهام او الإحالة وقائمة شهود الاثبات .

مادة ١٤ - يعين رئيس المحكمة العليا موعد انعقادها لنظر الدعوى على ان يكون ذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغ النيابة للمتهم هذا الموعد وبالمكان الذي تتعقد فيه المحكمة قبل الموعد بثمانية ايام على الأقل ، ويخطر رئيس المحكمة اعضاءها بالموعد المبين لانعقادها قبله بيومين على الأقل .

مادة ١٥ - تتبع في المحاكمة أمام المحكمة العليا القواعد والإجراءات المبينة في هذا القانون وما لا يتعارض معها من القواعد والإجراءات المقررة في القوانين الأخرى لمحاكم الجنايات في مواد الجنايات ويكون لها الاختصاصات المقررة في القانون لسلطات التحقيق .

مادة ١٦ - لا يجوز للمحكمة معاقبة المتهم عن واقعة غير التى وردت بقرار الاتهام او الاحالة ولا تشديد التهمة الممسدة اليه بهذا القرار ومع ذلك يجوز .

(١) اصلاح كل خطأ مادى فى نص القرار
(٢) تغيير وصف الافعال الممسدة الى المتهم بشرط الا يحكم بعقوبة اشد من العقوبة المنصوص عليها قانونا للجريمة الواردة فى قرار الاتهام او الاحالة .

مادة ١٧ - يصدر الحكم من المحكمة العليا بالادانة بأغلبية الثلثين ويكون الحكم نهائيا غير قابل للطعن فيه بآى طريق من طرق الطعن .

على أنه يجوز اعادة النظر فى الأحكام الصادرة بالادانة بعد سنة على الأقل من صدور الحكم بناء على طلب النائب العام أو المحكوم عليه أو من يمثلهم قانونا أو أقاربه أو زوجته بعد وفاته
ويجب ان يتضمن الطلب الاسباب او العناصر التى ظهرت بعد صدور الحكم والتى يبنى عليها طلب اعادة النظر الى الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فإذا قضت بقبوله اعيدت المحاكمة العليا التى يعاد تشكيلها وفقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٨ - اذا صدر الحكم فى غيبة المتهم اعيدت المحاكمة عند حضور المحكوم عليه او ضبطه وعلى النائب العام للإقنوم بمجئد ضبط المحكوم عليه او حضوره ان يخطر بذلك رئيس مجلس الأمة او رئيس الجمهورية حسب الأحوال ويجب ان تعاد المحاكمة خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار وللنائب العام ان يأمر بالقبض على المحكوم عليه حتى يعاد تشكيل المحكمة العليا لتقرر ما تراه فى هذا الشأن وتنتظر المحكمة العليا الدعوى ولو فر المحكوم عليه او امتنع عن الحضور بعد اعلانه ويكون الحكم فى هذه الحالة بمثابة حكم حضورى
مادة ١٩ - اذا صدر للحكم بعقوبة مائة او مقيدة للحرية تبين المحكمة الجهة التى يتم فيها تنفيذ العقوبة .

الباب الرابع

احكام عامة

مادة ٢٠ - اذا قدم اقتراح بآتهام وزير وكانت خدمته قد انتهت وجب سماع اقواله امام مجلس الأمة ولجنة التحقيق اذا طلب ذلك بعد تقديم الاقتراح وقبل صدور الاتهام .

مادة ٢١ - يجب ان يكون للمحامى الذى يتولى الدفاع امام المحكمة مقيدا فى جدول المحامين المقبولين للمرافعة امام محكمة النقض او المحكمة الادارية العليا او محكمة التمييز .

مادة ٢٢ - لا يجوز اثناء مدلولات المحكمة ويمائب على هذا الاقضاء بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات

مادة ٢٣ - يقوم النائب العام بتنفيذ الاحكام التى تصدرها هيئة المحكمة وفقا لما هو مقرر فى القانون .

مادة ٢٤ - تختص المحكمة العليا بمجرد احالة الوزير اليها بمحاكمة الفاعلين الاصليين والشركاء سواء كان اشتراكهم بالتحريض او الاتفاق او التخل ، كما تختص بنظر الجرائم المرتبطة بجريمته .

مادة ٢٥ - تسرى احكام هذا القانون على نواب الوزراء

١١٣ - محافل بهائية
قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة
بالتقنون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠
فى شأن حل المحافل البهائية^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت

وعلى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١١٧٤ لسنة ١٩٥٨ باستمرار

اعلان حالة الطوارئ

قرر التقنون الآتى :

مادة ١ - تحل جميع المحافل البهائية ومراكزها الموجودة بالقلمى
الجمهورية ويوقف نشاطها .

ويحظر على الأفراد والمؤسسات والهيئات القيام بأى نشاط مما كانت
تباشرة هذه المحافل والمراكز .

ولوزير الداخلية إصدار القرارات اللازمة لإنهاء نشاط تلك المحافل
والمراكز .

مادة ٢ - تزول أموال وموجودات المحافل البهائية ومراكزها الى
الجهات التى يعينها وزير الداخلية بقرار يصدره ، وله تعيين حارس
على الأموال والمستندات والأوراق المملوكة لها .

مادة ٣ - على كل من يكون مدينا او حائزا لأى مال من الأموال
التى لهذه المحافل والمراكز ان يقدم عنها اقرارا للحارس المشار اليه
فى المادة السابقة خلال اسبوعين وعليه ان يسلمها اليه فى الميعاد الذى
يحدده .

(١) الجريدة الرسمية فى ١٩ يوليو سنة ١٩٦٠ - العدد ١٦١ .

وكذلك يجب على كل من يدعى استحقاقه لأية أموال أو حقوق عينية أو شخصية قبل هذه المحافل والمراكز أن يتقدم للحارس بالاقرار بما يدعيه مشفوعا بما قد يكون لديه من عقود أو مستندات خلال الميعاد المنصوص عليه في الفقرة السابقة والا سقط حقه في المطالبة بما يدعيه

ويجوز للحارس إلغاء العقود المبرمة مع تلك المحافل والمراكز دون أن يترتب على هذا الإلغاء أى حق فى التعويض .

مادة ٤ - كل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو ألف ليرة أو باحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٥ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٥ المحرم سنة ١٣٨٠ (١٩ يوليه ٦٠)

اهم القيود والأوصاف :

جنحة بالمادتين ١ و ٤ :

قام بنشاط مما كانت تبائره المحافل البهائية ومراكزها المحظور نشاطها بجمهورية مصر العربية على النحو الموضح بالتحقيقات العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تجاوز مائة جنيه أو احدهما .

١١٤-محاماة

قانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣

بشأن إصدار قانون المحاماة^(١)

باسم الشعب

للمجلس الجمهوري

فقر مجلس الشعب القانون الآتي نصه - وقد أصدرناه

(المادة الأولى)

يعمل بأحكام القانون المرافق بشأن المحاماة - ويلغى قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ والقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٨٠ ببعض الأحكام الخاصة بنقابة المحامين كما يلغى أى نص يرد فى أى قانون آخر ويكون مخالفاً لأحكام القانون المرافق .

(المادة الثانية)

(ملغاة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤)^(٢)

(المادة الثالثة)

(ملغاة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤)

(المادة الرابعة)

التي أن يصدر مجلس النقابة العامة المنتخب طبقاً لأحكام القانون المرافق النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقرارات الأخرى لمنهده له يعمل بأحكام النظام الداخلى واللوائح المطبقة حالياً فى

١ - مبداء المادة ١٣ تابع فى ١٩٨٣/٣/٣١ .

٢ - شريده الرسمية العدد ٤٢ فى ١٩٨٤/١٠/١٨ وقد تضمنت المادة الرابعة من القانون المواد الثانية والثالثة والخامسة كما قُضت فى الفقرة الثانية على إجراء النقابة العامة أن يجرى الانتخابات فى موعد أقصاه ثلاثين يونيه سنة

النقابة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام القانون.
وللجنة المشار إليها فى المادة الثانية أن تصدر ما تراه مناسباً
من قرارات مكمله لها .

(المادة الخامسة)

(ملغاة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤)

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون بالجريدة الرسمية ، ويعمل به إعتباراً من
اليوم التالى لتاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٣هـ
(٣١ مارس سنة ١٩٨٣ م) .

حسنى مبارك

قانون المحاماة

القسم الأول

فى ممارسة مهنة المحاماة

باب تمهيدى

مادة ١ - اhamاة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية فى تحقيق العدالة وفى تأكيد سيادة القانون وفى كفالة حق الدفاع عن حقوق المواطنين وحرياتهم .

ويمارس مهنة اhamاة اhamون وحدهم فى إستقلال ولا سلطان عليهم فى ذلك إلا لضمانتهم وأحكام القانون .

مادة ٢ - يعد محامياً كل من يقيد بجداول المحامين التى ينظمها هذا القانون ، وفيما عدا المحامين بإدارة قضايا الحكومة يحظر إستخدام لقب المحامى على غير هؤلاء .

مادة ٣ - مع عدم الإخلال بأحكام القوانين المنظمة للهيئات القضائية وبأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لا يجوز لغير المحامين مزاوله أعمال اhamاه ، ويعد من أعمال اhamاة .

١ - الحضور عن ذوى الشأن أمام المحاكم وهيئات التحكيم والجهات الإدارية ذات الإختصاص القضائى وجهات التحقيق الجنائى والإدارى ودوائر الشرطة والدفاع عنهم فى الدعاوى التى ترفع منهم أو عليهم والقيام بأعمال المرافعات والإجراءات القضائية المتصلة بذلك .

٢ - إبداء الرأى والمشورة القانونية فيما يطلب من المحامى .

٣ - صياغة العقود وإتخاذ الإجراءات اللازمة لشهرها أو توثيقها .

وتعد أيضاً من أعمال المحاماة بالنسبة لخامى الإدارات القانونية فى الجهات المنصوص عليها فى هذا القانون، فحص الشكاوى وإجراء التحقيقات الإدارية وصياغة اللوائح والقرارات الداخلية لهذه الجهات .

مادة ٤ - يمارس الخامى مهنة المحاماة منفرداً أو شريكاً مع غيره من الخامين أو فى صورة شركة مدنية للمحاماة .

كما يجوز للمحامى أن يمارس مهنة المحاماه فى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والخاص والمؤسسات الصحفية وفى البنوك والشركات الخاصة والجمعيات طبقاً لأحكام هذا القانون .

مادة ٥ - للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف أن يؤسسوا فيما بينهم شركة مدنية للمحاماة يكون لها شخصية معنوية مستقلة ويزاولون المحاماة من خلالها ويجوز أن يشارك فيها الخامون أمام المحاكم الابتدائية .

ويجوز أن يكون اسم الشركة مستمداً من اسم أحد الخامين من الشركاء ولو بعد وفاته .

ويضع مجلس نقابة الخامين نموذجاً للنظام الأساسى لشركات الخامين ويجب تسجيلها بالنقابة العامة بسجل خاص يصدر به قرار من وزير العدل وذلك مع عدم الإخلال بالأحكام المقررة بشأن الشركات المدنية .

ويجوز أن ينص فى النظام الأساسى للشركة على أنه فى حالة عجز أحد الشركاء أو وفاته وإستمرار الشركة بين الشركاء الآخرين أن يستحق هو أو ورثته حصه من صافى دخل الشركة .

مادة ٦ - يعتبر الخامى الذى يلتحق بمكتب محام ولو لم يكن

شريكاً له فيه . ممارسة لمهنة حرة ويعتبر ما يحصل عليه أتعاباً عن عمله .

مادة ٧ - يجوز للمحامى مزاول أعمال المحاماة فى شركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية التى تنشأ بها إدارات قانونية طبقاً لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لذلك .

كما يجوز له مزاول أعمال المحاماة فى الإدارات القانونية للهيئات العامة القائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون .

ولا يجوز مزاول أعمال المحاماة للهيئات العامة التى يتقرر إنشاؤها بعد العمل بأحكام هذا القانون . إلا بقرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس نقابة المحامين .

مادة ٨ - مع عدم الإخلال بأحكام قانون المرافعات المدنية والتجارية لا يجوز غمى الإدارات القانونية للهيئات العامة وشركات القطاع العام والمؤسسات الصحفية أن يزاولوا أعمال المحاماة لغير الجهة التى يعملون بها وإلا كان العمل باطلاً .

كما لا يجوز للمحامى فى هذه الإدارات القانونية الحضور أمام المحاكم الجنائية إلا فى الإدعاء بالحق المدنى فى الدعاوى التى تكون الهيئة أو الشركة أو المؤسسة طرفاً فيها وكذلك الدعاوى التى ترفع على مديريها أو العاملين بها بسبب أعمال وظائفهم .

ولا يسرى هذا الحظر بالنسبة للقضايا الخاصة بهم وأزواجهم أقاربهم حتى الدرجة الثالثة ، وذلك فى غير القضايا المتعلقة بالجهات التى يعملون بها .^(١)

مادة ٩ - يجوز للمحامى مزاول أعمال المحاماة فى البنوك

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المنشورة بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ .

وشركات المساهمة الخاصة والجمعيات التعاونية ، وتكون علاقة
انحامي بهذه الجهات علاقة وكالة . ولو إقتصر عمله عليها .

الباب الأول

في القيد بجلول المحامين

الفصل الأول

في جلول المحامين

مادة ١٠ - للمحامين المشتغلين جدول عام تقيد فيه اسمائهم
ومحال إقامتهم ومقار ممارستهم المهنة .

ويلحق بكل جدول الجداول الآتية :

١ - جدول للمحامين تحت التمرين .

٢ - جدول للمحامين أمام المحاكم الابتدائية وتعتبر المحاكم
الإدارية معادلة للمحاكم الابتدائية .

٣ - جدول للمحامين المقبولين أمام محاكم الإستئناف .

وتعتبر محاكم القضاء الإداري معادلة لمحاكم الإستئناف .

٤ - جدول للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وتعتبر
المحاكم الإدارية العليا والمحاكم الدستورية العليا معادلة لمحكمة النقض

٥ - جدول للمحامين غير المشتغلين .

كما ينشأ جدول خاص للمحامين بالقطاع العام والهيئات
العامة والمؤسسات الصحفية تبين به أسمائهم ومحال إقامتهم واسم
الجهة التي يعملون بها .

مادة ١١ - تحفظ نسختان من الجداول المذكورة بالمادة السابقة

بمقر النقابة العامة وتودع نسخة من هذه الجداول بمقر كل محكمة من محاكم الإستئناف ومحاكم القضاء الإدارى ولدى النائب العام . وتودع نسخة من جدول الخامين أمام محكمة النقض بمقرها وبمقر كل من المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا .

ويكون بكل نقابة فرعية جدولان عامان وجداول ملحقة مقصورة على إثبات أسماء الخامين الذين توجد مقارهم فى دائرتها .

مادة ١٢ - يعهد بالجدول العام والجداول المنصوص عليها فى المادة (١٠) إلى لجنة قبول الخامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) وتتولى هذه اللجنة مراجعة هذه الجداول سنوياً والتثبت من مطابقة البيانات الواردة بها لقرارات لجان القبول ، وبحث حالات المقيدين بها الذين تقتضى حالاتهم نقل أسمائهم إلى جدول غير المشتغلين وإصدار القرار اللازم فى هذا الشأن .

الفصل الثانى

فى القيد فى الجدول العام

مادة ١٣ - يشترط فىمن يطلب قيد اسمه فى الجدول العام أن يكون :

- ١ - متمتعاً بالجنسية المصرية .
- ٢ - متمتعاً بالأهلية المدنية الكاملة .
- ٣ - حائزاً على شهادة الحقوق من إحدى كليات الحقوق فى الجامعات المصرية أو على شهادة من إحدى الجامعات الأجنبية تعتبر معادلة لها طبقاً لأحكام القوانين واللوائح الجامعية المعمول بها فى مصر .
- ٤ - ألا يكون قد سبق صدور حكم عليه فى جنابة أو جنحة

ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق ما لم يكن قد رد إعتباره إليه.

٥ - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة أهلاً للإحترام الواجب للمهنة وألا تكون قد صدرت ضده أحكام جنائية أو تأديبية أو إعتزل وظيفته أو مهنته أو إنقطعت صلته بها لأسباب ماسة بالشرف أو الأمانة أو الأخلاق.

٦ - ألا يكون عضواً عاملاً فى نقابة مهنية أخرى .

٧ - أن يسدد رسم القيد والإشتراك السنوى طبقاً لأحكام هذا القانون.

٨ - ألا تقوم بشأنه حالة من حالات عدم جواز الجمع الواردة فى المادة التالية .

ويجب لإستمرار قيادة فى الجداول توافر الشروط سالفة الذكر.

مادة ١٤ - لا يجوز الجمع بين الحماية والأعمال الآتية :

١ - رئاسة مجلس الشعب أو مجلس الشورى .

٢ - منصب الوزارة .

٣ - الوظائف العامة فى الحكومة والهيئات العامة والإدارة المحلية . والوظائف فى شركات القطاع العام أو الوظائف الخاصة فيما عدا العمل بالإدارة القانونية المصرح لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون ، وفيما عدا أساتذة القانون فى الجامعات المصرية فى الحالات التى يجيزها هذا القانون .

ولا تعد العضوية فى اللجان الحكومية العلمية أو المؤقتة أو القيام بمهام ذات صفة عرضية لا تستغرق أكثر من ستة شهور أو التدب لتدريس القانون فى الجامعات والمعاهد العليا وظيفه يحظر

معها الجمع بينها وبين المحاماة .

٤ - الاشتغال بالتجارة .

٥ - شغل مركز رئيس مجلس الإدارة أو العضو المنتدب أو عضو مجلس إدارة متفرغ فى شركات المساهمة أو المدير فى الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات التضامن والتوصية .

٦ - المناصب الدينية .

مادة ١٥ - لا يجوز لمن ولى الوزارة أو شغل منصب مستشار بإحدى الهيئات القضائية وأساقفة القانون بالجامعات المصرية أن يمارس المحاماة إلا أمام محكمة النقض وما يعادلها ومحاكم الاستئناف وما يعادلها ومحاكم الجنائيات ومحكمة القضاء الإدارى . ولا يسرى هذا الحظر على المحامين المقيدى لدى غير هذه المحاكم وقت صدور هذا القانون .

ويقع باطلاً كل عمل يتم باخلافه لأحكام هذه المادة . (١)

مادة ١٦ - يقدم طلب القيد بالجدول العام إلى لجنة قبول المحامين التى تشكل فى النقابة العامة برئاسة النقيب أو وكيل النقابة فى حالة غيابه وعضوية أربعة من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف يختارهم مجلس النقابة من بين أعضائه سنوياً .

ويرفق بطلب القيد الأوراق المثبتة لتوافر الشروط المبينة بالمادة (١٣) والتى يبينها النظام الداخلى للنقابة .

مادة ١٧ - تنعقد لجنة قبول المحامين مرة على الأقل كل شهر ، ويكون لها أمانة من بين موظفى النقابة يختار النقيب أعضائها ، وتحرر محاضر بأعمالها يوقع عليها من رئيس اللجنة .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٦/٥/١٩٩٢ بعدم دستورية المادة ١٥ .

ولا يصح إنعقاد اللجنة إلا بحضور ثلاثة أعضاء على الأقل
عى أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة .

مادة ١٨ - تصدر اللجنة قرارها بعد التحقق من توافر شروط
القيد، وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديم الطلب وإذا كان
قرارها برفض القيد تعين أن يكون مسبباً ويخطر به طالب القيد
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره بخطاب مسجل مصحوب
بعلم الوصول .

مادة ١٩ - لطالب القيد التظلم من القرار الصادر برفض قيده
خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ إخطاره برفض طلبه . ويقدم
التظلم إلى لجنة القبول التي تفصل في التظلم بعد سماع أقواله .

ولطالب القيد إذا رفض تظلمه أو كانت قد انقضت مواعيد
التظلم أن يطعن في القرار الصادر برفض التظلم أو رفض القيد أمام
محكمة إستئناف القاهرة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفض التظلم
أو من تاريخ إنتهاء ميعاد التظلم على حسب الأحوال ويكون
لطالب القيد الطعن أمام ذات المحكمة إذا لم يفصل في طلب قيده
خلال المدة المبينة بالمادة السابقة .

ولا يجوز تجديد الطلب في الحالات المبينة بالفقرتين السابقتين
إلا إذا زالت الأسباب المانعة من القيد .

مادة ٢٠ - لا يجوز للمحامى الذى يقيد اسمه بجدول المحاماة
أن يزاول المهنة إلا بعد حلف اليمين بالصيغة الآتية :

(أقسم بالله العظيم أن أمارس أعمال المحاماة بالشرف
والأمانة والإستقلال وأن أحافظ على سر مهنة المحاماة وتقاليدها وأن
أحترم الدستور والقانون) .

ويكون حلف اليمين أمام لجنة قبول المحامين بحضور ثلاثة من

أعضائها على الأقل وثبتت إجراءات حلف اليمين في محاضر
إجتماعات اللجنة .

الفصل الثالث

في القيد بجدول المحامين تحت التمرين

مادة ٢١ - يكون قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمرين
لأول مرة إذا لم تتوافر فيه الشروط التي تسمح بقيده في أحد
الجداول الملحقه الأخرى .

« ويشترط للقيد في هذا الجدول ألا تجاوز سن طالب القيد
خمسین سنة وقت تقديم الطلب » .^(١)

مادة ٢٢ - يجب أن يلحق المحامي تحت التمرين بمكتب أحد
المحامين المقبولين للمرافعة أمام محاكم الإمتئناف أو محكمة النقض
. أو للعمل بإحدى الإدارات القانونية في الجهات المرخص لها
بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون تحت إشراف أحد المحامين المقبولين
أمام تلك المحاكم من العاملين بالإدارة القانونية لهذه الجهة . وإذا
تعذر على المحامي تحت التمرين أن يجد مكتباً للتمرين فيه يتولى
مجلس النقابة الفرعية الحالقة بأحد مكاتب المحامين .

وعلى طالب القيد أن يرفق بطلب قيده بجدول المحامين تحت
التمرين بياناً باسم المحامي الذي إلتحق بمكتبه وعنوانه مرفقاً به
موافقة المحامي ، أو بياناً بالإدارة القانونية بالجهة التي إلتحق بها
والتي يجوز للمحامين مزاوله أعمال المحاماة فيها طبقاً لأحكام هذا
القانون واسم المحامي الذي سيتولى الإشراف عليه في هذه الإدارة
مرفقاً به موافقتها .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة
٢١ وذلك بجلسة ١٩٩٦/٥/١٨ ونشر بالجريدة الرسمية العدد ٢١ في
١٩٩٦/٥/٣٠ .

مادة ٢٣ - يقدم طلب القيد بجدول اғمامين تحت التمرين مع طلب القيد بالجدول العام ويعرض على لجنة القبول طبقاً لأحكام الفصل السابق .

مادة ٢٤ - مدة التمرين سنتان، تنقص إلى سنة واحدة للحاصلين على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا في القانون أو على أى مؤهل أعلى. (١)

مادة ٢٥ - يكون تمرين اғمامى في السنة الأولى بأن يعاون اғمامى الذى يتمرن بمكتبه أو بالإدارة القانونية التى ألحق بها في إعداد الأبحاث والمراجع وإستخلاص أحكام اғمامى وتحضير صفح الدعاوى ومستنداتها.

ويجوز له الحضور أمام اғمامى الجزئية باسم اғمامى الذى يتمرن بمكتبه وكذلك محامى الإدارة القانونية التى ألحق بها دون أن يكون له ألحق في أن يوقع على صفح الدعاوى أو المذكرات أو الأوراق التى تقدم إلى اғمامى المذكورة أو إلى مكاتب الشهر والتوثيق أو مكاتب السجل التجارى أو أن يعد عقوداً باسمه .

مادة ٢٦ - للمحامى تحت التمرين في السنة الثانية أن يترافع باسمه أمام اғمامى الجزئية - فيما عدا محاكم أمن الدولة و اғمامى المستعجلة - وذلك تحت إشراف اғمامى الذى إلتحق بمكتبه أو محامى الإدارة القانونية التى ألحق بها .

كما يجوز له الحضور أمام هذه اғمامى عن محام آخر لإبداء طلب التأجيل.

كما يجوز له الحضور باسمه في تحقیقات النيابة والشرطة في سواد اғمالات والجنح وباسم اғمامى الذى يتمرن في مكتبه في اғمانيات .

(١) هذه المادة معدلة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ والنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٢ في ١٨/١٠/١٩٨٤.

ويجوز له الحضور أمام المحاكم الابتدائية عن المحامي الذى يتمرن فى مكتبه أو محامى الإدارة القانونية التى ألحق بها .

كما يجوز له أن يعد باسمه العقود التى لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه والتى لا تحتاج إلى شهر أو توثيق .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للمحامى تحت التمرين تقديم فتوى كتابية باسمه أو التوقيع على العقود التى تقدم إلى الشهر العقارى فيما عدا طلبات إثبات التاريخ .

مادة ٢٧ - لا يجوز للمحامى تحت التمرين أن يفتح مكتباً باسمه طوال فترة التمرين .

مادة ٢٨ - تنظم النقابات الفرعية للمحامين فى بداية كل سنة قضائية ولمدة ستة شهور . محاضرات للمحامين تحت التمرين تتناول الجانب التطبيقى لقانون المحاماه . وذلك طبقاً للمنهج الذى يحدده مجلس النقابة . ويدعى لإلقاء هذه المحاضرات قدامى المحامين ورجال القضاء وأساتذة القانون وخبرائه المتخصصون وعلى مجلس النقابة أن ينشئ معهداً للمحاماة لتدريب المحامين تحت التمرين .

مادة ٢٩ - على كل محام من المقبولين أمام محكمة النقض أو من المقبولين أمام محاكم الاستئناف ممن مضى على قيده بجدولها خمس سنوات على الأقل أن يلحق بمكتبه محامياً تحت التمرين على الأقل . ويقرر له فى السنة الأولى مكافأة لا تقل عن ثلاثين شهرياً وفى السنة التالية مكافأة لا تقل عن خمسين شهرياً شهرياً .

ويجوز لمجلس النقابة الفرعية بناء على طلب المحامى المقبول أمام النقض ومحاكم الاستئناف أن يقرر إعفاءه من قبول أى محام للتمرين بمكتبه إذا رأى من ظروفه ما يبرر ذلك .

مادة ٣٠ - إذا انقضت أربع سنوات على قيد المحامي بجدول المحامين تحت التمرين، دون أن يتقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية يستبعد اسم المحامي من الجدول ويصدر بإثبات ذلك قرار من لجنة القبول.

ويجوز للمحامي خلال سنة من إنتهاء مدة الأربع السنوات المذكورة أن يطلب قيد اسمه بجدول المحامين. أمام المحاكم الابتدائية إذا توافرت فيه شروط هذا القيد على أن يسدد إلى النقابة رسوماً جديدة للقيد فى الجدول العام بالإضافة إلى رسوم القيد أمام المحاكم الابتدائية .

فإذا انقضت سنة ثانية على إستبعاد اسمه من الجدول دون أن يطلب إعادة قيده فلا يجوز إعادة قيد اسمه بعد ذلك إلا فى جدول المحامين تحت التمرين وبعد دفع رسوم القيد من جديد ، بشرط ألا يكون قد مارس خلال مدة الإستبعاد عملاً يتنافى وشروط قيده بجدول المحامين .

الفصل الرابع

فى القبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية

مادة ٣١ - يشترط لقيد المحامي فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية:

١ - أن يكون قد أمضى دون إنقطاع فترة التمرين المنصوص عليها فى المادة (٢٤) .

٢ - أن يرفق بطلبه صور المذكرات والأبحاث والأوراق القضائية أو العقود والفتاوى والآراء القانونية التى يكون قد عاون فى إعدادها مؤشراً عليها بذلك من المحامي الذى يتمرن بمكتبه أو من مدير الإدارة القانونية فى الجهة الملحق بها .

وكذلك بياناً رسمياً بالجلسات التي يكون قد حضرها خلال فترة التمرين بشرط ألا يقل عددها عن ثلاثين جلسة .

٣ - أن يكون قد وازب على حضور المحاضرات التي تلقى على المحامين تحت التمرين والمشار إليها في المادة (٢٨) . ويحدد مجلس النقابة العامة سنوياً نسبة المحضور المطلوبه فى هذه المحاضرات .

ويسرى هذا الشرط على المحامين الذين يبدأ قيدهم بعد تاريخ العمل بهذا القانون وبعد صدور قرار مجلس النقابة العامة فى تنظيم الإلتحاق بمعهد المحاماة أو معاهد الدراسات القانونية المنصوص عليها فى المادة (٢٨) .

مادة ٣٢ - يجوز قيد المحامى مباشرة أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد أمضى فترة التمرين فى أعمال تعد نظيره لأعمال المحاماة وفق أحكام المادة (٤٦) .

مادة ٣٣ - يقدم طلب القيد فى جدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية إلى لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة (١٦) . وللمجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام المحاكم الابتدائية من خمسة من بين أعضائها يرأسها أقدمهم ، وتسرى عليها الأحكام المقررة بالنسبة للجنة قبول المحامين .

وتقدم طلبات القيد إلى لجنة القبول المختصة مصحوبة بالمستندات المثبتة لتوافر شروط القيد وشهادة من النقابة الفرعية التى يقع فى دائرتها مكتب المحامى أو الإدارة القانونية التى قضى فيها فترة التمرين وذلك طبقاً لما يقرره النظام الداخلى للنقابة .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض إلى الطالب وإلى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوماً بخطاب مسجل

مصحوب بعلم الوصول ولن رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة إستئناف القاهرة خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار.

مادة ٢٤ - يجوز للمحامى المقيد أمام المحاكم الابتدائية أن يفتح مكتباً باسمه منفرداً أو مع غيره ، ويكون حضوره أمام المحاكم الجزئية والمحاكم الابتدائية والمحاكم الإدارية التى تناظرها ويجوز له الحضور أمام محاكم الإستئناف ومحاكم القضاء الإدارى نيابة عن أحد المحامين المقيدين أمام هذه المحاكم وعلى مسئوليته كما يكون له أن يحضر باسمه فى سائر التحقيقات التى تجربها النيابة العامة .
وللمحامى المقيد أمام المحاكم الابتدائية إعداد العقود المختلفة وشهرها وتوقيع الطلبات والأوراق المتعلقة بها ، وذلك فيما عدا عقود تأسيس شركات المساهمة وعقود الرهن الرسمى أو تعديلها .
ولايجوز للمحامى أمام المحاكم الابتدائية إعطاء الآراء والفتاوى القانونية المكتوبة .

الفصل الخامس

فى القبول للمرافعة أمام محاكم الإستئناف

مادة ٢٥ - يشترط لقيد المحامي أمام محاكم الإستئناف أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلاً خمس سنوات على الأقل من تاريخ قيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية .

ويثبت الإشتغال بالمحاماة بتقديم بيان رسمى بالجلسات التى يكون قد حضرها وتقديم صور المذكرات والأوراق القضائية التى يكون قد باشرها أو الفتاوى والآراء القانونية أو العقود التى يكون قد أعدها وأن يقدم شهادة من النقابة الفرعية التى يزاول عمله فى

دائرتها وذلك طبقاً لما يقرره النظام الداخلى للنقابة .

ويجوز إستثناء القيد مباشرة أمام محاكم الإستئناف لمن لم يسبق قيده أمام المحاكم الابتدائية إذا كان قد اشتغل بأعمال تعد نظيره لأعمال إخماسة طبقاً لأحكام المادة (٤٦) وذلك لمدة سبع سنوات على الأقل .

ولا يجوز قبول القيد لأول مرة بجداول إخمامين أمام محاكم الإستئناف لمن يكون قد إنقطع عن مزاوله الأعمال القانونية النظرية مدة تجاوز عشر سنوات .

مادة ٣٦- تقدم طلبات القيد أمام محاكم الإستئناف إلى لجنة القبول المنصوص عليها فى المادة (١٦) .

ويجوز مجلس النقابة أن يشكل لجنة خاصة للقبول أمام محاكم الإستئناف من خمسة من بين أعضائه يرأسها أقدمهم ، وتسرى عليها الأحكام المقرره بالنسبة للجنة قبول إخمامين .

وتبلغ قرارات اللجنة بالقبول أو الرفض إلى الطالب وإلى النقابة الفرعية المختصة خلال خمسة عشر يوماً بخطاب مسجل مصحوب بعلم الوصول .

ومن يرفض طلبه أن يطعن فى قرار الرفض أمام محكمة إستئناف القاهرة خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغه بالقرار .

مادة ٣٧- للمحامى المقيّد بجدول محاكم الإستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع محاكم الإستئناف ومحاكم القضاء الإدارى ، ولا يجوز قبول صحف الدعاوى أمام هذه المحاكم وما يعادلها إلا إذا كان موقعاً عليها منه . وإلا حكم بطلان الصحيفة .

ويمكن للمحامى أمام محاكم الإستئناف حق الحضور والمرافعة أمام جميع المحاكم فيما عدا محاكم النقض والإدارية العليا

والدستورية العليا.

كما يكون له إبداء الفتاوى القانونية وإعداد العقود وشهرها والقيام بكافة أعمال المحاماة الأخرى .

الفصل السادس

في القبول للمرافعة أمام محكمة النقض

مادة ٣٨ - ينشأ جدول خاص للمحامين المقبولين أمام محكمة النقض وما يعادلها وتعد المحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا في ذلك معادلة لمحكمة النقض .

مادة ٣٩ - يشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون طالب القيد من الفئات الآتية :

١ - المحامون المقبولون أمام محاكم الاستئناف الذين يكون قد مضى على إشتغالهم بالمحاماة فعلاً أمام هذه المحاكم عشر سنوات على الأقل وكانت لهم أبحاث أو مذكرات أو فتاوى قانونية مبتكرة .

٢ - الشاغلون لوظيفة أستاذ في مادة القانون بالجامعات المصرية .

٣ - المستشارون السابقون بالمحاكم وما يعادلها من وظائف الهيئات القضائية .

مادة ٤٠ - يقدم طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا إلى لجنة تشكل برئاسة رئيس محكمة النقض أو نائبه وعضوية النائب العام أو أحد مساعديه ونقيب المحامين أو وكيل النقابة وعضوين يندبهما مجلس النقابة سنوياً من بين أعضائه ويبلغ قرار اللجنة بالقبول أو الرفض إلى الطالب وإلى النقابة العامة .

مادة ٤١ - فى غير المواد الجنائية لا يجوز التقرير بالظعن أمام محكمة النقض والمحكمة الإدارية العليا والمحكمة الدستورية العليا، إلا للمحامين المقيدىن بجدول المحامىن أمام محكمة النقض وإلا حكم بعدم قبول الظعن . كما لا يجوز لغيرهم الحضور عن الخصرم والمرافعة أمام هذه المحاكم.

مادة ٤٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الإتفاقيات القضائية المبرمة بين مصر والدول العربية للمحامى من رعايا هذه الدول المرافعة أمام المحاكم المصرية بالإشتراك مع محام مصرى من الدرجة المقابلة للدرجة التى يحق له المرافعة أمامها طبقاً لقانون بلده وذلك فيما عدا الظعون الدستورية والإدارية وبأذن من النقابة العامة وفى دعوى معينة بذاتها وبشرط المعاملة بالمثل .

الفصل السابع

فى جدول المحامىن غير المشتغلين

مادة ٤٣ - للمحامى الذى يرغب فى إعتزال المحاماة أن يطلب إلى لجنة قبول المحامىن المنصوص عليها فى المادة (١٦) نقل اسمه إلى جدول المحامىن غير المشتغلين .

وعلى المحامى أن يطلب أيضاً نقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين إذا تولى إحدى الوظائف أو الأعمال التى لا يجوز الجمع بينها وبين المحاماة أو إذا كف عن مزاولة المهنة ويتعين عليه أن يخطر لجنة القبول بذلك خلال ثلاثين يوماً .

وعلى الإدارات القانونية فى الجهات التى يجوز تخاميتها مزاوله أعمال المحاماه طبقاً لأحكام هذا القانون إخطار النقابة بأى تغيير يطرأ على أعضاء هذه الإدارات بما يستوجب نقل اسم العضو إلى جدول غير المشتغلين .

مادة ٤٤ - مجلس النقابة بعد سماع أقوال المخامى أو بعد إعلانه فى حالة تخلفه عن الحضور ، أن يصدر قراراً مسبباً بنقل اسمه إلى جدول المخامين غير المشتغلين إذا فقد شرطاً من شروط القيد فى الجدول العام المنصوص عليها فى هذا القانون .

ويكون للمخامى حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض فى القرار الذى يصدر فى هذا الشأن خلال الأربعين يوماً التالية لإعلانه بهذا القرار .

مادة ٤٥ - يجوز لمن ينقل اسمه إلى جدول غير المشتغلين أن يطلب إعادة قيده إذا كان من المخامين السابق قيدهم بجدول المخامين أمام محاكم الاستئناف أو محكمة النقض .
فإذا كان من غير هؤلاء فلا يجوز إعادة قيده إلا إذا كان قد مارس أعمالاً نظيرة لأعمال المحاماة خلال المدة التى نقل فيها اسمه إلى جدول غير المشتغلين .

وفى جميع الأحوال يشترط ألا يزيد إنقطاع المخامى عن ممارسة أعمال المحاماة أو الأعمال النظيرة لها على خمس عشرة سنة . مع عدم الأخلال بحقه فى أن يطلب قيده من جديد فى الجدول العام إذا توافرت فيه شروط هذا القيد .

وجوز لمن يتوافر فيه شروط هذه المادة من المقيدين بجدول غير المشتغلين أن يعدلوا أوضاعهم خلال سنة من تاريخ العمل بهذا القانون .

الفصل الثامن

فى الأعمال النظيرة لأعمال المحاماة

مادة ٤٦ - يعد نظيراً لأعمال المحاماة عند تطبيق أحكام القيد

بجداول المحامين المشار إليها في الفصل السابق . الوظائف الفنية في القضاء ومجلس الدولة والمحكمة الدستورية العليا والنيابة العامة والنيابة الإدارية وإدارة قضايا الحكومة وتدريس القانون في الجامعات .

ويصدر قرار من وزير العدل بعد موافقة مجلس النقابة العامة مما يعتبر من الأعمال القانونية الأخرى التي تعد نظيرة لأعمال المحاماة .

الباب الثاني

في حقوق المحامين وواجباتهم

الفصل الأول

في حقوق المحامين

مادة ٤٧ - للمحامي أن يسلك الطريقة التي يراها ناجحة طبقاً لأصول المهنة في الدفاع عن موكله ولا يكون مسئولاً عما يورده في مرافعته الشفوية أو في مذكراته المكتوبة مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وقانون المرافعات المدنية والتجارية.

مادة ٤٨ - للمحامي حرية قبول التوكيل في دعوى معينة أو عدم قبوله وفق ما يمليه عليه إقتناعه .

مادة ٤٩ - للمحامي الحق في أن يعامل من المحاكم وسائر الجهات التي يحضر أمامها بالإحترام الواجب للمهنة .

وإستثناء من الأحكام الخاصة بنظام الجلسات والجرائم التي تقع فيها المنصوص عليها في قانون المرافعات والإجراءات الجنائية

إذا وقع من المحامي أثناء وجوده بالجلسة لأداء واجبه أو بسببه إخلال بنظام الجلسة أو أى أمر يستدعى محاسننه نقابيا أو جنائيا يامر رئيس الجلسة بتحرير مذكرة بما حدث ويحيلها إلى النيابة العامة ويخطر النقابة الفرعية المختصة بذلك .

مادة ٥٠ - فى الحالات المبينة بالمادة السابقة لا يجوز القبض على المحامى أو حبسه إحتياطياً ، ولا ترفع الدعوى الجنائية فيها إلا بأمر من النائب العام أو من يتوب عنه من المحامين العاملين الأول . ولا يجوز أن يشترك فى نظر الدعوى الجنائية أو الدعوى التأديبية المرفوعة على المحامى أحد من أعضاء الهيئة التى وقع الإعتداء عليها .

مادة ٥١- لا يجوز التحقيق مع محام أو تفتيش مكتبه إلا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة .

ويجب على النيابة العامة أن تخطر مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع فى تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت مناسب . وللنقيب أو رئيس النقابة الفرعية إذا كان المحامى متهماً بجنائية أو جنحة خاصة بعمله أن يحضر هو أو من ينوبه من المحامين ، التحقيق .

ومجلس النقابة . ومجلس النقابة الفرعية المختص طلب صور التحقيق بغير رسوم .

مادة ٥٢ - للمحامى حق الإطلاع على الدعاوى والأوراق القضائية والحصول على البيانات المتعلقة بالدعاوى التى يباشرها .

ويجب على جميع المحاكم والنيابات ودوائر الشرطة ومأموريات الشهر العقارى وغيرها من الجهات التى يمارس المحامى

مهمته أمامها أن تقدم له التسهيلات التي يقتضيها القيام بواجبه وتمكينه من الإطلاع على الأوراق والحصول على البيانات وحضور التحقيق مع موكله وفقاً لأحكام القانون ولا يجوز رفض طلباته دون مسوغ قانوني .

ويجب إثبات جميع مايدور في الجلسة في محضرها .

مادة ٥٣ - للمحامى المرخص له من النيابة بزيارة أحد المحبوسين في السجون العمومية حق زيارته في أى وقت والإجتماع به على إنفراد ، وفي مكان لائق داخل السجن .

مادة ٥٤ - يعاقب كل من تعدى على محام أو أهانه بالإشارة أو القول أو التهديد أثناء قيامه بأعمال مهنته أو بسببها بالعقوبة المقررة لمن يرتكب هذه الجريمة ضد أحد أعضاء هيئة المحكمة .

مادة ٥٥ - لا يجوز الحجز على مكتب المحامى وكافة محتوياته المستخدمة في مزاولة المهنة .

وإستثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ يجوز للمحامى أو لورثته التنازل عن حق إيجار مكتب المحاماة لمزاولة مهنة حرة أو حرفة غير مقلقة للراحة أو مضرة بالصحة (١) .

مادة ٥٦ - للمحامى سواء كان خصماً أصلياً أو وكيلأ في دعوى أن يتيب عنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات التقاضى محامياً آخر تحت مسئولته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

(١) حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرة الثانية من المادة (٥٥) جلسة

مادة ٥٧ - لا يلتزم المحامي الذي يحضر عن موكله بمقتضى
توكيل عام أن يودع التوكيل بملف الدعوى ويكتفى بالإطلاع عليه
وإثبات رقمه وتاريخه والجهة المحرر أمامها بمحضر الجلسة .

مادة ٥٨ - لا يجوز فى غير المواد الجنائية التقرير بالطعن أمام
محكمة النقض أو المحكمة الإدارية العليا إلا من المحامين المقررين
لديها سواء كان ذلك عن انفسهم أو بالوكالة من الغير .

كما لايجوز تقديم صحف الإستئناف أو تقديم صحف
الدعاوى أمام محكمة القضاء الإدارى إلا إذا كانت موقعة من أحد
المحامين المقررين أمامها .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى وطلبات أوامر الأداء
للمحاكم الابتدائية والإدارية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين
المقررين أمامها على الأقل .

وكذلك لا يجوز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات أوامر
الأداء للمحاكم الجزئية إلا إذا كانت موقعة من أحد المحامين
المشتغلين وذلك متى بلغت أو جاوزت قيمة الدعوى أو أمر الأداء
خمسین جنيهاً .

ويقع باطلاً كل اجراء يتم باخالفه لأحكام هذه المادة .

مادة ٥٩ - مع مراعاة حكم الفقرة الثانية من المادة (٣٥) لا
يجوز تسجيل العقود التى تبلغ قيمتها خمسة آلاف جنيه فأكثر أو
التصديق أو التأشير عليها بأى إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق
أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها إلا إذا كانت موقعاً عليها
من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الأقل
ومصدقاً على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة قيده

مادة ٦٠ - يشترط أن يتضمن النظام الأساسي لأية شركة من الشركات الخاصة التى يتطلب القانون أن يكون لها مراقب حسابات ، تعيين مستشار قانونى لها من المقيولين أمام محاكم الإستئناف على الأقل ولايقبل تسجيل هذه الشركات فى السجل التجارى الا بعد التحقق من إستيفاء ذلك .

ويسرى هذا الحكم على الشركات المذكورة القائمة عند العمل بأحكام هذا القانون وذلك عند تجديد قيدها بالسجل التجارى .

مادة ٦١ - يقبل المحامون المقيدون بجدول محاكم الإستئناف على الأقل للقيود فى جداول الحراس القضائيين ووكلاء الدائنين .

الفصل الثانى

فى واجبات المحامين

مادة ٦٢ - على احمى أن يلتزم فى سلوكه المهنى والشخصى بمبادئ الشرف والإستقامة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون والنظام الداخلى للنقابة ولوائحها وآداب المحاماة وتقاليدها .

مادة ٦٣ - يلتزم احمى بأن يدافع عن المصالح التى تعهد إليه بكفاية وأن يبذل فى ذلك غاية جهده وعنايته .

ولايجوز له النكوص عن الدفاع عن متهم فى دعوى جنائية إلا إذا إستشعر أنه لن يستطيع بسبب ظروفه أو ملابسات الدعوى أن يؤدى واجب الدفاع فيها بأمانة وكفاية .

مادة ٦٤ - على احمى تقديم المساعدات القضائية للمواطنين غير القادرين وغيرهم فى الحالات التى ينص عليها هذا القانون ،

وعليه أن يؤدي واجبه عمن يندب للدفاع عنه بنفس العناية التي يبذلها إذا كان موكلًا .

ولا يجوز للمحامى المنتدب للدفاع أن يتنحى عن مواصلة الدفاع الا بعد إستئذان المحكمة التي يتولى الدفاع أمامها وعليه أن يستمر فى الحضور حتى تقبل تنحيته وتعيين غيره .

مادة ٦٥ - على المحامى أن يمتنع عن أداء الشهادة عن الوقائع أو المعلومات التي علم بها عن طريق مهنته إذا طلب منه ذلك من أبلغها إليه . إلا إذا كان ذكرها له بقصد إرتكاب جناية أو جنحة .

مادة ٦٦ - لا يجوز لمن تولى وظيفة عامة أو خاصة وانتهت علاقته بها وإشتغل بالمحاماة أن يقبل الوكالة بنفسه أو بواسطة محام يعمل فى مكتبه بأية صفة كانت فى دعوى ضد الجهة التي كان يعمل بها وذلك خلال السنوات الثلاث التالية لإنهاء علاقته بها .

ويسرى هذا الحظر على المحامى الذى يتولى عضوية مجلس الشعب ومجلس الشورى أو المجالس المحلية بالنسبة للدعاوى التي ترفع على هذه المجالس .

مادة ٦٧ - يراعى المحامى فى مخاطبته المحاكم عند إنعقادها أن يكون ذلك بالتوقيف اللازم وأن يعمل على أن تكون علاقته بأعضاء الهيئات القضائية قائمة على التعاون والإحترام المتبادل .

مادة ٦٨ - يراعى المحامى فى معاملته لزملائه ما تقضى به قواعد اللياقة وتقاليد المحاماة وفيما عدا الدعاوى المستعجلة يجب عليه أن يستأذن مجلس النقابة الفرعية التي يتبعها المحامى إذا أراد مقاضاة زميل له .

كما لايجوز فى غير الدعاوى المستعجلة وحالات الإدعاء

بالحق المدني أن يقبل الوكالة في دعوى أو شكوى مقدمة ضد زميل له إلا بعد إستئذان رئيس النقابة الفرعية التي يتبعها اغمامى .

وإذا لم يصدر الاذن فى الحاليتين المبينتين بالفقرتين السابقتين خلال خمسة عشر يوماً كان للمحامى إتخاذ ما يراه من إجراءات .

مادة ٦٩ - على اغمامى أن يمتنع عن ذكر الأمور الشخصية التى تسمى لخصم موكله أو إتهامه بما يمس شرفه وكرامته . ما لم تستلزم ذلك ضرورة الدفاع عن مصالح موكله .

مادة ٧٠ - لا يجوز للمحامى أن يدل بتصريحات أو بيانات عن القضايا المنظورة التى يتولى الدفاع فيها أو أن ينشر أموراً من شأنها التأثير فى سير هذه الدعاوى لصالح موكله أو ضد خصمه .

مادة ٧١ - يحظر على اغمامى أن يتخذ فى مزاولة مهنته وسائل الدعاية أو الترغيب أو إستخدام الوسطاء أو الإيحاء بأى نفوذ أو صله حقيقية أو مزعومة كما يحظر عليه أن يضع على أوراقه أو لافتته مكتبه أى ألقاب غير اللقب العلمى وبيان درجة الحكمة المقبول للمرافعة أمامها أو إستخدام أى بيان أو إشارة إلى منصب سبق أن تولاها .

مادة ٧٢ - مع عدم الإخلال بحقوق ورثة اغمامى . لايجوز أن تخصص حصّة من أتعاب اغمامى لشخص من غير اغمامين ولو كان من موظفى مكتبه .

مادة ٧٣ - يكون حضور اغمامى أمام جميع احكام بالرداء الخاص باغمامة ، وعلى اغمامى أن يحافظ على أن يكون مظهره لائقاً وجديراً بالإحترام .

مادة ٧٤ - مع مراعاة الأحكام الخاصة باغمامين أعضاء الإدارات

القانونية يجب على المحامي أن يتخذ له مكتباً لاحقاً في دائرة النقابة المقيد بها .

ولا يجوز أن يكون للمحامي أكثر من مكتب واحد في جمهورية مصر العربية . (١)

مادة ٧٥ - يلتزم المحامي بالإشراف على الموظفين العاملين بمكتبه ومراقبة سلوكهم والتحقق من أنهم يؤدون ما يكلفون به بأمانة وصدق .

وللمحامي أن يصدر توكيلاً لواحد أو أكثر من العاملين بمكتبه للإطلاع نيابة عنه وتقديم الأوراق وإستلامها لدى أية جهة وكذلك إستلام الأحكام وإتخاذ إجراءات تنفيذها وتسوية الرسوم والأمانات وإستردادها .

ويقبل أن يكون هذا التوكيل مصدقاً عليه من النقابة الفرعية المختصة .

مادة ٧٦ - لايجوز للمحامي التوقيع على صحف الدعاوى والطمون وسائر أوراق المحضرين والعقود المقدمة للشهر العقاري أو الحضور والمرافعة باغخالفة لأحكام ممارسة أعمال المحاماة المنصوص عليها في هذا القانون وإلا حكم بعدم القبول أو البطالان بحسب الأحوال وذلك مع عدم الإخلال بمسئولية المحامي طبقاً لأحكام هذا القانون ومسئوليته قبل من أضر به الإجراء المخالف .

الفصل الثالث

في علاقة المحامي بموكله

مادة ٧٧ - يتولى المحامي تمثيل موكله في النزاع الموكل فيه

(١) هذه المادة مستبدله بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ المنشور في الجريدة الرسمية العدد ٤٢ في ١٨/١٠/١٩٨٢ .

فى حدود ما يعهد به اليه وطبقا لطلباته مع احتفاظه بحرية دفاعه
فى تكليف الدعوى وعرض الأسانيد القانونية طبقا لأصول الفهم
القانونى السليم .

مادة ٧٨ - يتولى المحامى ابلاغ موكله بمراحل سير الدعوى وما
يتم فيها وعليه ان يبادر الى اخطاره بما يصدر من أحكام فيها وأن
يقدم له النصح فيما يتعلق بالطعن فى الحكم اذا كان فى غير
مصلحته ، وأن يلتفت نظره الى مواعيد الطعن .

مادة ٧٩ - على المحامى أن يحتفظ بما يفضى به اليه موكله من
معلومات ، ما لم يطلب منه ابداءها للدفاع عن مصالحه فى الدعوى .

مادة ٨٠ - على المحامى أن يمتنع عن ابداء أية مساعدة ولو من
قبيل المشورة لخصم موكله فى النزاع ذاته أو فى نزاع مرتبط به
اذا كان قد أبدى فيه رأيا للخصم أو سبقت له وكالة عنه فيه ثم
تنحى عن وكالته وبصفة عامة لايجوز للمحامى أن يمثل مصالح
متعارضة .

ويسرى هذا الحظر على المحامى وشركائه وكل من يعمل لديه
فى نفس المكتب من المحامين بأية صفة كانت .

مادة ٨١ - لايجوز للمحامى أن يتنازع كل أو بعض الحقوق
المتنازع عليها اذا كان يتولى الدفاع بشأنها .

مادة ٨٢ - للمحامى الحق فى تقاضى أتعاب لما يقوم به من
أعمال المحاماه والحق فى استرداد ما أنفقه من مصروفات فى سبيل
مباشرة الأعمال التى وكل فيها .

ويتقاضى المحامى أتعابه وفقا للعقد المبرم بينه وبين موكله ،
وإذ تفرع عن الدعوى موضوع الاتفاق أعمال أخرى حق للمحامى
أن يطالب بأتعابه عنها .

ويدخل في تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذى بذله
الغامى والنتيجة التى حققها وملءة الموكل وأقدمية درجة قيد الغامى
. ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين فى المائة ولا تقل عن
خمس فى المائة من قيمة ما حققه الغامى من فائدة لموكله فى العمل
موضوع طلب التقدير .^(١)

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يكون أساس تعامل الغامى مع
موكله أن تكون أتعابه حصة عينية من الحقوق المتنازع عليها .

مادة ٨٢ - إذا انتهت الدعوى أو النزاع صلحا أو تحكيما
استحق الغامى الأتعاب المتفق عليها مالم يكن قد تم الاتفاق على
غير ذلك .

ويستحق الغامى أتعابه إذا أنهى الموكل الوكالة دون مسوغ
قبل اتمام المهمة الموكلة اليه .

وللمحامى الذى صدر قرار بتقدير أتعابه أو عقد صلح
مصدق عليه من مجلس النقابة الفرعية أو من المحكمة أن يحصل
على أمر باختصاصه بعقارات من صدر ضده قرار التقدير أو عقد
الصلح أو الحكم .

مادة ٨٤ - للمحامى إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن
تحديد أتعابه فى حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم الى النقابة
الفرعية التى يتبعها طلبا بما يحدده من أتعاب ويعرض هذا الطلب
على لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه
ويخطر الموكل بالحضور أمامها لابداء وجهة نظره .^(٢)

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين الغامى وموكله ، فإذا لم
يقبل الطرفان ماتعرضه عليهما ، فصلت فى موضوع الطلب خلال

(١) الفقرة الثالثة من هذه المادة قضي بعدم دستورتها بجلسة ١٢/٦/١٩٩٣ .

(٢) الفقرة الأولى والثانية من هذه المادة بجلسة قضى بعدم دستورتها بجلسة
١٩٩٩/٦/٥ .

ستين يوما على الأكثر بقرار مسبب ، والا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة الى المحكمة المختصة .

واذا قبل الطرفان ماتعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضى الأمور الوقتية يختص وذلك بغير رسوم (١)

مادة ٨٥ - (٢) لايجوز الطعن فى قرارات التقدير التى تصدرها النقابات الفرعية الا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التى يقع بدائرتها مكتب المحامى اذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل والى محكمة الاستئناف اذا تجاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قرار التقدير نافذا الا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائى بواسطة قاضى الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

مادة ٨٦ - يسقط حق المحامى فى مطالبة موكله أو ورثته بالأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابى بشأنها بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء الوكالة أو من تاريخ وفاة الموكل حسب الأحوال . وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

مادة ٨٧ - للمحامى الحق فى أن يسترد من موكله ما يكون قد أنفقه من مصروفات قضائية مؤيدة بالمستندات .

مادة ٨٨ - لأتعاب المحامين وما يلحق بها من مصروفات امتياز يلى مباشرة حق الخزانة العامة على ما آل الى موكله نتيجة عمل المحامى أو الحكم فى الدعوى موضوع الوكالة وعلى ضمانات الافراج والكفالات أيا كان نوعها .

(١) قضت المحكمة الدستورية العليا بسقوط هذه الفقرة بجلسة ١٩٩٩/٦/٥ .

(٢) قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسة ١٩٩٩/٦/٥ بسقوط هذه المادة .

مادة ٨٩ - على المحامي عند انتهاء توكيله لأى سبب من الأسباب أن يقدم بيانا الى موكله بما يكون قد تم دفعه أو تحصيله ناشئا عن الدعوى أو العمل الموكل اليه بمناسبةها وأن يرد الى الموكل جميع ماسلمه اليه من أوراق أو مستندات مالم يكن قد تم ايداعها فى الدعوى وأن يوافيه بصور المذكرات والاعلانات التى تلقاها باسمه .

ولا يلتزم المحامى بأن يسلم موكله مسودات الأوراق التى حررها فى الدعوى أو العمل الذى قام به ولا الكتب الواردة اليه . ومع ذلك يجب على المحامى أن يعطى موكله صورة من هذه الأوراق بناء على طلب الموكل وعلى نفقته .

مادة ٩٠ - عند وجود اتفاق كتابى على الأتعاب يحق للمحامى حبس الأوراق والمستندات المتعلقة بموكله أو حبس المبالغ المحصلة لحسابه بما يعادل مطلوبه من الأتعاب التى لم يتم سدادها له وفق الاتفاق .

وإذا لم يكن هناك اتفاق كتابى على الأتعاب ، كان للمحامى أن يستخرج صورة من هذه الأوراق والمستندات التى تصلح سندا له فى المطالبة وذلك على نفقة موكله . ويلتزم برد الصور الأصلية لهذه الأوراق متى استوفى من موكله مصروفات استخراجها .

وفى جميع الأحوال يجب أن يراعى ألا يترتب على حبس الأوراق والمستندات تفويت أى ميعاد محدد لاتخاذ اجراء قانونى يترتب على عدم مراعاته سقوط الحق فيه .

مادة ٩١ - يسقط حق الموكل فى مطالبة محاميه برد الأوراق والمستندات والحقوق المترتبة على عقد الوكالة بمضى خمس سنوات من تاريخ انتهاء وكالته ، وتنقطع هذه المدة بالمطالبة بها بكتاب موصى عليه .

مادة ٩٢ - لا يجوز للمحامى أن يتنازل عن التوكيل فى وقت غير لائق . ويجب عليه أن يخطر موكله بكتاب موصى عليه بتنازله عن التوكيل وأن يستمر فى اجراءات الدعوى شهرا على الأقل متى كان ذلك لازما للدفاع عن مصالح الموكل .
ويتعين على المحكمة تأجيل الدعوى المدة الكافية لتوكيل محام آخر .

الفصل الرابع

فى المساعدات القضائية

مادة ٩٣ - تقوم مجالس النقابات الفرعية بتشكيل مكاتب تابعة لها لتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين من المواطنين فى دائرة اختصاص كل منها .

وتشمل هذه المساعدات القضائية رفع الدعاوى والحضور فيها وفى تحقيقات النيابة العامة واعطاء المشورة القانونية وصياغة العقود .

ويصدر مجلس النقابة العامة نظاما لمكاتب المساعدات القضائية يبين كيفية ترتيب المحامين بهذه المكاتب والمكافآت التى تدفع لهم وشروط انتفاع المواطنين بخدماتها .

مادة ٩٤ - مع عدم الاخلال بحكم المادة السابقة يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا للحضور عن المواطن الذى يتقرر اغفاؤه من الرسوم القضائية لاعساره .

ويقوم المحامى المنتدب بالدفاع عنه أمام القضاء بغير اقتضاء أى أتعاب منه .

مادة ٩٥ - اذا رفض عدة محامين قبول الوكالة فى دعوى من الدعاوى التى يتطلب القانون اتخاذ الاجراء القانونى فيها عن

طريق مكتب محام ، يندب مجلس النقابة الفرعية بناء على طلب صاحب الشأن محاميا لاتخاذ الاجراء القانوني والحضور والمرافعة . ويحدد مجلس النقابة أتعابه بموافقة صاحب الشأن .

مادة ٩٦ - فى حالة وفاة اغمامى أو استبعاد اسمه أو محوه من الجدول أو تقييد حريته وبصورة عامة فى جميع الأحوال التى يستحيل فيها عليه ممارسة اغماماه ومتابعة أعمال ودعاوى موكله . يندب مجلس النقابة الفرعية محاميا من نفس درجة القيد على الأقل مالم يختار اغمامى أو ورثته محاميا آخر تكون مهمته اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالمحافظة على مصالح الموكلين وتصفية المكتب اذا كان لذلك مقتضى ، وتتم هذه التصفية بموافقة ذوى الشأن وتحت اشراف مجلس النقابة الفرعية .

مادة ٩٧- يكون ندب اغمامين فى الحالات السابقة بالدور من الكشوف السنوية التى تعدها النقابة الفرعية لهذا الغرض من بين اغمامين المقيدين أمام محاكم الاستئناف أو احكام الابتدائية الذين يزاولون المهنة استقلالا وبقرار من مجلسها . وفى حالة الاستعجال يصدر القرار من نقيب النقابة الفرعية، ويجوز لمجلس النقابة الفرعية وحده الاستثناء من الدور نظرا لطبيعة الدعوى أو بناء على طلب اغمامى الذى يتولى اجراءات اعفاء موكله المعسر من الرسوم. ويجب على اغمامى المنتدب أن يقوم بما يكلف به ، ولايسوغ له أن يتنحى الا لأسباب تقبلها الجهة التى تندبه .

الفصل الخامس

السنوية التأديبية

مادة ٩٨ - كل محام يخالف أحكام هذا القانون أو النظام

الداخلي للنقابة أو يخل بواجبات مهنته أو يقوم بعمل ينال من شرف المهنة أو يتصرف تصرفا شائنا يحط من قدر المهنة يجازى بإحدى العقوبات التأديبية التالية :

١ - الانذار .

٢ - اللوم .

٣ - المنع من مزاولة المهنة .

٤ - محو الاسم نهائيا من الجدول .

ويجب ألا تتجاوز عقوبة المنع من مزاولة المهنة ثلاث سنوات . ولا يترتب على محو الاسم نهائيا من الجدول المساس بالمعاش المستحق .

مادة ٩٩^(١) - يجوز لمجلس النقابة لفت نظر المحامي أو توقيع عقوبة الانذار عليه .

كما يجوز لمجلس النقابة أن يأمر بوقف المحامي الذي رفعت عليه الدعوى التأديبية عن مزاولة المهنة احتياطيا الى أن يفصل في هذه الدعوى .

ويعرض هذا الأمر على مجلس التأديب المنصوص عليه في المادة ١٠٧ من هذا القانون خلال الثلاثين يوما التالية لتاريخ صدوره ويقرر المجلس خلال عشرة أيام من تاريخ عرض الأمر عليه بعد سماع أقوال المحامي أما الاستمرار في منعه من مزاولة المهنة احتياطيا أو السماح له بالاستمرار في مزاومتها الى أن يفصل في الدعوى التأديبية المرفوعة عليه .

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

وعلى مجلس النقابة الفرعية أن يتدب محاميا آخر لمباشرة قضايا المحامي الموقوف طوال فترة وقفه .

مادة ١٠٠ - يترتب على منع المحامي من مزاولة المهنة نقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين .

ولايجوز للمحامي الممنوع من مزاولة المهنة فتح مكتبه طوال مدة المنع . ويحرم من جميع الحقوق الممنوحة للمحامي . ومع ذلك يبقى خاضعا لأحكام هذا القانون . ولا تدخل فترة المنع في حساب مدة التمريض ومدة التقاعد والمدة اللازمة للقيود بجدول النقابة والترشيح لمجلس النقابة .

وإذا زاول المحامي مهنته في فترة المنع يعاقب تأديبا بمحو اسمه نهائيا من الجدول .

مادة ١٠١ - لايجوز اعتزال المحامي أو منعه من مزاولة مهنة المحاماه دون محاكمته تأديبيا عن أعمال ارتكبها خلال مزاولته مهنته وذلك لمدة الثلاث السنوات التالية للاعتزال أو المنع .

مادة ١٠٢ - ترفع النيابة الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها أو متى طلب ذلك مجلس النقابة أو رئيس محكمة النقض أو رئيس المحكمة الادارية العليا أو رئيس محكمة استئناف أو رئيس محكمة القضاء الاداري أو رئيس محكمة ابتدائية أو رئيس محكمة ادارية .

مادة ١٠٣ - تتبع في رفع الدعوى العمومية أو التأديبية ضد النقيب الاجراءات المنصوص عليها في المادتين ١٠٥ و ١٠٦ من قانون السلطة القضائية .

مادة ١٠٤ - اذا لم تكن الوقائع المسندة الى المحامي من الجسامة بحيث تستدعي المحاكمة الجنائية أو التأديبية ، جاز للنابة أن ترسل مجلس النقابة التحقيق الذي أجرته ليتخذ مايراه في هذا الشأن .

مادة ١٠٥ - يشكل مجلس النقابة الفرعية سنويا لجنة أو أكثر من بين أعضائه لتحقيق الشكاوى التى تقدم ضد المحامين أو تمال الى المجلس من النقابة فاذا رأت اللجنة فيها ما يستوجب المؤاخذه ، وقعت عقوبة الانذار أو أحالت الأمر الى مجلس النقابة العامة اذا رأت توقيع عقوبة أشد والا حفظت الشكوى ، على أن يتم ذلك خلال ثلاثة أشهر على الأكثر ولكل من الشاكى والمشكو فى حقه أن يتظلم من هذا القرار خلال خمسة عشر يوما الى النقابة العامة.

مادة ١٠٦ - على كل محكمة جنائية تصدر حكما متضمنا معاقبة محام أن ترسل الى نقابة المحامين نسخة من الحكم .

مادة ١٠٧ - يكون تأديب المحامين من اختصاص مجلس يشكل من رئيس محكمة استئناف القاهرة أو من ينوب عنه ومن اثنين من مستشارى المحكمة المذكورة تعينهما الجمعية العمومية كل سنة ومن عضوين من أعضاء مجلس النقابة يختار أحدهما المحامى المرفوعة عليه الدعوى التأديبية ويختار الآخر مجلس النقابة .

مادة ١٠٨ - يعلن المحامى بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب موصى عليه بعلم وصول على أن يصله قبل الجلسة بخمسة عشر يوما كاملة.

ويجب أن يبلغ المحامى رئيس المجلس اسم عضو النقابة الذى يختاره قبل الجلسة بسبعة أيام فان لم يفعل اختار مجلس النقابة عضوا آخر .

مادة ١٠٩ - يجوز للمحامى أن يوكل محاميا للدفاع عنه من بين المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو المحكمة الادارية العليا أو محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الادارى .

ومجلس التأديب أن يامر بحضوره شخصا أمامه .

مادة ١١٠ - يجوز لمجلس التأديب وللنيابة وللمحامى ان يكلفوا بالحضور الشهود الذين يرون فائدة من سماع شهادتهم فاذا تخلف أحد الشهود عن الحضور أو حضر وامتنع عن أداء الشهادة جاز للمجلس معاقبته بالمعقوبات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية فى مواد المنح ، ويعاقب على شهادة الزور أمام مجلس التأديب بمعقوبات شهادة الزور فى مواد المنح .

مادة ١١١ - تكون جلسات التأديب دائما سرية ويصدر القرار بعد سماع أقوال الاتهام وطلباته ودفاع المحامى أو من يوكله للدفاع عنه .

مادة ١١٢ - يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن تتلى أسبابه كاملة عند النطق به فى جلسة سرية .

مادة ١١٣ - تعلن القرارات التأديبية فى جميع الأحوال على يد محضر الى ذوى الشأن والنيابة العامة ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار الى المحامى صاحب الشأن بايصال .

مادة ١١٤ - يجوز للمحامى أن يعارض فى القرارات التى تصدر فى غيبته خلال عشرة ايام من تاريخ اعلانه أو استلامه صورة منه .

مادة ١١٥ - تكون المعارضة بتقرير من المحامى المعارض أو الوكيل عنه بقلم كتاب محكمة استئناف القاهرة ، أما الطعن فى القرار فيكون بتقرير بقلم كتاب محكمة النقض .

مادة ١١٦ - للنيابة العامة وللمحامى المحكوم عليه حق الطعن فى القرارات الصادرة من مجلس التأديب المنصوص عليه فى المادة ١٠٧ وذلك خلال خمسة عشر يوما بالنسبة الى النيابة من تاريخ صدور القرار وبالنسبة الى المحامى من تاريخ اعلانه بالقرار أو تسلمه صورته .

وفصل في هذا الظعن مجلس يؤلف من أربعة من مستشارى محكمة النقض تعينهم جمعيتها العمومية كل سنة ومن النقيب أو وكيل النقابة وعضوين من مجلس النقابة .

وللمحامى الذى رفعت عليه الدعوى التأديبية أن يختار أحد هذين العضوين .

ولايجوز أن يشترك فى المجلس أحد أعضاء مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون عليه .

والقرار الذى يصدر يكون نهائيا .

مادة ١١٧ - اذا حصل من محي اسمه من جدول المحامين على أدلة جديدة ثبت براءته جاز له بعد موافقة مجلس النقابة أن يطعن فى القرار الصادر بمحو اسمه بطريق التماس اعادة النظر أمام مجلس تأديب المحامين بمحكمة النقض ، فاذا رفض المجلس طلبه جاز له تجديدده بعد مضي خمس سنوات ، ويشترط أن يقدم أدلة غير الأدلة السابق تقديمها .

ولايجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

ويرفع التماس بعريضة تقدم الى المجلس ويكون القرار الذى يصدر برفضه نهائيا .

مادة ١١٨ - لمن صدر ضده قرار تأديبي بمحو اسمه من جدول المحامين أن يطلب بعد مضي سبع سنوات كاملة على الأقل من لجنة قبول المحامين المنصوص عليها فى المادة ١٦ من هذا القانون قيد اسمه فى الجدول فاذا رأت اللجنة أن المدة التى مضت من وقت صدور القرار بمحو اسمه كافية لاصلاح شأنه وإزالة أثر ماوقع منه أمرت بقيد اسمه بالجدول وحسب أقدميته من تاريخ هذا القرار .

وللجنة أن تسمع أقوال الطالب وتصدر قرارها بعد اخذ

رأى مجلس النقابة فاذا قضت برفض طلبه جاز له تجديده بعد مضي خمس سنوات .

ولايجوز تجديد الطلب أكثر من مرة .

والقرار الذى يصدر برفض الطلب يكون نهائيا .

مادة ١١٩ - تسجل فى سجل خاص بالنقابة القرارات التأديبية النهائية الصادرة ضد احمى ويشار اليها فى الملف الخاص به . وتخطر بها النقابات الفرعية وأقلام كتاب احكام والنيابات وتنشر القرارات النهائية بمجلة احماءه دون ذكر أسماء من تناولتهم القرارات .

واذا كان القرار صادرا بمحو الاسم من الجدول أو المنع من مزاوله المهنة فينشر منطوقه دون الأسباب فى الوقائع المصرية .

ويتولى مجلس النقابة الفرعية تنفيذ القرارات التأديبية على أن تعاونه النيابة العامة متى طلب منها ذلك .

القسم الثانى

فى نظام نقابة احماءين

باب تمهيدى

مادة ١٢٠ - نقابة احماءين مؤسسة مهنية مستقلة تضم احماءين فى جمهورية مصر العربية المقيدين بجداولها ، وتمتع بالشخصية الاعتبارية ، ومقرها مدينة القاهرة وتتبعها نقابات فرعية على النحو الذى ينظمه هذا القانون .

مادة ١٢١ - تعمل النقابة على تحقيق الأهداف الآتية وفق أحكام هذا القانون :

(أ) تنظيم ممارسة مهنة احماءه وضمان حسن أدائها .

(ب) كفالة حق الدفاع للمواطنين وتقديم المساعدات القضائية لغير القادرين منهم .

(ج) العناية بمصالح أعضائها وتزكية روح التعاون بينهم وضمان استقلالهم فى أداء رسالتهم .

(د) تشجيع البحوث القانونية ودراسات الشريعة الاسلامية .

(هـ) التعاون مع النقابات المهنية والمنظمات الماثلة فى الدول العربية والدول الأفريقية وغيرها للعمل على خدمة الأهداف القومية للأمة العربية ونصرة قضايا الحرية والسلام والتقدم .

مادة ١٢٢ - للنقابة فى سبيل تحقيق أهدافها المبينة بالمادة السابقة التعاون مع النقابات المهنية الأخرى والجمعيات القانونية العلمية والمنظمات الماثلة فى الدول العربية واتحاداتها تحقيقا للأهداف القومية للأمة العربية فى أن يكون القانون فى خدمة قضايا الحرية وأداة لمناهضة الاستعمار والعنصرية بجميع أشكالها .

وللنقابة أيضا التعاون مع اتحادات المحامين ومنظماتها الدولية لتبادل الخبرات حول نظم القضاء والمحاماه والارتقاء بمستوى المهنة وتأكيد رسالتها فى الدفاع عن حقوق الانسان .

الباب الأول

النقابة العامة

مادة ١٢٣ - تمارس النقابة العامة نشاطها عن طريق الأجهزة الآتية :

(أ) الجمعية العمومية .

(ب) مجلس النقابة .

الفصل الأول

الجمعية العمومية

مادة ١٢٤ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة العامة سنويا من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ومحاكم الاستئناف والحاكم الابتدائية الذين سددوا رسوم الاشتراك المستحقة عليهم أو أعفوا منها حتى آخر السنة السابقة على موعد انعقاد الجمعية العمومية وقبل اجتماعها بشهر على الأقل^(١).

وتتعدد الجمعية العمومية سنويا في شهر يونية في مقر نقابة المحامين بالقاهرة ولا يكون اجتماعها صحيحا الا اذا حضره ثلث الأعضاء على الأقل أو ثلاثة آلاف عضو أيهما أقل فاذا لم يتوافر هذا العدد أجل الاجتماع أسبوعين ويكون الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره ألف وخمسمائة عضو من أعضائها على الأقل فاذا لم يكتمل العدد في هذا الاجتماع أعيدت الدعوة لاجتماع يعقد خلال أسبوعين وتكرر الدعوة حتى يكتمل العدد المطلوب .

وفي جميع الأحوال يجوز لمجلس النقابة تأجيل انعقاد الجمعية العمومية الى ما بعد انتهاء العطلة القضائية .

مادة ١٢٥ - يرأس النقيب اجتماع الجمعية العمومية وفي حالة غيابه ينوب عنه أقدم الوكيلين ممن يزاول المهنة مستقلا وفي حالة غيابه ، ينوب عنه الوكيل الآخر .

ويعلن رئيس الجمعية افتتاح اجتماعها بعد التحقق من توافر النصاب اللازم لانعقادها .

كما يعلن فض الاجتماع ويتولى أمين عام النقابة أمانة الاجتماع وعند غيابه يختار رئيس الجمعية أمينا للاجتماع . وتختار الجمعية العمومية اثنين من بين أعضائها فازى الأصوات .

(١) هذه الفقرة مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ١٢٦ - علاوة على ماورد بشأنه نص خاص في هذا القانون ، تختص الجمعية العمومية في اجتماعها السنوى بما يأتى :

١ - النظر فى تقرير مجلس النقابة ومراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة عن السنة المنتهية وقرار الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ - تعديل رسوم القيد والاشتراك ورسوم الدفعة التى يؤديها المحامون لصالح النقابة بناء على اقتراح مجلس النقابة .

٣ - تعديل مقدار المعاش المقرر للمحامين والمستحقين عنه وتعديل قواعد استحقاق المعاش بناء على اقتراح مجلس النقابة ووفقا لتقرير خبيرين اكتوبريين يختارهما مجلس النقابة .

مادة ١٢٧ - لايجوز للجمعية العمومية أن تنظر فى غير المسائل الواردة فى جدول الأعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة أن يعرض لنظر المسائل العاجلة التى طرأت بعد توجيه الدعوة وتمت دراستها .

مادة ١٢٨ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعات غير عادية بناء على دعوة مجلس النقابة العامة أو بناء على طلب كتابى يقدم الى النقيب من عدد لا يقل عن خمسمائة عضو من أعضاء الجمعية العمومية يكون مصدقا على توقيعاتهم من النقابة الفرعية المختصة ويبين فى الطلب أسبابه وجدول الأعمال المقترح .

ويتولى النقيب توجيه الدعوة للاجتماع خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ الطلب .

وإذا لم يوجه النقيب الدعوة خلال المدة المذكورة اجتمعت الجمعية العمومية غير العادية بقوة القانون فى اليوم التالى لانتهاء تلك المدة .

مادة ١٢٩ - اذا كان طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية

ل سحب الثقة من النقيب أو عضو أو أكثر من أعضاء مجلس النقابة يشترط لصحة انعقادها حضور عدد من الأعضاء لا يقل عن ألف وخمسمائة عضو وتكون رئاستها لأكثر الأعضاء سنا من غير أعضاء مجلس النقابة .

مادة ١٢٠ - تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لأصوات الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى فيه رئيس الجمعية ، ويحرر محضر بنتيجة الاجتماع يثبت فى دفتر خاص ويوقع عليه من رئيس الجمعية والأمين العام وفارزى الأصوات.

وبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة الجمعية العمومية وانعقادها وكيفية سير العمل فيها .

مادة ١٢١ - يشكل مجلس النقابة من النقيب وأربعة وعشرين عضواً ممن لهم حق حضور الجمعية العمومية وبحيث يراعى فيه ما يلى :

أولاً - أن يكون نصف عدد الأعضاء على الأقل من المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف .

ثانياً : أن يمثل المحامون فى دائرة كل محكمة استئناف عدداً محكمة استئناف القاهرة عضو على الأقل وعضوين على الأكثر .

ثالثاً - أن يمثل المحامون بالهيئات العامة والوحدات الاقتصادية وشركات القطاع العام بستة أعضاء بغير ماسم بتمثيل الأقالييم .

رابعاً - أن يكون من بين أعضاء المجلس عضوان من المحامين الذين لتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماه فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولا تزيد سن أيهما فى هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاماً ،^(١).

مادة ١٣٢ - يشترط فيمن يرشح نفسه نقيباً أن يكون من المحامين أصحاب المكاتب الخاصة والمقيدين أمام محكمة النقض والذين أمضوا في الاشتغال الفعلي بالمهنة أكثر من عشرين سنة متصلة بالإضافة الى الشروط العامة للترشيح لعضوية مجلس النقابة .

مادة ١٣٣ - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة :

١ - أن يكون من أعضاء الجمعية العمومية الذين مضى على مزاولتهم المهنة سبع سنوات متصلة لاتدخل فيها مدد الأعمال النظرية للمحاماة .

٢ - أن يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحقة عليه حتى قفل باب الترشيح .

٣ - ألا يكون قد صدر ضده خلال الثلاث السنوات السابقة على ذلك أحكام أو قرارات تاديبية تجاوز عقوبة الانذار^(١) .

مادة ١٣٤ - يكون الترشيح لعضوية المجلس بطلب يقدم من المرشح الى مجلس النقابة فى الميعاد الذى يحدده لقبول طلبات الترشيح على أن يكون قبل الموعد المحدد لاجراء الانتخاب بأربعين يوما على الأقل .

ويعد مجلس النقابة قائمة المرشحين خلال عشرة أيام على الأكثر من قفل باب الترشيح وتعلن على المحامين فى النقابات الفرعية . ولئن أغفل ادراج اسمه بها أن يتظلم الى مجلس النقابة أو أن يطعن فى قراره أمام محكمة استئناف القاهرة خلال عشرة أيام من تاريخ نشر كشوف المرشحين ويفصل فى الطعن على وجه الاستعجال .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

مادة ١٢٥ - يجرى الانتخاب لاختيار النقيب وأعضاء مجلس النقابة العامة بدار النقابة وفي مقار النقابات الفرعية وفقا للقواعد والاجراءات التي يحددها النظام الداخلى للنقابة .

ويكون الانتخاب بطريق الاقتراع السرى المباشر وبالأغلبية النسبية فاذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح يقتصر بين الحاصلين على الأصوات المتساوية .

وينم الانتخاب وفرز الأصوات تحت اشراف لجان من غير المرشحين ولكل مرشح أن ينيب عنه فى حضور اجراءات الفرز محاميا لا يقل عن درجة قيده .

وعلى المجلس أن يخطر وزير العدل ورئيس المحكمة الدستورية العليا ورئيس محكمة النقض ورئيس المحكمة الادارية العليا ورؤساء محاكم الاستئناف والنائب العام ، ومنظمات نقابات اghامين بالدول العربية والنقابات الفرعية بنتيجة الانتخاب خلال ثلاثة أيام من تاريخ اعلان النتيجة.^(١)

مادة ١٢٥(مكررا) - يجوز لخمسين محاميا على الأقل ممن حضروا الجمعية العمومية أو شاركوا فى انتخاب مجلس النقابة الطعن فى القرارات الصادرة منها وفى تشكيل مجلس النقابة ، وذلك بتقرير موقع عليه منهم يقدم الى قلم كتاب محكمة النقض خلال أسبوعين من تاريخ القرار بشرط التصديق على امضاءاتهم .

ويجب أن يكون الطعن مسببا وتفصل المحكمة فى الطعن على وجه الاستعجال بعد سماع أقوال النيابة وأقوال النقيب أو من ينوب عنه ووكيل الطاعنين . فاذا قضى بىطلان تشكيل الجمعية العمومية ، بطلت قراراتها واذا قضى بىطلان انتخاب النقيب أو أكثر من ثلاثة من أعضاء المجلس أجريت انتخابات جديدة لانتخاب

(١) هذه المادة مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

من يحل محلهم^(١).

ويشكل مجلس مؤقت برئاسة رئيس محكمة استئناف القاهرة ، وعضوية أقدم ستة من رؤساء أو نواب رئيس بهذه المحكمة ، يختص وحده دون غيره ، بإجراء الانتخابات في مدة لا تتجاوز ستين يوما من تاريخ القضاء بالبطان ، فإذا اعتذر أى من هؤلاء أو قام به مانع حل محله الأقدم فالأقدم، وتكون لهذا المجلس - الى حين تشكيل المجلس الجديد - جميع الاختصاصات المقررة لمجلس النقابة ، وتكون لرئيسه اختصاصات النقيب . وتختص محكمة النقض ، دون غيرها بالفصل فى الطعن على قراراته فى المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها فى الفقرتين السابقتين^(٢).

مادة ١٣٦ - تكون مدة مجلس النقابة أربع سنوات من تاريخ اعلان نتيجة الانتخاب وتجرى لتجديد المجلس خلال الستين يوما السابقة على انتهاء مدته .

ولا يجوز تجديد انتخاب النقيب لأكثر من دورتين متتاليتين فى ظل هذا القانون^(٣).

مادة ١٣٧ - يعين مجلس النقابة من بين أعضائه كل سنتين هيئة المكتب المشكلة من وكيلين وأمين عام وأمين للصندوق ويتولى النقيب رئاسته.

ويشترط أن يكون النقيب وأحد الوكيلين على الأقل ممن يزاولان المهنة مستقلين .

ويجوز للمجلس أن يعين من بين أعضائه أمينا عاما مساعدا أو أمينا مساعدا للصندوق ويكونون أعضاء بهيئة المكتب .

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

(٢) هذه الفقرة مضافة بالقانون ٩٨ لسنة ١٩٩٢ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٢٩ مكرر فى ١٩/٧/١٩٩٢ .

(٣) مضافة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤ .

ويحدد النظام الداخلي للنقابة اختصاصات أعضاء المكتب وتوزيع الأعمال بين أعضاء المجلس وتشكيل لجانته واختصاصاتها .

مادة ١٣٨ - نقيب المحامين هو الذى يمثل المحامين ويتكلم باسمهم ويحافظ على كرامة النقابة وكرامة أعضائها ويرعى الالتزام بتقاليدها ويشرف بوجه عام على سير أعمال النقابة وفق أحكام هذا القانون وله أن يتخذ صفة المدعى أو أن يتدخل بنفسه أو بواسطة من ينيبه من المحامين فى كل دعوى تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها .

ويرأس النقيب اجتماعات مجلس النقابة وفى حالة غيابه تكون الرئاسة لأقدم الركيلين فى القيد بجدول المحامين بشرط أن يكون مزاولا للمهنة مستقلا وفى حالة غيابهما تكون الرئاسة لأكبر أعضاء المجلس سنا .

مادة ١٣٩ - يعقد مجلس النقابة العامة اجتماعا دوريا كل خمسة عشر يوما على الأقل بناء على دعوة النقيب . ويكون اجتماعه صحيحا اذا حضره أكثر من نصف أعضائه .

وتصدر قراراته بأغلبية أصوات الحاضرين . فاذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعات غير عادية بناء على دعوة من النقيب أو بناء على طلب عشرة على الأقل من أعضاء المجلس أو بناء على طلب مجالس خمس نقابات فرعية على الأقل ، وذلك بكتاب يوجه الى النقيب مرفقا به جدول الأعمال المقترح .

مادة ١٤٠ - تقرر محاضر لجلسات المجلس وتثبت فى دفتر خاص يوقع عليه من النقيب أو من يحل محله ومن أمين عام المجلس .

ويسين النظام الداخلى للنقابة اجراءات دعوة المجلس الى الانعقاد وكيفية اعداد جدول أعماله ونظام العمل فيه .

مادة ١٤١ - تسقط العضوية عن النقيب وعن أى عضو فى المجلس اذا فقد أى شرط من شروط صلاحية الترشيح المنصوص عليها فى هذا القانون . ويصدر بذلك قرار من المجلس بأغلبية ثلثى أعضائه بعد سماع أقوال العضو اذا كان لذلك مقتضى .

وللمجلس أن يقرر بنفس الاغلبية اسقاط عضوية من يتغيب عن جلساته أربع مرات متتالية أو ثمانى مرات متقطعة خلال السنة الواحدة بغير عذر يقبله المجلس على أن يخطر العضو لسماع أقواله قبل تقرير اسقاط العضوية .

وللجمعية العمومية للنقابة الفرعية أو مجلس نقابتها أن يطلب من مجلس النقابة العامة اسقاط العضوية عن عضو المجلس المنتخب من النقابة الفرعية فى حالة الغياب المبين فى الفقرة السابقة .

وللعضو الذى أسقطت عضويته حق الطعن أمام الدائرة الجنائية بحكمة النقض فى القرار الذى يصدر باسقاط عضويته بتقرير يقدمه الى محكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ اخطاره بالقرار .

مادة ١٤٢ - اذا شغل مركز النقيب لأى سبب وكانت المدة الباقية له تقل عن سنة يقوم أقدم الوكيلين مقامه بشرط أن يكون ممن يزاوول المهنة مستقلا ، فاذا زادت المدة الباقية على سنة يتعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب نقيب جديد يكمل المدة الباقية للنقيب الأصلي وذلك خلال ستين يوما من شغل مركز النقيب .

وإذا شغل مكان أحد أعضاء المجلس لأى سبب كان ، عين المجلس بدلا منه للمدة الباقية من العضوية المرشح الحاصل على الأصوات التالية فى الانتخاب السابق مع مراعاة حكم المادة (١٣١) . وإذا لم يوجد تعين على مجلس النقابة الدعوة الى انتخاب عضو جديد يكمل المدة الباقية للعضو الأصلي . على أن يجرى الانتخاب خلال ستين يوما من تاريخ شغل المكان .

مادة ١٤٣ - فيما عدا ما احتفظ به هذا القانون صراحة من اختصاصات للجمعية العمومية وللنقابات الفرعية وهيئاتها . يكون مجلس النقابة العامة أوسع الصلاحيات فى كل مايتعلق بإدارة شئون النقابة العامة وتحقيق أهدافها وذلك علاوة على الاختصاصات الأخرى المقررة له فى هذا القانون .

ويختص مجلس النقابة العامة وحده بما يلى :

١ - قبول العضوية فى اتحادات المحامين الدولية أو الانسحاب منها والاشتراك باسم النقابة فى مؤتمراتها .

٢ - إصدار مجلة المحاماه والإشراف على تحريرها .

٣ - وضع النظام الداخلى للنقابة واللوائح والقواعد المالية الموحدة للنقابة العامة والنقابات الفرعية .

٤ - وضع لائحة الرعاية الاجتماعية والصحية لأعضاء النقابة .

٥ - إعداد الموازنة التقديرية للجمعية للنقابة وحساباتها الختامية
الجمعية

الباب الثاني

النقابات الفرعية

الفصل الأول

تشكيل النقابات الفرعية وهيئاتها

مادة ١٤٤ - تنشأ نقابات فرعية فى دائرة كل محكمة ابتدائية ويكون لها الشخصية الاعتبارية فى حدود اختصاصاتها وتعمل على تحقيق أهداف النقابة فى هذا الاختصاص .

وللجمعية العمومية للنقابة العامة بناء على اقتراح مجلس النقابة أن تقرر انشاء نقابة فرعية واحدة تشمل اختصاصها أكثر من دائرة محكمة ابتدائية .

مادة ١٤٥ - تضم النقابة الفرعية جميع المحامين المقيدين بالجدول العام فى دائرة النقابة الفرعية والذين يتخذون مكاتبهم أو يلحقون بالادارات القانونية المنصوص عليها فى هذا القانون فى دائرة اختصاصها .

مادة ١٤٦ - تتكون هيئات النقابة الفرعية من :

- الجمعية العمومية .

- مجلس النقابة الفرعية .

الفصل الثاني

الجمعية العمومية

مادة ١٤٧ - تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المحامين المقيدين فى الجدول العام فى دائرتها المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض أو محاكم الاستئناف ، أو المحاكم الابتدائية ممن تتوافر فيهم الشروط المبينة بالفقرة الأولى من المادة (١٢٤) .

مادة ١٤٨ - تنعقد الجمعية العمومية للنقابة الفرعية سنويا في شهر مارس من كل سنة برئاسة نقيبها وذلك بمقر النقابة الفرعية أو في أى مكان آخر ملائم في الجهة التى يقع بها مقرها .إذا تبين أن مقر النقابة لا يتسع لأعضائها .

مادة ١٤٩ - تختص الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بما يأتى :

١ - النظر فى تقرير مجلس النقابة الفرعية وملاحظات مراقبى الحسابات عن الحساب الختامى للنقابة فى السنة المنتهية واقتراح الميزانية التقديرية عن السنة المقبلة .

٢ - ابداء الرأى فى الأمور التى يعرضها عليها مجلس النقابة الفرعية أو التى تطلب النقابة العامة الرأى فيها .

٣ - انتخاب النقيب وأعضاء مجلس النقابة الفرعية .

مادة ١٥٠ - للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعا غير عادى للنظر فى سحب الثقة من مجلس النقابة الفرعية أو من أحد أعضائه بناء على طلب كتابى يقدم من مجلس النقابة الفرعية موقع من عدد من الأعضاء لا يقل عن ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو مائة عضو أيهما أقل . ويبلغ طلب عقد الجمعية الى مجلس النقابة العامة الذى يتولى توجيه الدعوة خلال ستين يوما على الأكثر من تاريخ طلبها وندب أحد أعضائه لرئاسة اجتماعها والاشراف على اجراءات ابداء الرأى فيها .

كما أن للجمعية العمومية أن تعقد اجتماعا غير عادى كلما رأى مجلس النقابة الفرعية ضرورة لذلك أو قدم به طلب مسبق موقع عليه من ثلث عدد أعضاء الجمعية العمومية أو بناء على طلب مجلس النقابة العامة لطرح موضوع عليه لأخذ الرأى فيه ، ويتولى مجلس النقابة الفرعية الدعوة الى الاجتماع فى هذه الحالات

مادة ١٥١ - تسرى بشأن دعوة الجمعية العمومية للنقابة الفرعية وشروط انعقادها واجراءاتها وقراراتها ومحاضر جلساتها ، الأحكام المقررة فى هذا القانون وفى النظام الداخلى للنقابة بشأن الجمعية العمومية للنقابة العامة .

الفصل الثالث

مجلس النقابة الفرعية

مادة ١٥٢ - يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يشكل من نقيب وستة أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من بين أعضائها ، فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة فيشكل من نقيب وعشرة أعضاء ومجلس النقابة الفرعية بالاسكندرية من نقيب وثمانية أعضاء وفى جميع الأحوال يجب أن يكون النقيب ممن يزاولون المهنة مستقلين .

ويشترط ألا يزيد عدد من يتقرر انتخابهم من المحامين بالادارات القانونية المشار اليها فى هذا القانون على عضوين فى كل مجلس فيما عدا مجلس النقابة الفرعية بالقاهرة على ثلاثة أعضاء .

كما يشترط أن يكون من بين أعضاء المجلس عضو من المحامين الذين لا يتجاوز مدة اشتغالهم بالمحاماه فى تاريخ الانتخاب عشر سنوات ولاتزيد سنه فى هذا التاريخ على خمسة وثلاثين عاما .

وتكون مدة عضوية المجلس أربع سنوات ، ويتعين دعوة الجمعية العمومية قبل انتهاء مدة المجلس بستين يوما على الأقل لاجراء انتخابات جديدة .^(١)

(١) متبذلة بالقانون رقم ٢٢٧ سنة ١٩٨٤ .

مادة ١٥٣^(١) - يشترط فيمن يرشح نفسه لعضوية مجلس النقابة الفرعية أن يكون من أعضاء جمعيتها العمومية الذين مضى على ممارستهم المهنة خمس سنوات متصلة على الأقل لاندخل فيها مدد الأعمال النظرية

للمحاماة فضلا عن توافر بقية الشروط المنصوص عليها في

المادة (١٣٣) .

مادة ١٥٤ - تشكل هيئة مكتب مجلس النقابة الفرعية من النقيب والأمين العام وأمين الصندوق .

وينتخب مجلس النقابة الفرعية في أول اجتماع له بعد تشكيله التوكيل والأمين العام وأمين الصندوق . ويشترط في النقيب أن يكون من المحامين الذين يزاولون المهنة استقلالا المقيولين للمرافعة أمام محكمة النقض ممن مضى على اشتغالهم بالمهنة عشرون سنة متصلة على الأقل .

ويكون لهيئة المكتب كافة الاختصاصات المخولة لهيئة مكتب النقابة العامة في حدود اختصاص النقابة الفرعية .

مادة ١٥٥ - فيما عدا الاختصاصات التي احتفظ بها هذا القانون صراحة لمجلس النقابة العامة يتولى مجلس النقابة الفرعية جميع الاختصاصات المخولة لمجلس النقابة العامة في دائرة النقابة الفرعية وكذلك الاختصاصات الأخرى التي نص عليها هذا القانون.

مادة ١٥٦ - تسرى على نظام الترشيح وشروطه وحالات عدم الجمع وطريقة الانتخاب أو الاشراف عليه واسقاط العضوية وشغل الأماكن الشاغرة واجتماعات المجلس وقراراته ومحاضر جلساته،

(١) مستبدلة بالقانون رقم ٢٢٧ سنة ١٩٨٤ .

التي هي من اختصاص المجلس النقابي .
مجلس النقابة العامة .

مادة ١٥٦ (مكررا) - يختص مجلس النقابة العامة بالنظر في الطعن في تشكيل الجمعيات العمومية أو مجالس النقابات الفرعية بطلب يقدم اليه خلال أسبوعين من تاريخ إبلاغه بالتشكيل أو بالقرارات من عشر أعضاء الجمعية العمومية للنقابة الفرعية على الأقل الذين حضروا اجتماعها ويكون قراره نهائيا .

كما يختص مجلس النقابة بالفصل في الطعن في القرارات الصادرة من مجالس النقابات الفرعية ، خلال الثلاثين يوما التالية لإبلاغها اليه^(١) .

الباب الثالث

في النظام المالي للنقابة

مادة ١٥٧ - يكون للنقابة نظام مالي يصدر به قرار من مجلس النقابة ويبين طريقة امساك حساباتها وحسابات النقابات الفرعية وطريقة اعداد موازنتها التقديرية واعداد حساباتها الختامية السنوية ووضع الموازنة السنوية المجمعة والحسابات الختامية المجمعة وطريقة مراجعتها .

مادة ١٥٨ - مجلس النقابة هو المهيمن على أموال النقابة وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار أو صرف النفقات التي تستلزمها شئون النقابة في حدود الاعتمادات المقررة في الميزانية .
ويشرف أمين الصندوق على تطبيق النظام المالي والتحقق من سلامته .

وتتألف مجالس النقابات الشريعية من الأعضاء في حدود

(١) مادة ١٥٦ مكرر رقم ٢٢٧ - ٢٢٨

دائرة النقابة الفرعية وفق الميزانيات التقديرية المقررة من مجلس النقابة العامة .

مادة ١٥٩ - تبدأ السنة المالية للنقابة في أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر .

مادة ١٦٠ - تعين الجمعية العمومية فى اجتماعها السنوى بناء على اقتراح مجلس النقابة العامة مراقبا للحسابات أو أكثر من المقيدىن بجدول المحاسبىن وتحدد أتعابه . ويختص بمراجعة حسابات النقابة العامة والنقابات الفرعية وله فى سبيل ذلك اقتراح النظام المالى الذى يكفل حسن سير العمل وأن يقوم بجرد سوى للخرزينة وحسابات العهد واخازن فى النقابة العامة وفى النقابات الفرعية ويعد تقريراً بملاحظاته عن كل ماتقدم يعرض على مجلس النقابة العامة . وعليه خلال السنة موافاة أمين الصندوق بما قد يكون لديه من ملاحظات .

ولمراقب الحسابات الاطلاع على دفاتر النقابة العامة والنقابات الفرعية وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والايضاحات التى يرى لزوما لها .

مادة ١٦١ - يتلقى مجلس النقابة العامة من النقابات الفرعية فى بداية كل عام وفى موعد لايجاوز شهر فبراير مقترحاتها بشأن موازنتها التقديرية لسنة مقبلة كما يتلقى منها بيانا بحساباتها الختامية عن السنة المنتهية.

مادة ١٦٢ - يضع مجلس النقابة سنويا موازنة تقديرية مجمعه تضم الموازانات التقديرية للنقابات الفرعية فى موعد لايجاوز آخر فبراير من كل سنة . كما يعد الحساب الختامى للسنة المنتهية متضمنا الحسابات الختامية لكل نقابة فرعية ، ويحيلها الى مراقب الحسابات لوضع تقرير عنها .

مادة ١٦٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي مع تقرير مراقب الحسابات في مجلة المحاماه قبل الموعد المحدد لانعقاد الجمعية العمومية بخمسة عشر يوما على الأقل .

مادة ١٦٤ - يستمر العمل بموازنة السنة السابقة حتى ننوم الجمعية العمومية باقرار الموازنة الجديدة .

مادة ١٦٥ - تدوع أموال النقابة العامة في حساب خاص بالمصرف أو المصارف التي يعينها مجلس النقابة لعمه بناء على اقتراح أمين الصندوق.

ومجلس النقابة العامة أن يحدد بناء على اقتراح أمين الصندوق، ما يودع من هذه الاموال في حسابات الودائع أو في الحسابات الجارية وما يتم استثماره منها في سندات حكومية أو أوراق مالية وما يحتفظ به بخزينة النقابة بصفة مستديمة للصرف منها في الحالات الطارئة .

ويكون الصرف من حسابات النقابة وفق ما يقضى به النظام المالي للنقابة ويتوقع النقيب أو نوكيل وأمين الصندوق أو الأمين المساعد للصندوق.

مادة ١٦٦ - تتكون موارد النقابة العامة أساسا من :

- ١ - رسوم القيد بجداول النقابة .
- ٢ - الاشتراكات السنوية وفوائد الاشتراكات المتأخرة
- ٣ - حصيله ثمن أجور الاعلانات القضائية التي تنشر بمجلة المحاماه .
- ٤ - عائد استثمارات أموال النقابة .
- ٥ - الموارد الأخرى التي يوافق عليها مجلس النقابة .

ويحدد مجلس النقابة العامة عند اعداد الموازنة التقديرية ما يخص سنويا من هذه الموارد للنقابات الفرعية ، على أساس عدد الأعضاء المقيدين بكل نقابة فرعية .

مادة ١٦٧ - على الخامى أن يؤدى عند التقدم بطلب قيد اسمه فى الجدول العام أو بأحد الجداول الملحقه به رسم القيد المقرر للجدول الذى يريد قيد اسمه به مع رسوم القيد بالجدول السابقة اذا لم يكن قد أداها .

وتكون رسوم القيد كالتأتى :

جنيه

٦٠ للقيد بالجدول العام :

على أن يزداد هذا الرسم الى خمسة أمثاله اذا تجاوزت سن طالب القيد أربعين سنة ، ويزاد الى عشرة أمثال اذا تجاوزت سنة خمسين ويزاد الى ألف جنيه اذا تجاوزت سنة الستين .

٨٠ للقيد بجدول الخامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية .

١٢٠ للقيد بجدول الخامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف .

١٨٠ للقيد بجدول الخامين المقبولين أمام محكمة النقض .

٦٠ لإعادة الى الجدول ، مالم يكن قد مضى على نقله الى جدول غير المشتغلين أكثر من خمس عشرة سنة

فتسرى بشأنه الرسوم المقررة للقيد بالجدول العام -

مادة ١٦٨ - يؤدى الخامى اشتراكا سنويا وفق الفئات الآتية :

جنيه

٦ للمحامي تحت التمرين .

١٢ للمحامي أمام المحاكم الابتدائية اذا لم تزد مدة قيده فى هذا الجدول على ثلاث سنوات .

جنيه

٢٤ للمحامي أمام المحاكم الابتدائية اذا زادت مدة قيده فى هذا الجدول على ثلاث سنوات .

٦٠ للمحامي أمام محاكم الاستئناف .

٨٠ للمحامي أمام محكمة النقض .

مادة ١٦٩ - على المحامي أن يؤدي الاشتراك السنوى وفق الفئات المبينة بالمادة السابقة فى ميعاد غايته آخر مارس من كل سنة ، ويتم السداد الى النقابة الفرعية التى يتبعها أو الى النقابة العامة .

وعلى النقابة الفرعية توريد ماحصلته من اشتراكات الى النقابة العامة بمجرد تحصيلها .

ومن يتأخر فى سداد الاشتراك عن الموعد المشار اليه لايقبل منه أى طلب ولا تعطى له أى شهادة من النقابة ولا يتمتع بأى خدمة نقابية الا بعد أن يؤدي جميع الاشتراكات المتأخرة .

مادة ١٧٠ - يقوم أمين الصندوق بعد التاريخ المبين بالمادة السابقة باعداد المتخلف باستبعاد اسمه بمقتضى اعلان ينشر فى مجلة المحاماه خلال شهر ابريل من كل سنة ، ومن يتخلف عن تأدية الاشتراك حتى آخر يونيو يستبعد اسمه من الجدول بقوة القانون .

فاذا أوفى الاشتراكات المستحقة عليه أعيد اسمه الى الجدول بغير اجراءات واحتسب له مدة الاستبعاد فى الأقدمية والمعاش .

فاذا مضى على استبعاد المحامى سنتان دون أن يؤدى الاشتراكات المستحقة عليه وجب التنبيه عليه بالوفاء خلال ثلاثة أشهر ، فاذا انقضى هذا الموعد دون الوفاء بالاشتراكات السنوية زالت عضوية النقابة عنه بقوة القانون، ولايجوز أن يعيد اسمه الا باجراءات جديدة ورسوم قيد جديدة مع سداد رسوم الاشتراكات المستحقة ، وتضم المدة السابقة على زوال عضويته من النقابة الى مدد القيد الجديدة .

مادة ١٧١ - يجوز لمجلس النقابة اعفاء المحامى - فيما عدا من كان تحت التمرين من رسم الاشتراك عن سنة واحدة متى وجدت أسباب قوية تبرر ذلك بناء على توصية مجلس النقابة الفرعية المختص .

ولايجوز أن يتكرر الاعفاء لأكثر من سنتين متتاليتين خلال عشر سنوات .

مادة ١٧٢ - لاترد رسوم القيد التى تدفع للنقابة ، على أن للجنة القبول المختصة أن تأذن برد رسوم القيد اذا كان رفض الطلب لسبب لايرجع الى تقصير فى استيفاء شروط القيد .

ولاقتبل طلبات استرداد رسوم القيد والاشتراكات بعد انتهاء السنة المالية التالية للسنة التى دفعت فيها .

مادة ١٧٣ - تتحمل الهيئات العامة وشركات القطاع العام والشركات والجهات الخاصة برسوم القيد والاشتراكات الخاصة بالمحامين العاملين فى ادارتها القانونية المرخص لها بذلك طبقاً لأحكام هذا القانون .

وإذا لم تقم بسدادها فى الميعاد المحدد ، كان المحامى مسئولا أمام النقابة عن سدادها ، مع حفظ حقه فى استردادها من الجهة التى يتبعها .

مادة ١٧٤ - تعد مجلة المحاماه من الصحف المقررة لنشر الاعلانات القضائية .

وفى الحالات التى يلزم فيها القانون بنشر الحكم فى احدى الصحف ، يتم النشر فى مجلة المحاماه . وعلى الجهات المسئولة عن تنفيذ الأحكام مراعاة ذلك .

مادة ١٧٥ - تعفى نقابة المحامين والنقابات الفرعية واللجان الفرعية وكافة المؤسسات التابعة للنقابة من كافة الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد أو غير ذلك من التكاليف المالية مهما كان نوعها .

وتعفى أموال النقابة والنقابات الفرعية الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من جميع الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التى تفرضها الحكومة أو أية سلطة عامة .

الفصل الرابع

صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية

مادة ١٧٦ - ينشأ بنقابة المحامين صندوق للرعاية الاجتماعية والصحية يكون مقره بها ، ويهدف الى رعاية أعضاء النقابة من المحامين المقيدى بالجدول العام اجتماعيا وصحيا بما فى ذلك ترتيب معاشات لهم عند تقاعدهم أو للمستحقين عنهم فى حالة الوفاة .

ويكون للصندوق شخصية اعتبارية مستقلة ويمثله نقيب المحامين قانونا أمام الغير ويكون له فروع فى دائرة كل نقابة فرعية تختص مباشرة اختصاصاته فى حدود دائرة النقابة الفرعية وذلك

فيما عدا ترتيب المعاشات.

مادة ١٧٧ - يقرم على ادارة الصندوق لجنة تشكل برئاسة نقيب المحامين وعضوية أقدم وكيلى النقابة العامة ممن يزاول المهنة مستقبلا وزمين صندوقها ونقيب القاهرة وثلاثة من نقباء النقابات الفرعية الأخرى وأربعة من أعضاء مجلس النقابة العامة يختارهم المجلس كل سنتين .

ويحل الركيل الآخر محل أقدم الركيلين . كما يحل أمين الصندوق المساعد محل أمين الصندوق وذلك عند غياب أى منهما .

مادة ١٧٨ - لجنة الصندوق هى السلطة المهيمنة على تصريف شؤونه فى حدود أحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية ، وتولى اللجنة على الأخص المهام التالية :

- ١ - اعداد اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية .
 - ٢ - الاشراف على تنفيذ أحكام القانون واللائحة التنفيذية ، واتخاذ مآتراه لازما لرفع مستوى أداء الخدمات التى يقدمها .
 - ٣ - وضع الخطة العامة لاستثمار أموال الصندوق ، والموافقة على مجالات توظيفها .
 - ٤ - تعيين الخبراء الاكثواريين الذين يختارهم الصندوق وتحديد أتعابهم .
 - ٥ - اعداد ميزانية الصندوق التقديرية وحساباته الختامية السنوية ومركزه المالى وعرضها على مجلس النقابة .
 - ٦ - اقتراح بتعديل الأحكام المنظمة للصندوق فى القانون أو لائحته التنفيذية .
- مادة ١٧٩ -** تنعقد اللجنة بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثين

يوما على الأقل ويجوز لها أن تدعو خبراء متخصصين للاشتراك
فى اجتماعاتها دون أن يكون لهم حق التصويت .

وتكون اجتماعاتها صحيحة بحضور سبعة من أعضائها على
أن يكون من بينهم النقيب أو وكيل النقابة وأمين الصندوق أو من
ينوب عنه .

وتصدر قراراتها بالأغلبية لأصوات الحاضرين . وذلك فيما
عدا تقرير أوجه الاستثمار فيشترط موافقة الأغلبية المطلقة لأعضاء
اللجنة .

مادة ١٨٠ - للجنة أن تشكل من بين أعضائها لجنة فرعية
تختص بالبت فى الحالات العاجلة فيما عدا ترتيب المعاشات ،
وذلك فى الحدود التى تبينها اللائحة التنفيذية .

مادة ١٨١ - تتكون موارد الصندوق من :

١ - حصيله صندوق الإعانات والمعاشات الموجودة بالنقابة
وقت العمل بأحكام هذا القانون .

٢ - حصيله طوابع دفعه الحماماه .

٣ - حصيله أتعاب الحماماه التى تحكم بها المحاكم فى جميع
القضايا .

٤ - عائد استثمار أموال الصندوق .

٥ - الهيات والتبرعات والإعانات التى يتلقاها والتى يوافق
الصندوق على قبولها .

مادة ١٨٢ - تصدر نقابة المحامين لصالح صندوق الرعاية
الاجتماعية والصحية طوابع دفعه الحماماه بفئات من خمسة جنيهات
الى جنيه واحد وأى فئات أخرى يقررها مجلس النقابة بناء على
اقتراح لجنة الصندوق .

مادة ١٨٣ - تستحق الدمغة على الخامى عند اثبات حضوره لأول مرة فى محاضر جلسات المحاكم أيا كان نوعها واللجان القضائية واللجان الادارية ذات الاختصاص القضائى وجلسات التحقيق الذى تجريه النيابة وجهات التحقيق المختلفة .

ولا يجوز للمحاكم والجهات المتقدمة أن تقبل حضور الخامى أو تقبل تقديم أى دفاع أو أوراق منه الا اذا سدد الدمغة . واذا تعدد الخامون فى الدعوى أو التحقيق ولو عن نفس الموكل ، تعددت الدمغة .

وتكون قيمة طابع الدمغة فى الحالات المتقدمة على النحو التالى :

جنيه واحد عند الحضور أمام المحاكم الجزئية أو فى جلسات التحقيق.

جنيهان عند الحضور أمام محاكم الاستئناف والقضاء الادارى.

ثلاثة جنيهات عند الحضور أمام المحاكم الاستئنافية والقضاء الادارى.

خمس جنيهات عند الحضور أمام محاكم النقض والادارية العليا والدستورية العليا .

مادة ١٨٤ - تستحق دمغة المحاماه بفترة (خمس جنيهات) على طلبات تقدير أتعاب المحامين التى تقدم للجنة المشار اليها فى المادة (٨٤) من هذا القانون فاذا قبل الطرفان نتيجة وساطتها ، استحققت الدمغة بواقع عشرة جنيهات عن الخمسمائة جنية الأولى من قيمة المتصالح عليه وعشرون جنيها عن الخمسمائة جنية التالية وخمسون جنيها عن كل خمسمائة جنية تالية ويلزم بسدادها المسئول عن قيمة المطالبة ، ويتم لصقها على الغض الذى تحرره

اللجنة في هذا الشأن . وإذا أصر أحد الطرفين على طلب النظر في أمر التقدير ضوعف ما يستحق من دمغة على الطلب وفق ماتقدم ويسددها مقدم الطلب ويرجع بها على المحكوم عليه .

مادة ١٨٥ - علاوة على مانص عليه في المادة السابقة تستحق دمغة المحاماه على الأوراق الآتية :

١ - التوكيلات الصادرة الى المحامين .

٢ - طلبات القيد بجداول المحامين .

٣ - الشهادات التي تصدرها نقابة المحامين بناء على طلب المحامي أو أى جهة أخرى . ويكون طابع الدمغة في هذه الحالات من فئة جنيه واحد على كل ورقة .

مادة ١٨٦ - يكون سداد قيمة دمغة المحاماه المبينة بالمواد الثلاث السابقة عن طريق لصقها على محاضر الجلسات أو الأوراق المشار اليها ويكون الموظف المختص مسئولاً عن تنفيذ ذلك .

ولفتشى أقلام الكتبة بوزارة العدل ولمن تندبه النقابة التحقق من سداد الدمغات المشار اليها بالاطلاع على المحاضر والأوراق المفروضة عليها ، وفي حالة عدم تنفيذ حكم القانون في هذا الشأن يكون الموظف المختص مسئولاً شخصياً عن قيمتها مع عدم الاخلال بمسئوليته الادارية .

مادة ١٨٧ - على المحكمة من تلقاء نفسها وهي تصدر حكمها على من خسر الدعوى أن تلزمه بأتعاب المحاماه لخصمه الذي كان يحضر عنه محام بحيث لا تقل عن خمسة جنيهات في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الجزئية فيما عدا الدعاوى المستعجلة ، وعشرة

جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية والدعاوى المستعجلة الجزئية وعشرين جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام محاكم الاستئناف ومحاكم القضاء الإداري وثلاثين جنيهاً في الدعاوى المنظورة أمام محكمة النقض والإدارية العليا والدستورية العليا .

وعلى المحكمة أن تحكم بأتعاب للمجانبين في الدعاوى الجنائية التي يندرج فيها مهمل بجيب لا يقل عن عشرة جنيهاً في دعاوى الجرح المستعجلة وعشرين جنيهاً في دعاوى الجنائيات وخمسين جنيهاً في دعاوى النقض الجنائي .

ملاحظة: لا تستحول إلى الصندوق أتعاب إماماء المحاكم بها فتح جميع القضايا طبقاً للمبين بالفقرة الأولى من المادة السابقة وتأخذ هذه الأتعاب حكم الرسوم القضائية وتبلى أقلام الكتاب بحصيلها لحساب الصندوق وفقاً للقواعد المقررة بقوانين الرسوم القضائية .

وتخص من الأتعاب المحصلة نسبة خمسة في المائة لأقلام الكتاب واضعري ويكون توزيعها فيما بينهم طبقاً للقواعد التي يضعها وزير العدل بقرار منه (١) .

مادة ١٨٩ - تدفع أموال الصندوق في حساب خاص بأحد المصاريف التي تختارها لجنة الصندوق ويكون الصرف منها بناءً على قرار من اللجنة بشرقيع رئيسها أو أمين الصندوق أو من ينوب عنه :

(١) مستبدل بالقانون رقم ٢٢٧ سنة ١٩٨٤ .

ويمسك الصندوق حسابات له مستقلة عن حسابات النقابة العامة .

ويكون للصندوق مراقب للحسابات تعينه الجمعية العمومية سنويا وتحدد أتعابه بناء على اقتراح مجلس النقابة . ويجوز أن يكون مراقب حسابات الصندوق .

مادة ١٩٠ - تعفى أموال الصندوق والثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية مهما كان نوعها من الضرائب والرسوم والدمغة والعوائد التي تفرضها الحكومة أو أى سلطة أخرى .

كما تعفى العمليات التي يباشرها الصندوق من الخضوع لأحكام القوانين الخاصة بالاشراف والرقابة على هيئات التأمين . وذلك دون اخلال بحق مجلس النقابة فى أن يعهد الى الهيئة العامة للتأمين بنadb بعض خبرائه الاكثواريين لفحص بعض أوجه نشاط الصندوق واستثماراته .

مادة ١٩١ - تعد اللجنة فى موعد لايجاوز آخر فبراير من كل سنة مشروع موازنة السنة المقبلة والحساب الختامى للسنة المنتهية ويعرض على مجلس النقابة مع تقرير مراقب حسابات الصندوق للنظر فيه وعرضه على الجمعية العمومية للصندوق . ويستمر العمل على أساس الموازنة السابقة حتى يتم اعتماد الموازنة الجديدة من الجمعية العمومية .

مادة ١٩٢ - تعد الجمعية العمومية للنقابة التى تدعى للنظر فى موازنة النقابة وحساباتها الختامية السنوية ، جمعية عمومية للصندوق للصندوق تختص باعتماد موازنته التقديرية وحساباته الختامية وتعيين مراقب حسابات وتحديد أتعابه .

ملادة ١٩٣ - تنشر الموازنة التقديرية والحساب الختامي للصندوق
فى مجلة المحاماه مع الموازنة التقديرية والحساب الختامي للنقابة
العامة .

ملادة ١٩٤ - يراعى فى اعداد الموازنة السنوية للصندوق تكوين
احتياطى للصندوق يقدر بما لا يقل عن عشرين فى المائة من ايراداته
ويخصص لمواجهة أى عجز طارئ فى موازنة الصندوق .

كما يراعى فى اعداد هذه الموازنة تحديد المبالغ التى تخصص
للعناية الاجتماعية والصحية للأعضاء ، وما يرصد منها للنقابات
الفرعية على أساس عدد أعضائها المقيدين بالجدول العام .

ملادة ١٩٥ - يفحص المركز المالى للصندوق مرة على الأقل كل
خمس سنوات بمعرفة خبير اكتروارى تندبه الهيئة العامة للتأمين بناء
على طلب مجلس النقابة ، فاذا تبين وجود عجز فى أموال
الصندوق أوضح الخبير أسباب العجز وما يقترحه من وسائل لتلافيه
. ويعرض تقريره على مجلس النقابة ويبلغ الى لجنة الصندوق .
ويكون على مجلس النقابة فى هذه الحالة - بناء على الملاحظات
التي تبديها لجنة الصندوق - أن يدعو الجمعية العمومية للانعقاد
ويعرض عليها ما يقترحه من وسائل لسد العجز . واذا تبين من
نتيجة الفحص الاكتروارى وجود فائض فى الصندوق ، كان لمجلس
النقابة أن يقترح على الجمعية العمومية اما زيادة الاحتياطى العام
أو تكوين احتياطات خاصة لأغراض مختلفة أو زيادة المعاشات
والخدمات التى يؤديها الصندوق للمتقاعين به .

ملادة ١٩٦ - للمحامى الحق فى معاش كامل اذا توافرت فيه
الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون اسمه مقيدا بجدول المحامين المشتغلين .
- ٢ - أن يكون قد مارس المحاماه ممارسة فعلية مدة ثلاثين سنة

ميلادية متقطعة أو متصلة بما فيها مدة التمرين على ألا تزيد على أربع سنوات .

٣ - أن يكون قد بلغ ستين سنة ميلادية على الأقل .

ويعتبر في حكم بلوغ سن الستين وفاة الخماني أو عجزه عجزا كاملا مستديما .

٤ - أن يكون مسددا لرسوم الاشتراك المستحق عليه مالم يكن قد أعفى منها طبقا لأحكام هذا القانون .

مادة ١٩٧ - يقدر المعاش المنصوص عليه في المادة السابقة بواقع ستة جنيهاات عن كل سنة من سنوات الاشتغال باعتماد واحد أقصى قدره مائتان وأربعون جنيها . ويخفض المعاش الى النصف بالنسبة للمحامين المعاملين بأحكام قانون التأمين الاجتماعي وذلك عن كل سنة من سنوات التأمين الاجتماعي .

ويجوز للجمعية العمومية تعديل المعاش أو تعديل الحد الأقصى تبعاً لتغير الأسعار القياسية لتفقات المعيشة وفي ضوء المركز المالي للصندوق وفق أحكام المادة (١٩٤) .

مادة ١٩٨ - يستحق المعاش للمحامي على نفس الأساس الوارد بالمادة السابقة في الحالتين الآتيتين :

١ - اذا طلب الخماني الذي مارس اعوامه خمسا وعشرين سنة كاملة فأكثر وبلغ الخامسة والخمسين حالته الى المعاش لأسباب توافق عليها لجنة الصندوق .

٢ - اذا أصاب الخماني عجز كامل يمنعه من الاستمرار في مزاوله المهنة وكانت مدة اشتغاله عشر سنوات على الأقل ولم تتجاوز خمسا وعشرين سنة .

مادة ١٩٩ - في حالة وفاة الخماني الذي يستحق معاشا طبقا

للمادة السابقة يؤول معاشه الى المستحقين عنه .

مادة ٢٠٠ - اذا توفي احمى أو أصيب بعجز كلي دون أن تتوفر فيه شروط استحقاقه معاشا طبقا للمواد السابقة وكان مقيدا بالجدول العام صرف له أو المستحقين عنه مبلغ خمسمائة جنيه دفعة واحدة ومعاش قدره أربعون جنيها شهريا .

مادة ٢٠١ - عند حساب مدة ممارسة احمى للمحاماه تجبر كسور السنة اذا زادت على النصف وتهمل ان قلت عن ذلك .

مادة ٢٠٢ - يقصد بالمستحقين فى المعاش :

١ - أرملة احمى أو صاحب المعاش .

٢ - أبناؤه وبناته الذين لم يجاوزوا الحادية والعشرين وقت وفاته ، فإذا كانوا قد جاوزوها اعتبروا ضمن المستحقين اذا كانوا فى احدى مراحل التعليم التى لا تجاوز التعليم الجامعى أو العالى حتى بلوغهم سن السادسة والعشرين أو الانتهاء من دراستهم أى التاريخين أقرب .

٣ - بناته غير المتزوجات أو المترملات أو المطلقات ممن تجاوزن الحادية والعشرين .

٤ - الأخوات والأخوة المصابون بعجز كامل عند وفاته يمنعهم عن الكسب .

٥ - الوالدان .

ويشترط للاستحقاق فى المعاش فى الحالات المبينة فى البنود ٣ ، ٤ و ٥ ان تثبت اعالة احمى لطالب الاستحقاق فى حال حياته وألا يكون له دخل خاص يعادل ما يستحقه فى المعاش فإذا نقص ما يستحق له أدى اليه الفرق .

وتبين اللائحة التنفيذية كيفية اثبات الاعالة وعدم وجود

دخل خاص وكيفية ثبوت المعجز الكامل وذلك فى الحالات المشار إليها .

مادة ٢٠٢ - يقطع معاش المستحق فى الحالات الآتية :

١ - وفاة المستحق .

٢ - زواج الأرملة أو المطلقة والبنت أو الأخت .

٣ - بلوغ الابن أو الأخ سن الحادية والعشرين ويستثنى من ذلك :

(أ) العاجز عن الكسب حتى زوال حالة المعجز .

(ب) الطالب فى احدى مراحل التعليم التى لا تجاوز الجامعى أو العالى حتى انتهاء دراسة أو بلوغه سن السادسة والعشرين أيهما أقرب ويستمر صرف معاش الطالب الذى بلغ سن السادسة والعشرين خلال السنة الدراسية حتى نهايتها .

٤ - اذا توافرت فى المستحق شروط استحقاق معاش أكبر مع مراعاة حكم المادة (٢٠٤) .

مادة ٢٠٤ - اذا طلقت البنت أو الأخت أو ترملت أو عجز الابن أو الأخ عن الكسب بعد وفاة احمى أو صاحب المعاش منح كل منهم ما كان يستحق له من معاش بافتراض استحقاقه فى تاريخ وفاة المورث دون مساس بحقوق باقى المستحقين .

كما يعود حق الأرملة فى المعاش اذا طلقت أو ترملت ولم تكن مستحقة لمعاش عن الزوج الأخير .

مادة ٢٠٥ - يوقف صرف المعاشات الى المستحقين عن احمى أو صاحب المعاش اذا استخدموا فى أى عمل وكان دخلهم فيه يعادل المعاش أو يزيد عليه .

فاذا نقص هذا الدخل عما يستحقونه من المعاش أدى اليهم الفرق .

ويعود حق هؤلاء في صرف المعاش كاملا أو جزءا منه اذا انقطع هذا الدخل كله أو بعضه .

مادة ٢٠٦ - لايجوز الجمع بين معاش التقاعد المقرر وفقا لأحكام هذا القانون وبين المعاش المستحق وفقا لأى قوانين أخرى عن نفس السنوات، الا اذا كان مجموع المعاشين لايزيد على مائتين وأربعين جنيها والا خصم من معاش النقابة مقدار الزيادة .
على أنه اذا كان المعاش المستحق وفقا لقوانين أخرى عن سنوات أخرى غير سنوات مزاولة المهنة ، فلا يسرى عليها حكم الفقرة السابقة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من أحيلوا الى المعاش قبل تاريخ العمل بهذا القانون ، ولا تصرف فروق مالية سابقة لمن يفيدون من هذا الحكم.

مادة ٢٠٦ (مكررا) - يستمر صرف معاشات الحامين الشرعيين العاملين بالمادة ٩٦ من القانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٤٤ ، والذين أحيلوا الى المعاش أو توفوا قبل صدور القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ أو ورثتهم^(١) .

مادة ٢٠٧ - تقدم طلبات الاحالة الى المعاش كتابة الى النقابة حتى آخر شهر أكتوبر من كل سنة ، وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطلاب متى توافر فيه الشروط المنصوص عليها فى هذا القانون وذلك فى آخر شهر ديسمبر .

وعلى الطالب تصفية أعمال مكتبه خلال ثلاثة أشهر تبدأ من يوم قبول الطلب .

(١) مستبدله بالقانون رقم ٢٢٧ سنة ١٩٨٤ .

... ويبدأ صرف المعاش في أول الشهر التالي لاختار لجنة الصندوق بتصفية أعماله فعلا .

مادة ٢٠٨ - يترتب على صرف معاش التقاعد ألا يباشر الخامي أي عمل من أعمال الحمامة أيا كان نوعه ويرفع اسم الخامي نهائيا : من جدول الخامين المشتغلين ولا يجوز للمحامي بعد أن يحصل على معاش التقاعد أن يطلب قيد اسمه في جدول المشتغلين .
مادة ٢٠٩ - لا يجوز استبدال المعاشات المقررة وفقا لهذا القانون .

مادة ٢١٠ - تسرى الأحكام الخاصة بالمستحقين المنصوص عليها في هذا القانون على المستحقين من الخامين المعاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ بشأن الحمامة أمام المحاكم الشرعية للمشتغلين وقت صدور هذا القانون وذلك عند استحقاقهم المعاش .

مادة ٢١١ - تزداد المعاشات الأصلية المقررة طبقا لأحكام القوانين السابقة بما في ذلك معاشات الخامين المعاملين بالقانون ١٠١ لسنة ١٩٤٤ طبقا للآتي :

١ - خمسون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز أربعين جنيها .

٢ - أربعون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز خمسين جنيها .

٣ - ثلاثون في المائة من المعاش الذي لم يكن يجاوز ستين جنيها .

٤ - عشرون في المائة من المعاش في الحالات الأخرى .
ويكون الحد الأدنى لتصيب المستحقين عن صاحب المعاش خمسة وثلاثين جنيها في الشهر بالنسبة للأرملة وخمسة جنيها

بالنسبة لكل من باقى المستحقين ويسرى ماتقدم على المعاشات والأنصبة المستحقة ابتداء من الشهر التالى لتاريخ العمل بأحكام هذا القانون .

مادة ٢١٢ - يجوز لمجلس النقابة أن يعقد تأمينا لدى احدى شركات التأمين لتغطية التزامات الصندوق عن معاشات التقاعد ومخاطر الوفاة الموجبة لاستحقاقها .

مادة ٢١٣ - اذا طرأ على اghامى ما يقتضى معاونته ماليا جاز للجنة الصندوق أن تقرر له معونة وقتية لمواجهة حالته أو معونة شهرية ثابتة لمدة لا تتجاوز سنة .

وللجنة أن تقرر معونة للمستحقين عن المتوفى طبقا لأحكام هذا القانون اذا لم تتوفر له شروط الحصول على معاش التقاعد .

وفى جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد مجموع ما يحصل عليه اghامى أو المستحقون عنه من معونات عن الحد الأقصى لمعاش سنة واحدة .

مادة ٢١٤ - يكفل الصندوق ، الرعاية الصحية للمحامين المقيدىن بالجدول العام وأسرهه طبقا للقواعد الموحدة التى تقررها اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية على أن يتم توفير الرعاية الصحية على مستوى النقابات الفرعية وطبقا للاعتمادات السنوية التى تخصص لكل منها فى الموازنة التقديرية .

ويجوز أن يكون ذلك عن طريق انشاء نظام للتأمين الصحى .

مادة ٢١٥ - تضع اللائحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية نظاما لتقديم قروض للمبتدئ لمعاونته على اتخاذ مكتب له أو تكوين مكتبة قانونية خاصة به بعد انتهاء فترة تمرينه وقبوله بجدول اghاكم الابتدائية والادارية ، على ألا يقبل قيد اghامى أمام

محاكم الاستئناف الا بعد سداد هذه القروض.

مادة ٢١٦ - (ملغاة بالقانون رقم ٢٢٧ لسنة ١٩٨٤)

مادة ٢١٧ - يختص مجلس النقابة وحده بالفصل في تظلمات ذوى الشأن من قرارات لجنة الصندوق ، كما تختص مجالس النقابات الفرعية فى الفصل فى تظلمات ذوى الشأن من قرارات لجانه الفرعية .

مادة ٢١٨ - مع عدم الاخلال بأحكام قانون المرافعات تعتبر المعاشات والمعونات التى تقرر طبقا لأحكام هذا القانون نفقة لايجوز تحويلها أو الحجز عليها أو التنازل عنها للغير .

مادة ٢١٩ - يضع مجلس النقابة ، بناء على اقتراح لجنة الصندوق اللاتحة التنفيذية للرعاية الاجتماعية والصحية مبنا بها اجراءات تقديم الطلبات والفصل فيها وما يقدم من مستندات مؤيدة لها وتحديد اختصاصات كل من النقابة العامة والنقابات الفرعية بشأنها .

الباب الخامس

الأمانة العامة

مادة ٢٢٠ - يكون للنقابة أمانة عامة تتولى الشؤون الادارية والمالية والتنفيذية المتعلقة بالنقابة وتخضع للاشراف المباشر لأمين عام النقابة والاشراف الأعلى للنقيب .

مادة ٢٢١ - يعين مجلس النقابة العامة مديرا عاما للنقابة من بين المحامين أو غيرهم لادارة شؤون وأعمال النقابة الادارية والمالية والاشراف على العاملين بها ويكون مسئولاً عن ادارة شؤون النقابة أمام الأمين العام الذى يكون له عليه حق التنبيه والانذار البسيط وفيما عدا ذلك لا يحاسب تأديبيا الا أمام مجلس النقابة .

مادة ٢٢٢ - يضع مجلس النقابة العامة بناء على اقتراح الأمين العام لائحة تنظيم شئون العاملين بها وكيفية تعيينهم وتحديد مرتباتهم وعلاواتهم ومعاملتهم وتوزيعهم على النقابة العامة والنقابات الفرعية .

الباب السادس

أحكام عامة وختامية

مادة ٢٢٣ - لا تسرى أحكام القوانين الخاصة بالاجتماعات العامة على اجتماعات أعضاء النقابة للبحث فيما لا يخرج عن أهداف النقابة المحددة بهذا القانون .

مادة ٢٢٤ - لا يجوز تفتيش مقر نقابة المحامين ونقاباتهما الفرعية ولجانها الفرعية أو وضع أختام عليها الا بمعرفة أحد أعضاء النيابة العامة وبحضور نقيب المحامين أو نقيب النقابة الفرعية أو من يمثلها .

مادة ٢٢٥ - تنشر القرارات ذات الطابع العام التي تصدرها الجمعية العمومية ومجلس النقابة العامة والجمعيات العمومية للنقابات الفرعية ومجالسها بمجلة المحاماه وفق ما يقرره مجلس النقابة العامة .

مادة ٢٢٦ - كل تنبيه أو اخطار يجب أن يكون بمقتضى خطاب موصى عليه بعلم الوصول مالم يرد فى القانون نص على خلاف ذلك .

مادة ٢٢٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبات أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن شهر وبغرامة لا تقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز ألفى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من انتحل لقب محام على خلاف

أحكام هذا القانون .

وتكون العقوبة غرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولاتزيد على خمسمائة جنيه لكل من زاول عملا من أعمال الخمamah ولم يكن من اhamين المقيدين بجدول اhamين المشتغلين أو كان ممنوعا من مزاوله المهنة .

وتزول حصيلة الغرامة المحكوم بها الى صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية .

مادة ٢٢٨ - يجب على اhamين المقيدين بجدول اhamين المشتغلين عدم التخلف عن تأدية الانتخاب والا وجبت على المتخلف غرامة قدرها عشرون جنيها تحصلها النقابة عند سداد الاشتراك لصالح صندوق الرعاية الاجتماعية والصحية ولايجوز الاعفاء منها الا لعذر يقبله مجلس النقابة العامة وبشرط الاخطار به سلفا مالم يثبت أنه كان طارئا .

ملاحظات وأحكام

أهم القيود والاصاف

تقسيد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ١٠، ١٣، ١٠٠/٢ ، ١/٢٢٧ .

انتحل لقب محام على خلاف أحكام القانون .

العقوبة :

الحبس مدة لاتقل عن شهر وبغرامة لاتقل عن مائتى جنيه ولا تتجاوز ألفي جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد .

تقيد جنحة بالمواد ١، ٢، ٣، ١٠، ١٣، ١٠٠، ٢/٢٢٧، ٢ .
زاوّل عمل من أعمال الخمااه ولم يكن من الخمايين المشتغلين أو
كان ممنوعا من مزاولة المهنة .

العقوبة:

غرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

أحكام القضاء:

ان المشرع اذ أدخل مقابل أتعاب الخمااه ضمن مصاريف
الدعوى التى يحكم بها على من يخسرها فقد دل بذلك على
وجوب الحكم بها عليه بالمصاريف .

(الطن رقم ٢٧ لسنة ٢٤ق - جلسة ٢٥/١٢/١٩٥٨ ص ٩٨٣٩)

تقدير مجلس نقابة الخمايين الأتعاب عند الخلاف على
قيمتها فصل فى خصومة قضائية - تقديم طلب تقدير الأتعاب
تتعقد به الخصومة .

ناط المشرع - فى القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ - بمجلس
نقابة الخمايين تقدير أتعاب الخماى عند الخلاف على قيمتها فى حالة
عدم وجود اتفاق كتابى عليها وذلك بناء على طلب الخماى أو
الموكل . وتقدير مجلس النقابة للأتعاب فى هذه الحالة يعد فصلا فى
خصومة اذ ان الالتجاء الى المجلس جائز لأيهما عند الخلاف على
قيمة الأتعاب مع اخطار المطلوب التقدير ضده بصورة طلب التقدير
والجلسة المحددة لنظره بخطاب موسى عليه . ومفاد ذلك أن تقديم
الطلب الى مجلس النقابة من الخماى أو الموكل تتعقد به الخصومة
القضائية بينهما مما يضى على مجلس النقابة ولاية الفصل فى
النزاع .

(الطن رقم ٥١ لسنة ٢٦ق - جلسة ٨/٦/١٩٦١ ص ١٢٥٣٢)

أضفى المشرع على مجلس النقابة ولاية تقدير الأتعاب عند الالتجاء اليه.

خلو القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ من النص على اعتبار مجلس النقابة - عند تقدير أتعاب المحامي - من الهيئات القضائية أو الادارية ذات الاختصاص القضائي ومن أن نقيب المحامين يمثل النقابة أمام تلك الهيئات . لا يمنع من أن يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء فى هذا الخصوص .

(الطعن رقم ٥١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٦١/٦/٨ من ١٢ ص ٥٣٢)

يراعى فى تقدير أتعاب المحامين أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل - تقدير الأتعاب مما تستقل به محكمة الموضوع - المحكمة الاستئنافية ليست ملزمة ببيان سبب تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب .

متى كان الحكم قد أحاط بوقائع المنازعة حول تقدير أتعاب المحامي (الطاعن) وما أبداه الطرفان فيها واستظهر مقدار الجهد الذى بذله المحامي فى الدفاع ومركز الموكلين (المتمعن عليهم) وثروتهم فإنه يكون قد راعى فى تقدير أتعاب الطاعن جميع العناصر التى يجب قانون المحاماه مراعاتها فى تقدير أتعاب المحامين وهى أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله الوكيل وأضاف إليها كعنصر من عناصر التقدير كذلك مركز الوكيل . واذا كان تقدير الأتعاب مما يستقل به قاضى الموضوع فإن محكمة الاستئناف عند تعديلها تقدير محكمة أول درجة لمبلغ الأتعاب لا تكون ملزمة ببيان سبب هذا التعديل باعتبار أنه يدخل فى سلطتها التقديرية ومن ثم فاجادلة فى ذلك لا تعدو أن تكون جدلا موضوعيا لاتصح اثارته أمام محكمة النقض .

(الطعن رقم ٢٥٠ لسنة ٢٧ ق - جلسة ١٩٦٣/١/٢٤ من ١٤ ص ١٦٢)

للمحامي والموكل طريقان لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة - اختيار أيهما أحد الطريقين ابتداء يسقط حقه في العودة الى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة - مناط تطبيق المادة ٥٩ مرافعات هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة الابتدائية بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن .

مؤدى نصوص المواد ٤٦ و٤٧ و٤٩ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أن المشرع قد ناط بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي عند الاختلاف على قيمتها في حالة عدم وجود اتفاق كتابي عليها وذلك بناء على طلب المحامي أو الموكل ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن المشرع قد رسم للمحامي والموكل طريقين لطلب تقدير الأتعاب عند عدم وجود اتفاق كتابي عليها - هما اللجوء الى القضاء أو الى مجلس النقابة فاذا اختار أحدهما طريقا من هذين ابتداء فلا يحق له العودة الى الطريق الآخر بدعوى مبتدأة ، وبذلك يكون المشرع قد أضفى على مجلس النقابة ولاية القضاء في خصوص تقدير الأتعاب ، ومن ثم فإن المحكمة الابتدائية حين تنظر التظلم من أمر التقدير الصادر من النقابة إنما تنظره لاعتبارها هيئة تفصل في التقدير ابتداء وإنما باعتبارها جهة طعن في تقدير أصدره مجلس النقابة مما ينتفى معه تطبيق المادة ٥٩ من قانون المرافعات التي تنص على أن : تختص المحكمة الابتدائية بالحكم ابتدائيا في جميع الدعاوى المدنية والتجارية التي ليست من اختصاص محكمة المواد الجزئية ويكون حكمها انتهائيا اذا كانت قيمة الدعوى لا تتجاوز مائتين وخمسين جنيتها ، ذلك أن مناط تطبيق هذا النص هو الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة بصفة مبتدأة دون الحالات الأخرى التي تنظر فيها بوصفها جهة طعن .

ومن ثم فإنه اذا كان النزاع المطروح على المحكمة الابتدائية هو طعن فى قرار مجلس نقابة المحامين وقد صدر هذا القرار فى طلب تقدم به المحامى لتقدير أتعابه بمبلغ ألف وخمسمائة جنيه فان قيمة هذا الطلب تكون هى المناط فى تحديد الاختصاص للمحكمة التى تنظر التظلم من القرار الصادر فى هذا الطلب وهى التى يتحدد بها كذلك نصاب الاستئناف وبالتالي يكون قضاء المحكمة الابتدائية فى هذا التظلم قابلا للاستئناف أمام محكمة الاستئناف .

(الطعن رقم ٢٩٩ لسنة ٣٠ ق - جلسة ١٨ / ٣ / ١٩٦٥ س ١٦ ص ٣٥٦)

تقدير أتعاب المحامى على أساس أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامى - المادة ٤٤ من قانون المحاماه عناصر التقدير الواردة بها لم ترد على سبيل الحصر - ليس هناك ما يمنع محكمة الموضوع من ادخال عناصر أخرى الى جانب ما أورده المادة ٤٤ سالفه الذكر .

انه وان كانت المادة ٤٤ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ قد نصت على أن يدخل فى تقدير الأتعاب أهمية الدعوى وثروة الموكل والجهد الذى بذله المحامى ، الا أن عناصر التقدير الواردة بهذه المادة لم ترد على سبيل الحصر ومن ثم فليس ما يمنع محكمة الموضوع من أن تدخل فى الاعتبار عند تقديرها الأتعاب - الى جانب هذه العناصر - ما عاد على الموكل من منفعة مباشرة بسبب جهد المحامى .

(الطعن ١٥٤ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٢ / ٥ / ١٩٦٦ س ١٧ ص ١٠٨٧)

عدم حاجة الحكم للتعرض لدفاع الطاعنة اذا كان قد انتهى الى أن أمر التقدير محل الدعوى أصبح نهائيا .

اذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى أن من حق المطعون عليه الأول ترك الخصومة فى التظلم المرفوع منه وحده فى

أمر تقدير الأتعاب الصادر لصالحه من مجلس نقابة المحامين ضد الطاعنة والى انه لايجوز اقامة دعوى مبتدأة ببطلان أمر التقدير بعد أن فوتت الطاعنة على نفسها الطعن على هذا الأمر طبقا للقواعد المقررة فى القانون وأصبح الأمر بذلك نهائيا فان الحكم لا يكون بحاجة بعد ذلك للتعرض لدفاع الطاعنة بشأن عدم وكالة المطعون ضده عنها فى الدعوى المرفوعة عليها أمام محكمة الأحوال الشخصية والخاصة بفرر حصة الميراث ويكون النص على إحكم بالقصور بعدم الرد على دفاع الطاعنة فى هذا الخصوص غير منتج .
(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٦٨/١/١ ص ١٩)

لمجلس نقابة المحامين عند تقرير أتعاب المحامى فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها اختصاصها قضائيا - فصله فيها بعد فصلا فى خصومة تنعقد أمامه بتقديم الطلب اليه - ويعد أمر التقدير الصادر من مجلس النقابة فى هذا الخصوص بمثابة حكم صادر فى خصومه .

تفيد نصوص المواد ٦/٨٠ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٨ من القانون ٩٨ لسنة ١٩٤٤ والخاص باحكامه أمام المحاكم الوطنية - والمطبق على واقعة الدعوى - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض - أن المشرع جعل لمجلس نقابة المحامين ولاية الفصل فى تقدير أتعاب المحامى عند الاختلاف على قيمتها فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها وذلك بناء على طلب المحامى أو الموكل ، وتقدير مجلس النقابة للأتعاب فى هذه الحالة يعتبر فصلا فى خصومة بدليل أن الالتجاء اليه لا يكون الا عند الخلاف على الأتعاب فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى فى شأنها وبدليل اباحة الالتجاء الى مجلس النقابة من كل من المحامى والموكل على السواء . هذا الى أنه مما يؤكد أن مجلس النقابة اختصاصا قضائيا فى مثل هذه الحالة ما

أوجبه القانون من لزوم اخطار المطلوب التقدير ضده بصورة من الطلب وبالجلسة بمقتضى خطاب موسى عليه ليحضر أمام المجلس أو ليقدم ملاحظاته ، مما مفاده أن تقديم الطلب الى المجلس تنعقد به الخصومة ، كما أفاد المشرع بما رسمه من طريق للتظلم فى أمر تقدير الأتعاب وبيان طرق الطعن فى الحكم الصادر فى التظلم انه اعتبر فصل مجلس النقابة فى تقدير الأتعاب فصلا فى خصومة بين الطرفين اذا كان المشرع قد أجاز الالتجاء الى المحاكم أو الى مجلس النقابة لتقدير أتعاب المحاماه فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها ، وكانت المادة ٤٨ من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٤ تجيز للمحامى بمقتضى أمر التقدير الصادر لصالحه أن يحصل على اختصاص بمقاررات من صدر ضده الأمر ، فقد دل المشرع بذلك جميعه على أن أمر التقدير هو بمثابة حكم صادر فى خصومه بين الطرفين .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ق - جلسة ١/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥)
فصل احكام فى التظلم من قرار مجلس نقابة المحامين
بتقدير الأتعاب، ليس فصلا من جهة تقديرها ابتداء بل باعتبارها
جهة طعن .

فصل احكمة فى التظلم من قرار مجلس النقابة بتقدير أتعاب
المحامى لايعتبر منها - وعلى ماجرى به قضاء محكمة النقض -
فصلا فى تقدير الأتعاب ابتداء بل باعتبارها جهة طعن فى تقدير
أصدره مجلس النقابة فى حدود اختصاصه القضائى .

(الطعن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ق - جلسة ١/١/١٩٦٨ س ١٩ ص ٥)
عدم فقد أمر تقدير أتعاب المحاماه الأركان الأساسية
للأحكام عند تجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه فى
تقديرها .

إذا كان أمر تقدير مجلس النقابة لأتعاب المحامي هو بمثابة حكم ، فإن العيب الذى وجهته الطاعنة اليه يتجاوز مجلس النقابة حدود اختصاصه فى تقدير أتعاب المطعون عليه للمنازعة فى وكرالته عن الطاعنة - وعلى فرض صحة هذا الادعاء - لا يفقد أمر التقدير الأركان الأساسية للأحكام .

(الظمن رقم ٩٣ لسنة ٣٢ق - جلسة ١٩٦٨/١/١ ص ١٩ ص ٥)
عدم جواز مطالبة المحامي خصمه بمقابل أتعابه على أساس القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماه الا اذا كانت تربطه به صلة الوكالة .

مقتضى نص المواد ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥١، من القانون ٩٦ لسنة ١٩٥٧ بشأن المحاماه أمام المحاكم أنه لا يجوز للمحامي أن يطالب خصما بمقابل أتعابه على أساس هذا القانون الا اذا كانت تربطه به صلة الوكالة .

(الظمن رقم ١٠٦ لسنة ٣٣ق - جلسة ١٩٦٨/٢/١٣ ص ١٩ ص ٢٥٤)
بطلان الاتفاق على أجر المحامي بنسبة الى قدر أو قيمة ماهو مطلوب فى الدعوى أو ما يحكم به - انصراف البطلان الى تحديد قيمة الأتعاب - لا يترتب عليه حرمان المحامي من حقه فى الأتعاب - استبعاد التقرير المتفق عليه - تقدير القاضى للأتعاب بمراعاة جهد المحامي وأهمية الدعوى وثروة الموكل .

وان كانت المادة ٤٤ من قانون المحاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ تقضى بأنه لا يجوز للمحامي أن يتفق على أجر ينسب الى قدر أو قيمة ماهو مطلوب فى الدعوى أو ما يحكم به فيها وبصفة عامة لا يجوز له أن يعقد اتفاقا من شأنه أن يجعل له مصلحة فى الدعوى وان كل اتفاق من هذا القبيل يعتبر باطلا الا أن البطلان فى هذه الحالة انما ينصرف الى تحديد قيمة الأتعاب المتفق عليها ولا يترتب

عليه حرمان الخامى من حقه فى الأتعاب مادام قد قام بالعمل الموكل فيه وانما يكون على القاضى أن يستبعد التقدير المتفق عليه ويقوم هو بتقدير أتعاب الخامى وفقا لما يستصوبه مراعىا فى ذلك الجهد الذى بذله وأهميته فى الدعوى وثروة الموكل ومن ثم فاذا قضت محكمة الاستئناف برفض الدعوى المرفوعة من الخامى بطلب أتعابه استنادا الى بطلان الاتفاق الحاصل بينه وبين موكله على تقدير الأتعاب ولم تعمل سلطتها فى تقدير ما يستحقه مقابل العمل الذى وكل فى أدائه وقام به فعلا فان حكمها يكون مخالفا للقانون .

(الطعن رقم ٣٤٨ لسنة ٣٤٤ ق جلسة ٢٠/٦/١٩٦٨ م ١٩ ص ١١٩٧)
ليس للقاضى أن يعدل فى مقدار الأتعاب التى اشترطها الخامى مقابل عمله اذا تم الاتفاق عليها بعد الانتهاء من العمل أو قام الموكل بأدائها طوعا بعد ذلك .

مؤدى نصوص المادة ٧٠٩/٢ من القانون المدنى والمادة ٤٤/١ من قانون الخاماه رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٧ أنه يمنع على القاضى أن يعدل فى مقدار الأتعاب التى اشترطها الخامى مقابل عمله اذا كان الاتفاق عليها قد تم بعد الانتهاء من هذا العمل أو اذا قام الموكل بأدائها طوعا بعد ذلك .

(الطعن رقم ٥٣٦ لسنة ٣٤٤ ق - جلسة ٥/١٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ١٤٨٦)
اختصاص مجلس نقابة المحامين بتقدير أتعاب الخامى عند النزاع اذ لم يكن هناك اتفاق مكتوب بشأنها - مناط قبول طلب تقدير الأتعاب أن يكون متعلقا بعمل من أعمال الخاماه - شرط الاشتغال بالخاماه متوط بوقت أداء العمل لابوقت طلب التقدير .

ناطت المادة ٤٦ من القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٧ بالخاماه

أمام المحاكم بمجلس نقابة المحامين تقدير أتعاب المحامي اذا اختلف عليها الموكل ولم يكن بينهما اتفاق مكتوب بشأنها وقد جاء نص هذه المادة عاما لا يفرق بين محام مشغل وآخر غير مشغل بل أنها جعلت المنوط فى قبول الطلب أن يكون متعلقا بأتعاب محام عن عمل من أعمال المحاماه وعلى ذلك يكون شرط الاشتغال بالمحاماه منوطا بوقت أداء العمل الذى يطلب تقدير الأتعاب عنه لا بوقت طلب التقدير .

(الطعن ٥٧٧ لسنة ٣٤ ق - جلسة ١٩٦٩/١/٣٠ ص ٢٠)
موافقة مجلس النقابة العامة للمحامين على النظام الداخلى للنقابة الفرعية وتصديق الجمعية العمومية عليه - أثره - اسباغ صفة التشريع عليه - صدور قرار تقدير الأتعاب من مجلس النقابة الفرعية مكونا من ثلاثة أعضاء طبقا للنظام الداخلى - لاخطأ .

تنص المادة ٣٧ من قانون المحاماه رقم ٦١ سنة ١٩٦٨ المعدل بالقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٠ على ان يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس وستة أعضاء وناطت المادة ٢٨ من القانون سالف الذكر بمجلس النقابة اقتراح النظام الداخلى للنقابة ونقابات الفرعية وما يرى ادخاله عليها من تعديلات واختصت المادة التاسعة الجمعية العمومية بالتصديق على النظام الداخلى للنقابة ... كما نصت المادة الخامسة والأربعين على أن يبين النظام الداخلى للنقابة اجراءات تشكيل اللجان الفرعية ومجالسها واختصاصها ومن ثم فان موافقة مجلس النقابة العامة على النظام الداخلى لنقابة 'الدقهلية' بجلسته ١٩٧٢/١٠/٥ وتصديق الجمعية العمومية على هذا النظام بجلسته ١٩٧٢/١٠/٦ يسبغ على هذا النظام صفة التشريع المكمل لقانون المحاماه طالما أن هذا النظام قد صدر بمقتضى

التفويض اغلّول مجلس النقابة والجمعية العمومية بنصوص القانون وفي حدود هذا التفويض ، وإذ كانت المادة ٤٥ من النظام الداخلي لنقابة الدقهلية تنص على أن يعتبر انعقاد مجلس النقابة الفرعية صحيحا اذا حضره ثلاثة أعضاء على الأقل وكان القرار الصادر بتقدير أتعاب المطعون عليه قد صدر من لجنة قوامها ثلاثة أعضاء فان ماينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه - بمخالفة القانون لافزاره نص المادة ٤٥ سالفه الذكر - يكون على غير سند من القانون .

(الطعن ٦٦٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٨س ٢٩ص ١٢٨٧)

تقدير أتعاب اأامى عند عدم الاتفاق عليها - كيفيته - مباشرة بعض القضايا التي لايجوز له الحضور فيها لعدم قيده أمام محاكم الاستئناف - لايجوز دون تقدير أتعابه عنها - علة ذلك .

مجلس النقابة الفرعية - للمحامين - واللجان التي يشكلها من بين أعضائه تختص بتقدير أتعاب اأامى عند الخلاف على قيمتها وذلك فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها بناء على طلب اأامى أو الموكل كنص المادة ١١٠ من قانون اأاماه والمادة ٤٥ من النظام الداألى للنقابة الفرعية - بالدقهلية - وتقدير اللجنة المختصة للأتعاب يكون بمراعاة أهمية الدعوى والجهد الذى بذله اأامى والنتيجة التى حققها ويجب ألا تزيد الأتعاب على عشرين فى المائة ولا تقل عن خمسة فى المائة من قيمة ماحققه اأامى من فائدة لموكله فى العمل موضوع التقدير كنص المادة ١١٤ من قانون اأاماه . كما ينظر الى العوامل الأخرى التى يكون من شأنها أن تعين على تحديد مقدار الأتعاب تحديدا عادلا ، ومن ذلك القيمة الفنية للعمل وما استغرقه من وقت ومكانة اأامى وشهرته

العامة ونتيجة الدعوى ، وإذ كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه قدر للمطعون عليه مبلغ ... أتعابا عن الجهد الذى بذله فى تحرير عقود البيع باعتبار أن ذلك العمل يدخل فى مهنة المحاماة وما قال به الطاعن من اشتراكه مع المطعون عليه فى اعداد عقود البيع غير منتج لأن ذلك ان صح لا يقلل من جهد المطعون عليه ، كما أيد الحكم المطعون فيه قرار النقابة فى تقديره لأتعاب المطعون عليه عن القضايا التى باشرها على ان الطاعن لم يحاول فى ان المطعون عليه قد باشر تلك الأعمال القضائية بتكليف منه حسبما هو واضح من المذكرات ومن محاضر الجلسات ولا يحول دون ذلك أن بعض القضايا لايجوز للمطعون عليه الحضور فيها لعدم قيده أمام محاكم الاستئناف لأن للمحامى أن يستعين بمحاميين آخرين لانتهاء العمل الذى كلف به .

(الطعن ٦٦٥ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٨/٥/١٩٧٨ من ٢٩ ص ١٢٨٧)

محاماه - القرار الصادر من نقابة المحامين بتقدير أتعاب المحامى - بدء ميعاد استئنافه من تاريخ اعلان الخصم بالقرار - م ١١٣ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

ميعاد الاستئناف لايفتح طبقا لحكم المادة ١١٣ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ الا باعلان قرار تقدير الأتعاب للخصم .

(نقض مدنى الطعن رقم ٩٢٢ لسنة ٤٥ق - جلسة ٢٨/١١/١٩٧٨)

الحكم الصادر فى استئناف قرار تقدير أتعاب المحامى الصادر من مجلس النقابة الفرعية م ١١٢ ق ٦١ لسنة ١٩٦٨ . جواز الطعن فيه بطريق النقض .

(الطعن ٦٧٣ لسنة ٥٠ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٤ من ٣٥ ص ٨٧٤)

المادة ٨٢ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن يدخل فى تقدير الأتعاب أهمية الدعوى والجهد الذى بذله المحامى والنتيجة التى حققها - فان بيان هذه الأمور من العناصر الجوهرية التى يجب على المحكم استظهارها عند القضاء بالأتعاب .

(الطعن رقم ٢٢٩٩ لسنة ٥٦ق - جلسة ١٧/١/١٩٩١)

الاختصاص بتقدير أتعاب المحامى فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى للجنة المختصة بنقابة المحامين .

ان مفاد ما نصت عليه المادتان ٨٢ ، ٨٤ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ان الاختصاص بتقدير أتعاب المحامى فى حالة عدم وجود اتفاق كتابى عليها ينعقد للجنة المختصة بنقابة المحامين ، ومن ثم ينحصر عنها الاختصاص اذا أفرغ الاتفاق فى عقد مكتوب ، لما كان ذلك وكان الثابت بالأوراق ان الطاعنة تمسكت فى دفاعها أمام محكمة الاستئناف بعدم اختصاص اللجنة المشار اليها لوجود اتفاق مكتوب مؤرخ ١٢/٦/١٩٨٢ ، وكان يبين من حافظة المستندات التى قدمها الطعون عليه الى لجنة تقدير الأتعاب أنه أرفق بها اتفاق مكتوب مؤرخ ١٢/٧/١٩٨٢ تضمن الاتفاق مع الطاعنة على تقدير أتعابه عن القضايا موضوع طلب التقدير بمبلغ عشرة فى المائة من قيمة التعويض عن الأرض المنزوع ملكيتها ، وكان المحكم المظعون فيه قد طرح هذا العقد على سند من أنه لايتضمن اتفاقا صريحا وذلك على خلاف ما هو ثابت فعلا بالعقد المقدم وقد حجب المحكم نفسه بهذا التقرير الخاطئ عن بحث دفاع الطاعنة وأثره على اختصاص اللجنة بتقدير الأتعاب بما قد يتغير به وجه الرأى فى الدعوى وهو مايعيب المحكم بمخالفة الثابت بالأوراق والقصور فى التسبب بما يوجب نقضه دون حاجة لبحث باقى أسباب الطعن .

(الطعن رقم ٣١٥١ لسنة ٦٠ق - جلسة ١٦/٦/١٩٩١)

(١) تقدر أتعاب المحامي على أساس ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازما للوصول الى الفائدة التي تحققت للموكل فيها على ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل عن خمسة في المائة.

(٢) تقدير الفائدة التي حققها المحامي لموكله من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع .

ان مفاد نص المادة ١١٤ من قانون المحاماه رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ان الفائدة التي يحققها المحامي لموكله لا تقدر بقيمة العمل موضوع طلب التقدير كله وانما تقدر الأتعاب على أساس ما بذله المحامي من عمل يتفق وصحيح القانون وما اقتضاه هذا العمل من جهد يعتبر لازما للوصول الى الفائدة التي تحققت للموكل فيها على ألا تزيد الأتعاب على عشرين في المائة من قيمة تلك الفائدة ولا تقل عن خمسة في المائة منها ، وأن تقدير الفائدة التي حققها المحامي لموكله هو من مسائل الواقع التي تستقل بها محكمة الموضوع ولا رقابة عليها في ذلك من محكمة النقض مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد عرض في مدوناته لجميع الدعاوى التي باشرها المطعون ضده وبين أهمية كل منها والجهد الذي بذله المطعون ضده والنتائج التي حققها فيها وانتهى في حدود سلطته التقديرية الى تقدير الفائدة التي عادت على الطاعن نتيجة لذلك وتقدير أتعاب المطعون ضده ملتزما بما يتفق وصحيح القانون ، وهي أسباب سائغة لها أصلها الثابت وكافية لحمل قضائه وتضمن الرد الضمني المسقط لما أثاره الطاعن من أوجه دفاع في هذا الصدد ولا ييطل الحكم المطعون فيه حالته في بيان الوقائع الى الحكم الاستثنائي المنقوض والى أمر التقدير الذي قضى بطلانه

ويضحي النعى عليه بالأسباب من الخامس الى الثامن على غير أساس .

(الطعن رقم ٢٥٩٦ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٠/٧/١٩٩١)
الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية لايجوز الا بالاستئناف - ميعاد الطعن لايفتح الا باعلان قرار الأتعا ب للخصم سواء حضر الجلسات أمام مجلس النقابة أو تخلف عن حضورها وسواء كان المحكوم عليه هو المدعى أو المدعى عليه .

ان النص في المادة ١/٨٥ من قانون المحاماه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أن : لايجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية الا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ... يدل على أن المشرع قصد الخروج على القواعد المقررة في قانون المرافعات في خصوص ميعاد رفع الاستئناف فجعله في هذه الحالة - وعلى خلاف مايقضى به ذلك القانون - لايفتح الا باعلان قرار تقدير الأتعا ب للخصم ، وذلك سواء حضر الجلسات أمام مجلس النقابة أو تخلف عن حضورها ، وسواء كان المحكوم عليه هو المدعى أو المدعى عليه ، ولايغير من ذلك مانصت عليه المادة ٢١٣ من قانون المرافعات من أن ميعاد الطعن يبدأ من تاريخ صدور الحكم اذا حضر المحكوم عليه بالجلسات ، ذلك أن المقرر قانوناً أنه لايجوز اهدار القانون الخاص لأعمال القانون العام ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب ميعاد الطعن في قرار مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعا ب من تاريخ صدوره ورتب على ذلك قضاءه بسقوط حق الطاعن في الاستئناف ، فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة

لمناقشة باقى أسباب الطعن .

(نقض مدنى الطعن رقم ٧١٧ لسنة ٦١ق - جلسة ١١/٢٦/١٩٩١)
حق المحامى فى تقاضى أتعاب لما يقوم به من أعمال المحاماه
مادة ٨٢ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ .لايغير من ذلك حظر هذه
الأعمال بمقتضى المادة ١٥/١ من ذات القانون . الوكالة التى
يزاولها المحامى باخالفه لحكم القانون سالف البيان صحيحه وترتب
آثارها . علة ذلك .

(الطعن رقم ٢٩٥٧ لسنة ٥٧ق - جلسة ١٢/١/١٩٩٢ حكم
الدوائر المدنية مجتمعة لم ينشر بعد)

استئناف قرارات مجلس نقابة المحامين فى طلبات تقدير
الأتعاب ميعاده - عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار .

ان مصاد نص المادة ٨٥ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣
بشأن اصدار قانون المحاماه ان استئناف قرارات مجلس نقابة المحامين
فى طلبات تقدير الأتعاب ميعاده عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار
لما كان ذلك ، وكان الثابت من الصورة الضوئية لاعلان قرار
تقدير الأتعاب والمقدمة من المطعون ضده والغير محدودة من
الطاعن ان الأخير أعلن بقرار تقدير الأتعاب فى ١٥/١٠/١٩٨٩
على يد محضر فى موطنه الذى أقر به واعتد به الحكم المطعون
فيه - كما هو ثابت بمدوناته - واذا أقام استئنافه عن القرار فى
٢٩/١٠/١٩٨٩ فانه يكون بعد الميعاد المحدد ولما كان الحكم
المطعون فيه قد قضى بسقوط الاستئناف فانه يكون قد التزم
صحيح القانون ويضحى النعى بسببى الطعن على غير أساس .

(نقض مدنى الطعن رقم ٣٧١٥ لسنة ٦١ق - جلسة ٨/٤/١٩٩٢)
الطعن فى قرارات التقدير التى تصدرها النقابات الفرعية

- ميعاد الاستئناف في خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب - لاينفتح ميعاد الاستئناف الا باعلان قرار تقدير الأتعاب للخصم .

ان النص في الفقرة الأولى من المادة ٨٥ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ على أنه « لايجوز الطعن في قرارات التقدير التي تصدرها النقابات الفرعية الا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان القرار ...» يدل - وعلى ماجرى به قضاء هذه المحكمة - ان المشرع قصد الخروج على القواعد المقررة في قانون المرافعات في خصوص ميعاد رفع الاستئناف فأوجب أن يرفع في خلال عشرة أيام من تاريخ اعلان قرار مجلس النقابة بتقدير الأتعاب ، بما مؤداه أن ميعاد الاستئناف لاينفتح الا باعلان قرار تقدير الأتعاب للخصم وذلك سواء حضر بالجلسات أمام مجلس النقابة أو تخلف عن حضورها ، وسواء كان المحكوم عليه هو المدعى أو المدعى عليه ، ولايغير من ذلك مانصت عليه المادة ٢١٣ من قانون المرافعات بأن يبدأ ميعاد الطعن من تاريخ صدور الحكم اذا حضر المدعى عليه بالجلسات ذلك أن المقرر قانوناً أنه لايجوز اصدار القانون الخاص لأعمال القانون العام لما في ذلك من منافاة صريحة للفرض الذي من أجله وضع القانون الخاص ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر واحتسب ميعاد الطعن في قرارى مجلس نقابة المحامين بتقدير الأتعاب من تاريخ صدورهما استناداً الى حضور الطاعن بالجلسات أمام مجلس النقابة الفرعية ورتب على ذلك سقوط حقه في الاستئناف فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يوجب نقضه

(الطعن رقم ١١٦١ لسنة ٦١ق - جلسة ١٩٩٢/٦/٢٣)

الدفع بتزوير توقيع المحامى على صحيفة الدعوى
المباشرة جوهرى وجوب تحقيقه بلوغا لغاية الأمر فيه .
إغفال ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .

عدم جواز تقديم صحف الدعاوى أو طلبات أوامر الأداء إلا
إذا كانت موقعة من أحد المحامين المشتغلين متى بلغت أو تجاوزت
قيمة الدعوى أو الأمر خمسون جنيها . مخالفة ذلك بطلان
الإجراء م. ٥٨ من القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن المحاماة .

(الطعن رقم ٤٢١٨٦ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٢ / ١٠ / ١٩٩٥ لم ينشر بعد)

عدم حصول المحامى على إذن من نقابة المحامين لرفع
دعوى مباشرة قبل محام آخر . مخالفة مهنية لا تجرد
العمل الإجرائى من آثاره .

مثال لتسبب سائق فى الرد على دفع بعدم قبول
الدعويين المدنية والجنائية لعدم الحصول على إذن من نقابة
المحامين .

لما كان الحكم الابتدائى المؤيد بالحكم المطعون فيه قد عرض
للدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية وأطرحه فى قوله
وحيث أنه فيما يتعلق بالدفع بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية
لعدم حصول المدعى بالحق المدنى على إذن من النقابة العامة لرفع
هذه الجنحة مردود عليه بأن عدم الحصول على إذن من النقابة
العامة للمحامين لا أثر له على صحة الإجراءات القانونية ولا يصحها
بالبطان وإنما هى مسألة متعلقة بالنقابة وقد تكون محلا للمسائلة
التأديبية الأمر الذى يتعين معه التفات المحكمة عن هذا الدفع" لما
كان ذلك وكانت هذه مخالفة المهنية- بفرض حصولها - لا تستتبع
تجريد العمل الإجرائى الذى قام به المدعى بالحقوق المدنية - بوصفه

محاميا - من حيث آثاره القانونية ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن في غير محله .

(الطعن رقم ٤٧٢٦٤ لسنة ٥٩ ق. جلسة ١٩٩٧/١/٧ لم ينشر بعد)
حق نقيب اغامين في اتخاذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها تخويل هذا الحق لرئيس مجلس النقابة الفرعية بالنسبة لها ولأعضائها. المادتين ٤٠ و ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٨٦ .

لما كان الواقع الذي أثبتته الحكم أن الدعوى المدنية التي رفعت من نقابة اغامين بطلب تعويض عن إهانة أحد أعضائها استتمالا لحقه المنصوص عليه في المادة ٢٢ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ التي أحالت إليها الفقرة الثانية من المادة ٤٠ منه والتي خولت أولاهما للنقيب أن يتخذ صفة المدعى في كل قضية تتعلق بكرامة النقابة أو أحد أعضائها وجعلت لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة للنقابة الفرعية وإذ التزم الحكم هذا النظر فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا ويضحي ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد غير سديد .

(الطعن ٦١٤٠٨ لسنة ٥٩ ق. - جلسة ١٩٩٧/٢/٢٥ لم ينشر بعد)
اخطار مجلس نقابة المحاماة قبل التحقيق في شكوى ضد محام. اجراء تنظيمي . عدم ترتب البطلان على مخالفته . المادة ٥١ من قانون المحاماة .

لما كان ما أورده المادة ٥١ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من وجوب اخطار مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية قبل الشروع في تحقيق أية شكوى ضد محام بوقت كاف. لا يعدو أن يكون إجراء تنظيميا لا يترتب على مخالفته - بفرض صحة ما يدعيه الطاعن بطلان إجراءات التحقيق .

(الطعن ٢٢١٩٢ لسنة ٦٢ ق. - جلسة ١٩٩٧/٤/١٥ لم ينشر بعد)

حضور محام نيابة عن محام آخر خصما أو وكيلًا في دعوى دون توكيل خاص - جائز - حد ذلك ؟ المادة ٦٥ من قانون المحاماة ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

قضاء الحكم باعتبار المدعية بالحق المدني وهي محامية تاركة لدعواها المدنية مجرد أن المحامي الذي حضر عنها لا يحمل سند وكالة منها - خطأ في القانون . أثر ذلك ؟

لما كان البين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه قضى باعتبار الطاعة تاركة لدعواها المدنية وأسس قضاءه على عدم حضور الطاعة وحضور محام عنها لا يحمل سند وكالة منها . لما كان ذلك ، وكان البين من الإطلاع على المفردات التي أمرت المحكمة بضمها - تحقيقا لوجه الطعن - أن الطاعة محامية وخصما أصليا في الدعوى، وكانت المادة ٥٦ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه : « للمحامي سواء كان خصما أصليا أو وكيلًا في دعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعات أو في غير ذلك من إجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص مالم يكن في التوكيل ما يمنع » ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى باعتبار الطاعة وهي بهذه المثابة - تاركة لدعواها المدنية مجرد أن المحامي الذي حضر عنها لا يحمل سند وكالة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون متعينا نقضه بخصوص الدعوى المدنية .

(الطعن ٥٢٤٧ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٠ / ١١ / ١٩٩٨ لم ينشر بعد)

صدور التوكيل للمحامي المقرر بالطعن في تاريخ لاحق لصدور الحكم المطعون فيه وسابق على التقرير بالطعن - لآلته - انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه للتقرير بالطعن بالنقض .

لما كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن المحكوم عليه بموجب

التوكيل المرفق الذى اقتصرته عبارته على التقرير بالمعارضة والإستئناف إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ٧ من يناير سنة ١٩٩٣ وكان هذا التوكيل قد أجري فى ١٠ من يناير سنة ١٩٩٣ أى فى تاريخ لاحق لصدور الحكم وسابق بيومين على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض فإن ذلك يفصح بجلاء على انصراف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض فى هذا الحكم الإستئنافى ومن ثم يكون الطعن قد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

(الطعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٦٣ق - جلسة ١٩٩٩ / ١ / ٢٦ لم ينشر بعد)

وتعرض لأهم أحكام المحكمة الدستورية

صدر حكم هام أمام المحكمة الدستورية العليا قد قضى فيه بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماة المعدل وسقوط كلا من فقرتها الثالثة والمادة ٨٥ من هذا القانون ونظرا لأهمية هذا الحكم نوردّه .

الإجراءات :

بتاريخ ٢ أغسطس سنة ١٩٩٧ ، أودعت المدعية صحيفة هذه الدعوى قلم كتاب المحكمة طالبة الحكم بعدم دستورية نص المادتين ٨٥، ٨٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ .

وقدمت هيئة قضايا الدولة مذكرة طلبت فى ختامها الحكم برفض الدعوى وبعد تحضير الدعوى، أودعت هيئة المفوضين تقريراً برأيها .

ونظرت الدعوى على النحو المبين بحضور الجلسة، وقررت المحكمة إصدار الحكم فيها بجلسة اليوم .

المحكمة:

بعد الإطلاع على الأوراق ، والمداولة

حيث إن الوقائع - على ما يبين من صحيفة الدعوى وسائر الأوراق - تتحصل في أن المرحوم / ----- المسمى كان قد تقدم بالطلب رقم ١٠٦ لسنة ١٩٩٥ إلى نقابة المحامين الفرعية بالجميزة، لتقدير أتعابه بمبلغ خمسين ألف جنيه عن القضايا التي باشر الدفاع فيها عن المدعية، وبتاريخ ١٥/١٠/١٩٩٦ أصدرت اللجنة المختصة بالنقابة قرارا بتقدير أتعابه بمبلغ إثنين وعشرين ألف جنيه، وإذا لم ترتض المدعية هذا القرار فقد أقامت - والمدعى عليهم الأربع الأول بصفتهم ورثة المسمى- الإستئناف رقمى ١٦٣٠٦ ، ١٦٣٣٣ لسنة ١١٣ قضائية أمام محكمة استئناف القاهرة طعنا فيه ، وأثناء نظرها دفعت المدعية بعدم دستورية المادتين ٨٤ ، ٨٥ من قانون المحاماة، وإذا قدرت محكمة الموضوع جدية هذا الدفع ، فقد صرحت لها بإقامة دعواها الدستورية ، فأقامت الدعوى الماثلة .

وحيث إن المادتين - الطعنتين - تنصان على ماينى :

مادة ٨٤: للمحامي إذا وقع خلاف بينه وبين موكله بشأن تحديد أتعابه فى حالة عدم الاتفاق كتابة عليها أن يقدم إلى النقابة التى يتبعها طلبا بما يحدده من أتعاب، ويعرض هذا الطلب على

لجنة يشكلها مجلس النقابة الفرعية من ثلاثة من أعضائه ويخطر الموكل بالحضور أمامها لإبداء وجهة نظره .

وعلى اللجنة أن تتولى الوساطة بين المحامي وموكله، فإذا لم يقبل الطرفان ما تعرضه عليهما، فصلت في موضوع الطلب خلال ستين يوما على الأكثر بقرار مسبب، وإلا جاز لكل من الطرفين أن يلجأ مباشرة إلى المحكمة، المختصة .

وإذا قبل الطرفان ما تعرضه عليهما حرر محضر بذلك يوقع عليه الطرفان مع ممثل النقابة الفرعية وتوضع عليه الصيغة التنفيذية بواسطة قاضى الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

مادة ٨٥: لا يجوز الطعن فى قرارات التقدير التى تصدرها النقابات الفرعية إلا بطريق الاستئناف خلال عشرة أيام من تاريخ إعلان القرار ويرفع الاستئناف للمحكمة الابتدائية التى يقع بدائرتها مكتب المحامي إذا كانت قيمة الطلب خمسمائة جنيه فأقل وإلى محكمة الاستئناف إذا تجاوزت القيمة ذلك .

ولا يكون قرار التقدير نافذا إلا بعد انتهاء ميعاد الاستئناف أو صدور الحكم فيه وتوضع الصيغة التنفيذية على قرارات التقدير النهائية بواسطة قاضى الأمور الوقتية المختص وذلك بغير رسوم .

وحيث إن المدعية تنعى على المادتين الطعنيتين مخالفتها لأحكام المواد ٨، ٤٠، ٦٥، ٦٨، ١٦٥ من الدستور تأسيسا على أن أولاهما أثرت المحامي - دون موكله - بالحق فى اللجوء إلى اللجنة المشكلة وفقا لها، لإصدار قرار بتقدير الأتعاب عند الخلاف بشأنها، وجعلت ثانيتهما الإستئناف طريقا للطعن فى قرارات هذه

اللجنة رغم كونها لجنة نقابية تفتقد العنصر القضائي في تشكيلها - فحرمت الخصوم بذلك من التداعى فى شأن حقوقهم أمام محكمة أول درجة ، كما قصرت ميعاد الطعن فى هذه القرارات إلى عشرة أيام خلافا للميعاد المقرر فى قانون المرافعات مما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص ومساواة المواطنين فى الحقوق والواجبات ، فضلا عن أن هاتين المادتين تجعلان المحامى خصما وحكما فى آن واحد ، كما أن قانون المحاماة يخلو من تنظيم إجراءات رد أعضاء اللجنة وهم زملائه الذين تربطه بهم مصالح مهنية متبادلة ، الأمر الذى يفقد اللجنة ضمانة التجرد والحيادة التى يتحقق بها الفصل فى المنازعة بطريقة منصفة ، ويحرم ذوى الشأن من اللجوء إلى قاضيهـم الطبيعى ، وينطوى على اعتداء على استقلال السلطة القضائية وإهدار لمبدأ الخضوع للقانون.

وحيث إن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن التمييز بين الأعمال القضائية وبين غيرها من الأعمال التى قد تلبس بها إنما يقوم على مجموعة من العناصر لاتتحدد بها ضوابط هذا التمييز على وجه قطعى، ولكنها تعين على إبراز الخصائص الرئيسية للعمل القضائى، ومن بينها أن إصباغ الصفة القضائية على أعمال أية جهة عهد إليها المشرع بالفصل فى نزاع معين ، يفترض أن يكون تشكيلها واستقلالها كاشفين عن حيدها عند الفصل فى النزاع ومؤدبين إلى غيريتها فى مواجهة أطرافه ، وأنه فى كل حال يتعين أن يشير النزاع المطروح عليها إدعاء قانونيا يلور الحق فى الدعوى كرابطة قانونية تمنع الخصومة القضائية من خلالها

وبوصفها الوسيلة التي عينها المشرع لإقتضاء الحقوق المدعى بها ،
وبمراعاة أن يكون إطار الفصل فيها محددا . بما لا يخلل بالضمانات
القضائية الرئيسية التي لا يجوز النزول عنها والتي تقوم في
جوهرها على إتاحة الفرص المتكافئة لتحقيق دفاع أطرافها ،
وتمحيص ادعاءاتهم ، على ضوء قاعدة قانونية نص المشرع عليها
سلفا ، محددا على ضوئها حقوق كل من المتنازعين في مجرد كامل
، ليكون القرار الصادر في النزاع مؤكدا للحقيقة القانونية بلورا
لمضمونها في مجال الحقوق المدعى بها ، لتفرض هذه الحقيقة
نفسها - وبافتراض تطابقها مع الحقيقة الواقعة - على كل ما
ألزمه المشرع بها .

وحيث إن البين من قانون المحاماة المشار إليه إن للمحامي -
بنص المادة ٨٢ منه- الحق في تقاضى الأتعاب ، وفقا للمقد المحرر
بينه وبين موكله - عما يقوم به من أعمال المحاماة فضلا عن حقه
في استرداد ما أنفقته من مصروفات في سبيل مباشرة الأعمال التي
وكل فيها ، فإذا لم يكن ثمة اتفاق كتابي بينهما على الأتعاب
وإختلفا في تقديرها فقد رسم القانون أسلوب تحديدها وطريقة
إقتضاؤها في المادتين ٨٤ و ٨٥ المشار إليهما على النحو المبين
فيها .

وحيث إن مؤدى المادة ٨٤ من قانون المحاماة، أن اللجنة
المشكلة طبقا لها يخلو تشكيلها من العنصر القضائي، وأن المشرع
لم يقرر لها كيانا ذاتيا مستقلا عن النقابة الفرعية، وأن أعضائها
- بحكم موقعهم على القمة من تنظيمهم النقابي إنما ينظرون
النازعة بشأن تقدير أتعاب المحاماة في كنف نقابتهم ، التي تعنى
أساسا بالمصالح المهنية الخاصة لأعضائها ، وأن المشرع لم يكفل
لطرف النزاع على هذه اللجنة الضمانات الجوهرية للتقاضى التي

ينطوى تحتها حق كل خصم فى عرض دعواه وطرح أدلتها والرّد على ما يعارضها على ضوء فرص بتكافؤ أطرافها فيها جميعا ، بل فرض على هذه المنازعة نهجا إجرائيا حائفا فقصر اللجوء إليها على المحامى ، وأوصد بابه على موكله ، فلم يجز له أن يعرض - ابتداء - ظلّامته عليها إذا ما اقتضت مصلحته ذلك ، بل عليه أن يتربص الطلب الذى يتقدم به المحامى حين يشاء ، كى يطرح عليها أقواله ، الأمر الذى يخل بالتوازن الذى تفرضه علاقة الوكالة القائمة بينهما ، إجحافا بمصلحة الموكل وترجيحا لمصلحة المحامى عليها ، كما أرقق المشرع الحق فى الالتجاء مباشرة الى المحكمة المختصة فى شأن الأتعاب محل الخلاف بما استلزمه من أن تكون اللجنة قد تقاعست عن الفصل فى موضوع الطلب - بقرار مسبب - خلال ستين يوما قبل ولوجهما طريق التقاضى ، إذا كان ذلك ، وكانت اللجنة فى مباشرتها لعملها المنوط بها لاتبدو مبرأة من امتزاجه بالعمل النقابى ، مما يثير الريب حول حيديتها ، ويزعزع ضمانه الاستقلال التى كان ينبغى أن تحيط بأعضائها بما لاتستقيم معه غيريتها فى مواجهة أطراف المنازعة ، فإن هذه اللجنة لاتعتبر - إزاء المنازعة التى اختصها المشرع بالفصل فيها - هيئة ذات اختصاص قضائى ، ومن ثم ، فإن قرارها فى هذه المنازعة لا يصدق عليه وصف القرار القضائى ، بما يخرجها - بالتالى - من مفهوم القاضى الطبيعى .

وحيث إن الدستور بما نص عليه فى المادة ٦٨ من أن لكل مواطن حق الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعى قد دل - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - على أن هذا الحق فى أصل شرعته هو حق للناس كافة تتكافأ فيه مراكزهم القانونية فى سعيهم لرد العدوان على حقوقهم دفاعا عن مصالحهم الذاتية ، وقد حرص الدستور على ضمان إعمال هذا الحق فى محتواه المقرر دستوريا بما

لايجوز معه قصر مباشرته على فئة دون أخرى أو إجازته فى حالة بذاتها دون سواها، أو إرهابة بموائق منافية لطبيعته لضمان أن يكون النفاذ إليه حقا لكل من يلوذ به غير مقيد فى ذلك إلا بالقيود التى يقتضيها تنظيمه والتى لايجوز بحال أن تصل فى مداها إلى حد إعناته أو مصادرته، وإذا كان حق التقاضى من الحقوق العامة التى كفل الدستور بنص المادة ٤٠ المساواة بين المواطنين فيها، فإن حرمان طائفة من هذا الحق مع تحقق مناطه - وهو قيام المنازعة فى حق من حقوق أفرادها - إنما ينطوى على إهدار لمبدأ المساواة بينهم وبين غيرهم من المواطنين الذين لم يحرموا من هذا الحق .

وحيث إنه إذا كان ما تقدم ، وكان المشرع - بالنص المطعون فيه - قد أوكل إلى اللجنة المشار إليها - على الرغم من أنها ليست هيئة ذات اختصاص قضائى على نحو ما تقدم - الفصل فى منازعة من طبيعة قضائية، واستلب ولاية القضاء فيها من قاضيتها الطبيعى، وكان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الناس جميعا لايتمايزون فيما بينهم فى مجال حقهم فى النفاذ إلى قاضيتهم الطبيعى، ولافى نطاق القواعد الإجرائية أو الموضوعية التى تحكم الخصومة القضائية ولا فى مجال التداعى بشأن الحقوق المدعى بها وفق مقاييس موحدة عند توافر شروطها ، إذ ينبغى دوما أن يكون للخصومة الواحدة قواعد موحدة سواء فى مجال اقتضاها أو الدفاع عنها أو الطعن فى الأحكام التى تصدر فيها . متى كان ذلك وكان الخلاف بين المحامى وموكله حول تقدير الأتعاب إنما يندرج فى دائرة الخلاف بين الأصيل والوكيل بأجر عند عدم الاتفاق على أجر الثانى ، باعتبار أن جميع هذه المنازعات متحدة فى جوهرها متماثلة فى طبيعتها فإن أفراد الخلاف بشأن تحديد أتعاب المحامى بنظام إجرائى خاص لفضه ينبو عن نظام التداعى بشأن تحديد أجر

الوكيل - دون أن يستند ذلك إلى مبرر منطقي لهذه المغايرة -
يصم هذا التنظيم التشريعي الخاص بمخالفة الدستور .

وحيث إنه لما كان ما تقدم ، فإن نص الفقرتين الأولى
والثانية من المادة "٨٤" يكون قد مايز - في مجال ممارسة حق
التقاضى - بين المواطنين المتكافئة مراكزهم القانونية ، دون أن
يستند هذا التمييز إلى أسس موضوعية ، بما يمثل إخلالا بمبدأ
مساواة المواطنين أمام القانون ، وتعييقا لحق التقاضى واعتداء على
استقلال السلطة القضائية، مخالفًا بذلك أحكام المواد
١٦٧، ١٦٥، ٦٨، ٤٠ من الدستور .

وحيث إن القضاء بعدم دستورية الفقرتين المشار إليهما يؤدي
- بحكم الزوم العقلي- إلى سقوط الفقرة الثالثة من المادة "٨٤"
، والمادة "٨٥" برمتها ، وذلك لارتباطهما بالفقرتين الأوليين
ارتباطا لايقبل التجزئة

بحيث تكون جميعها كلا واحدا لايتجزأ ، مما لايتصور معه
أن تقوم لهذه النصوص قائمة بغيرهما أو إمكان إعمال أحكامها
فى غيبتها .

فلهذه الأسباب

حكمت المحكمة بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من
المادة "٨٤" من قانون احماء الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة
١٩٨٣ ، وبسقوط كل من فقرتها الثالثة ، والمادة "٨٥" من هذا
القانون ، وألزت الحكومة المصروفات ومبلغ مائة جنيه مقابل أتعاب
الحماء .

تطبيق القضاء لحكم الدستورية

وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم الطعون فيه

وسائر الأوراق - تتحصل فى ان المطعون ضده تقدم الى مجلس نقابة المحامين الفرعية بالاسكندرية بالطلب رقم ٧١ لسنة ١٩٩١ لتقدير مبلغ عشرة آلاف جنيه مقابل أتعابه عن اتمام صفقة شراء الطاعة للعقار المشار اليه بالصحيفة . بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ قررت اللجنة تقدير أتعابه بمبلغ ٣٠٠٠ جنيه ، استأنفت الطاعة هذا القرار لدى محكمة استئناف الاسكندرية بالاستئناف رقم ١٢٤٤ سنة ٤٨ ق وبتاريخ ١٩٩٣/٢/٢٢ حكمت المحكمة بتعديل القرار المطعون فيه الى مبلغ ١٥٠٠ جنيه . طعنت الطاعة فى هذا الحكم بطريق النقض وأودعت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقضه ، واذ عرض الظمن على هذه المحكمة فى غرفة مشورة حددت جلسة لنظره التزمت فيها النيابة رأبها .

وحيث انه لما كان من المقرر - فى قضاء هذه المحكمة - ان الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة هو أمر متعلق بالنظام العام يترتب عليه عدم جواز تطبيق النص من اليوم التالى لنشر الحكم بعدم الدستورية ما لم يحدد الحكم لذلك تاريخا آخر وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا الصادر برقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - المعدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٩٨ والمعمول به اعتبارا من ١٩٩٨/٧/١٢ - ليس فقط على المستقبل بل على سائر الوقائع والعلاقات السابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية ، على ان يستثنى من هذا الاثر الرجعى الحقوقى والمراكز التى تكون قد استقرت بحكم بات أو بانقضاء مدة التقادم قبل صدور الحكم بعدم الدستورية ، وكان قضاء المحكمة الدستورية العليا بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥ فى القضية ١٥٣ سنة ١٩ ق دستورية بعدم دستورية الفترتين الاولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ويسقوط كل من فقرتها الثالثة ،

والمادة ٨٥ من هذا القانون وذلك بشأن تحديد الجهة المختصة بتقدير أتعاب المحاماه فى حالة عدم الاتفاق عليها كتابة والمنشور فى الجريدة الرسمية بتاريخ ١٧/٦/١٩٩٩ مما مؤداه زوال الاساس القانونى لقرار تقدير أتعاب المحاماه الصادر عن اللجان الفرعية المشكلة بنقابة المحامين - اعتبارا من اليوم التالى لهذا التاريخ طالما ان الحكم بعدم الدستورية لم يحدد تاريخا آخر- وكان البين من الاوراق ان النصوص القانونية المحكوم بعدم دستورتها سالفة الذكر كانت هى السند الذى أقام عليه الحكم المطعون فيه قضاءه بتعديل القرار الصادر من النقابة الفرعية للمحامين بالاسكندرية بتقدير اتعاب المحامى المطعون ضده فان الحكم يكون قد خالف القانون مما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث أسباب الطعن .

(الطعن ٣٩٢٣ لسنة ٦٣ ق - جلسة ٢٠٠١/٢/٤ لم ينشر بعد)
وحيث ان الوقائع - على ما يبين من الحكم المطعون فيه وسائر الاوراق - تحصل فى ان المطعون ضده طلب الى لجنة تقدير الاتعاب بنقابة المحامين الفرعية بالقاهرة تقدير أتعابه عن القضايا والاعمال القانونية التى باشرها لحساب الطاعن بمبلغ سبعة وستين ألف جنيه . وبتاريخ ١٧/٣/١٩٩٧ أصدرت اللجنة قرارا بتقدير هذه الاتعاب بمبلغ خمسين ألف جنيه استأنف الطاعن القرار بالاستئناف رقم ١٣٩٥ لسنة ١٩ القاهرة . وبتاريخ قضت المحكمة بتعديل القرار الى الزام الطاعن بأن يدفع الى المطعون ضده مبلغ اثنى عشر ألفا وخمسمائة جنيه . طعن الطاعن فى هذا الحكم بطريق النقض ، وقدمت النيابة مذكرة أبدت فيها الرأى بنقض الحكم ، وعرض الطعن على هذه المحكمة فى غرفة المشورة فنددت جلسة لنظره ، وفيها التزمت النيابة رأبها .

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه يترتب على صدور حكم من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية نص غير

ضريبي في قانون أولائحة عدم جواز تطبيقه اعتبارا من اليوم التالي لنشر هذا الحكم في الجريدة الرسمية ، وهذا الحكم ملزم لجميع سلطات الدولة ولكافة ، ويتعين على المحاكم باختلاف أنواعها ودرجاتها ان تمتنع عن تطبيقه على الوقائع والمراكز القانونية المطروحة عليها حتى ولو كانت سابقة على صدور الحكم بعدم الدستورية باعتباره قضاء كاشفا عن عيب لحق النص منذ نشأته بما ينفي صلاحيته لترتيب أى أثر من تاريخ نفاذ النص ، ولازم ذلك ان الحكم بعدم دستورية نص في القانون لايجوز تطبيقه مادام قد أدرك الدعوى أثناء نظر الطعن أمام محكمة النقض ، وهو أمر متعلق بالنظام العام لعمله المحكمة من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك وكانت المحكمة الدستورية العليا قد أصدرت بتاريخ ١٩٩٩/٦/٥ حكمها في القضية ١٥٣ لسنة ١٩٩٩ق - المنشور في العدد رقم ٢٤ من الجريدة الرسمية في ١٩٩٩/٦/١٧ - بعدم دستورية الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٨٤ من قانون المحاماه الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فيما تضمنته من منح لجان تقدير أتعاب المحاماه بتقابات المحامين الفرعية سلطة الفصل فيما يقع من خلاف بين المحامي وموكله بشأن تحديد أتعابه في حالة عدم الاتفاق كتابة عليها وبسقوط فقرتها الثالثة ، والمادة ٨٥ من القانون ذاته التي نظمت ميعاد وكيفية الطعن فيما تصدره وتلك اللجان من قرارات ، مما مؤداه ان يصبح قرارها بتقدير أتعاب المطعون ضده صادرا من جهة لا ولاية لها ، ولما كان الدفع بعدم الاختصاص الولائي من النظام العام تحكم به المحكمة من تلقاء نفسها ، ويجوز ابدائه في أية حالة كانت عليها الدعوى ، ومن أجل ذلك تعتبر مسألة الاختصاص الولائي قائمة في الخصومة ومطروحة دائما على محكمة الموضوع ، ويعتبر الحكم الصادر منها في الموضوع مشتملا على قضاء ضمني في مسألة الاختصاص الولائي ، ولازم ذلك ان الطعن بالنقض في

الحكم الذى تصدره يعتبر واردا على قضائها الضمنى فى تلك المسألة ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر بما قضى به ضمنا من اختصاص لجنة تقدير أتعاب المحامين بالفصل فى الخلاف حول أتعاب المحاماه بين طرفى النزاع ، ورتب على ذلك قضاءه بتعديل مقدار هذه الاتعاب ، فانه يكون قد خالف القانون ، مما يوجب نقضه لهذا السبب دون حاجة لبحث أسباب الطعن . ويتعين اعمالا لحكم المادة ١/٢٦٩ من قانون المرافعات الغاء القرار المستأنف ، والحكم بعدم اختصاص اللجنة المشار اليها بنظر الطلب ، وباختصاص القضاء العادى بنظره .

(الطعن رقم ١٦ لسنة ٦٩ق - جلسة ٢٠١١/٢/٦ لم ينشر بعد)

١١٥. محال صناعية وتجارية

القانون رقم ٤٥٢ لسنة ١٩٥٤^(١)

المعدل بالقانون رقم ٢٥٩ لسنة ١٩٥٦

والقانون ٢٠٩ لسنة ١٩٨٠، ١٧٧ لسنة ١٩٨١

بشأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال

المعلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة

مادة ١. تسرى احكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها في الجدول الملحق بهذا القانون سواء كانت منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء اخرى أو فى أرض فضاء أو فى العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البرى أو النهرى أو البحرى.

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار يصدر منه ان يعدل فى ذلك الجدول بالاضافة أو الحذف أو النقل من احد قسميه الى الآخر.

كما له بقرار يصدر منه ان يعين الاحياء او المناطق التى يحظر فيها اقامة هذه المحال أو نوع منها.

مادة ٢. لا يجوز اقامة اى محل تسرى عليه احكام هذا القانون أو ادارته الا بترخيص بذلك.

وكل محل يقام أو يدار بدون ترخيص يغلط بالطريق الادارى أو يضبط اذا كان الاغلاق متعذرا.

مادة ٣. يقدم طلب الحصول على الرخصة الى الادارة العامة بمصلحة الرخص أو فروعها بالمحافظات والمديريات طبقا للانموذج

(١) الوقائع المصرية فى ٢٦/٨/١٩٥٤ - العدد ٦٧ مكرر.

الذى يصدر به قرار من وزير الشئون البلدية والقروية مرفقا به
الرسومات والمستندات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا
القانون. وتبدى تلك الجهة رأيا فى مرفقات الطلب فى ميعاد
لايجاوز شهرا من تاريخ تقديمه أو وصوله.

وفى حالة قبوله يعلن الطالب بذلك كتابة مع تكليفه بدفع
رسوم المعاينة التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الشئون البلدية
والقروية.

مادة ٤: يعلن الطالب بالموافقة على موقع اغل أو رفضه فى
ميعاد لا يجاوز ستين يوما من تاريخ دفع رسوم المعاينة. ويعتبر فى
حكم الموافقة فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب
بالرأى وذلك مع عدم الاخلال بأحكام الفقرة الثالثة من المادة
واحد. وفى حالة الموافقة يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها
فى اغل ومدة اتمامها.

ومتى اتم الطالب هذه الاشتراطات ابلغ الجهة المختصة بذلك
بخطاب موصى عليه. وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام
الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ، فاذا ثبت اتمامها
صرفت الرخصة مرفقا بها الاشتراطات الواجب توافرها فى اغل
على الدوام.

وفى حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة
لا تتجاوز نصف المهلة الأولى فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها
فللطالب ان يحصل على مهل اخرى لا يجاوز مجموع مددها المهلة
الأولى على ان يقوم بأداء رسم إعادة معاينة عن كل مهلة من هذه
المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى. فاذا لم تتم
الاشتراطات فى نهاية هذه المهل رفض الطلب وتعاد المعاينة عند
انتهاء كل مهلة، أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه

اتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف ان يطلب مدها فى حدود الحد الاقصى المحدد للمهل. (١)

مادة ٥٠- اذا انقضى عام من تاريخ انتهاء المدة المحددة لاتمام الاشتراطات دون ان يبلغ الطالب الجهة المختصة باتمامها اعتبر متنازلا عن طلبه.

مادة ٦٠- يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض موقع اغل بخطاب موسى عليه الى وزير الشئون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بذلك مؤيدا بالمستندات ومرفقا بها ايصال دفع خمسة جنيهاات كتأمين، ولا يرد هذا المبلغ للمتظلم الا فى حالة الموافقة على الموقع بالحالة التى كان عليها وقت الرفض.

كما يجوز للطالب التظلم من القرار الصادر برفض الترخيص لعدم اتمام الاشتراطات بخطاب موسى عليه مؤيدا بالمستندات الى وزير الشئون البلدية والقروية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغه بذلك.

ويصدر الوزير قراره فى التظلم المنصوص عليه فى الفقرتين السابقتين خلال ثلاثين يوما من وصوله.

مادة ٧٠- الاشتراطات الواجب توافرها فى احوال الخاضعة لاحكام هذا القانون نوعان:

(أ) اشتراطات عامة، وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى كل احوال أو فى نوع منها وفى مواقعها، ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشئون البلدية والقروية.

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦.

ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات
فى بعض الجهات اذا وجدت اسباب تبرر هذا الاعفاء.

(ب) اشتراطات خاصة، وهى الاشتراطات التى ترى الجهة
الختصة بصرف الرخصة وجوب توافرها فى اغل المتقدم منه طلب
الترخيص. وللمدير العام لادارة الرخص أو من ينوب عنه بناء على
اقتراح الجهة الختصة اضافة اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى
محل مرخص به.

مادة ٨. لا تصرف رخص احوال الخاضعة لاحكام هذا القانون
الى عديمى الاهلية أو ناقصيها الا اذا اشتمل طلب الترخيص على
اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن اية مخالفة لاحكام هذا
القانون، ويسرى هذا الحكم على نواب عديمى الاهلية أو
ناقصيها الذين تؤول اليهم ملكية هذه احوال.

مادة ٩. الرخص التى تصرف طبقاً لاحكام هذا القانون دائمة
ما لم ينص فيها على توقيتها، ويجوز تجديد الرخص المؤقتة بعد
اداء رسوم المعانة.

مادة ١٠. يؤدى المرخص اليهم سنوياً رسوم التفتيش التى يصدر
بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية.

مادة ١١. لا يجوز اجراء أى تعديل فى احوال المرخص بها الا
بموافقة الجهة المنصرفة منها الرخصة وتتبع فى الموافقة على التعديل
اجراءات الترخيص المنصوص عليها فى المواد ٤ و ٥ و ٦ وتحصل
رسوم المعانة بقيمة هذا التعديل على أساس الفرق بين قيمة
الرسوم المفروضة على اغل قبل اجرائه وقيمتها بعده.

ويعتبر تعديلاً كل ما يتناول أوضاع اغل فى الداخل أو الخارج
أو اضافة نشاط جديد أو زيادة القوة المحركة أو تعديل اقسام اغل. (١)

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

مادة ١٢. في حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام نتيجة لإدارة محل من المحال التي تسرى عليها أحكام هذا القانون يجوز لمدير عام إدارة الرخص بناء على اقتراح فرع الإدارة الذي يقع في دائرته المحل إصدار قرار مسبب بإيقاف إدارة المحل كلياً أو جزئياً، ويكون هذا القرار واجب النفاذ بالطريق الإداري.

مادة ١٣. يجوز التنازل عن الرخصة على أن يقدم المتنازل اليه طلباً بنقل الرخصة إلى اسمه على النموذج الذي يصدر به قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية وعلى أن يرفق بالطلب عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفيه من باحث مكاتب التوثيق. ويجب أن يقدم طلب نقل الرخصة خلال أسبوعين من التنازل.

مادة ١٤ (١). في حالة وفاة المرخص له يجب على من آلت اليه ملكية المحل إبلاغ الجهة المختصة خلال أسبوعين من تاريخ الوفاة باسمائهم وبأسم من يتوب عنهم ويكون هذا النائب مسؤولاً عن تنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له وعليهم اتخاذ الإجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم خلال أربعة شهور من تاريخ الوفاة والا جاز اغلاق المحل أو ضبطه بالطريق الإداري.

مادة ١٥. في حالة صدور قرار وزاري بإضافة أحد أنواع المحال إلى الجدول الملحق بهذا القانون أو بنقل نوع من القسم الثاني إلى القسم الأول وجب على أصحاب هذه المحال تقديم طلب ترخيص وفقاً لأحكام هذا القانون خلال ثلاثة أشهر من تاريخ العمل بالقرار.

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص إعفاء المحال التي كانت مدارة وقت صدور هذا القرار من كل أو بعض الاشتراطات العامة المشار إليها في البند (أ) من المادة ٧. (٢)

(١) معدلة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦

(٢) الفقرة الثانية من المادة ١٥ مضافة بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦.

مادة ١٦. تلغى رخصة اخل فى الأحوال الآتية:

١- إذا أوقف المرخص اليه العمل باخل وأبلغ الجهة المنصرفه منها الرخصة بذلك.

٢- إذا أوقف العمل باخل لمدة تزيد على عامين فى محلات القسم الأول وعام واحد فى محلات القسم الثانى.

٣- إذا أزيل اخل ولو أعيد بناؤه أو انشاؤه.

٤- إذا كان اخل ثابتا ثم نقل من مكانه.

٥- إذا أجرى تعديل فى اخل باخالفه لاحكام المادة ١١ ولم تتم اعادته الى حالته قبل التعديل خلال المدة التى تحددها الجهة المختصة.

٦- إذا أصبح اخل غير قابل للتشغيل أو أصبح فى استمرار ادارته خطر داهم على الصحة العامة أو على الأمن العام يتعذر تداركه

٧- إذا أصبح اخل غير مستوف للاشتراطات الواجب توافرها فيه من حيث الموقع أو عدم إقامة منشآت فوقه.

٨- إذا صدر حكم نهائى باغلاق اخل نهائيا أو بزالته. (١)

مادة ١٧^(٢). كل مخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب مرتكبها بغرامة لا تقل عن مائة جنيه وتتعدد العقوبة بتعدد المخالفات ولو كانت لسبب واحد.

وفى احوال المخالفات الجسيمة التى يكون معها فى استمرار فتح اخل خطرا واضح على الصحة العامة أو الأمن العام يتم

(١) مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦.

(٢) معدلة بق ١٧٧ لسنة ١٩٨١ المنشور بالجريدة الرسمية فى ١١/٤ ١٩٨١ العدد ٤٤ م.

التحفظ على الخل بوضع الاختام عليه ويعرض معضض الضبط على
القاضى الجزئى لتأييد أمر الضبط خلال ٢٤ ساعة.

مادة ١٨- مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة يجوز للقاضى
ان يحكم باغلاق الخل المئدة التى يحددها فى الحكم أو اغلاقه أو
ازالته نهائيا.

ويجب الحكم بالاغلاق أو الازالة فى حالة مخالفة احكام
الفقرة الثالثة من المادة ٤ والمادتين ٢ ، ١١ . (١)

وفى حالة الحكم بالاغلاق أو الازالة تكون مصاريف الضبط
والاغلاق والازالة على عاتق المخالف . (٢)

مادة ١٩- (٣) فى احوال الحكم باغلاق الخل أو ازالته يجوز
للمحكمة ان تأمر بالنفاذ رغم الطعن فى الحكم بالاستئناف وينفذ
الحكم بالاغلاق أو الازالة دون الاعتداد بأى استشكال فى تنفيذه
كما ينفذ بالنسبة الى الخل باكماله دون اعتداد بما قد يزاول فيه من
انواع نشاط اخرى مرخص بها اذا كانت حالة الخل لا تسمح
بقصر الاغلاق أو الازالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة.

مادة ٢٠- كل من ادار محلا محكوما باغلاقه أو ازالته أو اغلق
أو ضبط بالطريق الادارى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور
وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى
هاتين العقوبتين وذلك فضلا عن ازالة الخل أو إعادة اغلاقه أو ضبطه
بالطريق الادارى.

مادة ٢١- لا يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة فى الجرائم التى
تقع بالمخالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريق
المعارضة.

(١)، (٢) مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

(٣) معدلة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٢٢- يكون لموظفي ادارة الرخص الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع باخلالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في احوال الخاضعة لاحكامه للتفتيش عليها. (١)

مادة ٢٢ مكررة (٢) يجوز بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية اعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض احكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له .

مادة ٢٣- يجوز لوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدر منه أن يعهد إلى إدارة أى مجلس بلدى بكل أو بعض اختصاصات الادارة العامة للرخص أو فروعها المنصوص عليها في هذا القانون وفي هذه الحالة يكون لموظفي احوال الس البلدية الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تقع باخلالفة لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم الدخول في هذه احوال للتفتيش عليها. (٣)

مادة ٢٤- يستثنى من تطبيق احكام الفقرة الثانية من المادة ٢ احوال التي يكون اصحابها قد تقدموا بطلب الترخيص بادارتها قبل العمل بهذا القانون الى ان يبت في الطلبات المقدمة منهم بشأن مواقع محلاتهم.

وتظل الرخص وايصالات الاخطارات القائمة عند العمل بهذا القانون سارية المفعول وتطبق على احوال الصادرة عنها باقى احكام القانون (٤) .

مادة ٢٥- يلغى القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٠٤ والبند ١٠ من المادة ١٢ والبند ٤ من المادة ١٩ من القانون رقم ١٤٥ لسنة

(١)، (٢)، (٣)، (٤) مضافة بالقانون ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ .

١٩٤٤ المشار اليه وعبارة «اخطات الخطرة والمقلقة للراحة والمضرة بالصحة» الواردة فى المادة ٢٠ من القوانين أرقام ١٤٥ لسنة ١٩٤٩، ٩٨ لسنة ١٩٥٠، ١٤٨ لسنة ١٩٥٠.

مادة ٣٦. على وزير الشؤون البلدية والقروية تنفيذ هذا القانون وله اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه. ويعمل به بعد نشره بأربعة شهور فى الجريدة الرسمية.

- صدر فى ٢٧ ذى الحجة ١٣٧٣ (٢٦ اغسطس ١٩٥٤).

- نشر فى الوقائع المصرية. العدد ٦٧ مكرر فى ١٩٥٤/٨/٢٦.

ملحوظة: صدر القرار الجمهورى رقم ١٣٥٦ لسنة ١٩٦١ ونشر بالجريدة الرسمية فى ٣١/٨/١٩٦١ العدد ١٩٨، وقد نص القرار المذكور فى مادته الأولى على أن تؤول اختصاصات ومسئوليات وزارة الشؤون البلدية والقروية الى وزارة الاسكان كما نص فى مادته الثانية على ان يتولى وزير الاسكان والمرافق الاختصاصات التى كان يباشرها وزير الشؤون البلدية والقروية.

ثانياً: جدول المحال الصناعية والتجارية

أولاً: محال القسم الأول:

- ١- معامل تكرير البترول.
- ٢- مستودعات البترول.
- ٣- طلبات ومحال بيع البترول.
- ٤- محطات تموين وخدمة السيارات.
- ٥- مصانع الاسفلت والقار.
- ٦- مصانع ومستودعات الكؤول.
- ٧- محال بيع الكؤول.

- ٨ - محال بيع الكؤول ومواد البترول اذا احتوت على نوعين أو أكثر من هذه الأنواع مهما كانت الكمية.
- ٩ - مصانع البويات الزيتية والزيوت النباتية والورنيش.
- ١٠ - مصانع مستحضرات التجميل والروائح العطرية والخلصات العطرية والغذائية والمياه العطرية.
- ١١ - مصانع الخمور والمشروبات الروحية.
- ١٢ - مصانع البيرة.
- ١٣ - مصانع المياه الغازية.
- ١٤ - مصانع ومستودعات الحاصلات الكيماوية والحوامض المعدنية والاسمدة والمواد البكتيرية.
- ١٥ - مصانع ومخازن المفرقات والذخائر ومحال بيعها.
- ١٦ - معامل ومستودعات عيدان الكبريت.
- ١٧ - مصانع الصابون والشمع واذابة الشحم.
- ١٨ - مصانع تشغيل الكاوتشوك.
- ١٩ - مصانع الورق ولب الورق.
- ٢٠ - مصانع خلط المبيدات الحشرية.
- ٢١ - مصانع الادوية.
- ٢٢ - مصانع الحرير الصناعي.
- ٢٣ - استديوهات اخذ المناظر والصور المتحركة بآلات السينماوغرافية.
- ٢٤ - محال تخميض وطبع وعرض الأفلام السينماوغرافية.
- ٢٥ - مستودعات الافلام (التي تحتوى على أكثر من ١٠ كيلو جرامات من الافلام السينماوغرافية أو ٥٠ كيلو جراما من السيلولويد).

- ٢٦- دور السينما فى الجهات التى لا تسرى عليها لائحة التياترات.
- ٢٧- مصانع استخلاص الحديد بأنواعه من الخردة أو الخام.
- ٢٨- محال صهر المعادن (المسابك).
- ٢٩- ورش الحدادة الضخمة.
- ٣٠- محال لحم المعادن بالكهرباء بالاستيليين والاكسجين.
- ٣١- مصانع ومستودعات الغاز المضغوط داخل اسطوانات.
- ٣٢- مصانع المواسير والاسلاك الكهربائية.
- ٣٣- مصانع البطاريات الكهربائية.
- ٣٤- مصانع مصابيح وأنابيب الكهرباء.
- ٣٥- مصانع ومحال تجميع اجزاء السيارات.
- ٣٦- محال الدهان بالدوكو.
- ٣٧- المراجعات التى تحوى اربع سيارات فأكثر.
- ٣٨- ورش النجارة الضخمة.
- ٣٩- محالج الاقطان.
- ٤٠- محال كبس وتنظيف القطن.
- ٤١- مصانع الغزل والنسيج بمحركات.
- ٤٢- مصانع تجهيز وطبع الاقمشة.
- ٤٣- محال صقل الاقمشة (بالمنجلة وما شابهها).
- ٤٤- محال غريلة وتنظيف الجيوب وطحنها.
- ٤٥- محال ضرب الارز.
- ٤٦- معاصر الزيوت النباتية ومعامل تكريرها.
- ٤٧- محال صنع المواد التى تقوم مقام الزبدة والمسلّى الطبيعى.

- ٤٨- مصانع السكر وتكريره
- ٤٩- مصانع العسل الأسود.
- ٥٠- مصانع النشا.
- ٥١- مصانع المكرونة.
- ٥٢- مصانع استخراج روح الثوم.
- ٥٣- الافران المستعملة للعموم.
- ٥٤- اغتايير العمومية.
- ٥٥- مقالى الحبوب.
- ٥٦- زرائب المواشى الخلوب
- ٥٧- محال تخمير وبيع الألبان وتعبئتها فى زجاجات أو صفائح أو أى أوعية اخرى.
- ٥٨- محال فرز الالبان.
- ٥٩- معامل منتجات الالبان «زبدة ، جبنة».
- ٦٠- مصانع الثلج.
- ٦١- محال ومخازن التبريد.
- ٦٢- محال عصير القصب.
- ٦٣- مصانع الحلوى.
- ٦٤- مصانع المربى والشربات.
- ٦٥- محال تحضير وحفظ الفواكه والخضروات.
- ٦٦- محال تحضير وحفظ اللحوم والامساك عدا الفسيخ .
- ٦٧- الاسواق العمومية وأسواق بيع المواشى وأسواق الماكولات.
- ٦٨- مصانع الطوب والقرميد والفخار والمواسير المصنوعة

- منها والصينى .
- ٦٩- مصانع الاسمنت.
- ٧٠- مصانع المواسير .
- ٧١- مصانع ومحال تشغيل الزجاج .
- ٧٢- محال شطف البللور وتفضيض المرايا .
- ٧٣ - المدايغ .
- ٧٤- مصانع الغراء والجيلاتين.
- ٧٥- معامل السماد العضوى.
- ٧٦- مستودعات المواد البرازية والاقدار.
- ٧٧- المستشفيات ودور الولادة والتمريض والمصحات وما فى حكمها والتي اعدت لاقامة المرضى وبها سرير واحد أو ما يماثله فاكثر .
- ٧٨- خزف .
- ٧٩- حمامات السباحة.
- ٨٠- معامل توليد الغاز.
- ٨١ - محطات ومحال توليد القوى الكهربائية .
- ٨٢ - مسابك ومحال تشغيل الرصاص.
- ٨٣ - مصانع ومحال تشغيل البلاستيك.
- ٨٤ - معامل قص الدخان وتعبئته وصناعة السجاير ومحال صنع الدخان المعسل والنشوق.
- ٨٥- محال الرماية على الحمام.
- ٨٦ - المحال المخصصة للاعلانات بواسطة الانارة بالمصابيح والانابيب الكهربائية.

- ٨٧ - محال صنع القناعات الواقية من الغازات السامة .
- ٨٨ - جميع المحال الغير مدرجة بالجدول أو المدرجة بجدول محال القسم الثانى والتي يشتغل بها أكثر من ١٠ عمال بصفة مستمرة .
- ٨٩ - جميع المحال الغير مدرجة بالجدول أو المدرجة بجدول محال القسم الثانى اذا اديرت بمحركات ميكانيكية أو كهربائية قوتها حصان واحد فأكثر أو اذا استعملت قوة كهربائية تزيد عن ٧٠٠ وات.
- ٩٠ - مصانع الاخشاب الصناعية
- ٩١ - مصانع استخلاص المعادن غير الحديدية (ماعدات المعادن الثمينة) من الخام أو الخردة.
- ٩٢ - مصانع تشكيل المعادن (بالدرفلة والسحب والبثق).
- ٩٣ - مصانع تصنيع الورق.
- ثانياً: محال القسم الثانى:
- ١- معامل الحل.
- ٢- محال بيع الكؤول (على ألا تزيد الكمية المخزونة عن ٣٦ لتراً).
- ٣- محال بيع البنزين (على ألا تزيد الكمية المخزونة عن ٥٤ لتراً) .
- ٤- محال بيع الكيروسين (على ألا تزيد الكمية المخزونة عن ١٨٠ لتراً) .
- ٥- محال بيع زيوت التشحيم والشحومات (على ألا تزيد الكمية المخزونة عن ١٦٠ جالوناً).
- ٦- محال بيع عيدان الكبريت (على ألا تزيد الكمية المخزونة

- عن ١٠ صناديق سعة كل ١٠٠ علبة).
- ٧- معامل البوظة وغيرها من المشروبات المخمرة.
- ٨- مستودعات ومحال تعبئة الخمور والمشروبات الروحية المخمرة.
- ٩- محال تعبئة البيرة وغيرها من المشروبات الروحية فى زجاجات أو أى أوعية أخرى .
- ١٠- مستودعات القطران أو الراتنج أو الاستون أو ثانى سلفور الفحم وجميع المواد المستخرجة منها والتي تحتوى على ١٠٪ أو أكثر من أى مادة من هذه المواد وكذلك مستودعات المواد التى يدخل فى تركيبها الكؤول أو الاثير أوالدهن.
- ١١- مستودعات ومحال بيع الفحم والكسب ومواد الیود الجاف.
- ١٢ - محال اصطناع الفحم من الخشب .
- ١٣- مستودعات القش والبوص والسرّس وقشور الحبوب والمواد القابلة للاحتراق.
- ١٤- مستودعات الأخشاب.
- ١٥- مخازن الفراشة (إذا زادت الكمية عن ١٠٠٠ عرق و ١٠٠ ليلوب و ٢٠ دكه).
- ١٦- مستودعات ومحال بيع الورق التى بها أكثر من ١ طن.
- ١٧- مستودعات الكتان والشعر.
- ١٨- مخازن القطن السكرتو.
- ١٩- شون تخزين الاقطان.
- ٢٠- محال نسل الخرق.

- ٢١- مستودعات الخرق والورق الدشت والعظام والزجاج
الفارغ والمكسر.
- ٢٢- محال صهر وتشغيل المعادن الثمينة كالذهب والفضة
والبلاتين «ورش الصيانة».
- ٢٣- ورش تشغيل المعادن.
- ٢٤- ورش الحدادة البسيطة.
- ٢٥- محال وورش طرق وسبك النحاس.
- ٢٦- محال اصلاح وصيانة المحركات والاجزاء الميكانيكية
للسيارات والمقطورات والجرارات والموتوسيكلات وما
يمثلها.
- ٢٧- محال تشحيم السيارات.
- ٢٨- محال تصليح و شحن البطاريات.
- ٢٩- محال تصليح الاجهزة الكهربائية.
- ٣٠- محال نفخ ولحام الكاوتشوك
- ٣١- مخازن ومحال بيع المطاط (اذا زادت الكمية الموجودة
فيها على نصف طن أو ٥٠ طن متوسطا) .
- ٣٢- محال طلاء وتلميع المعادن.
- ٣٣- ورش الحفر والزنكوغراف .
- ٣٤- محال السمكزية.
- ٣٥- محال تبيض المعادن.
- ٣٦- المطابع.
- ٣٧- مطابع أنرسومات الهندسية .
- ٣٨ - خزف .

- ٣٩ - محال من الأسلحة.
- ٤٠ - محال شطف الأحجار الكريمة .
- ٤١ - محال شطف حجارة النظارات.
- ٤٢ - ورش نجارة الاركت.
- ٤٣ - ورش النجارة البسيطة التى يعمل بها عادة اكثر من معلم وصبية.
- ٤٤ - مصانع الغزل والنسيج بدون محركات اذا زاد عدد المغازل والانوال عن ٣ وعدد العمال عن ٦ .
- ٤٥ - مصانع التريكو والاشربة المجدولة والكلف التى تعمل بواسطة مكينات يدوية يزيد عددها على ثلاثة أو مكينات تدار باغركات.
- ٤٦ - مصانع الجبال والدوبارة.
- ٤٧ - مصانع الخيش ومستودعات ومحال تنظيمه.
- ٤٨ - محال لف البكر.
- ٤٩ - محال خياطة الملابس بكافة أنواعها وتطريزها وصنع القبعات وأربطة العنق التى يعمل بها اكثر من شخصين.
- ٥٠ - محال التنجيد ورفى الملابس والسجاد والاكلمة والابسطة التى يعمل بها اكثر من شخصين.
- ٥١ - محال دق الشاهى والفنى والغزلى.
- ٥٢ - معاطن الكتان والقنب والتيل المعدة للتجارة.
- ٥٣ - معامل نقض وندف الكتان والقنب والتيل.
- ٥٤ - محال دق وندف وكبس الصوف والشعر والخوت والكريئة بقصد التجارة.

- ٥٥- المغاسل العمومية .
- ٥٦- المصايغ .
- ٥٧- محال تحميل البن.
- ٥٨- محال طحين البن والسكر والبذور والعقاقير والتوابل والملح.
- ٥٩- محال تعبئة الشاي والبن والملح والتوابل وغيرها من المواد التي تدخل في تحضير الاغذية.
- ٦٠- محال تبخير الفواكه الجافة ومحال بيع اليايش.
- ٦١- محال عمل المأكولات المصنوعة من العجين كالقطير والبسكوت وغيرها.
- ٦٢- محال عصر القصب التي تدار باليد.
- ٦٣- محال تحضير وبيع المشروبات الباردة والساخنة واللبيلة وما اشبه وبيع المياه الغازية والبيرة فى زجاجات وبيع الثلج.
- ٦٤- محال سلق الترمس وبيعه.
- ٦٥- المطابخ العمومية .
- ٦٦- المسامط.
- ٦٧- محال قلى وشى اللحوم والاسماك وغيرها.
- ٦٨- محال بيع اللحوم (الجزارة).
- ٦٩- محال تحضير وبيع الفول والطعمية.
- ٧٠- محال ١٠: ودش الحبوب والقشور المعدة للتجارة .
- ٧١- معامل ومحال بيع الطرشى.
- ٧٢- شون الحبوب.

- ٧٣- شواذر وأسواق الخضروات والفواكه ومحال بيعها.
- ٧٤- مخازن ومستودعات البقالة ومحال بيعها.
- ٧٥- معامل المسلي الطبيعي.
- ٧٦- مستودعات ومحال بيع الزبدة والمسلي الطبيعي أو المواد التي تقوم مقام الزبدة والمسلي.
- ٧٧- مستودعات ومحال بيع المشروبات والحلوى والفطائر والخبز.
- ٧٨- مستودعات ومحال بيع الدقيق والمكرونة
- ٧٩- مستودعات ومحال بيع السكر والجن والخل والشحوم والزيوت النباتية والأغذية من أى نوع.
- ٨٠ - محال بيع المأكولات الجاهزة.
- ٨١ - خزف .
- ٨٢ - مستودعات ومحال بيع العسل الاسود.
- ٨٣ - مستودعات الزيوت النباتية الزيتية والبويات الورنيش ومحال بيعها.
- ٨٤ - محال العطارة وبيع التوابل بأنواعها.
- ٨٥ - محال بيع الحبوب والقشور وعلف الحيوان.
- ٨٦ - محال فرز وتجفيف البصل ومستودعاته.
- ٨٧ - مستودعات البيض والثوم.
- ٨٨ - خزف.
- ٨٩ - حلقات ومحال بيع الاسماك الطازجة.
- ٩٠- معامل ومستودعات ومحال بيع الفسيخ والاسماك المملحة.

- ٩١- السلخانات.
- ٩٢- محال تجهيز المنفحة.
- ٩٣- محال تشغيل أمعاء الحيوانات.
- ٩٤- مستودعات الجلود الغير مدبوغة (الخضراء والطرية والجافة).
- ٩٥- محال سلخ وتقطيع ريم الحيوانات ومسطها واذابة شحمها.
- ٩٦- معامل استخراج الفحم الحيوانى من عظام الحيوانات.
- ٩٧- معامل تجليش العظام.
- ٩٨- محال تحنيط الجثث البشرية
- ٩٩- محال تشغيل الصناعات الجلدية كالأحذية والاحزمة والشنط ومحال اصلاحها (التي يعمل بها اكثر من شخصين).
- ١٠٠- مستودعات ومحال بيع الطيور الداجنة وطيور الصيد ومحال ذبحها.
- ١٠١- معامل تفريخ الدجاج.
- ١٠٢- زرائب المواشى غير الحلوب وتربية الحيوانات والطيور الداجنة.
- ١٠٣- زرائب الخنازير.
- ١٠٤- محال ربط البهائم (الوكيل).
- ١٠٥- الاسطبلات العمومية أو الاسطبلات التى تستعمل حيواناتها لأغراض صناعية أو تجارية أو الاسطبلات الخصوصية، متى زاد عدد الحيوانات فيها عن أربعة رؤوس وكانت داخل كردون المدن وعواصم المديرىات والمحافظات.

- ١٠٦- ورق الرخام والاحجار.
- ١٠٧- معامل الزهور والطباشير.
- ١٠٨- مصانع البلاط والاسمنت ومستودعات بيع البلاط والاسمنت والجبس والجير.
- ١٠٩- محال طحن الجبس والجير والحمره والزجاج.
- ١١٠- قمائن الطوب والجير والجبس:
- (أ) الدائمة أو المعدة لاغراض تجارية.
- (ب) المؤقتة للاستعمال الخصى أوقدت أو لم توقد وكانت على مسافة تقل عن ٢٠٠ متر من السكن.
- ١١١- محال غسيل وكى الملابس والبياضات والاقمشة بأنواعها.
- ١١٢- محال كى الطرايش.
- ١١٣- مستودعات تخزين المعادن الحديدية والنحاسية.
- ١١٤- كل محل صناعى يستخدم الحيوانات كقوة محرقة فى امكنة مسورة.
- ١١٥- محال عمل الكارم
- ١١٦- التخاشيب وغيرها من المباني الخشبية بالمدن والبنادر ما عدا ما يكون منها معدا لاستعمال أرباب الاملاك فى خصوصياتهم.
- ١١٧- الكتاتيب والمدارس الاهلية غير الخاضعة لتفتيش وزارة المعارف والمدارس التى لا تعد تلاميذها للامتحانات العامة.
- ١١٨- دور تعليم الرقص.
- ١١٩- الملاجئ والتكايا غير الخاضعة لتفتيش صحى حكومى.

١٢٠- الحمامات العمومية ومستودعات الفول.

١٢١- حمامات البخار.

١٢٢- محال قص الشعر والتجميل.

١٢٣- محال مسح الاحذية.

١٢٤- محال عمل الاقفاص والسلال وتشغيل الخيزران.

١٢٥- محال تشغيل الحديد والخيزران وما شابه ذلك.

١٢٦- محال عمل اللبد.

ملاحظات وأحكام:

أهم القيود والأوصاف:

- جنتحة بالمواد ١ ، ٢ ، ١٧ ، ١٨ والجدول الملحق

بالقانون.

- ادار محلا صناعيا أو تجاريا بغير ترخيص.

العقوبة:

غرامة لا تقل عن مائة جنيه والغلق وتعدد المخالفات ولو كان

السبب واحدا.

كما يجوز للمحكمة طبقا لنص المادة ١٩ أن تأمر بنفاذ الحكم رغم الطعن فيه بالاستئناف ودون الاعتداد بأى استشكال فى تنفيذه، كما ينفذ الحكم بالنسبة الى المحل بأكمله دون اعتداد لما قد يزاول فيه من أنواع نشاط أخرى مرخص بها اذا كانت حالة المحل لا تسمح بقصر الاغلاق أو الازالة على الجزء الذى وقعت فيه المخالفة.

- جنتحة بأنفراد ١ ، ٢٠ والجدول الملحق.

- ادار محلا محكوما باغلاقه أو ازالته أو أغلق أو ضبط

بالطريق الادارى.

العقوبة

الحبس مدة لا تجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين فضلا عن إزاده الغل أو إعادة اغلاقه أو ضبطه بالطريق الإداري.
أحكام القضاء:

وحيث إن الطعن استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إنه مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمتي إقامة وإدارة محل بدون ترخيص ، قد شابه القصور في السبب ، ذلك أنه خلا من بيان واقعة الدعوى وأدلتها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المزيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيان واقعة الدعوى والتدليل على ثبوتها في حق المتهمين على قوله " وحيث إن التهمة ثابتة " في حق المتهم ثبوتاً كافياً تطمئن إليه المحكمة وذلك مما ورد بمحضر ضبط الواقعة وتحقيقات " الشرطة والنيابة من أقوال المتهم وشهود الواقعة والتقارير الطبية ومن عدم دفع المتهم التهمة " عن نفسه بدفاع مقبول أو معقول ومن ثم يتعين عقابه بالمواد ... " لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة واكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة وتحقيقات الشرطة والنيابة وأقوال المتهمين والشهود ، دون إيراد مضمون أى منها ووجه استدلاله بها على ثبوت التهمتين بعناصرهما القانونية ، كما لم يبين نوع الغل الذي وقعت بشأنه الجريمتان المسندتان إلى الطاعنين ، الأمر الذي يعيب الحكم بالقصور بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث غير ذلك من أوجه الطعن .

(الطعن ١٦٦٥ لسنة ٦٤ في جلسة ١٤/٣/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

وحيث إن مما ينعه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إدارة محل بغير ترخيص ، قد شابه قصور في التسبب ، ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها في إدانة الطاعن مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله : " وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم من محضر ضبط الواقعة الذي لم يتناول ثمة إنكار من المتهم ومن ثم تكون التهمة ثابتة قبله بعد أن اطمأنت المحكمة إلى ما جاء بمحضر الضبط وتنتهي المحكمة إلى ثبوت التهمة قبل المتهم وإدانته على الوجه الوارد بالمنطوق . ، وإذ كان الأصل أنه يجب لسلامة الحكم أن يبين واقعة الدعوى والأدلة التي استند إليها وبيان مؤداها بيانا كافيا يتضح منه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ لم يورد الواقعة وأدلة الثبوت التي يقوم عليها قضاؤه ومؤدى كل منها في بيان كاف يكشف عن مدى تأييده واقعة الدعوى فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يستوجب نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، وذلك بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(الطعن ٩٢٥٨ لسنة ٦٤ ق جلسة ١١/١/٢٠٠٠ لم ينشر بعد)

جريمة إدارة محل دون ترخيص . مناط تحققها ؟ .

إدارة محل معرض للساعات بدون ترخيص غير مؤثمة
علة ذلك ؟ .

إن النص في المادة الأولى من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن المحال التجارية والصناعية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة المعدل بالقانون رقم ٣٥٩ لسنة ١٩٥٦ على أنه : « تسرى أحكام هذا القانون على المحال المنصوص عليها

فى جدول الملحق بهذا القانون ... مفاده أنه يشترط لتأثير
الأثر الواردة بهذا القانون أن تقع على محل من المحال المنصوص
عليه فى الجدول المشار إليه ، وكان البين من الإطلاع على هذا
الجدول والمفردات أن المحل موضوع الإتهام « معرض للساعات » لم
يرد ضمن المحال الواردة بذلك الجدول بقسميه فإن الواقعة على هذا
النوع تكون غير مؤثمة ، وكان قضاء المحكم المطعون فيه ببراءة
المطعون ضده يلتقى فى نتيجته مع هذا النظر ، فإن ما تثيره
النيابة الطاعنة على الحكم يكون غير منتج ويكون طعنهما قد
أفصح عن عدم قبوله موضوعاً .

(الطعن ٢٦٨٩٦ لسنة ٦٤ق - جلسة ٢٠٠٠/٦/٥ لم ينشر بعد)
اختلاف العقوبة المقررة على مخالفة أحكام القانون
٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقرارات المنفذة له عن تلك المقررة
على مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مؤدى
ذلك ؟ .

خلو الحكم المطعون فيه من بيان واقعة الدعوى
والإكتفاء فى بيان الدليل بالإحالة إلى محضر الضبط دون
إيراد مضمونه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة
بمناصرها القانونية ودون بيان نوع المحل الذى وقعت بشأنه
الجريمة قصور .

لما كان مؤدى نص المادة ١٧ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
بشأن المحال الصناعية والتجارية المعدل أن العقوبة المقررة على
مخالفة أحكامه أو القرارات المنفذة له تختلف عن العقوبة المقررة
على مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ بشأن المحال العامة
مما يستلزم أن يبين الحكم الصادر بالإدانة نوع المحل الذى وقعت
بشأنه الجريمة لتحديد القانون الواجب التطبيق وإلا كان قاصراً ،

وإن كان الحكم المطعون فيه فضلا عن أنه لم يشتمل على بيان الراقعة المستوجبة له فقد اكتفى في بيان الدليل بالإحالة إلى محضر ضبط الواقعة ونزول يورد مضمونة ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة كما أعمل الحكم بيان نوع الخلل الذي وقعت بشأنه الجريمتان المسندتان إلى الطاعن الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فيما يثيره الطاعن بوجه الطعن الآخر . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

(الطعن ٦٢٩٧ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٠/٧/١٩٩٩ لم ينشر بعد)
الحكم بعدم دستورية نصوص جنائية له أثر رجعي سواء كانت عقابية أو إجرائية ولو كانت الأحكام بآلة .
أساس ذلك ؟ .

المعارضة في الأحكام الغيائية الصادرة في الجرائم التي تقع بالمخالفة للقانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن احوال الصناعية والتجارية جائزة . علة ذلك ؟ .

القول بأن طرق الطعن في الأحكام ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم وإن المادة ٢١ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ في شأن احوال الصناعية والتجارية كانت لا تميز الطعن بطريق المعارضة في الأحكام الصادرة في تلك الجرائم . غير مقبولة . أساس ذلك ؟ .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم في هذه الحالة من تلقاء نفسها -- أساس ذلك ؟ .

لما كانت المحكمة الدستورية قد قضت في الدعوى رقم ٦٤ لسنة ١٧ قضائية دستورية بتاريخ ٧ من فبراير سنة ١٩٩٨ بعدم

دستورية ما نصت عليه المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من احوال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة وذلك فيما تضمنته من عدم جواز الطعن على الأحكام الصادرة فى الجزاءات التى تقع باخالفه لأحكام هذا القانون ، وكان النص فى المادة ٤٩ من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ على أن أحكام المحكمة فى الدعاوى الدستورية وقراراتها بالتفسير ملزمة بجميع سلطات الدولة ولكافة . وتشر الأحكام والقرارات المشار إليها فى الفقرة السابقة فى الجريدة الرسمية ... ويترتب على الحكم بعدم دستورية نص فى قانون أو لائحة عدم جواز تطبيقه من اليوم التالى لنشر الحكم . فإذا كان النص بعدم الدستورية متعلقاً بنص جنائى تعتبر الأحكام التى صدرت بالإدانة استناداً إلى ذلك النص كأن لم تكن ... يدل على أن المشرع قد أعمل فكرة الأثر الرجعى إذا تعلق الحكم بعدم الدستورية بنصوص جنائية إعمالاً كاملاً إذ جاء النص عاماً لم يفرق بين النصوص العقابية والإجرائية . ويؤيد ذلك ما ورد بالبند ١٨ من تقرير اللجنة التشريعية عن مشروع قانون إصدار قانون المحكمة الدستورية العليا رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ من أن « أن بطلان النص المخالف للدستور يتم من هذا التاريخ اللاحق للحكم ... ومع ذلك فإنه استثناء من القاعدة العامة التى أخذ بها المشروع بشأن الأثر المباشر للحكم بعدم الدستورية قرر بالنسبة للنصوص الجنائية أن يبطل العمل بالنص الجنائى - سواء كان عقابياً أم متعلقاً بالإجراءات - من التاريخ آنف الذكر ... كما يتعين إعمال الأثر الرجعى أيضاً ولو كانت الأحكام الجنائية الصادرة بالإدانة بائنة ، ومن ثم فإنه إعمالاً لأثر الحكم بعدم الدستورية سالف البيان فإن المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجزاءات التى تقع باخالفه لأحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ بادى الذكر تكون

جائزة خلافاً لما انتهى إليه الحكم المطعون فيه الذى يكون بقضائه قد خالف صحيح القانون ، ولا محل للقول بأن طرق الطعن فى الأحكام ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن وإن المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة-التي كان معمولاً بها رقت صدور الحكم المطعون فيه - كانت لا تميز الطعن بطريق المعارضة فى الأحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع باخلالفة لأحكام هذا القانون ، ذلك أن الحكم بعدم دستورية نص المادة ٢١ من القانون المذكور وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض كاشف عن عيب خالط النص منذ نشأته أدى إلى إنعدامه منذ ميلاده بما ينفي صلاحيته لترتيب أى أثر من تاريخ نفاذ النص . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ فقرة ثانية من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تميز للمحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وإلغاء الحكم المستأنف وإعادة القضية لحكمة أول درجة لنظر المعارضة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

(الطعن ٣١٦٤ لسنة ٦١ فى جلسة ٢٢/١١/١٩٩٨ لم ينشر بعد)

الترخيص بإنتاج الطوب الطفلى طبقاً لأحكام قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ١١٦ لسنة ١٩٨٣ . لا يغنى عن الترخيص الخاص بإقامة المصنع وإدارته المنصوص عليها بالمادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال التجارية والصناعية . القضاء بالبراءة تأسيساً على صدور الترخيص بالإنتاج المشار إليه . خطأ فى صحيح القانون .

وحيث إنه يبين من الأوراق ان محكمة أول درجة قضت بتغريم المطعون ضده مائة جنيه لكل تهمة والغلق عن جريمته إقامة وإدارة منشأة « مصنع طوب طفلى » دون ترخيص فاستأنف ومحكمة ثانى درجة قضت بالغاء الحكم المستأنف وبراءة المطعون ضده استنادا إلى الترخيص الصادر له فى ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ بإنتاج طوب طفلى والذى يتشكل فى صحة الإتهام - ولما كان الثابت من ذلك الترخيص انه صادر من الهيئة العامة للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الأراضى بوزارة الزراعة بإنتاج الطوب الطفلى طبقا لأحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ وقرار وزير الزراعة رقم ١٩٥ لسنة ١٩٨٥ ، وهو ما لا يغنى عن الترخيص الخاص بإقامة المصنع والترخيص بإدارته المنصوص عليهما فى المادتين الثانية والثالثة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن احوال الصناعية والتجارية المعدل ، وذلك بما للجهة المختصة بإصدارهما من كامل السلطة فى الموافقة على الترخيص بإقامة المنشأة والترخيص بإدارتها أو عدم الترخيص ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر إذ عول فى قضائه بالبراءة على الترخيص بالإنتاج المشار إليه فإنه يكون قد أخطأ صحيح القانون.

(الطعن ١٠٠٢٩ لسنة ٦٢ ق جلسة ١٩/١١/١٩٩٥ لم ينشر بعد)
المطايخ العمومية من احوال الصناعية والتجارية الخاضعة لأحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٧٧ لسنة ١٩٨١ .

العقوبة المقررة مخالفات أحكام القانون ٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل فى مفهوم المادة ١٧ منه ؟ .

(الطعن ١١٣٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ س ٤١ ص ٧٣١)

المحال العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
أنواعها والعقوبة المقررة لإدارتها بدون ترخيص ؟.

المطابخ العمومية من المحال الصناعية والتجارية الخاضعة
لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ١٧٧ لسنة
١٩٨١ .

العقوبة المقررة مخالفات أحكام القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤
المعدل في مفهوم المادة ١٧ منه ؟.

توقيع الحكم المطعون فيه العقوبة المقررة في القانون ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ بإعتبار محل موضوع الجريمة من المحال الصناعية
والتجارية رغم أن الوصف المرفوعة من الدعوى يفيد أنه من المحال
العامة الواردة في القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ يوجب نقض الحكم .
علة ذلك ؟.

(الطعن ١١٣٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ ص ٤١٦ ص ٧٣١)
إقامة محل تجارى أو صناعى أو مخزن وإدارته . غير جائز إلا
بترخيص . المادة ٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ والقسم الثانى
من الجدول الملحق به .

قضاء الحكم بتبرئة المطعون ضده إستنادا إلى أن إقامة مخزن
لا يخضع لشروط الترخيص . خطأ فى القانون .

(الطعن ١٦٤٢٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٥/٥/١٩٩٣ ص ٤٤٦ ص ٥٤٦)
إعتبار الحكم جرائم الكسب غير المشروع والإضرار العمدى
والترجى والرشوة مرتبطة ببعضها ومعاقبة المتهم بالعقوبة المقررة
للجريمة الأخيرة التى لم يقبل نعيه بشأنها . إنعدام مصلحته فيما
يشير به بشأن الجرائم الأخرى .

(الطعن ٦٩٤٤ لسنة ٦١ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٩١ ص ٤٥ ص ١٣٤٢)

ومن حيث ان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بقوله (تتحصل فيما قرره الشاكي للمتهم لادارته مزرعة مواشى بدون ترخيص وأن التهمة ثابتة قبله مما ثبت بمحضر ضبط الواقعة... ولم يدفعها بدفاع مقبول مما يتعين عقابه.) لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ اجراءات جنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والا كان قاصراً، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الادانة فان الحكم يكون قاصراً متعينا نقضه والاحالة.

(الطعن رقم ١٧٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٧ لم ينشر بعد)

لما كانت المادة ٢١ من القانون رقم ٤٥٣ سنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية تقضى بأنه لا يجوز الطعن فى الاحكام الصادرة فى الجرائم التى تقع باخلالفة لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بطريقة المعارضة، ويبين من هذا النص ومن الاطلاع على المذكرة الإيضاحية المرافقة للقانون ان الشارع تعلق مراده باخلاله سبيل المعارضة بالنسبة إلى الأحكام التى تقع باخلالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له منعا من إطالة إجراءات المحاكمة وقد جاء هذا النص مطلقا يسرى حكمه على الأحكام التى تصدر من درجتى التقاضى دون قصره على أحكام محكمة أول درجة وذلك أخذا بعموم النص وتمشيا مع حكمة التشريع. ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم جواز المعارضة فى الحكم الغيابى الاستئنافى الصادر بتأييد الحكم المستأنف قد صادف صحيح

- القانون ويكون منعى الصاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد.
- (الطعن ٦٤٣٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٤س ٣٥ص ٢٠١)
- إضافة آلة جديدة في ورشة تجاره. يعد تعديلا فيها بزيادة القوى المحركة. عدم جوازه إلا بموافقة الجهة المنصرفه منها رخصة الورشة. اساس ذلك واثره؟.
- (الطعن ٢٣٢٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٢س ٣٣ص ٨١٤)
- إضافة آلة الى مطبعة. تعديل بزيادة القوى المحركة. إقتضاه موافقة الجهة المنصرفه منها رخصة المطبعة.
- الحصول على موافقة الهيئة العامة للتصنيع. عدم كفايتها. اساس ذلك؟.
- (الطعن ٧٩١ لسنة ٤٨ق - جلسة ١/٢/١٩٧٩س ٣٠ص ١٩٨)
- استخدام عمال باغل. ليس شرطا لتوافر جريمة إدارة المخل بدون ترخيص. مجانية الحكم هذا النظر. خطأ في تطبيق القانون. مثال.
- (الطعن ٦٨١ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٢/٥/١٩٧٥س ٢٦ص ٤١٧)
- الحصول على رخصة إقامة محل تجارى أو صناعى.
- لا تغنى عن الحصول على رخصة لإدارته. المادة ٢ من القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤.
- (الطعن ١٢٧٥ لسنة ٤٥ق - جلسة ٧/١٢/١٩٧٥س ٢٦ص ٨١٨)
- تعدد العقوبة بتعدد المخالفات لأحكام القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن ائتمل الصناعية والتجارية والقرارات المنفذة له - ولو كانت لسبب واحد. مخالفة الحكم المطعون فيه ذلك بتوقيعه عقوبة واحدة. خطأ فى تطبيق القانون يستوجب نقضه وتصحيحه.
- (الطعن ١٣٧٩ لسنة ٤١ق - جلسة ٩/١/١٩٧٢س ٢٣ص ٢٧١)

١١٦ - محال عامة

القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ في شأن المحال العامة

المعدل بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧

مادة ١- تسرى أحكام هذا القانون على نوعي المحال العامة الآتي بيانها:

١- النوع الأول: ويشمل المطاعم والمقاهي وما يماثلها من المحال المعدة لبيع أو تقديم المأكولات أو المشروبات بقصد تناولها في ذات المحل.

٢- النوع الثاني: ويشمل الفنادق والوكائل والبنمسيونات والبيوت المفروشة وما يماثلها من المحال المعدة لأيواء الجمهور على اختلاف أنواعها.

وذلك سواء كانت هذه المحال منشأة من البناء أو الخشب أو الألواح المعدنية أو أية مادة بناء أخرى أو كانت في أرض فضاء أو في العائمات أو على أية وسيلة من وسائل النقل البري أو النهري أو البحري.

مادة ٢- لا يجوز في المدن فتح محال عامة من النوع الاول إلا في الشوارع أو الأحياء التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المجالس البلدية المختصة بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير.

أما في القرى فلا يجوز فتحها الا في تلك التي يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية بناء على اقتراح المحافظ أو المدير المختص - ويحدد في القرار عدد المحال التي يجوز فتحها في كل قرية.

ولا يجوز فتح تلك المحال فى المواقع غير الصحية أو بالقرب من السجون أو الأماكن المعدة للعبادة المصرح بأقامة الشعائر الدينية فيها أو الاضرحه التى تكون موضع احترام الجمهور أو الجبانات.

فان كانت تلك المحال تباع مشروبات روحية أو مخمرة فلا يجوز كذلك فتحها بالقرب من المدارس أو المستشفيات أو المستوصفات أو الشكنات.

ويستثنى من حكم هذه المادة المحال العامة من النوع الأول الملحقه بمحال عامة من النوع الثانى أو بملايه اذا كانت مخصصة بصفة أصلية لخدمة رواد هذه امحال الأخيرة وكانت بذات المكان.

مادة ٣. لا يجوز فتح أى محل عام الا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك. ويجوز ان يشمل الترخيص أكثر من محل من نوعى المحال العامة اذا كانت تشغل مكانا واحدا - كما يجوز ان يشمل الترخيص اى محل من المحال الصناعية أو التجارية أو الملاهى الملحقه بالمحل العام والتى يستلزمها مباشرة نشاطه الأصلى.

مادة ٤. يقدم طلب الترخيص الى الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالمحافظات أو بالمديريات مشتملا على البيانات ومرفقا به الأوراق والرسومات المنصوص عليها فى القرارات المنفذة لهذا القانون.

وعلى الجهة المقدم اليها الطلب ان تبلغ رأيها فيه الى مقدمة فى ميعاد لا يجاوز شهرا من تاريخ وصوله.

وفى حالة قبول الطلب بصفة مبدئية يكلف الطالب بأداء رسم المعاينة الذى يصدر بتحديدده قرار من وزير الشئون البلدية والقروية.

مادة ٥: يعلن الطالب بالموافقة على موقع الخلل أو رفضه في ميعاد لا يجاوز ثلاثين يوما من تاريخ اداء رسم المعاينة - ويعتبر في حكم الموافقة على الموقع فوات الميعاد المذكور دون تصدير اخطار للطالب بالرأى وذلك دون الاخلال باحكام المادة ٢ .

مادة ٦: (١) في حالة الموافقة على موقع الخلل يعلن الطالب بالاشتراطات الواجب توافرها فيه وتحدد له مهلة لا تتجاوز ثلاثين يوما لانتمائها على انه يجوز بعد موافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص تحديد مهلة أطول في الأحوال التي تقتضى ذلك .

ومتى اتم الطالب هذه الاشتراطات ابلىج الجهة المختصة بكتاب موسى عليه وعلى هذه الجهة التحقق من اتمام الاشتراطات خلال ثلاثين يوما من وصول الابلاغ فاذا ثبت اتمامها صرف الترخيص مرفقا به الاشتراطات الواجب توافرها في الخلل على الدوام .

وفي حالة عدم اتمام هذه الاشتراطات يسمح للطالب بمهلة لا تتجاوز نصف المهلة الأولى . فاذا لم تتم الاشتراطات خلالها فللطالب ان يحصل على مهل أخرى لا يجاوز مجموع عددها المهلة الأولى على ان يقوم باداء رسوم اعادة معاينة عن كل مهلة من هذه المهل تعادل نصف قيمة رسوم المعاينة الأولى - فاذا لم تتم الاشتراطات في نهاية هذه المهل رفض الطلب .

وتعاد المعاينة عند انتهاء كل مهلة أو قبل انتهائها بناء على اخطار من الطالب بأنه اتم الاشتراطات وتبدأ المهلة من تاريخ المعاينة التي تسبقها ويجوز للطالب قبل انتهاء المهلة بوقت كاف ان يطلب مدها في حدود الحد الاقصى للمهل المنصوص عليه في الفقرة السابقة .

مادة ٧: يجب أن تتوافر في احوال العامة الاشتراطات الآتية :

(١) معدلة بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٥٧ .

١. الاشتراطات العامة :

وهى الاشتراطات الواجب توافرها فى جميع احوال أو فى نوع منها وفى مواقعها ويصدر بهذه الاشتراطات قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويجوز بقرار منه الاعفاء من كل أو بعض هذه الاشتراطات فى بعض الجهات اذا وجدت اسباب تبرر هذا الاعفاء .

٢. الاشتراطات الخاصة :

وهى الاشتراطات التى ترى الجهات التى يعينها الأمر وجوب توافرها فى اخل المقدم عنه طلب الترخيص ويعتمدها المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص .

ولوزير الشؤون البلدية والقروية بقرار منه ان يضيف اشتراطات جديدة يجب توافرها فى أى محل مرخص به .

مادة ٨. التراخيص التى تعطى طبقا لاحكام هذا القانون دائمة ما لم ينص فيها على تحديد مدتها - ويجوز تجديد التراخيص المحددة المدة بعد اداء رسم يعادل رسم المعاينة .

ويجوز اعطاء تراخيص مؤقتة عن احوال التى تقام بصفة عرضية فى المناسبات كالموالد والاعياد والمعارض - وتعطى هذه التراخيص بالشروط والاوزاع التى يقررها المدير العام للادارة العامة للوائح والرخص بالاتفاق مع المحافظ أو المدير .

مادة ٩. يؤدى المرخص له سنويا رسم التفتيش الذى يصدر بتحديد قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية ويبين فى هذا القرار احوال الاعفاء من اداء هذا الرسم .

مادة ١٠. لا يجوز اجراء تعديل فى اخل المرخص به الا بموافقة الجهة المختصة وتتبع فى الحصول على هذه الموافقة الاجراءات

النصوص عليها فى المادتين ٤ ، ٦ وتحصل الرسوم المشار اليها فيهما .

مادة ١١. لا يجوز اعطاء الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٣ الى الاشخاص الآتى بيانهم :

١- المحكوم عليهم بعقوبة جنائية ولم يرد اليهم اعتبارهم .

٢- المحكوم عليهم بعقوبة فى جريمة مخلة بالامانة أو الشرف ولم يرد اليهم اعتبارهم .

٣- المحكوم عليهم فى جريمة حكم بسبب وقوعها باغلاق محل العام أو الملهى الذى كانوا يستغلونه أو يديرونه أو يشرفون على أعمال فيه لمدة ثلاثة شهور ولم تمض ثلاث سنوات على صدور الحكم بالعقوبة .

كما لا يجوز اعطاء هذا الترخيص الى عديم الأهلية أو ناقصها الا اذا اشتمل طلب الحصول على الترخيص على اسم النائب الذى يكون مسئولاً عن اى مخالفة لاحكام هذا القانون .

ويسرى هذا الحكم على نواب عديم الأهلية أو ناقصها الذين تزول اليهم ملكية المحل .

مادة ١٢. لا يجوز لائى شخص ان يستغل محلاً عاماً او ان يعمل مديراً له أو مشرفاً على اعمال فيه الا بعد حصوله على ترخيص خاص فى ذلك بعد اداء الرسوم التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية .

ويسرى حكم المادة السابقة على الترخيص الخاص المنصوص عليه فى هذه المادة .

مادة ١٣. تلغى التراخيص المنصوص عليها فى المادتين ٣ ، ١٢ اذا حكم على المرخص له باحدى العقوبات أو فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى المادة ١١ .

مادة ١٤- عند وفاة المرخص له بمحل عام يجب على من آلت اليهم ملكية المحل ابلاغ الجهة المختصة خلال اسبوعين من تاريخ الوفاة باسمائهم وباسم من ينوب عنهم ويكرر هذا النائب مسئولاً عن تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات المنفذة له - وعليهم اتخاذ الاجراءات اللازمة لنقل ترخيص المحل اليهم خلال اربعة شهور من تاريخ الوفاة وذلك مع عدم الاخلال بأحكام المادة ١١ .

مادة ١٥- يجوز التنازل عن ترخيص المحل العام بموافقة الجهة المختصة وعلى التنازل اليه خلال اسبوعين من تاريخ التنازل ان يقدم طلباً بنقل الترخيص اليه مرفقاً به عقد التنازل مصدقاً على توقيعات طرفية بأحد مكاتب التوثيق، وعلى الجهة المقدم اليها الطلب ان تبث فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه .
ويظل المرخص له مسئولاً عن تنفيذ احكام هذا القانون الى ان تتم الموافقة على التنازل .

مادة ١٦- على المرخص له بمحل عام ابلاغ الجهة المختصة باسم مستغل المحل وعلى المستغل ابلاغ تلك الجهة باسم مدير المحل أو المشرف على اعمال فيه وذلك قبل مباشرة اى منهما لأعماله .

مادة ١٧- لا يجوز في المحال العامة بيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الا بعد الحصول على ترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية .

ولا يعطى الترخيص المنصوص عليه في الفقرة السابقة الا اذا كان المحل المطلوب عنه الترخيص من محال النوع الاول التي تقع في احدى الجهات المنصوص عليها في المادة ١٨ .

وللمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص رفض منح هذا الترخيص أو تجديد مدته أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به

مؤقتا فى المناسبات كالاعیاد والموالد والانتخابات بناء على طلب المحافظ أو المدير .

ويعتبر هذا الترخيص شخصى ولا يسرى الا بالنسبة الى المحل المعطى عنه ويلغى اذا توفى المرخص له فى فتح المحل أو تغير لأى سبب آخر ويصرح مؤقتا ببيع الخمر لمن ينوب عن آلت اليهم ملكية هذا المحل أو الى المستغل الجديد خلال الفترة المحددة بالمادة ١٤ وبنفس شروطها .

مادة ١٨ . لوزير الشؤون البلدية والقروية ان يحدد بقرار منه عدد محال العامة التى يجوز الترخيص فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة فى المدن والمصايف والمشاتى وان يحدد الشوارع أو الاحياء التى يجوز بها فتح هذه المحال وذلك بناء على اقتراح المجالس البلدية بتلك الجهات بعد حصولها على موافقة المحافظ أو المدير وكذلك الحصول على موافقة الجهات التى لا توجد بها مجالس بلدية .

كما يجوز لوزير الشؤون البلدية والقروية لاغراض سياحية بناء على اقتراح وزير الارشاد القومى وبعد الاتفاق مع وزير الداخلية ان يحدد بقرار منه محال بالمدن والقرى التى يرخّص فيها ببيع أو تقديم مشروبات روحية أو مخمرة وعدد ما يفتح منها فى كل قرية .

مادة ١٩ . لا يجوز فى المحال العامة لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات الخطر على مصالح الجمهور وهى التى يصدر بتعيينها قرار من وزير الداخلية .

وفى حالة مخالفة حكم هذه المادة تضبط الأدوات والنقود وغيرها من الاشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة .

مادة ٢٠. استثناء من احكام المادة السابقة يجوز للحكومة فى العقود التى تبرمها مع الشركات أو المؤسسات فى مناطق السياحة أو التعمير ان تمنحها رخصا فى مزاولة ألعاب القمار فى احوال العامة الموجودة فى تلك المناطق على ان يقتصر الدخول الى الأماكن التى تزاوّل فيها تلك الألعاب على الاجانب البالغين وعلى ان يكون دخولهم بمقتضى جوازات سفرهم أو تصاريح الإقامة. ولوزير الشؤون البلدية والقروية الغاء هذه التراخيص فى حالة مخالفة هذه الشروط. وله ان يفرض على تلك المؤسسات والشركات رسما سنويا يتناسب وإيرادات كل منها من لعب القمار بحيث لا يتجاوز الرسم نصف هذه الإيرادات وتخصص حصيلة هذا الرسم للوجوه التى يعينها وذلك ما لم يتفق فى العقود على خلاف ذلك.

مادة ٢١. يجب ان توضع على الباب الرئيسى لكل محل عام لافتة مكتوب عليها نوعه باللغة العربية كما يجب ان يوضع فوق كل باب من ابوابه الخارجية المستعملة مصباح يضاء من غروب الشمس الى وقت اغلاق المحل.

مادة ٢٢. لا يجوز فى احوال العامة العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ترك الغير يقومون بذلك أو حيازة مذياع الا بترخيص خاص من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها بالاتفاق مع محافظ أو المدير وبعد اداء الرسوم التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الشؤون البلدية والقروية، على أن تخطر وزارة الارشاد القومى بذلك عند الترخيص.

ويبين فى هذا الترخيص شروطه ومدته والافاق التى يجوز فيه العزف بالموسيقى أو الرقص أو الغناء أو ادارة المذياع ويجوز تحديد هذا الترخيص وفى حالة مخالفة احكام هذه المادة تضبط الأدوات التى استعملت فى ارتكاب الجريمة.

مادة ٢٢. يحظر في احوال العامة ارتكاب افعال أو ابداء اشارات مخلة بالحياء أو الآداب أو التغاضى عنها كما يحظر عقد اجتماعات مخالفة للآداب أو النظام العام.

وفى حالة مخالفة احكام هذه المادة فلرجال البوليس اخلاء المخل أو اغلاقه قبل الميعاد المقرر - على الا يترتب على الاغلاق منع من يعملون فيه من الدخول أو الخروج أو منع دخول المقيمين فيه وخروجهم اذا كان من محال النوع الثانى.

مادة ٢٤. لا يجوز فتح احوال العامة من النوع الأول فى المدن قبل الساعة السادسة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء فى المدة من ١٥ من أكتوبر الى ١٤ من ابريل ولا قبل الساعة الخامسة صباحا وبعد الساعة الواحدة صباحا فى المدة من ١٥ من ابريل الى ١٤ من اكتوبر - أما فى القرى فميعاد غلقها فى المدة الأولى الساعة التاسعة مساء وفى المدة الثانية الساعة العاشرة مساء.

على أنه يجوز للمدير أو المحافظ بموافقة المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص ان يمد هذه المواعيد بالنسبة الى احوال الموجودة فى شارع أو أكثر فى اية مدينة أو بالنسبة الى محال معينة وكذلك بالنسبة الى احوالات السياحة الهامة التى تقترحها مصلحة السياحة - كما يجوز له ان يقصر تلك المواعيد بالنسبة الى احوال الكائنة فى القرى.

مادة ٢٥. يحظر فى احوال العامة من النوع الأول:

١- تقديم مشروبات روحية أو مخمرة لرواد المخل قبل الساعة الثانية عشرة صباحا وبعد الساعة الثانية عشرة مساء.

على أنه يجوز للمدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص لاغراض سياحية بناء على اقتراح وزارة الارشاد القومى وموافقة وزارة الداخلية ان يمد الفترة التى يجوز فيها تقديم المشروبات المذكورة

فى المحال التى تقع فى شارع أو أكثر فى اية مدينة أو محال
المحال التى تقع فى شارع أو أكثر فى اية مدينة أو بالنسبة الى محال
معينة.

٢- تقديم مشروبات روحية أو مخمرة الى من تقل سنهم عن
احدى وعشرين سنة أو لمن كانوا فى حالة سكر بين.

٣- استخدام نساء لم تبلغ سنهن إحدى وعشرون سنة ميلادية
كاملة أو حكم عليهن فى جرائم مخلة بالشرف ولم يرد اليهن
اعتبارهن.

٤- حيازة كحول بجميع انواعه.

٥- استقبال اشخاص فى حالة سكر بين.

٦- استقبال أشخاص أو استبقائهم فيها فى غير المواعيد
المقررة

مادة ٢٦. يجب ان يوضع فى مكان ظاهر بالمحال العامة من النوع
الأول المرخص فيها بيع أو تقديم المشروبات الروحية أو المخمرة
اعلان مكتوب باللغة العربية وبخط واضح مشتمل على مواعيد
تقديم هذه المشروبات والاشخاص الذين لا يجوز تقديمها اليهم.

مادة ٢٧. تحدد الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها لكل
محل عام من النوع الثانى عدد الاشخاص الذين يجوز ايوائهم فيه
ويثبت ذلك فى الترخيص ولا يجوز تجاوز هذا العدد الا بموافقتها.

مادة ٢٨. على كل مستغل غل عام من النوع الثانى ان يمسك
دفترًا مطابقًا للنموذج الذى تعتمده وزارة الداخلية وان تختم كل
صحيفة منه بخاتم المحافظة أو المديرية التى يقع اغل فى دائرتها.

وعليه ان يدرج فيه اسم ولقب كل شخص يأوى الى محله
يوم حضوره مع بيان جنسيته وصناعته وموطنه فى مصر أو فى
الخارج والجهة القادم منها وتاريخ مغادرته الغل.

ويجب ان يكون الدفتر خاليا من اى فراغ أو كتابة فى الحواشى أو كشط أو تحشير فيما دون فيه.

وعلى مستغل اخل أن يقدم هذا الدفتر لكل من يعينه المحافظ أو المدير من مأمورى الضبط القضائى لمراجعته وعليه أن يقدم للبوليس كل ما طلب من البيانات المدونة فيه.

وعليه ان يسلم للبوليس كل صباح بيانا مطابقا لما هو مدون بالدفتر سالف الذكر باسماء الأشخاص الذين اقاموا فى اخل - أو غادروه خلال الاربع والعشرين ساعة الاخيرة.

ولضباط البوليس الدخول فى هذه اخل لمراجعة دفاترها والتحقق من صحة البيانات المدونة فيها والحصول على صورة منها.

مادة ٢٩- يغلّق اخل اداريا أو يضبط اذا تعذر اغلاقه فى الاحوال الآتية:

١- فى حالة مخالفة أحكام المواد ٣ ، ١٧ ، ١٩ .

٢- اذا غير نوع اخل أو الغرض المخصص له بدون الحصول على ترخيص جديد.

٣- فى حالة وجود خطر داهم على الصحة العامة أو على الامن العام نتيجة لادارة اخل.

٤- فى حالة بيع المخدرات أو السماح بتداولها أو تعاطيها فى اخل.

ويجوز غلق اخل اداريا أو ضبطه اذا تعذر اغلاقه فى الاحوال الآتية:

١- فى حالة مخالفة أحكام المادة ١٤ والبنود الاربعة الأول من المادة ٢٥ .

٢- اذا وقعت فى اخل افعال مخالفة للآداب أو النظام العام اكثر من مرة.

ويصدر بالغلق الادارى أو الضبط قرار مسبب من الادارة العامة للوائح والرخص أو فروعها فيما عدا حالة بيع الخدرات أو السماح بتداولها أو تعطيلها فى اخل وحالة وقوع افعال مخالفة للآداب أو النظام العام اكثر من مرة وحالة وجود خطر داهم على الامن العام فيصدر فيها القرار من المحافظ أو المدير. ويستمر الغلق الادارى أو الضبط الى ان يصدر اذن من النيابة العامة أو من المحكمة بفتح اخل أو الى ان يفصل فى الجريمة بحكم نهائى على أنه اذا كان الغلق الادارى أو الضبط لوقوع افعال مخالفة للآداب أو للنظام العام اكثر من مرة فلا يجوز ان تجاوز مدته شهرا.

وإلا يخل الغلق الادارى أو الضبط بتوقيع العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون.

مادة ٣٠. تلغى رخصة اخل العام فى الاحوال الآتية:

١- اذا ابلغ المرخص له الجهة المختصة بوقف العمل باخل وانهاء الترخيص.

٢- اذا أوقف العمل باخل لمدة أربعة وعشرون شهراً متصلة .

٣- اذا أزيل اخل ولو أعيد انشاؤه.

٤- اذا كان اخل ثابتاً ثم نقل من مكانه.

٥- اذا غير نوع اخل أو الغرض المخصص له .

٦- اذا أصبح اخل غير قابل للتشغيل.

٧- فى حالة مخالفة أحكام المادة ١٠ وعدم إعادة اخل الى اصله خلال المدة التى تحددها الجهة المختصة .

٨ - اذا صدر حكم نهائى باغلاق المحل لمدة ثلاثة شهور.

مادة ٣١. فى حالة مخالفة المواد ١٧ ، ١٩ ، ٢٥ تقضى اغلكمة فى الدعوى على وجه الاستعجال ويجوز ان يكون اعلان ورقة التكليف بالحضور امام اغلكمة بواسطة احد رجال السلطة العامة.

مادة ٣٢. يعاقب على مخالفة احكام المواد ٢١ ، ٢٤ ، ٢٦ والبندين ٥ ، ٦ من المادة ٢٥ بغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات.

واذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ اقل من سنة فى جريمة مما نص عليه فى الفقرة السابقة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو احدى هاتين العقوبتين.

مادة ٣٣. يعاقب على مخالفة احكام المواد ١٧ ، ٢٢ ، ٢٣ والبنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ من المادة ٢٥ بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين ويجوز الحكم بمصادرة الأدوات التى استعملت فى ارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٢.

مادة ٣٤. يعاقب على مخالفة احكام المادة ١٩ بالحبس وبغرامة لا تتجاوز ألف جنيهه ويحكم بمصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الاشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة.

• **مادة ٣٥.** يعاقب على كل مخالفة اخرى لاحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين.

مادة ٣٦. فى حالة مخالفة احكام المواد ٢ ، ٣ ، ١٠ ، ١٢ يجب الحكم باغلاق المحل.

وفي حالة مخالفة احكام المواد ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٣ ،
والبند الأول من المادة ٢٥ يحكم باغلاق اغل مدة لا تتجاوز شهرين
فاذا كان المتهم قد سبق الحكم عليه منذ اقل من سنتين لجريمة مما
نص عليه فى المواد المذكورة وجب الحكم باغلاق اغل لمدة ثلاثة
شهور.

ويجوز الحكم باغلاق اغل مدة لا تتجاوز شهرا فى حالة مخالفة
احكام المادة ٧ والبنود ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ من المادة ٢٥ اذا كان
المتهم قد سبق الحكم عليه منذ اقل من سنة لجريمة مما نص عليه
فى المادتين المذكورتين.

وفى حالة الحكم بالاعلاق تكون مصاريف الضبط والاعلاق
على عاتق المخالف.

مادة ٣٧. فى احوال الحكم بالاعلاق يجوز للمحكمة ان تأمر
بالنفاذ رغم الطعن فى الحكم بالمعارضة أو الاستئناف.
وينفذ الحكم بالاعلاق دون الاعتداد باى استشكال فى
تنفيذه.

مادة ٣٨. يكون مستغل اغل ومديره والمشرف على اعمال فيه
مسئولين معا عن اية مخالفة لاحكام هذا القانون.

مادة ٣٩. كل من أدار محلا محكوما باغلاقه أو اغلق أو ضبط
بالطريق الادارى يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وبغرامة
لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيهه أو باحدى هاتين
العقوبتين وذلك فضلا عن اعادة اغلاق اغل أو ضبطه بالطريق
الادارى على نفقة المخالف.

مادة ٤٠. فى تطبيق احكام المادتين ١٩ ، ٢٢ تعد المحال التى
يفشاها الجمهور محالا عامة.

مادة ٤١:- يكون لموظفي الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع باخلالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم حق الدخول في احوال العامة للتفتيش عليها.

مادة ٤٢:- تطبق احكام هذا القانون على احوال العامة الموجودة عند العمل به وعلى اصحابها مراعاة هذه الاحكام والحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة ٣ خلال سنة من تاريخ العمل به بالنسبة الى احوال الموجودة في المدن وخلال ستة شهور بالنسبة الى احوال الموجودة في القرى.

وعلى من يستغلون تلك احوال أو يعملون مديرين لها أو مشرفين على اعمال فيها ان يتقدموا خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون بطلب الترخيص الخاص المنصوص عليه في المادة ١٢ .

مادة ٤٣:- يجوز بقرار من وزير الشئون البلدية والقروية اعفاء مدينة أو قرية أو جهة أو أية منطقة منها من تطبيق بعض احكام هذا القانون أوالقرارات المنفذة له بناء على توصية الجهات المختصة.

مادة ٤٤:- لوزير الشئون البلدية والقروية بقرار يصدره ان يعهد الى ادارة اى مجلس بلدى باختصاصات الادارة العامة للوائح والرخص وفروعها المنصوص عليها في هذا القانون كلها أو بعضها وفي هذه الحالة يكون لموظفي المجالس البلدية الذين يندبهم وزير الشئون البلدية والقروية صفة مأموري الضبط القضائي في اثبات الجرائم التي تقع باخلالفة لاحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ويكون لهم حق الدخول في هذه احوال للتفتيش عليها.

مادة ٤٥:- يلغى القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ المشار اليه وكذلك كل نص يخالف احكام هذا القانون ويستمر العمل بالقرارات

وكذلك كل نص يخالف احكام هذا القانون ويستمر العمل بالقرارات واللوائح الصادرة تنفيذا للقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١ الى ان تصدر القرارات واللوائح المنفذة لهذا القانون.

مادة ٤٦- ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به بعد أربعة شهور من تاريخ نشره - ولوزير الشؤون البلدية والقروية اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه.

(صدر برئاسة الجمهورية فى ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٧٦ - ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦) .

ملاحظات وأحكام:

أهم القيود والأوصاف:

١ - جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٣٥ ، ٣٦ / ١ ، ٤ ، ٣٨ .

أدار محلا عاما (مقهى أو مطعم أو فندق) قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . (١)

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

ويجب الحكم بإغلاق المحل وتكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف - ويجوز للمحكمة أن تأمر بالنفاد فى حالة الإغلاق ورغم الطعن فى الحكم بالمعارضة أو الإستئناف . وينفذ الحكم دون الإعتداد بأى استشكال ثبى تنفيذه .

٢ - جنحة بالمواد ١ ، ١٤ ، ٣٥ .

لم يبلغ عن أيلولة ملكية محل عام إليه فى الميعاد المقرر .

(١) تراجع الإرشادات القضائية ملحق مجلة القضاة الفصلية الجزء الرابع إعداد المستشار / يحيى اسماعيل .

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٣ - جنحة بالمادة ٣٥٢ ع والمواد ١ ، ١٩ ، ٣١ ، ٣٤ ، ٣٦ / ٤ ، ٤ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ .

(أ) أعد محلا لألعاب القمار وهياه لدخول الناس فيه .

(ب) سمح بلعب القمار فى محله العام .

(جـ) لعب قمارا فى محل عام .

العقوبة:

الحبس وغرامة لا تتجاوز ألف جنيه ومصادرة الأدوات والنقود وغيرها من الأشياء التى استعملت فى ارتكاب الجريمة .

كما يحكم بإغلاق المحل مدة لا تتجاوز شهرين ، وإذا كان التهم سبق الحكم عليه منذ أقل من سنتين يكون الإغلاق لمدة ثلاثة شهور . وفى حالة الحكم بالإغلاق تكون مصاريف الضبط والإغلاق على عاتق المخالف .

٤ - جنحة بالمواد ١ ، ٧ ، ٣٥ .

لم يراع الإشتراطات الواجب توافرها فى المحل على الدوام .

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٥ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ١٠ ، ٣٥ ، ٣٦ / ١ ، ٤ ، ٣٧ ، ٣٨ .

أجرى تعديلا فى المحل المرخص به قبل موافقة الجهة المختصة .

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجب الحكم بإغلاق المحل .

٦ - جنحة بالمواد ١ ، ٩ ، ٣٥ .

لم يؤد رسم التفتيش السنوى .

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين .

٧ - جنحة بالمواد ١ ، ١٢ ، ٣٥ ، ٣٦ / ١ ، ٤ ، ٣٧ .

استغل محلا عاما ، أو عمل مديرا له أو مشرفا على أعمال فيه قبل حصوله على ترخيص خاص فى ذلك .

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو بإحدى هاتين العقوبتين ويجب الحكم بإغلاق المحل .

٨ - جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ١٦ ، ٣٥ ، ٣٦ / ١ ، ٤ ، ٣٧ ، ٣٨ .

وهو مرخص له بمحل عام لم يبلغ الجهة المختصة باسم مستغل المحل .

أو - وهو مستغل محل عام لم يبلغ الجهة المختصة باسم مدير المحل أو المشرف على أعمال فيه قبل مباشرة أى منهما لأعماله .

العقوبة:

كالوصف السابق .

٩ - جنحة بالمواد ١ ، ١٧ ، ٣٣ ، ٣٧ .

باع أو قدم مشروبات روحية أو مخمرة قبل الحصول على ترخيص خاص في ذلك .

العقوبة:

الحبس مدة لا تتجاوز ثلاثة شهور وغرامة لا تتجاوز عشرة جنيهات أو إحدى العقوبتين .

١٠ - جنحة بالمواد ١ ، ٢١ ، ٣٢ ، ٣٧ .

لم يضع على الباب الرئيسي للمحل لافتة مكتوب عليها نوعه باللغة العربية ، ولم يضع فوق كل باب من أبوابه الخارجية المستعملة مصباح من غروب الشمس الى وقت اغلاق المحل .

١١ - جنحة بالمواد ١ ، ٢٥/٥ ، ٦ ، ٣٢ ، ٣٨ .

استقبل أشخاص في حالة سكر بين أو استقبل أشخاص أو استبقاهم في غير المواعيد المقررة .

العقوبة:

إذا كان سبق الحكم على المتهم منذ أقل من سنة تكون العقوبة الحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وغرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات أو إحدى العقوبتين .

أما إذا لم يكن قد سبق الحكم على المتهم فيكون القيد مخالفة وتكون العقوبة غرامة لا تتجاوز خمسة جنيهات عملا بنص المادة ١٢ من قانون العقوبات .

أحكام القضاء :

الغال العامة الخاضعة لأحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦
أنواعها والعقوبة المقررة لإدارتها بدون ترخيص .

(الطنع ١١٣٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ ص ٤١ ص ٧٣١)
توقيع الحكم المطعون فيه العقوبة المقررة فى القانون ٤٥٣
لسنة ١٩٥٤ بإعتبار اخل موضوع الجريمة من اخل الصناعية
والتجارية رغم أن الوصف المرفوعة به من الدعوى يفيد أنه من
الغال العامة الواردة فى القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ يوجب نقض
الحكم . علة ذلك؟.

(الطنع ١١٣٧٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٧/٥/١٩٩٠ ص ٤١ ص ٧٣١)
إباحة دخول مأمور الضبط القضائي اغال العامة . لمراقبة
تنفيذ القوانين واللوائح مقصور على أوقات مباشرة عملها دون
غيرها .

(الطنع ١٦٠٥ لسنة ٥٩ ق جلسة ٣١/١/١٩٩١ ص ٤٢ ص ٢١٣)
مسئولية مستغل اخل العام ومديره والمشرف على أعمال فيه
عن أبة مخالفة لأحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ مسئولية
مفترضة . ولو لم يكن أيهم موجودا باخل وقت وقوعها لا يقبل
من أحد منهم الإعتذار بعدم علمه . أساس ذلك .

(الطنع ٢١٣٧٨ لسنة ٥٩ ق جلسة ٢٩/١٠/١٩٩٣ ص ٤٤ ص ٨٧٦)
عدم جواز لعب القمار فى اغال العامة أو مزاولة أية لعبة من
الألعاب ذات الحظر على مصالح الجمهور . المادة ١/١٩ من
القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ .

الألعاب المعتبرة من ألعاب القمار . عدم جواز مباشرتها فى
الغال العامة والأندية وتلك التى تتفرع عنها أو التى تكون متشابهة

لها . المادة الأولى من قرار وزير الداخلية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٧ .
(الطعن ٢١٦٨١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٩٤/٦/٧ ص ٤٥٥ (٧٢٩)
عدم جواز لعب القمار أو مزاوله أية لعبة من الألعاب ذات
الخطر على مصالح الجمهور في ائغال العامة. مستغل ائغل زمدیره
مسؤلان عما يقع خلافا لذلك. المادتان ١٩ ، ٣٨ قانون ٣٢١
لسنة ١٩٥٦ ، تحقق الربح المستهدف فى لعب القمار باستحقاق
ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على ما يقوم بمال.
تمام جريمة لعب القمار. عدم توقفه على قبض ثمن
الطلبات فعلا. مثال.

(الطعن ٥٦٠٥ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٧ ص ٣٣٦ (٣٧٦)
تقدير توافر العلم الذى يتوافر به القصد الجنائى فى جريمة
إدارة حل عام للدعارة. موضوعى.
مثال لرد سائغ على دفاع بانتهاء ركن العلم.

(الطعن ٢١٩٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٨ ص ٣٣٦ (١٠٦٩)
إباحة الدخول فى جزء من المنزل لكل طارق. وتخصيصه
لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة. أثره؟.

(الطعن ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق جلسة ١٩٨١/٣/١ ص ٣٢٦ (١٩٠)
عدم جواز تقديم مشروبات روحية فى ائغال العامة الا
بترخيص خاص فى ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح
والرخص بعد موافقة وزير الداخلية. م ١/١٧ من القانون رقم
٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

جواز تحديد مدة الترخيص أو تقييده بأى شرط أو وقف
العمل به مؤقتا فى المناسبات. م ٣/١٧ من ذات القانون.

نطاق تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣

عدم انحسار أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن المحال العامة التي لا يمتد إليها نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣.

(الطعن ٧٦ لسنة ٥٠ق - جلسة ١٩٨٠/١١/٦ س ٣٠ ص ٩٧٠)
الترخيص بفتح المحل العام. لا يغنى عن وجوب حصول المستغل أو المدير المشرف عليه عن الترخيص المطلوب لإدارته. أساس ذلك ؟ .

(الطعن ٢٥٦ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٥/٤/٦ س ٢٦ ص ٣١٥)
مسئولية مستغل المحل العام. ومديره. عن مخالفة أحكام القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦. أساسها: المادة ٣٨ من ذات القانون.
الربح المستهدف في لعب القمار. تحققه بمجرد استحقاق ثمن طعام أو شراب أو بالحصول على شئ مقوم بمال.

(الطعن ١٣٠٥ لسنة ٤٥ق - جلسة ١٩٧٥/١٢/٢١ س ٢٦ ص ٨٣٩)
عدم جواز تقديم مشروبات روحية في المحال العامة إلا بترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية. م ١/١٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

عدم جواز تقديم مشروبات روحية في المحال العامة إلا بترخيص خاص في ذلك من المدير العام للإدارة العامة للوائح والرخص بعد موافقة وزير الداخلية. م ١/١٧ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦.

جواز تحديد مدة الترخيص أو تقييده بأى شرط أو وقف العمل به مؤقتاً في المناسبات. م ٣/١٧ من ذات القانون.

نطاق تطبيق القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣.

عدم انحصار أحكام القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ عن احوال العامة التي لا يمتد إليها نطاق تطبيق أحكام القانون رقم ١ لسنة ١٩٧٣.

(الطعن ٧٦ لسنة ٥٠ ق جلسة ١٩٨٠/١١/٦ س ٣١ ص ٩٧٠)
بيانات حكم الادانة؟.

قول الحكم بوحدة احوال. في ثلاث دعاوى. كل خاصة بادارة محل سبق غلقه. دون بيان العناصر التي استمد منها هذه النتيجة. قصور.

(الطعن ١٠٥٩ لسنة ٤٦ ق جلسة ١٩٧٧/١/٢٣ س ٢٨ ص ١٢٥)
حق رجال السلطة العامة. ارتياد احوال العامة لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب.

حق رجال السلطة العامة. ارتياد احوال العامة. لمراقبة تنفيذ القوانين واللوائح فحسب.

ادراك رجل الضبط القضائي بحسه. أن ما يحويه شئ مغلق. تعدد حيازته جريمة. تفتيشه له. يكون على اساس حالة التلبس. لا على حق ارتياد احوال العامة.

(الطعن ١١٩ لسنة ٤٧ ق جلسة ١٩٧٧/٥/١٥ س ٢٨ ص ٥٩١)
العبرة بكون احوال عاما. بحقيقة الواقع.

(الطعن ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ س ٢٧ ص ٢٢٥)
حق رجال السلطة العامة في دخول احوال العامة. نطاقه؟
مراقبة تنفيذ القوانين واللوائح دون التعرض لحرية الاشخاص أو استكشاف الاشياء المغلقة. الا في حالة التلبس.

(الطعن ١٨١٤ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٩٧٦/٢/١٦ س ٢٧ ص ٢٢٥)

اثبات الحكم فى حق الطاعن تقديمه ادوات. لبعض رواد مقهاه. لاستعمالها فى تدخين المخدرات. واستعمال هؤلاء لها بالفعل فى هذا الغرض. على رأى منه تتحقق بها جريمة تسهيل تعاطى المخدرات.

(الطعن ١٩٠٨ لسنة ٤٥ ق جلسة ١٤/٣/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ٣١٢)

الترخيص بفتح المحل العام. لا يغنى عن وجوب حصول المستغل أو المدير المشرف عليه عن الترخيص المطلوب لادارته.

(الطعن رقم ٢٥٦ لسنة ٤٥ ق جلسة ٦/٤/١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٣١٥)

١١٧- محميات طبيعية

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٣

في شأن المحميات الطبيعية (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

مادة ١ - يقصد بالمحمية الطبيعية في تطبيق أحكام هذا القانون أى مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتات أو حيوانات أو أسماك أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ويصدر بتحديدتها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء .

مادة ٢ - يحظر القيام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الاضرار بالحياة البرية أو البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة المحمية .

ويحظر على وجه الخصوص مايلي :

صيد أو نقل أو قتل أو ازعاج الكائنات البرية أو البحرية ، أو القيام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

صيد أو أخذ أو نقل أى كائنات أو مواد عضوية مثل الصدقات أو الشعب المرجانية أو الصخور أو التربة لأى غرض من الأغراض .
إتلاف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

(١) المجريدة الرسمية العدد ٣١ تابع أفى ٤/ ٨/ ١٩٨٣ .

اتلاف أو تدمير التكوينات الجيولوجية أو الجغرافية ، أو المناطق التي تعتبر موطناً لفصائل الحيوان أو النبات أو لتكاثرها .

ادخال أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

تلويث قرية أو مياه أو هواء منطقة المحمية بأى شكل من الأشكال .

كما يحظر إقامة المباني أو المنشآت أو شق الطرق أو تسيير المركبات أو ممارسة أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية الا بتصريح من الجهة الادارية المختصة وفقاً للشروط والقواعد والاجراءات التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء .

مادة ٣ - لايجوز ممارسة أية أنشطة أو تصرفات أو أعمال أو تجارب فى المناطق المحيطة بمنطقة المحمية والتي يصدر بتحديددها قرار من الوزير المختص بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة بمجلس الوزراء اذا كان من شأنها التأثير على بيئة المحمية أو الظواهر الطبيعية بها الا بتصريح من الجهة الادارية المختصة .

مادة ٤ - يعهد الى الجهة الادارية التي يصدر بتحديددها قرار من رئيس مجلس الوزراء بتنفيذ أحكام هذا القانون والقرارات المنفذه له بهدف إتحافظة على المحميات وحمايتها ، وللجهة المذكورة ان تنشئ فروعاً لها بإتحافظات التي يوجد بها المحميات ، وتختص بما يأتى :

اعداد البرامج والدراسات اللازمة للنهوض بمنطقة المحمية الطبيعية .

رصد الظواهر البيئية ، وإجراء حصر للكائنات البرية والبحرية فى منطقة المحمية وإنشاء سجل خاص بكل محمية .
ادارة وتنسيق الأنشطة المتعلقة بمنطقة المحمية .

اعلام الجمهور وتثقيفه بأهداف وأغراض انشاء المحميات الطبيعية .

تبادل المعلومات والخبرات مع الدول والهيئات الدولية في هذا المجال .

ادارة أموال الصندوق المشار اليه في المادة السادسة .

مادة ٥ - يجوز لجمعيات حماية البيئة المشهرة وفقا للقانون اللجوء الى الاجهزة الادارية والقضائية المختصة بغرض تنفيذ أحكام القوانين والقرارات المتعلقة بحماية المحميات الطبيعية .

مادة ٦ - ينشأ صندوق خاص تؤزل اليه الاموال والهبات والاعانات التي تقرر للمحميات ورسوم زيارتها ان وجدت وكذا حصيلة الغرامات الناتجة عن تطبيق أحكام هذا القانون ، وتخصص جميع هذه الاموال للأغراض التالية :

تدعيم ميزانية الجهات التي تتولى تنفيذ أحكام هذا القانون .

المساهمة في تحسين بيئة المحميات .

اجراء الدراسات والبحوث الضرورية في هذا المجال .

صرف مكافآت لمرشدى ولضابطى الجرائم التي تقع باخلالها لاحكام القانون .

مادة ٧ - مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في قانون آخر ، يعاقب كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو باحدى هاتين العقوبتين .

وفي حالة العود يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن ٣٠٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة الاف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن سنة أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم ، فضلا عن ذلك بتحصيل مخالفات بنفقات الازالة أو
الاصلاح التى تحددها الجهة الادارية المختصة أو فروعها بالمحافظات
ومصادرة الآلات أو الادوات أو الاجهزة التى استخدمت فى ارتكاب
المخالفة .

مادة ٨ - تحصيل غرامات ونفقات الازالة بالطريق الادارى
وبصفة فورية .

مادة ٩ - يكون لموظفى الجهات الادارية المختصة القائمين على
تنفيذ هذا القانون والقرارات المنفذه له الذين يصدر بتحديدهم قرار
من وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص صفة مأمورى الضبط
القضائى بالنسبة للجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

مادة ١٠ - يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة ١١ - ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به
بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ،

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢١ شوال سنة ١٤٠٣ (٣١ يولية

سنة ١٩٨٣) .

ملاحظات وأحكام :

أهم القيود والأوصاف

١ - جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٧

قام بأعمال أو تصرفات أو أنشطة أو إجراءات من شأنها تدمير
أو إتلاف أو تدهور البيئة الطبيعية أو الإضرار بالحياة البرية أو
البحرية أو النباتية أو المساس بمستواها الجمالى بمنطقة احمية .

جناية بالمواد ١ ، ٢ / ٢ ، ٧

صاد أو نقل أو قتل أو أزعج الكائنات البرية أو البحرية أو قام بأعمال من شأنها القضاء عليها .

جناية بالمواد ١ ، ٢ / ٣ ، ٧

أتلف أو نقل النباتات الكائنة بمنطقة المحمية .

جناية بالمواد ١ ، ٢ / ٥ ، ٧

أدخل أجناس غريبة لمنطقة المحمية .

أقام مباني أو منشآت أو شق الطرق أو سير المركبات أو مارس أية أنشطة زراعية أو صناعية أو تجارية فى منطقة المحمية بدون تصريح من الجهة الادارية المختصة .

جناية بالمواد ١ ، ٣ ، ٧

مارس أية أنشطة أو تصرفات أو أعمال أو تجارب فى المناطق المخططة بمنطقة المحمية والتي يصدر بتحديددها قرار من الجهة المختصة.
العقوبة:

غرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على خمسة آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تزيد على سنة أو باحدى هاتين العقوبتين ، مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر .

وفى حالة العود يعاقب المخالف بغرامة لا تقل عن ٣٠٠٠ جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه وبالحبس مدة لا تقل عن سنة أو باحدى هاتين العقوبتين .

ويحكم فضلا عن ذلك بتحمل المخالف بنفقات الازالة أو الاصلاح التى تحددها الجهة الادارية المختصة .

١١٨ - مخدرات

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم

استعمالها والإتجار فيها^(١)

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ بشأن مكافحة
المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها الصادر في الإقليم المصري
والقوانين المعدلة له ،

وعلى القرار رقم ١٣٧/ل. ر لسنة ١٩٣٥ الصادر في
الإقليم السوري،

وعلى المرسوم التشريعي رقم ١٤٨ لسنة ١٩٤٩ الصادر في
الإقليم السوري

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة :

قرر القانون الآتي :

الفصل الأول

في الجواهر المخدرة

مادة (١) : تعتبر جواهر مخدرة في تطبيق أحكام هذا القانون
المواد المبينة في الجدول رقم (١) - الملحق به ، ويستثنى منها
المستحضرات المبينة بالجدول رقم (٢) .

(١) الجريدة الرسمية العدد ١٣١ لى ١٣/٦/١٩٦٠ .

مادة (٢): يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينتج أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع جواهر مخدرة أو يتبادل عليها أو ينزل عنها بأى صفة أو أن يتدخل بصفته وسيطا فى شئ من ذلك إلا فى الأحوال المنصوص عليها فى هذا القانون وبالشروط المبينة به .

الفصل الثانى

فى الجلب والتصدير والنقل

مادة (٣): لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها إلا بمقتضى ترخيص كتابى من الجهة الإدارية المختصة .

مادة (٤): لا يجوز منح إذن الجلب المشار إليه فى المادة السابقة إلا للأشخاص الآتين :

- (أ) مديرى ائمال المرخص لها فى الإئجار فى الجواهر المخدرة .
- (ب) مديرى الصيدليات أو ائمال المعدة لصنع المستحضرات الاقرباذينية .
- (ج) مديرى معامل التحاليل الكمىائية أو الصناعية أو الأبحاث العلمية .

(د) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

وللجهة الإدارية ائخصة رفض طلب الحصول على الإذن أو خفض الكمية المطلوبة ، ولا يمنح إذن التصدير إلا لمديرى ائمال المرخص لها فى الإئجار فى الجواهر المخدرة .

ويسين فى الطلب اسم الطالب وعنوان عمله واسم الجواهر المخدر كاملا وطبيعته والكمية التى يريد جلبها أو تصديرها مع بيان الأسباب التى تبرر الجلب أو التصدير وكذلك البيانات الأخرى التى تطلبها منه الجهة الإدارية ائخصة .

مادة (5): لا تسلم الجواهر المخدرة التى تصل إلى الجمارك إلا بموجب إذن سحب كتابى تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله فى عمله .

وعلى مصلحة الجمارك فى حالتى الجلب أو التصدير تسلم إذن السحب أو التصدير من أصحاب الشأن وإعادته إلى الجهة الإدارية المختصة . (١)

مادة (٦): لا يجوز جلب الجواهر المخدرة أو تصديرها أو نقلها داخل طرود محتوية على مواد أخرى - ويجب أن يكون إرسالها (حتى ولو كانت بصفة عينة) داخل طرود مؤمن عليها ، وأن يبين عليها إسم الجواهر المخدر بالكامل وطبيعته وكميته ونسبته .

الفصل الثالث

فى الإتجار بالجواهر المخدرة

مادة (٧): لا يجوز الإتجار فى الجواهر إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من الجهة الإدارية المختصة فى كل من الإقليمين .

ولا يجوز منح هذا الترخيص إلى :

(أ) المحكوم عليه بعقوبة جنابة .

(ب) المحكوم عليه فى إحدى الجناح المنصوص عليها فى هذا القانون .

(ج) المحكوم عليه فى سرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو خيانة أمانة أو نصب أو إعطاء شيك بدون رصيد أو تزوير أو إستعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو هتك عرض وإفساد الأخلاق أو تشرد أو إشتباه ، وكذلك المحكوم عليه لشرع منصوص عليه لإحدى هذه الجرائم .

(١) الفقرة الثانية من المادة الخامسة مصححة بالإستدراك المنشور بالجريدة الرسمية

العدد ٢١٨ فى ٢٦ / ٩ / ١٩٦٠

(د) اغكوم عليه فى إحدى الجنج المنصوص عليها فى الباب السابع (الفصلين الأول والثانى) من قانون العقوبات السورى .

(هـ) من سبق فصله تأديبياً من الوظائف العامة لأسباب مخلة بالشرف ما لم تنقض ثلاث سنوات من تاريخ الفصل نهائيا .

مادة (٨): لا يرخص فى الإتجار فى الجواهر المغدرة إلا فى مخازن أو مستودعات بمحدن المحافظات وعواصم المديرىات وقواعد المناطق والمراكز فيها عدا محافظات ومراكز الحدود .

ويجب أن تتوافر فى هذه الأماكن الاشتراطات التى تحد بقرار من الوزير اغتص .

ولا يجوز أن يكون للمخزن أو المستودع باب دخول مشترك مع مسكن أو عيادة طبية أو معمل للتحليل أو محل تجارى أو صناعى أو أى مكان آخر ، ولا أن تكون له منافذ تتصل بشئ من ذلك .

على أنه يجوز الجمع بين الإتجار فى الجواهر والإتجار فى المواد السامة فى مخزن أو مستودع واحد .

مادة (٩): على طالب الترخيص أن يقدم إلى الجهة الإدارية اغتص طلباً متضمناً البيانات التى يصدر بها قرار من الوزير اغتص ومرفقاً به الأوراق والرسومات التى يعينها ذلك القرار .

مادة (١٠): يعين للمحل المعد للإتجار فى الجواهر المغدرة (سواء أكان مخزناً أو مستودعاً) صيدلى يكون مسئولاً عن إدارته طبقاً لأحكام هذا القانون . ويجوز له الجمع بين إدارة هذا المحل وبين إدارة المحل المعد للإتجار فى الأدوية السامة إذا كان فى محل واحد .

مادة (١١): لا يجوز لمديرى المحال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المغدرة أن يبيعوا أو يسلموا هذه الجواهر أو ينزلوا عنها بأية صفة كانت إلا للأشخاص الآتين :

(أ) مديري المخازن المرخص لها في هذا الإتجار .

(ب) مديري الصيدليات ومصانع المستحضرات
الأقرباذينية .

(ج) مديري صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات
إذا كانوا من الصيادلة .

وكذلك يجوز لهم أن يبيعوا أو يسلموا أو ينزلوا عن هذه
الجواهر بموجب بطاقات الرخص المنصوص عليها في المادة ١٩
إلى الأشخاص الآتين :

(أ) الأطباء الذين تخصصهم المستشفيات والمصحات
والمستوصفات التي ليس بها صيادلة .

(ب) مديري معامل التحاليل الكيميائية والصناعية والأبحاث
العلمية.

(ج) مصالح الحكومة والمعاهد العلمية المعترف بها .

ولا يتم تسليم الجواهر الخندرة المبيعة أو التي نزل عنها إلا إذا
قدم المستلم إيصالاً من أصل وثلاث صور مطبوعاً على كل منها
إسم وعنوان الجهة المستلمة وموضحاً بالمداد أو بالقلم الأنيلين اسم
الجوهر الخندر بالكامل وطبيعته ونسبته وتاريخ التحرير وكذا الكمية
بالأرقام والحروف .

ويجب أن يوقع المستلم أصل الإيصال وصوره الثلاث وأن
يختتمها بخاتم خاص بالجهة المستلمة مكتوباً في وسطه كلمه مخدر.

وعلى مدير الخلل أن يؤشر على الإيصال وصوره الثلاث بما
يفيد الصرف وتاريخه وأن يحتفظ بالنسخة الأصلية ويعطى المستلم
إحدى الصور وترسل الصورتان بكتاب موصى عليه إلى الجهة
الإدارية المختصة في اليوم التالي لتاريخ الصرف على الأكثر .

مادة (١٢): جميع الجواهر المخدرة الواردة للمحل المرخص له في الإنجاز بها وكذا المصروفة منه يجب قيدها أولاً بأول في اليوم ذاته في دفاتر خاصة مرقومة صحائفها ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة ويجب أن يذكر بهذه الدفاتر تاريخ ورود وإسم البائع وعنوانه وتاريخ الصرف وإسم المشتري وعنوانه ويذكر في الحالتين إسم الجواهر المخدرة بالكامل وطبيعتها وكميتها ونسبتها وكذلك جميع البيانات التي تقررها الجهة الإدارية المختصة .

مادة (١٣): على مديري المحال المرخص لها في الإنجاز في الجواهر المخدرة أن يرسلوا بكتاب موصى عليه إلى الجهة الإدارية المختصة في الإِسبوع الأول من كل شهر كشفاً موقعاً عليه منهم مبيناً به الوارد من الجواهر المخدرة والمصرف منها خلال الشهر السابق والباقي منها وذلك بملاء النماذج التي تعدها الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض .

الفصل الرابع

في الصيدليات

مادة (١٤): لا يجوز للصيدالة أن يصرفوا جواهر مخدرة إلا بتذكرة طبية من طبيب بشري أو طبيب أسنان حائز على دبلوم أو بكالوريوس أو بموجب بطاقة رخصة ووفقاً للأحكام التالية :

ويحظر على هؤلاء صرف جواهر مخدرة بموجب التذاكر الطبية إذا زادت الكمية المدونة بها على الكميات المقررة بالجدول رقم (٤) .

ومع ذلك إذا استلزمت حالة المريض زيادة تلك الكميات فعلى الطبيب المعالج أن يطلب بطاقة رخصة بالكميات اللازمة لهذا الغرض .

مادة (١٥): يصدر الوزير المختص قرارا بالبيانات والشروط الواجب توافرها في تحرير التذاكر الطبية التي توصف بها جواهر مخدرة للصرف من الصيدليات فيما عدا صيدليات المستشفيات والمصحات والمستوصفات وتصرف التذاكر من دفاتر مختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة تسلم بالأثمان التي تقررها تلك الجهة على أن يجاوز ثمنها مائتى مليم أو ليرتين سوريتين للدفتز الواحد ، وللوزير المختص تحديد المقادير التي لا يصح مجاوزة صرفها لكل مريض شهريا .

مادة (١٦): لا يجوز للصيدالة صرف تذاكر طبية تحتوى على جواهر مخدرة بعد مضي خمسة أيام من تاريخ تحريرها .

مادة (١٧): لا ترد التذاكر الطبية المحتوية على جواهر مخدرة لحاملها ويحظر استعمالها أكثر من مرة ويجب حفظها بالصيدلية مبينا عليها تاريخ صرف الدواء ورقم قيدها في دفتر التذاكر الطبية ولحاملها أن يطلب من الصيدلية تسليمه صورة من التذاكر مختومة بخاتمها ولا يجوز استخدام الصورة في الحصول على جواهر مخدرة أو على أدوية تحتوى على تلك الجواهر .

مادة (١٨): يجب قيد جميع الجواهر المخدرة الواردة إلى الصيدلية يوم ورودها وكذا المصروفة منها أولا بأول في ذات يوم صرفها في دفتر خاص للوارد والمصرف مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة .

ويذكر في القيد بحروف واضحة البيانات الآتية :

أولا : فيما يختص بالوارد :

تاريخ الورد واسم البائع وعنوانه ونوع الجوهر المخدر وكميته.

ثانياً : فيما يختص بالمصروف :

(أ) اسم وعنوان محرر التذكرة .

(ب) اسم المريض بالكامل ولقبه ومنه وعنوانه .

(ج) التاريخ الذى صرف فيه الدواء ورقم القيد فى دفتر تذاكر الطبية ، وكذا كمية الجواهر المخدرة الذى يحتوى عليه .

ويدون بهذا الدفتر علاوة على ذلك جميع البيانات الأخرى
تى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة (١٩): يجوز للصيديات صرف جواهر مخدرة بموجب
طاقات الرخص المنصوص عليها فى المواد التالية للأشخاص الآتيين:

(أ) الأطباء البشريين والأطباء البيطريين وأطباء الأسنان
حائزين على دبلوم أو بكالوريوس .

(ب) الأطباء الذين تخصصهم لذلك المستشفيات والمصحات
والمستوصفات التى ليس بها صيادلة .

مادة (٢٠) : تصرف بطاقات الرخص المذكورة بالمادة السابقة
من الجهة الإدارية المختصة بعد تقديم طلب يبين فيه ما يأتى :

(أ) أسماء الجواهر المخدرة كاملاً وطبيعة كل منها .

(ب) الكمية اللازمة للمطالب .

(ج) جميع البيانات الأخرى التى يمكن أن تطلبها الجهة
الإدارية المختصة ولهذه الجهة رفض إعطاء الرخصة أو خفض الكمية
المطلوبة .

مادة (٢١): يجب أن يبين فى بطاقة الرخصة ما يأتى :

(أ) اسم صاحب البطاقة ولقبه وصناعته وعنوانه .

(ب) كمية الجواهر المخدرة التى يصرح بصرفها بموجب
البطاقة وكذلك أقصى كمية يمكن صرفها فى الدفعة الواحدة .

(جـ) التاريخ الذى ينتهى فيه مفعول البطاقة .

مادة (٢٢): يجب على الصيادلة أن يبينوا فى بطاقة الرخصة الكمية التى صرفوها وتواريخ الصرف وأن يوقعوا على هذه البيانات .

ولا يجوز تسليم الجواهر الخدرة بموجب بطاقة الرخصة إلا بإيصال من صاحب البطاقة موضح به بالمداد أو بقلم الأتيلين التاريخ وإسم الجواهر الخدرة كاملاً وكميته بالأرقام والحروف ورقم بطاقة الرخصة وتاريخها .

وعلى صاحب البطاقة ردها إلى الجهة الإدارية المختصة خلال اسبوع من تاريخ إنتهاء مفعولها .

مادة (٢٣): على مديرى الصيدليات أن يرسلوا إلى الجهة التى تعينها الجهة الإدارية المختصة خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهرى يناير (كانون ثان) ويوليو (تموز) من كل سنة بكتاب موصى عليه كشفاً تفصيلياً موقعا منهم عن الوارد والمصرف والباقى من الجواهر الخدرة خلال الستة أشهر السابقة ، وذلك على النموذج التى تصدره الجهة الإدارية المختصة لهذا الغرض .

مادة (٢٤): على كل شخص ممن ذكروا فى المادتين ١٩، ١١ رخص له فى حيازة الجواهر الخدرة أن يقيد الوارد والمصرف من هذه الجواهر أولاً بأول فى اليوم ذاته وفى دفتر خاص مرقومة صحائفه ومختومة بخاتم الجهة الإدارية المختصة مع ذكر إسم المريض أو إسم صاحب الحيوان كاملاً ولقبه وسنه وعنوانه إذا كان الصرف فى المستشفيات أو المصحات أو المستوصفات أو العيادات وإذا كان الصرف لأغراض أخرى فببين الغرض الذى استعملت فيه هذه الجواهر .

الفصل الخامس

فى إنتاج الجواهر المخدرة

وصنع المستحضرات الطبية المحتوية عليها

مادة (٢٥): لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع أى جواهر أو مادة من الجواهر و المواد الواردة بالجدول رقم (١) .

مادة (٢٦): لا يجوز فى مصانع المستحضرات الطبية صنع مستحضرات يدخل فى تركيبها جواهر مخدرة إلا بعد الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة (٧) .

ولا يجوز لهذه المصانع استعمال الجواهر المخدرة التى توجد لديها إلا فى صنع المستحضرات التى تنتجها وعليها أن تتبع أحكام المادتين ١٢ ، ١٣ فيما يتعلق بما يرد إليها من الجواهر المخدرة وأحكام المواد ١١، ١٢، ١٣ فيما يتعلق بما تنتجه من مستحضرات طبية يدخل فى تركيبها أحد الجواهر المخدرة بأية نسبة كانت .

الفصل السادس

فى المواد التى تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة

مادة (٢٧): لا يجوز إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع أو إحراز أو شراء أو بيع أو نقل أو تسليم أى من المواد الوار بالجدول رقم (٣) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً. (١)

وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها .

وفى حالة جلب أحد اغال المرخص لها فى الإتجار فى الجواهر المخدرة لإحدى هذه المواد وجب عليه إتباع أحكام القيد والأخطار المنصوص عليها فى المادتين ١٢ ، ١٣ .

(١) الفقرة الاولى مستبدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ - الجريدة الرسمية العدد ١٣ (مكرر) و- فى ١٩٨٤/٣/٣١ .

الفصل السابع

فى النباتات المنوع زراعتها

مادة (٢٨): لا يجوز زراعة النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) .

مادة (٢٩): يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يتسلم أو يسلم أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم (٥) فى جميع اطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبينة بالجدول رقم (٦) .

مادة (٣٠): للوزير اختصاص الترخيص للمصالح الحكومية والمعاهد العلمية بزراعة أى نبات من النباتات المنوع زراعتها وذلك للأغراض أو البحوث العلمية بالشروط التى يضعها لذلك .

والوزير اختصاص أن يرخص فى جلب النباتات المبينة بالجدول رقم (٥) وبذورها ، وفى هذه الحالة تخضع هذه النباتات والبذور لأحكام الفصلين الثانى والثالث.

الفصل الثامن

أحكام عامة

مادة (٣١): يجب حفظ الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢، ٢٤، ٢٦، لمدة عشر سنوات من تاريخ آخر قيد تم فيها كما تحفظ الإيصالات المنصوص عليها فى المواد ١١، ٢٢، ٢٦، والتذاكر الطبية المنصوص عليها فى المادة ١٤ للمدة ذاتها من التاريخ المبين عليها .

مادة (٣٢): للوزير اختصاص بقرار يصدره أن يعدل فى الجداول الملحقه بهذا القانون بالحذف وبالإضافة أو بتغيير النسب الواردة فيها .

الفصل التاسع

في العقوبات

مادة (٣٣): (١) يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه :

(أ) كل من صدر أو جلب جوهراً مخدراً قبل الحصول على الترخيص المنصوص عليه في المادة (٣) .

(ب) كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهراً مخدراً وكان ذلك بقصد الإتجار .

(ج) كل من زرع نباتاً من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو صدره أو جلبه أو حازه أو أحرزه أو إشتراه أو باعه أو سلمه أو نقله أياً كان طور نموه ، وكذلك بذوره ، وكان ذلك بقصد الإتجار أو اتجر فيه بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

(د) كل من قام ولو في الخارج بتأليف عصابة . أو إدارتها أو التداخل في إدارتها أو في تنظيمها أو الانضمام إليها أو الإشتراك فيها وكان من أغراضها الإتجار في الجواهر المخدرة أو تقديمها للتعاطي أو إرتكاب أى من الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة داخل البلاد .

وتقضى المحكمة فضلاً عن العقوبات المقررتين للجرائم المنصوص عليها في هذه المادة بالتعويض الجمركي المقرر قانوناً .

مادة (٣٤): (٢) يعاقب بالإعدام أو بالأشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه .

(١) ، (٢) مستبدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ الجريدة الرسمية العدد ٢٦ (مكرر) في ١٩٨٩/٧/٤ .

(أ) كل من حاز أو أحرز أو إشتري أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطي جوهرًا مخدرًا وكان ذلك بقصد الإتجار أو التجر فيه بأية صورة ، وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

(ب) كل من رخص له في حيازة جوهر مخدر لاستعماله في غرض معين وتصرف فيه بأية صورة في غير هذا الغرض .

(ج) كل من أدار أو هيا مكانًا لتعاطي الجواهر المخدرة بمقابل .

تكون عقوبة الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة الإعدام والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه في الأحوال الآتية :

١- إذا استخدم الجاني في ارتكاب إحدى هذه الجرائم من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية أو استخدم أحدًا من أصوله أو من فروعه أو زوجة أو أحدًا ممن يتولى تربيتهم أو ملاحظتهم أو ممن له سلطة فعلية عليهم في رقابتهم أو توجيههم .

٢- إذا كان الجاني من الموظفين أو المستخدمين العموميين المكلفين بتنفيذ أحكام هذه القانون أو النوط بهم مكافحة المخدرات أو الرقابة على تداولها أو حيازتها أو كان ممن لهم اتصال بها بأي وجه .

٣- إذا استغل الجاني في ارتكابها أو تسهيل السلطة المخولة له بمقتضى وظيفته أو عمله أو الحصانة المقررة له طبقاً للدستور أو القانون .

٤- إذا وقعت الجريمة في إحدى دور العبادة أو دور التعليم ، مراقبها الخدمية أو النوادي أو الحدائق العامة أو أماكن العلاج أو المؤسسات الاجتماعية أو العقابية أو المعسكرات أو السجون أو بالجنوار المباشر لهذه الأماكن .

٥- إذا قدم الجاني الجواهر المخدر أو سلمه أو باعه إلى من لم يبلغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية أو دفعه إلى تعاطيه بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش أو الترغيب أو الإغراء أو التسهيل .

٦- إذا كان الجواهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) المرفق .

٧- إذا كان الجاني قد سبق الحكم عليه فى جنائية من الجنائيات المنصوص عليها فى هذه المادة أو المادة السابقة .

مادة (٢٤ مكرراً):^(١) يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه كل من دفع غيره بأية وسيلة من وسائل الإكراه أو الغش إلى تعاطي جواهر مخدر من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) .

مادة (٢٥):^(٢) يعاقب بالاشغال الشاقة المؤبدة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتى ألف جنيه .

(أ) كل من أدار مكانا أو هياة للغير لتعاطي الجواهر المخدرة بغير مقابل .

(ب) كل من سهل أو قدم للتعاطي . بغير مقابل . جوهراً مخدراً فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

مادة (٣٦):^(٣) استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لايحوز فى تطبيق المواد السابقة والمادة ٣٨ النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة .

(١) المادة ٣٤ مكررة مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩

(٢) المادة ٣٥ مستبدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٣) المادة ٣٦ مستبدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ثم استبدلت بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

فإذا كانت العقوبة التالية هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن فلا يجوز أن تقل المدة المحكوم بها عن ست سنوات .

مادة (٣٧): (١) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تتجاوز خمسين ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو زرع نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) أو حازه أو اشتراه، وكان ذلك بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وللمحكمة أن تأمر في الحكم الصادر بالإدانة بتنفيذ العقوبات المقررة بها في السجن الخاصة التي تنشأ للمحكوم عليهم في جرائم هذا القانون أو في الأماكن التي تخصص لهم بالمؤسسات العقابية .

ويجوز للمحكمة عند الحكم بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في الفقرة الأولى - بدلا من تنفيذ هذه العقوبة أن تأمر بإيداع من يشبث إدمانه إحدى المصحات التي تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير العدل بالاتفاق مع وزراء الصحة والداخلية والشئون الإجتماعية ، وذلك ليعالج فيها طبياً ونفسياً وإجتماعياً ولا يجوز أن تقل مدة بقاء المحكوم عليه بالمصحة عن ستة أشهر ولا أن تزيد على ثلاثة سنوات أو مدة العقوبة المقررة بها أيهما أقل .

ويكون الإفراج عن المودع بعد شفائه بقرار من اللجنة المختصة بالإشراف على المودعين بالمصحة ، فإذا تبين عدم جدوى الإيداع ، أو إنتهت المدة القصوى المقررة له قبل شفاء المحكوم عليه ، أو خالف المودع الواجبات المفروضة عليه لعلاجيه ، أو إرتكب أثناء إيداعه أيًا من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون رفعت اللجنة

(١) استبدلت الفقرات الثالثة والرابعة والسادسة من المادة ٣٧ بالقانون رقم ١٦ لسنة ١٩٧٣ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

المشار إليها الأمر إلى المحكمة عن طريق النيابة العامة بطلب الحكم بإلغاء وقف التنفيذ لإستيفاء الغرامة وباقى مدة العقوبة المقيدة للحرية المقتضى بها بعد امتزال المسدة التى قضاهما المحكوم عليه بالمصحة.

ولا يجوز الحكم بالإيداع إذا ارتكب الجانى جناية من الجنائيات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة بعد سبق الحكم عليه بالعقوبة أو بتدبير الإيداع المشار إليه ، وفى هذه الحالة تسرى الأحكام المقررة فى المادة السابقة إذا رأت المحكمة وجهها لتطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات .

مادة (٣٧) مكرراً : (١) تشكل اللجنة المنصوص عليها فى المادة السابقة فى كل محافظة برئاسة مستشار بمحكمة الإستئناف على الأقل وممثل للنياية العامة بدرجة رئيس نيابة على الأقل وممثلين لوزارات الصحة والداخلية والدفاع والشئون الإجتماعية ويصدر بتشكيل هذه اللجان وتحديد اختصاصاتها ونظام العمل بها قرار من وزير العدل ، وللجنة أن تستعين فى أداء مهمتها بمن ترى الإستعانة به كما يجوز أن يضم إلى عضويتها آخرون وذلك بقرار من وزير العدل .

مادة (٣٧) مكرراً (أ) : (٢) لا تقام الدعوى الجنائية على من يتقدم للجنة المشار إليها فى المادة السابقة من تلقاء نفسه من متعاطى المواد اغشدرة للعلاج ، ويبقى فى هذه الحالة تحت العلاج فى المصححات المنصوص عليها فى المادة ٣٧ من هذا القانون أو فى دور العلاج التى تنشأ لهذا الغرض بقرار من وزير الشئون الإجتماعية بالاتفاق مع وزير الصحة ، وذلك لتلقى العلاج الطبى والنفسى والإجتماعى إلى أن تقرر هذه اللجنة غير ذلك .

(١)، (٢) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

فإذا غادر المريض المصححة أو توقف عن التردد على دور العلاج المشار إليها قبل صدور قرار اللجنة المذكورة يلزم بدفع نفقات العلاج ويجوز تحصيلها منه بطريق الحجز الإداري ولا ينطبق في شأنه حكم المادة ٤٥ من هذا القانون.

ولا تسرى أحكام هذه المادة على من كان محرراً لمادة مخدرة ولم يقدمها إلى الجهة المختصة عند دخوله المصححة أو عند ترده على دور العلاج .

مادة (٣٧) مكرراً (ب) :^(١) لا تقام الدعوى الجنائية على من ثبت ادمانه أو تعاطيه المواد المخدرة ، إذا طلب زوجة أو أحد أصوله أو أحد فروعه إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً من هذا القانون ، علاجه في إحدى المصححات أو دور العلاج المنصوص عليها في المادة ٣٧ مكرراً (أ) .

وتفصل اللجنة في الطلب بعد فحصه وسماع أقوال ذوى الشأن ولها أن تطلب إلى النيابة العامة تحقيق هذا الطلب وموافاتها بمذكرة برأيها .

ويكون إيداع المطلوب علاجه في حالة موافقته إحدى المصححات أو إلزامه بالتردد على دور العلاج بقرار من اللجنة فإذا رفض ذلك رفعت اللجنة الأمر عن طريق النيابة العامة إلى محكمة الجنايات التي يقع في دائرتها محل إقامته منعقدة في غرفة المشورة لتأمر بإيداعه أو بإلزامه بالتردد على دور العلاج .

ويجوز للجنة في حالة الضرورة ، وقبل الفصل في الطلب ، أن تودع المطلوب علاجه تحت الملاحظة لمدة لا تزيد على اسبوعين لمراقبته طبياً وله أن يتظلم من إيداعه بطلب يقدم إلى النيابة العامة أو مدير المكان المودع به ، وعلى النيابة العامة خلال ثلاثة أيام من

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وصول الطلب إليها أن ترفعه إلى المحكمة المشار إليها في هذه المادة لتأمر بما تراه .

وفي جميع الأحوال تطبيق بشأن العلاج والإنقطاع عنه الأحكام المنصوص عليها في المادة السابقة .

مادة (٣٧) مكرراً (ج): ^(١) تعد جميع البيانات التي تصل إلى علم القائمين بالعمل في شئون علاج المدمنين أو المتعاطين من الأسرار التي يعاقب على إفشائها بالعقوبة المقررة في المادة ٣١٠ من قانون العقوبات .

مادة (٣٧) مكرراً (د): ^(٢) ينشأ صندوق خاص لمكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي تكون له الشخصية الاعتبارية ويصدر بتنظيمه ويحدد تميمته وتمويله وتحديد اختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح المجلس القومي لمكافحة وعلاج الإدمان ، ويكون من بين اختصاصاته إنشاء مصحات ودور علاج للمدمنين والمتعاطين للمواد المخدرة وإقامة سجون للمحكوم عليهم في جرائم المخدرات ، كما تكون من بين موارده الغرامات المقضى بها في الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون والأموال التي يحكم بمصادرتها .

مادة (٣٨): مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها القانون يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من حاز أو أحرز أو اشترى أو سلم أو نقل أو زرع أو أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا أو نباتًا من النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) وكان ذلك بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ^(٣)

(١) ، (٢) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٣) المادة ٣٨ مستبدلة بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ثم استبدلت بالقانون رقم

١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا كان الجواهر المخدر محل الجريمة من الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة فى القسم الأول من الجدول رقم (١) .

مادة (٣٩)؛^(١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من ضبط فى مكان أعد أو هبئ لتعاطى الجواهر المخدرة وذلك أثناء تعاطيها مع علمه بذلك .

وتزاد العقوبة إلى مثلها إذا كان الجواهر المخدر الذى قدم هو الكوكايين أو الهيروين أو أى من المواد الواردة بالقسم الأول من الجدول رقم (١) .

ولا يسرى حكم هذه المادة على زوج أو أصول أو فروع أو أخوة من أعد أو هبأ المكان المذكور أو على من يقيم فيه .

مادة (٤٠)؛^(٢) يعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وكان ذلك بسبب هذا التنفيذ أو قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه إذا نشأت عن التعدى أو المقاومة عاهة مستديمة يستحيل برؤها ، أو كان الجانى يحمل سلاحاً أو كان من رجال السلطة المنوط بهم المحافظة على

(١) المادة ٣٩ مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) المادة ٤٠ معدلة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ثم استبدلت بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الأمن ، أو إذا قام الجاني بخطر أو احتجاز أى من القائمين على تنفيذ هذا القانون هو أو زوجه أو أحد من أصوله أو فروعهم .

وتكون العقوبة بالإعدام والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه إذا أفضت الأفعال السابقة إلى الموت .

مادة (٤١): (١) يعاقب بالإعدام وبغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه كل من قتل عمداً أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون أثناء تأدية وظيفته أو بسببها .

مادة (٤٢): (٢) مع عدم الإخلال بحقوق الغير الحسن النية يحكم فى جميع الأحوال بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة الواردة بالجدول رقم (٥) وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى ارتكابها كما يحكم بمصادرة الأرض التى زرعّت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض مملوكة للجاني ، أو كانت له بسند غير مسجل ، فإن كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء سند حيازته .

وتخصص الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها للإدارة العامة لمكافحة المخدرات بوزارة الداخلية متى قرر وزير الداخلية أنها لازمة لمباشرة نشاطها . (٣)

ويتبع ذلك بالنسبة لقوات حرس الحدود بقرار من وزير الحربية إذا كانت الأدوات ووسائل النقل المحكوم بمصادرتها قد ضبطت بمعرفة هذه القوات . (٤)

(١) المادة ٤١ مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) الفقرة الأولى من المادة ٤٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٣) الفقرة الثانية من المادة ٤٢ مضافة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ .

(٤) الفقرة الثالثة من المادة ٤٢ مضافة بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧٧ .

مادة (٤٣): (١) مع عدم الإخلال بأحكام المواد السابقة يعاقب بغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثة آلاف جنيه كل من رخص له فى الإتجار فى الجواهر المخدرة أو حيازتها ولم يمسك الدفاتر المنصوص عليها فى المواد ١٢، ١٨، ٢٤، ٢٦ من هذا القانون أو لم يقيم بالقييد فيها .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تجاوز ألفى جنيه كل من يتولى إدارة صيدلية أو محل مرخص له فى الإتجار فى الجواهر المخدرة ولم يقيم بإرسال الكشوف المنصوص عليها فى المادتين ١٣، ٢٣ إلى الجهة الإدارية المختصة فى المواعيد المقررة .

ويعاقب بغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من حاز أو أحرز من الأشخاص المشار إليهم فى الفقرتين السابقتين جواهر مخدرة بكميات تزيد أو تقل عن الكميات الناتجة من تعدد عمليات الوزن بشرط ألا تزيد الفروق على ما يأتى :

(أ) ١٠٪ فى الكميات التى لا تزيد على جرام واحد .

(ب) ٥٪ فى الكميات التى تزيد على جرام حتى ٢٥ جرام بشرط ألا يزيد مقدار التسامح على ٥٠ سنتجرام .

(ج) ٢٪ فى الكميات التى تزيد على ٢٥ جرام .

(د) ٥٪ فى الجواهر المخدرة السائلة أى كان مقدارها .

وفى حالة العود إلى إرتكاب إحدى الجرائم المبينة فى هذه المادة تكون العقوبة الحبس ومثلئ الغرامة المقررة أو بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة (٤٤): (٢) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ألفى جنيه ولا تجاوز خمسة

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) استبدلت المادة ٤٤ بالقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٤ ثم استبدلت بالقانون

رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

الاف جنيه كل من أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع أو جلب أو صدر أو حاز بقصد الإتيان أية مادة من المواد الواردة في الجدول رقم (٣) وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وفي جميع الأحوال يحكم بمصادرة المواد المضبوطة .

مادة (٤٥): (١) يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تجاوز ألفي جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

ويحكم بالإغلاق عند مخالفة حكم المادة (٨) .

مادة (٤٦): لا يجوز وقف تنفيذ الحكم الصادر بعقوبة الجنبنة على من سبق الحكم عليه في إحدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون .

وفي جميع الأحوال تكون الأحكام الصادرة بعقوبة الجنبنة واجبة النفاذ فوراً ولو مع استئنافها .

ويجوز للمحكمة أن تأمر بنشر ملخص الحكم النهائي على نفقة المحكوم عليه في ثلاث جرائد يومية تعينها .

مادة (٤٦) مكرراً: (٢) كل من توسط في ارتكاب إحدى الجنايات المبينة في هذا القانون يعاقب بالعقوبة المقررة لها .

مادة (٤٦) مكرراً (أ): (٣) لا تنقضي بمضي المدة الدعوى الجنائية في الجنايات المنصوص عليها في هذا القانون والتي تقع بعد العمل به عدا الجناية المنصوص عليها في المادة ٣٧ من هذا القانون .

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢)، (٣) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

كما لا تسرى على المحكوم عليه فى أى من الجنايات المبينة فى الفقرة السابقة أحكام الإفراج تحت الشروط المبينة فى القرار بقانون رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن تنظيم السجون .

ولا تسقط بمضى المدة ، العقوبة المحكوم بها بعد العمل بهذا القانون فى الجنايات المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من هذه المادة .

مادة (٤٧) : يحكم بإغلاق كل محل يرخص له بالإتجار فى الجواهر الخدرة أو فى حيازتها أو أى محل آخر غير مسكون أو معد للسكنى إذا وقعت فيه إحدى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٥، ٣٤، ٣٣ .

ويحكم بالإغلاق لمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة إذا ارتكب فى المحل جريمة من الجرائم المنصوص عليها فى المادة ٣٨ وفى حالة العود يحكم بالإغلاق نهائياً .

مادة (٤٨) : يعفى من العقوبات المقررة فى المواد ٣٥، ٣٤، ٣٣ كل من بادر من الجناة بإبلاغ السلطات العامة عن الجريمة قبل علمها بها .

فإذا حصل الإبلاغ بعد علم السلطات العامة بالجريمة تعين أن يوصل الإبلاغ فعلاً إلى ضبط باقى الجناة .

مادة (٤٨) مكرراً : (١) تحكم المحكمة الجزئية المختصة بإتخاذ أحد التدابير الآتية على كل من سبق الحكم عليه أكثر من مرة أو أتهم لأسباب جدية أكثر من مرة فى إحدى الجنايات المنصوص عليها فى هذا القانون .

(١) مضافة بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ .

وقد حكمت المحكمة الدستورية العليا فى القضية رقم ٤٩ لسنة ١٧ قضائية « دستورية » بجلسته ١٥/٦/١٩٩٦ بعدم دستورية نص المادة ٤٨ مكرراً من هذا القانون . والحكم نشر بالجريدة الرسمية - العدد ٢٥ فى ٢٧/٦/١٩٩٦ .

(١) الإيداع فى إحدى مؤسسات العمل التى تحدد بقرار من وزير الداخلية .

(٢) تحديد الإقامة فى جهة معينة .

(٣) منع الإقامة فى جهة معينة .

(٤) الإعادة إلى الوطن الأصلى .

(٥) حظر التردد على أماكن أو محال معينة .

(٦) الحرمان من ممارسة مهنة أو حرفة معينة .

ولا يجوز أن تقل مدة التدبير المحكوم به عن سنة ولا تزيد على عشر سنوات .

وفى حالة مخالفة المحكوم عليه التدبير المحكوم به يحكم على المخالف بالحبس .

مادة (٤٨) مكرراً (أ) : (١) تسرى أحكام المواد ٢٠٨ مكرراً (أ)، (ب) ، (ج) من قانون الإجراءات الجنائية على الجرائم المنصوص عليها فى المادتين ٣٣ ، ٣٤ من هذا القانون .

مادة (٤٩) : يكون لمديرى إدارتى مكافحة المخدرات فى كل من الإقليمين وأقسامها وفروعها ومعاونيها من الضباط والكونستبلات والمساعدين الأول والمساعدين الثانىين صفة مأمورى الضبطية القضائية فى جميع أنحاء (الإقليمين) .

وكذلك يكون لرؤساء الضابطة الجمركية ومعاونيهم من الضباط وموظفى إدارة حصر التبغ والتمباك بالإقليم السورى صفة مأمورى الضبط القضائى فى جميع أنحاء الإقليم فيما يختص بالجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

مادة (٥٠): (١) لمفتشى الصيدلة دخول مخازن ومستودعات
الإنجار في الجواهر الخدرة والصيدليات والمستشفيات والمصحات
والمستوصفات والعيادات ومصانع المستحضرات الأقرىاذينية ومعامل
التحليل الكيمائية والصناعية والمعاهد العلمية المعترف بها ، وذلك
للتحقق من تنفيذ أحكام هذا القانون ، ولهم الإطلاع على الدفاتر
والأوراق المتعلقة بالجواهر الخدرة ، ويكون لهم صفة رجال الضبط
القضائي فيما يتعلق بالجرائم التى تقع بهذه الحال .

ولهم أيضاً مراقبة تنفيذ أحكام هذا القانون فى المصالح
الحكومية والهيئات الإقليمية والمحلية .

ولا يجوز لغيرهم من مأمورى الضبط القضائي تفتيش امحال
الواردة فى الفقرة السابقة إلا بحضور أحد مفتشى الصيدلة .

مادة (٥١) : يكون لمفتشى وزارة الزراعة ووكلائهم والمهندسين
الزراعيين والمهندسين الزراعيين المساعدين والمعاونين الزراعيين صفة
رجال الضبط القضائي فيما يختص بالجرائم التى تقع باغخالفة
لأحكام المادتين ٢٨ ، ٢٩ .

مادة (٥٢) : منع عدم الإخلال باعهاكمة الجنائية يقوم رجال
الضبط القضائي المنصوص عليه بهذا القانون بقطع كل زراعة
ممنوعة بمقتضى أحكامه وجميع أوراقها وجذورها على نفقة
مرتكبي الجريمة وتحفظ هذه الأشياء على ذمة اعهاكمة بمخازن
وزارة الزراعة إلى أن يفصل نهائياً فى الدعوى الجنائية .

مادة (٥٣) مكرراً: (٢) استثناء من حكم المادة السابقة ، يكون
للنائب أو من يفوضه أن يطلب إلى اعهاكمة المختصة إذا ما دعت
الضرورة إلى ذلك إصدار الأمر بإعدام الجواهر الخدرة أو النباتات

(١) مستبدلة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

المضبوطة فى أية حالة كانت عليها الدعوى الجنائية أو بعد صدور الحكم فيها .

ويجب أن يشتمل الطلب على بيان دواعيه والإجراءات التى اتخذت لحفظ عينات مناسبة من المضبوطات وأوصافها هى وأحرازها وكمياتها وأماكن حفظها ونتائج التحليل الخاصة بها ، وتفصل الأحكمة فى هذا الطلب منعقدة فى غرفة المشورة بعد إعلان ذوى الشأن وسماع أقوالهم .

مادة (٥٣) : تبين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض الوزير المختص كل فى المناطق التى تدخل فى اختصاصه ، مقدار المكافأة التى تصرف لكل من وجد أو أرشد أو ساهم أو سهل أو اشترك فى ضبط جواهر مخدرة .

مادة (٥٤) : تصدر القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون من الوزير المختص .

مادة (٥٥) : يلغى المرسوم بقانون رقم ٣٥١ لسنة ١٩٥٢ المشار إليه كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

مادة (٥٦) : ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١١ ذى الحجة سنة ١٣٧٩ هـ) ٥
يونيه سنة ١٩٦٠ .

جمال عبد الناصر

الجدول رقم (١) (١)

المواد المخدرة

القسم الأول

Cocaine : كوكايين (١)

استر الميثيل لبنزويل أيكجونين Methyl ester of benzyolecgonine
كافة مستحضرات الكوكايين المدرجة أو
الغير مدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ١ و ٠,١٪ من
الكوكايين سواء صنعت من أوراق الكوكا (خلاصتها السائلة أو
صبغتها) أو من الكوكايين ومخففات الكوكايين في مادة غير فعالة أو
صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

Heroin : هيروين (٢)

ثنائي أسيتيل مورفين

Diacety Imorphine (Acetomorphin -
Diamorphine)

بذاته أو مخلوطاً أو مخففاً في أى مادة كانت درجة تركيزها وبأى

نسبة .

(١) استبدل الجدول رقم (١) بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ - الوقائع
المصرية ، العدد ٢٠٦ فى ١٩٧٦/٩/٥ ، واستبدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة
١٩٨٩ ، ثم استبدل بقرار وزير الصحة رقم ١٣ لسنة ١٩٩٤ - الوقائع المصرية
- العدد ٤٦ فى ١٩٩٤/٢/٢٢ واستبدل بقرار وزير الصحة رقم ٣٩٩ لسنة
١٩٩٥ - الوقائع المصرية العدد ٢٧٦ فى ١٩٩٥/١٢/٤ ثم استبدل بقرار
وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ - جداول مصر - العدد ٤٤ فى
١٩٩٧/٢/٢٥ .

ملحوظة : تضمن القرار الوزارى رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ المشار إليه الأحكام
الآتية :

مادة ٥ - تحذف كلمة الهندي من جميع الجداول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ .

مادة ٧ - تلغى قرارات وزير الصحة أرقام ٢٥٤ لسنة ١٩٩٢ ، ١٣ لسنة ١٩٩٤ ،
٣٩٩ لسنة ١٩٩٥ المشار إليها .

القسم الثاني

(١) إيتورفين : Etorphine

٨٧- ثنائي هيدرو - ٧ ألفا - (١ - (ر) هيدروكسي - ١ - ميثيل بيوتيل) - ٦ أوكسي - ميثيل - ١٤ ر ٦ اندوإثينو مورفين .

7,8 - dihydro - 7a- (1 - (R) hydroxy - 1 methylbuty) - O6 - methyl - 6 , 14 - endoethenomorphin .

أورباعي هيدرو - ٧ ألفا - (١ - هيدروكسي - ١ - ميثيل بيوتيل) - ١٤ ر ٦ اندوإثينو - أوربيافين .

Tetyahydro -7 a - (1- hydroxy -1 methylbuty) 6 , 14 - endoethenoripavine .

أو ١ ، ٣، ٣، ٢، ٨ أو ٩ ، سداسي هيدرو - ٥ - هيدروكسي - ٢ - ألفا - { ١ (ر) هيدروكسي - ١ - ميثيل بيوتيل } - ٣ - ميثوكسي - ١٢ - ميثيل - ٣ ر ٩ أ - إينو - ٩، ٩ ب - أمينو إيثانوفينانشرو { ٥، ٤ - ب ج د } فيوران .

1,2,3,3a,8,- hexahydro - 5 - hydroxy -2a - { 1(R) hydroxy -1- methylbutly }

-3- methoxy - 12- methyl - 3,9a - etheno - 9 ,9b - imino - etha nophenanthro { 4,5 - bcd } furan

مثل : Immobilon - M99

(٢) إيثيل ميثيل التيمامبيوتين ،

Ethylmethylthiambutene

(٣) اثيل مثيل امينو - ١,١ - ثنائي (٢- ثينيل) - ١- بيوتين

3-ethylmethylamino - 1.1 - di (2 thienyl)- 1
butene.

Emethibutin - Ethylmethiambutene: مثل

Acetylmethadol، استيل ميثادول، (٣)

٣ - استيروكسي - ٦ - ثنائي مثيل امينو - ٤,٤ ثنائي فينيل هيبتان

3 - acetoxy - 6 - dimethylamino - 4,4 -
diphenylheptane

Amidol acetate - Methyadyl acetate : مثل

Acetorphine، اسيئورفين، (٤)

٣ اوكسي - استيل - ٨,٧ ثنائي هيدرو - ٧ ألفا - { ١ (ر)

هيدروكسي - ١ - مثيل بيوتيل } ٦ اوكسي - مثيل - ١٤, ٦
اندوائينو مورفين.

O³ -acetyl - 7 , 8 dihydro - 7a - { 1(R)- hydroxy
-1- methylbutyl} O6 - methyl - 6 , 14
endoethenomorphone

أو ٣ اوكسي - استيل رباعي هيدرو - ٧ ألفا - (١- هيدروكسي

- ١- مثيل بيوتيل) - ١٤, ٦ - اندوائينو - أوريافين .

O³ - acetyltetrahydro - 7a - (1- hydroxy -1-
methylbutyl) - 6 , 14 endoe - theno- oripavine .

أو

۵ - امتیاز کسی - ۹، ۳، ۲، ۱ - ۸، ۹ - سداسی هیدرو - ۲ ألفا
 - { ۱ (ر) - هیدرو کسی - ۱ - میلیل بیوتیل (- ۳ - میلو کسی - ۱۲
 میلیل ۱۹، ۳ - ائینو ۹، ۹ ب - ائینو ائانوفینا ثرو (۵، ۴ - ب ج د }
 فیوران .

5 - acetoxy - 1,2,3,3a ,8,9, - hexahydro - 2a -
 { 1-(R) hydroxy - 1- methylbuty } -3- methoxy -12-
 methyl - 3,9a - etheno - 9,96 - iminoe -
 thanphenanthro { 4,5- bcd } furan .

مثل : M 183

(۵) - اکیچونین، Ecgonine

(-) - ۳ - هیدرو کسی ثروبان - ۲ - کاربوکسیلات

- 3- Hydroxytropene - 2- Carboxylate .

مثل : Laevo - ecgonine

(۶) اؤکسیکودون، Oxycodone

۱۴ - هیدرو کسی ثنائی هیدرو کودینون

14 - hydroxydihydrocodeinone

أو

ثنائی هیدرو هیدرو کسی کودینون .

Dihydrohydroxycodeinone

مثل : Codeinon - Dihydrone - Eucodal

(۷) اؤکسیمورفون، Oxymorphone

١٤ - هيدروكسي ثنائي هيدرومورفينون .

14 - hydroxydihydromorphinone

أو

ثنائي هيدرو هيدروكسي مورفينون

Dihydrohydroxy morphinone

مثل : 5501 - Numorphan

(٨) ن. - أوكسيد المورفين، Morphine - N- Oxide

وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ .

مثل : Genomorphine

وكذلك المشتقات المورفينية الأخرى ذات الأزوت الخماسي التكافؤ .

مثل : Codeine -N- Oxide - Genocodeine

(٩) الأفيون، Opium

ويشمل الأفيون الخام والأفيون الطبي والأفيون المخضر بجميع مسمياتهم ، وكافة مستحضرات الأفيون المدرجة أو غير المدرجة في دساتير الأدوية والتي تحتوى على أكثر من ٢ . من المورفين ومنخفضات الأفيون في مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيا كانت درجة تركيزها .

(١٠) ألفا برودين، Alphaprodine

الف - ١، ٣ - ثنائي مثيل - ٤ - فنيل - ٤ - بروبيونوكسي

بيريدن .

Alpha - 1,3 - dimethyl - 4- phenyl - 4 - propionoxypiperidine .

مثل : Nisentil - Prisolidene - Gf21

Alphacetylmethadol ، (٦١) ألفا استیل متیادول

ألفا - ٣ - استیکوکی - ٦ ثنائی متیل امینو - ٤, ٤ - ثنائی فنیل

هیتان

Alpha -3- acetoxy -6- dimethylamino - 4,4 -
diphenylheptane

مثل : N.I.H 2953

Alphameprodine ، (١٢) ألفا میپرو دین

ألفا - ٣ - اتیل - ١ - متیل - ٤ - فنیل - ٤ - برومیونوکی

پیری دین .

Alpha -3- ethyl -1- methyl -4- phenyl - 4 -
propionoxypiperidine .

مثل : Nu2 - 1932

Alphamethadol ، (١٢) ألفا متیادول

ألفا - ٦ - ثنائی متیل امینو - ٤, ٤ - ثنائی فنیل - ٣ - هیتانول

Alpha - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl
-3- heptanol .

Allylprodine ، (١٤) الیل پرو دین

٣ - الیل - ١ - متیل - ٤ - فنیل - ٤ - برومیونوکی پیری دین .

3 - allyl - 1 - methyl -4- phenyl -4-

propionoxypiperidine .

Alporidine (N.I.H.7440) مثل :

Amfetamine ، أمفيتامين؛ (١٥)

(+) - ٢ - أمينو - ١ - فنييل بروبان

(±) -2- amino -1- phenylpropane .

مثل : Anorexine - Actedron Bensedrin -
Aktedron

مع ملاحظة أن ليفو أمفيتامين لا يعتبر مادة مخدرة .

Amobarbital ، أموباربيتال؛ (١٦)

٥ - إثيل - ٥ - (٣ - مثيل بيوتيل) حمض باربيتوريك

5 - ethyl -5- (3- methylbutyl) barbituric acid

٥ - إثيل - ٥ - ايزوبنتيل حمض باربيتوريك

5 - ethyl -5- isopentylbarbituric acid

مثل : Amytal

Anileridine ، أنيليريدين؛ (١٧)

١ - بارا - أمينوفين إثيل - ٤ - فنييل بيبيريدين - ٤ - حمض
كاربوكسيليك استرأيلي

1- Para-aminophenethyl -4- phenylpiperidine
-4- carboxylic acid ethyl ester.

أو

١ - (٢ - (بارا - أمينوفينيل) - إثيل) - ٤ - فنييل بيبيريدين -
٤ - حمض كاربوكسيليك استرأيلي .

1 - (2 - { P-aminophenyl } - ethyl) -
phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester .

مثل : (WIN 13797) (MK 89) - Leritine

(١٨)- ایتوکسیریدین، Etosuximide

١ - { ٢ - (٢ - هیدروکسی ائوکسی) ائیل } - ٤ - فنیل
ببیریدین - ٤ حمض کاربوکسیلیک استراییلی .

4- { 2-hydroxyethoxy } - ethyl - (2 - 1
phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester .

مثل : U.C. - Carbetidine - Atenos - Atenotax
2073

(١٩)- ایتونیتازین، Etonitazene

١ - ثنائی ائیل امینوا ائیل - ٢ - بارا - ائوکسی بنزیل - ٥ -
نیتروبنزیمیدازول .

1 - diethylaminoethyl -2- para - ethoxybenzy
1-5- nitrobenzimidazole .

مثل : (N.I.H. - 7606)

(٢٠)- هیدروکودون، Hydrocodone

ثنائی هیدروکودینون . Dihydrocodeinone

مثل : Ambenyl-Calmodid-Dicodide-Diconone -
Biocodone

(٢١)- هیدروکسی پیتیدین، Hydroxy pethidine

٤ - میتا - هیدروکسی فنیل - ١ - مثیل ببیریدین - ٤ -
حمض کاربوکسیلیک استراییلی .

4 - meta - hydroxylphenyl - 1 - methyl
piperidine - 4- Carboxylic acid ethyl ester .

أو

١ - ميثيل - ٤ - (٣ - هيدروكسي فينيل) - بيبيريدين - ٤ -
حمض کاربوکسیلیک استراییلی .

1-methyl-4- (3-hydroxyphenyl)piperidine-4-
Carboxylic acid ethyl ester .

Hydromorphone، هیدرومورفون (٢٢)

ثنائی هیدرومورفینون :

Dihydromorphinone

Laudadin - Dilauidide - Dimorphone : مثل

Hydromorphenol، هیدرومورفینول (٢٣)

١٤ - هیدروکسی ثنائی هیدرومورفین :

14 - hydroxydihydromorphine

مثل : (N.I.H. - 7472)

Isomethadone، ایزومیتادون (٢٤)

٦ - ثنائی مٹیل آمینو - ٥ - مٹیل - ٤،٤ - ثنائی فنیل - ٣ -
هیکسانون .

6 - dimethylamino - 5- methyl - 4.4 - diphenyl
- 3- hexanone .

Isoadanon - Isoamidone - (N.I.H.- 2880): مثل

Pethidine، پتیدین (٢٥)

١ - مٹیل - ٤ - فنیل بيبيريدين - ٤ - حمض کاربوکسیلیک
استراییلی .

1-Methyl-4-phenylpiperidine-4-carboxylic acid ethyl ester .

مثل : Dolantin - Demetrol - Dolosile

(٢٦) وسيط البيتلين ألف؛

Pethidine Intermediate - A

٤ - ميانو - ١ - ميثيل - ٤ - فنييل بيبريدين

4 - Cyano - 1- methyl -4- phenylpiperidine .

أو

١ - ميثيل - ٤ - فنييل - ٤ - ميانو بيبريدين

1 - methyl -4- phenyl -4- cyanopiperidine .

مثل : (Pre - Pethidine)

Pethidine Intermediate -B (٢٧) وسيط البيتلين ب؛

٤ - فينييل بيبريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استر ايثيلي

4 - Phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester.

أو

اثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بيبريدين كاربوكسيلات

Ethyl -4- phenyl -4- piperidinecarboxylate .

مثل : Norpethidin

Pethidine Intermediate - C (٢٨) بثيلين وسيط ج؛

١ - ميثيل - ٤ - فنييل بيبريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك .

1 - methyl - Phenylpiperidine - 4- carboxylic acid

مثل : Meperidinic

Psilocybine : **بسيلوسيبين** (٢٩)

٣ - (٢ - ثنائي مثيل أمينواثيل) اندول - ٤ - يل - ثنائي هيدروجين فوسفات

3 - (2 - dimethylamino ethyl) indol - 4-yl-dihydrogen phosphate.

Propertidine : **بروپيريدين** (٣٠)

١ - مثيل - ٤ - فنييل بيبريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استرايزوبرويل .

1 - methyl - 4- penylpiperidine - 4- carboxylic acid isopropyl ester .

مثل : Gevelina - Iproperthidine - Isopedine

Proheptazine : **بروهيبتازين** (٣١)

٣، ١ - ثنائي مثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيونوكسي ازاسيكلوهيبتان .

1,3dimethyl-4-phenyl-4-0 propionoxyazacycloheptane .

أو

٣، ١ - ثنائي مثيل - فنييل - ٤ - بروبيونوكسي سداسي مثيل اينيمين .

1,3 - dimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxyhexa methyl eneimine .

مثل : (Wy 757) - Dimepheprimine

Piritramide ، **بيتراميد** (٣٢)

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ - ثنائي فنييل بروبييل) - ٤ - (١ -
بيبريدينو) بيبريدين - ٤ - حمض كاربو كسيليك أميد .

1 - (3 - Cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 -
(1 - Piperidino) Piperidine -4- car - boxylic acid
amide .

أو

٢,٢ ثنائي فنييل - ٤ - { ١ - (٤ - كاربومويل - ٤ - بيبريدينو)
بيوترونيتريل }

2,2 - diphenyl - 4 - { 1 - (4-carbamoyl -
piperidino) butyronitrile .

مثل : (R. 3365) - Dipidolor - Piridolan

Bezitramide ، **بيزيتراميد** (٣٣)

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ - ثنائي فنييل بروبييل) - ٤ - (٢ -
أو كسو - ٣ - بروبيونيل - ١ - بنزيميد أزو لينيل) - بيبريدين .

1 - (3 - cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4 -
(2-oxo - 3 - propionyl - 1 - ben zimidazoliny) -
piperididine .

مثل : (R. 48450)

Benzethidine ، **بنزيتيدين** (٣٤)

١ - (٢ - بنزيل أوكسي اثيل) - ٤ - فنييل بيبريدين - ٤ -
حمض كاربو كسيليك استر ايلي .

1 - (2 - benzyloxyethyl) - 4- phenylpiperidine
-4- carboxylic acid ethyl ester .

Benzoylmorphine : بنزويل مورفين (٢٥)

امتر المورفين مع حمض البنزويك .

An ester of morphine with benzoic acid .

Benzylmorphine : بنزيل مورفين (٣٦)

٣ - بنزيل مورفين : 3 - benzylmorphine

مثل : Peronine

Betacetylmethadol : بيتا استيل ميتادول (٣٧)

بيتا - ٣ - اسيتوكسى - ٦ - ثنائى ميثيل امينو - ٤,٤ - ثنائى
فنييل هيبتان

Beta - 3 - acetoxy - 6 - dimethylamino - 4,4 -
diphenylheptane .

Betaprodine : بيتا برودين (٢٨)

بيتا - ٣,١ - ثنائى ميثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيونوكسى
بيبريدين .

Beta - 1,3 - dimethyl - 4 - phenyl -
propionoxypiperidine .

مثل : (NU 1779)

Betameprodine : بيتا ميبرودين (٣٩)

بيتا - ٣ - اثيل - ١ - ميثيل - ٤ - فنييل - ٤ - بروبيونيل او كسى
بيبريدين .

Beta - 3 - ethyl - 1 - methyl - 4 - phenyl - 4 - propionyloxypiperidine .

أو

بيتا - ٣ - اثيل - ١ - مثيل - ٤ - بروبيونوكسي پيپيريدين .

Beta - 3 - ethyl - 1- methyl - 4 - propionoxypiperidine .

Beta Methadol : بيتا ميثادول (٤٠)

بيتا - ٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤,٤ ثنائي فنييل - ٣ - هيبتانول .

Beta - 6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3 - heptanol.

Piminodine : پيمينودين (٤١)

٤ - فنييل - ١ - (٣ - فنييل أمينو بروپيل) - پيپيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استر ايثيلي

4 - phenyl - 1- (3 - phenylaminopropyl) piperidine - 4- Caboxylic acid ethyl ester) .

مثل : Alvodine - Anopridine - Cimadon

Butalbital : بوتالبيتال (٤٢)

• - الليل - • - ايزوبوتيل حمض باربتيوريك .

5 - allyl - 5 - isobutyl barbituric acid .

بذاته وأملاحه بذاتها في جميع اشكالها الصيدلية المختلفة .

مثل :

Allylbarbital - Sandoptal - Tetrallobarbital

(٤٣) ثلاثى ميبيريدين : **Trimeperidine**

١، ٢، ٥ ثلاثى ميثيل - ٤ - فنيل - ٤ - بروبيونوكسى ميبيريدين .

1,2,5 - trimethyl - 4 - phenyl - 4 - propionoxypiperidine .

مثل : **Isopromedol - Promedol**

(٤٤) ثنائى اثيل الثيامبوتين : **Diethylthiambutene**

٣ - ثنائى اثيل امينو - ١، ١ - ثنائى - (٢ - ثينيل) - ١ -

بيوتين .

3 - diethylamino - 1,1di (2'- thienyl) - 1 - butene .

مثل : **Dietibutin (N.I.H. 4185) - Themalon**

(٤٥) ثنائى اوكسافيتيل بيوتيرات : **Dioxaphetyl butyrate**

اثيل - ٤ - مورفولينو - ٢، ٢ - ثنائى فنيل بيوتيرات .

Ethyl-4- morpholino - 2,2 - diphenylbutyrate.

مثل : **Amidalgon - Spasmoxale**

(٤٦) ثنائى بيبانون : **Dipipanone**

٤، ٤ - ثنائى فنيل - ٦ - ميبيريدين - ٣ - هيتانون .

4,4 - diphenyl - 6 - piperidine - 3 - heptanone -

Fenpidon - Pamedone - Diconal : مثل

(٤٧) ثنائى هيدرومورفين : **Dihydromorphine**

مثل : **Paramorfan**

(٤٨) ثنائى فينوكسيلاط : **Diphenoxylate**

١ - (٣ - ميانو - ٣، ٣ - ثنائى فنيل بروبيل) - ٤ - فنيل

ميبيريدين - ٤ - حمض كاربوكسيليك استر ايتلى .

1 - (4 - cyano - 3,3 - diphenylpropyl) - 4-phenylpiperidine - 4 - carboxylic acid ethyl ester .

أو

٢,٢ - ثنائي فنييل - ٤ - (كاربثوكسى - ٤ - فنييل بيبيريدينو) - بيوتيرونيتريل .

2,2 diphenyl - 4 - (4- carbethoxy - 4 - phenyl piperidine) - butyronitrile ,

مثل : 1592 - (R. 11321) - Diphenoxyle

وكذلك مستحضراته التى تزيد نسبة المادة فى الجرعة الواحدة فيها عن ٢,٥ ملليجرام محسوبة كقاعدة وتحتوى على كمية من سلفات الأتروبين تعادل على الأقل ١ ٪ من جرعة ثنائى الفينوكسيلات .

Difenoxin (٤٩) ثنائى فينوكسين ،

١ - (٣ - سيانو - ٣,٣ ثنائى فنييل بروبييل) - ٤ - فنييل حمض أيزونيبيكوتيك .

1 - (3- cyano - 3,3 diphenylpropyl - 4 - phenyl isonipecotic acid .

وكذلك مستحضراته التى تحتوى الجرعة الواحدة فيها على أكثر من ٥ر . ملليجرام من المادة مخلوطة مع سلفات الأتروبين بكمية تعادل ٥ ٪ على الأقل من كمية المادة ثنائى الفينوكسين .

Dimethylthiambutene (٥٠) ثنائى ميثل التيامبيوتين ،

٢ - ثنائى ميثل أمينو - ١,١ - ثنائى (٢ - ثينيل) - ١ - بيوتين

3 - dimethylamino - 1,1 di (2'- thienyl) - 1-butene .

مثل : Dimethibutin

Dimepheptanol : ثنائى مضيتانول : (۵۱)

۶ - ثنائى مئيل آمينو - ۴,۴ - ثنائى فئيل - ۳ - هيبتانول

6 - dimethylamino - 4,4 - diphenyl - 3-heptanol .

Amidol - Methadol (N.I.H. 2933) : مثل

Dimenoxadol : ثنائى مينو كسادول : (۵۲)

۲ - ثنائى مئيل آمينو ائيل - ۱ - ائوكسى - ۱ ، ۱ - ثنائى فئيل

استيات .

2 - dimethylamino ethyl - 1 - ethoxy - 1,1 - diphenylacetate .

أو

ثنائى مئيل آمينو ائيل ثنائى فئيل - ألفا - ائوكسى استيات

Dimethylamino ethyl diphenyl-a-ethoxyacetate .

Lokarin : مثل

Thebacon : ثيباكون : (۵۳)

استيل ثنائى هيدرو كودنيون .

Acetyldihydrocodeinone .

أو

استيل ديممئيل ثنائى هيدرو ثيبابين .

Acetyldemethyl dihydrothebaine

Acedicon - Novocodon : مثل

(٥٤) ثيباين : Thebaine

٦,٣ - ثنائى ميتوكسى - ن - مثيل - ٥,٤ - ايبوكسى -
مورفينادين - ٨,٦ .

3,6 - dimethoxy - N - methyl - 4,5 - epoxy -
Morphinadien - 6,8

مثل : 1686 - Paranorphin

(٥٥) جلوتيثميد : Glutethimid

٢ - اثيل - ٢ - فليل جلوتاريميد .

2 - ethyl - 2 - phenylglutarimide

مثل : Dormine - Doriden - Alfimid

(٥٦) حشيش : Cannabis

بجميع أنواعه ومسمياته مثل الكمنجة أو البانجو أو المرجوانا أو غير ذلك من الأسماء التى قد تطلق عليه ، الناتج أو المحضر أو المستخرج من ثمار أو أوراق أو سيقان أو جذور أو راتنج نبات القنب (كنباس سايتفا) ذكرا كان أو أنثى ، المستحضرات الجالينوسية للقنب (الخلاصة أو الصبغة) .

المستحضرات التى قاعدتها خلاصة أو صبغة القنب .

مستحضرات راتنج القنب (أى كافة المستحضرات المحتوية على عنصر القنب الفعال أى الراتنج بأى نسبة كانت) . خلاصة النبات أو أى جزء منه مثل زيت الحشيش .

المساحيق المكونة من كل أو بعض أجزاء نبات الحشيش مثل مسحوق الحشيش أو فى أى خليط آخر .

الراتنجات الناتجة من النبات سواء كانت في صورة نقية أو على شكل خليط أى كان نوعه .

Dexamfetamine : ديكسامفيتامين (٥٧)

(+) - ٢ - أمينو - ١ - فنييل بروبان .

(+) - 2- amino - 1- phenylpropane .

(+) - ألفا - ميثيل فين اثيل أمين

(+) - a - methyl phenethylamine .

مثل : Maxiton - Dexedrine

Dextromoramide : دكستروموراميد (٥٨)

(+) - ٤ - { ٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣,٣ - ثنائي فنييل - ٤

- (١ - بيرولدينيل) بيوتيل } مورفولين

(+) - 4 - { 2 - methyl - 4 - oxo 3,3 - diphenyl -

4 - (1 - pyrolidinyl) buty } morpholine .

أو

(+) - ٣ - ميثيل ٢,٢ - ثنائي فنييل - ٤ - مورفولينو بيوتيريل

بيرولدين .

d - 3 - methyl - 2,2 diphenyl - 4- morpholino

butyrylpyrrolidine.

أو

(+) - ٢,٢ - ثنائي فنييل - ٣ - ميثيل - ٤ - مورفولينو بيروليدين .

(+) 2,2 - diphenyl - 3- methyl - 4-

morpholinobutyrylpyrrolidine

مثل : (SKFD 5137) (N.I.H. 7422) pyrrolamidol

Drotebanol : دروتبانول (۵۹)

۴,۳ - ثنائی میثوکسی - ۱۷ - میثیل مورفینان - ۶ - بیتا ۱۴ - دیول

3,4 dimethoxy - 17 - methylmorphinan - 6 B .
14 - diol .

Diampromide : ثنائی آمبرومید (۶۰)

ن - { ۲ - (میثیل فین ائیل امینو) برومیل } بروبیونانیلید

N. { 2- (methylphenethylmino - propyl }
propioanilide.

Desomorphine : دیزومورفین (۶۱)

ثنائی هیدرودی اوکسی مورفین

Dihydrodeoxymorphine

أو

۵,۴ - اُبوکسی - ۳ - هیدروکسی - ن - میثیل مورفینان

4,5 epoxy - 3 - hydroxy - N- methylmorphinan

مثل : Permonid

Racemoramide : راسیمورامید (۶۲)

(+) - ۴ - { ۲ - میثیل - ۴ - اوکسو - ۳,۳ - ثنائی فنیل - ۴

- (۱ - بیرولدینیل) بیوتیل } مورفولین .

(±) - 4 - { 2-methyl - 4 - oxo - 3,3 -
diphenyl - 4-

(1 - pyrrolidinyl) butyl } morpholine .

أو

(+) - ٣ - ميثيل - ٢,٢ ثنائي فنيلى - ٤ - مورفولينو بيوتيريل -
بيرولدين .

(±) - 3 - methyl - 2,2 - diphenyl - 4 -
morpholino butyrylpyrrolidine .

مثل : DKF 5137 (N.I.H. 7421)

Racemorphan : راسيمورفان

(+) - ٣ - هيدروكسى - ن - ميثيل مورفينان .

(±) - 3 - hydroxy - N - methylmorphinan

مثل : Citarin - Methorphan (1 - 5431)

ويلاحظ أن ديكستروفان Dextrophan لا تعتبر مادة مخدرة .

Racemethorphan : راسيميثورفان

(+) - ٣ - ميثوكسى - ن - ميثيل مورفينان

(±) - 3 - methoxy - N - methylmorphinan

مثل : Methorphan (Ro. 1 - 5470)

ويلاحظ أن ديكستر وميثورفان Dextromethorphan لا

تعتبر مادة مخدرة .

Secobarbital ، سيكوباربيتال

٥ - الليل - ٥ - (١ - ميثيل بيوتيل) حمض باربيتوريك

5 - allyl - 5 - (1 - methylbutyl) barbituric acid

بذاته وأملاحه بذاتها فى جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة

مثل : Seconal - Quinalbarbital

Phenadoxone : **فينادوكسون** (٦٦)

٦ - مورفولينو - ٤,٤ - ثنائي فينيل - ٣ - هيتانون

6 - morpholino - 4,4 - diphenyl - 3- heptanone

مثل : Heptalgin - (C.B.11)

Phenazocine : **فينازوسين** (٦٧)

٢ - هيدروكسي - ٩,٥ - ثنائي ميثيل - ٢ - فين ائيل - ٧,٦ -

بنزومورفان .

2'- hydroxy 5,9 dimethyl -2- phenethyl - 6,7 -
benzomorphan .

أو

١,٦,٩,٣,٤,٥ - هيكسا هيدرو - ٨ - هيدروكسي - ١١,٦ -

ثنائي ميثيل - ٣ - فين ائيلي - ٦,٢ ميثانو - ٣ - بنزازوسين .

1,2,3,4,5,6 - hexahydro - 8 - hydroxy - 6,11 -
dimethyl - 3 - phenethyl - 2,6 methano - 3 -
benzazocine.

مثل : Narcidine - Prinadol - (N.I.H. 7519)

Phenampromide : **فينامبروميد** (٦٨)

ن - (١ - ميثيل - ٢ - بيبيريدينو ائيل) بروبيونانيليد .

N - (1 - methyl -2- piperidinoethyl)
propionanilide .

أو

ن { ٢ - (١ - ميثيل بيبيريد - ٢ - ويل) ائيل } - بروبيونانيليد .

N{ 2 - (1 - methylpiperid -2- yl) ethyl } -
propionanilide .

فتانيل ، Fentanyl (٦٩)

١ - فين ائيل - ٤ - ن - بروميونيل انيلينو بيبريدين .

1-phenethyl-4-N- Propionylanilinopiperidine.

مثل : (R. 4263) Thalamonial

فينوپيريدين ، Phenoperidine (٧٠)

١ - (٣ - هيدروكسي - ٣ - فنيل بروپيل) - ٤ - فنيل بيبريدين

- ٤ - حمض کاربوکسيلک استرانیلی .

1 - (3 - hydroxy -3- phenylpropyl) -4-

Phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester .

أو

١ - فنيل - ٣ - (٤ - کاربثوکسی - ٤ - فنيل بيبريدين) -

بروبانول .

1 - phenyl -3- (4-carbethoxy -4- phenyl - piperidine) - propanol .

مثل : (R. 1406) Phenopropidine

فينومورفان ، Phenomorphan (٧١)

٣ - هيدروکسی - ن - فين ائيل مورفینان .

3 - hydroxy - N- phenethylmorphinan .

فيورثيدین ، Furethidine (٧٢)

١ - (٢ - رباعي هيدرو فور فوریل أوكسی ائيل) - ٤ - فنيل

بيبريدین - ٤ - حمض کاربوکسيلک استرانیلی .

1 - (2 - tetrahydrofurfuryloxyethyl) -4-phenylpiperidine -4- carboxylic acid ethyl ester

مثل : (TA 48)

Clonitazene ، کلونیتازین (۷۳)

۲ - بارا - کلوربنزیل (۱ - ثنائی ائیل امینو ائیل - ۵ -
نیتروبنزیلید آزل .

(2 - para - chlorbenzyl)-1- diethylaminoethyl
-5- nitrobenzimidazole .

Codoxime ، کودوکسیم (۷۴)

ثنائی هیدروکودینون - ۶ - کاربوکسی مئیل او کسیم .
dihydrocodeinone -6- carboxymethylloxime.

Ketobemidone ، کیتوبیمیدون (۷۵)

۴ - میتا - هیدروکسی فیل - ۱ - مئیل - ۴ - برومیونیل
بیریدین .

4 - meta - hydroxyphenyl -1- methyl -4-
propionylpiperidine .

او

۴ - (۳ - هیدروکسی فیل) - ۱ - مئیل - ۴ - برومیونیل
بیریدین

4 - (3 - hydroxyphenyl -1- methyl -4-
propionylpiperidine .

او

۱ - مئیل - ۴ - میتا هیدروکسی فیل - ۴ - برومیونیل بیریدین .

1 - methyl -4- metahydroxyphenyl -4-
propionylpiperidine .

مثل : Cliradon - Ketogan

(٧٦) - (+) - Lysergide ، ليسرجيد (+)

(+) - ن - ن - ثنائي اثيل ليسرجاميد (د - حمض ليسرجيك
ثنائي اثيل اميد)

(+) - N,N- diethyllysergamide (d - lysergic
acid diethylamide)

مثل : LSD - (LSD - 25)

(٧٧) ليفورفانول ، Levorphanlo

(-) - ٣ - هيدروكسي - ن - ميثيل مورفينان .

(-) - 3- hydroxy -N- methylmorphinan .

مثل : Levorphan - Dromoran - (N.I.H. 45900)

وبالاحظ أن :

ديكستروفان لا تعتبر مادة مخدرة Dextrophan

(٧٨) ليفوفيناسيل مورفان ، Levophenacilmorphinan

(-) - ٣ - هيدروكسي - ن - فيناسيل مورفينان

(-) - 3- hydroxy - N- phenacilmorphinan .

مثل : (Ro. 4 - 0288) (N.I.H. 7525)

(٧٩) ليفوموراميد ، Levomoramide

(-) - ٤ - { ٢ - ميثيل - ٤ - أوكسو - ٣,٣ - ثنائي فنيل - ٤ - } (١)

- بيروليدينيل) بيوتيل { مورفولين .

(-) - 4- { 2 - methyl -4- oxo -3,3 - diphenyl - 4-
(1 - pyrrolidiny) bytyl } morpholine .

أو

(-) ٣- ميثيل - ٢,٢- ثنائي فنييل - ٤- مورفولين - ١- يوتيريل - بيروليدين .

L-3- methyl - 2,2- diphenyl -4- morpholino - butyryl - pyrrolidine .

Levomethorphan : ليفوميثورفان :

(-) ٣- ميثوكسي - ٥- ميثيل مورفينان

(-) 3- methoxy -N- methylmorphinan .

مثل : (E.C. 1 - 54706)

رؤية عامة :

ديكستروميثورفان لا يعتبر مادة مخدرة
Dextromethorphan .

(٨١) ميثيل ثنائي ديهدرومورفين :

3-Methyl-dihydromorphine

٦ - ميثيل ثنائي ديهدرومورفين

٦ - methyl-dihydromorphine .

مثل : 2178

Methyldesorphine : ميثيل ديزورفين :

٦ - ميثيل - دلتا - ٦ - دي أوكسي مورفين

٦ - methyl - delta - 6 - deoxymorphine .

Methyldesonmorphin (MK 57) : مثل :

(٨٢) مستخلصات قش الخشخاش :

Concentrate of poppy straw

المادة الناتجة من عملية تركيز قلوبات قش الخشخاش .

The material arising when poppy straw has entered into a process for the concentration of its alkaloids when such material is made available in trade .

Moramide Intermediate : (٨٤) وسيط الموراميد

٢ - مثيل -٣- مورفولينو -١، ١ - ثنائي فنييل بروبان حمض
كاربوكسيليك

2 - methyl -3- morpholino -1,1 -
diphenylpropane carboxylic acid .

أو

١، ١ - ثنائي فنييل -٢- مثيل -٣- مورفولينو بروبان حمض
كاربوكسيليك .

1,1 - diphenyl -2- methyl -3- morpholino
propanecarboxylic acid.

مثل : Pre - moramide

Morpheridine : (٨٥) مورفيريدين

١ - (٢ - مورفولينو اثيل) -٤- فنييل بيبيريدين -٤- حمض
كاربوكسيليك استر ايثيلي .

1 - (2 - morpholinoethyl) 4- phenylpiperidine
-4- carboxylic acid ethyl ester .

مثل : Morpholino - ethylmorphethidine

Morphine : (٨٦) مورفين

كافة مستحضرات المورفين المدرجة والغير مدرجة في دساتير
الأدوية والتي تحتوي على أكثر من ٠.٢ ٪ من المورفين مخلفات المورفين في
مادة غير فعالة سائلة أو صلبة أيأ كانت درجة تركيزها .

۸,۷ - دیهیدرو - ۵,۴ - آیوکی - ۶,۳ - ثنائی هیدروکسی
ن-میل مورفینان

7,8 - dehydro 4,5 - epoxy - 3,6 - dihydroxy - N-
methyl - morphinan .

Metazocine : میتازوسین (۸۷)

۲ - هیدروکسی - ۵,۲ - ۹ - ثلاثی میل - ۷,۶ - بنزومورفان .

2' hydroxy - 2,5,9 - trimethyl - 6,7 -
benzomorphan .

أو

۱۱,۶,۳ - هیدروکسی - ۸ - سداسی هیدرو - ۶,۵,۴,۳,۲,۱
- ثلاثی میل - ۶,۲ - میثانو - ۳ - بنزازوسین .

1,2,3,4,5,6 - hexahydro - 8 hydroxy - 3,6,11 -
trimethy - 2,6 - methano - 3- benzaxocine .

مثل : Methobenzorphan (N.I.H 7410)

Metopon : میتوپون (۸۸)

۵ - میل ثنائی هیدرومورفینون .

5 - methyl dihydromorphinone .

مثل : - 1586 Methyl dihydromorphinone

Methadone : میثادون (۸۹)

۶ - ثنائی میل آمینو - ۴,۴ - ثنائی فیل - ۳ - هیتانون

6 - dimethylamino - 4,4 diphenyl - 3-
heptanone

مثل :- Amilone - Heptanon - Polamidon
Dolophin physeptone .

Methadone Intermediate : وسيط الميثادون (٩٠)

٤ - سيانو -٢- ثنائي مثيل أمينو -٤,٤ - ثنائي فنييل بيوتان .

4 - Cyano -2- dimethylamino - 4,4- diphenyl butane .

أو

٢ - ثنائي مثيل أمينو -٤,٤ - ثنائي فنييل -٤- سيانوبيوتان .

2 - dimethylamino -4,4 - diphenyl -4- cyanobutane .

مثل : Pre - methadone

Methamphetamine : ميثامفيتامين (٩١)

(+) - ٢- مثيل أمينو -١- فنييل بروبان .

(+) -2- methylamino -1- phenylpropane

مثل : Methedrine

Methaqualone : ميثاكوالون (٩٢)

٢ - مثيل -٣- أورثو - توليل - ٤ (٣ يد) كينازولينون .

2 - methyl -3-O - tolyl -4- (3H) - quinazolinone .

مثل : Revonal

Methylphenidate : مثيل فينيدات (٩٣)

٢ - فنييل - ٢ - (٢ - بيريديل) استر مثيلي حمض الخليك

2 - phenyl -2- (2 - piperidyl) acetic acid methyl ester .

بذاته وأملأحه بذاتها في جميع أشكالها الصيدلانية المختلفة .

مثل : Ritalin

Myrophine : میروفین (۹۴)

Myristylbenxylmorphine. میریستیل بنزیل مورفین.

Myristyl peronine - (N.I.H. - 5986 A.) : مثل

Noracymethadol : نورا سیمیتادول (۹۵)

(+) - ألفا - ۳ - اسیٹو کسی - ۶ - متیل آمینو - ۴, ۴ - ثنائی فنیل
ہیپتان .

(±) - alpha - 3- acetoxyl - 6- methylamino - 4,4
diphenyl heptane .

مثل : (N.I.H. - 7667)

Norpipanone : نورپیپانون (۹۶)

۴, ۴ - ثنائی فنیل - ۶ - پیریڈینو - ۳ - ہیکسانون .

4,4 - diphenyl - 6 - piperidino - 3- hexanone .

مثل : Hexalgon

Norlevorphanol : نورلیفورفانول (۹۷)

(-) - ۳ - ہیدرو کسی مورفینان

3-3 hydroxymorphinan (-)

مثل : (N.I.H. - 7539) (Ro . - 1 - 7687)

Normorphine : نورمورفین (۹۸)

دی میٹیل مورفین Demethylmorphine

أو

N- demethylated morphin ن - دی میٹلاتد مورفین

Normethadone : نورميثادون (٩٩)

٦ - ثنائي مثيل أمينو - ٤,٤ ثنائي فنييل - ٣ - هيكسانون .

3- diphenyl - 4,4 - dimethylamino - 6 hexanone .

أو

١ - ثنائي مثيل أمينو - ٣,٣ - ثنائي فنييل - ٤ - هيكسانون .

4- diphenyl - 3,3 - dimethylamino - 1 hexanone

أو

١,١ - ثنائي فنييل - ١ - ثنائي مثيل أمينو أثيل - ٢ - بيوتانون .

2- 1- dimethyl aminoethyl - 1,1 - diphenyl butanone

مثل : Mepidon - Extussin - Extussin - Deatussan
- Veryl - Ticarda

Nicomorphine : نيكومورفين (١٠٠)

٦,٣ - ثنائي نيكوتينيل مورفين .

3,6 - dinicotinylmorphine

أو

ثنائي - حمض نيكوتينك امتر المورفين .

Di - nicotinic acid ester of morphine

مثل : Nicophine - Vandal

Tetrahydrocannabinol : تتراهيدوركانابينول (١٠١)

١ - هيدروكسي - ٣ - بنتيل - ٦ أو ٧ و ١٠ و ١١ - رباعي

هيدرو - ٦ و ٩ ثلاثي مثيل - ٦ - يد - ثنائي بنزو (ب ، د) بيران .

1 - Hydroxy - 3 penty 1 - 6a . 7,10 , 10a -
tetrahydro - 6,6,9 trimethyl - 6 H - didenzo (b,d)
pyran .

(۱۰۲) - اس تی پی . دی او ام : STP , DOM

۲ - آمینو - ۱ - (۵,۲ - ثنائی میثوکی - ۴ - متیل فنیل پروبان

2 - amino - 1- (2,5 - dimethoxy - 4- methyl
phenylpropane .

(۱۰۳) - دی م ه پ : DMHP

۳ - (۲,۱ ثنائی متیل هیبتیل) - ۱ - هیدروکی - ۷ و ۸ و ۹
۱۰ - رباعی هیدرو - ۶ و ۶ و ۹ ثلاثی متیل - ۶ ید - ثنائی بنزو (ب
د) بیران .

3 - (1,2 - dimethylheptyl -1- hydroxy - 7
8,9,10 , - tetrahydro 6,6, 9 - trimethyl - 6 H -
dibenzo (b,d) pyran.

(۱۰۴) سیلوسین و سیلوتسین : Psilocine , psilocin

۳ - (۲ - ثنائی متیل آمینو اتیل) - ۴ - هیدروکی اندول

4- (2 - dimethylaminoethyl) - 3 -
hydroxyindole

(۱۰۵) مسکالین : Mescaline

۳, ۴, ۵ ثلاثی میتوکی فین اتیل آمین

3,4,5 trimethoxypenethylamine .

(۱۰۶) پاراهکسیل : Parahexyl

۳ - هیکسل - ۱ - هیدروکی ۷, ۸, ۹, ۱۰ - رباعی هیدرو -
۶, ۶, ۹ ثلاثی متیل - ۶ ید - ثنائی بنزو (ب د) بیران .

3 - hexyl -1- hydroxy - 7,8,9,10 - tetrahydro -
6,6,9 - trimethy L - 6 H - dibenzo (b,d) pyran .

DET : دی ات (۱۰۷)

N,N. - diethyltryptamine : ن ، ن ثنائی ائیل تربیتامین :

DMT : دی مت (۱۰۸)

N,N . dimethyltryptamine : ن ، ن ثنائی متیل تربیتامین :

Mecloqualone : میکلوقوالون (۱۰۹)

۳ - (اورثو - کلورفنیل) - ۲ - متیل - ۴ - (۳ ید)
کینازولینون

3 - (O - Chlorphenyl) -2- methyl -4- (3H) -
quinazolinone .

Tenocyclidine : تینوسیکلیدین (۱۱۰)

۱ - (۱ - ۲ ثینیل) سیکلو هکسیل { پیریدین

1 { 1-(2- thienyl) cyclohexy } piperidine

مثل : TCP

Rolicyclidine : رولیسیکلیدین (۱۱۱)

۱ - (۱ - فنیل سیکلو هکسیل) پیرولیدین

1 - (1 - phenylcyclohexyl) pyrrolidine

مثل : PHF or PCPY

Eticyclidine : ایتیسیکلیدین (۱۱۲)

N - ethyl -1- phenyl cyclohexylamine

ن - ائیل - ۱ - فنیل سیکلو هکسیل آمین .

مثل : PCE

بنزفیتامین : Benzfetamine (۱۱۲)

ن - بنزیل - ن - ألفا - ثنائی متیل فین ائیل آمین

N-benzyl - N- a - dimethylphenethylamine

بنزاتھا و املاحھا بذاتھا فی جمیع اشکالھا الصيدلیۃ المختلفة .

الفنتانیل : Alfentanil (۱۱۴)

ن - { ۱ - { ۲ - ۴ - ائیل - ۵, ۴ - ثنائی ہیدرو - ۵ - اؤکسو -

۱ - ید - تترازول - ۱ - یل (ائیل) - ۴ - (میٹوکسی متیل) - ۴ - پیریدنیل } - ن - فنیل پروپانامید .

N - { 1- { 2-(4- ethyl - 4,5 - dihydro -5- oxo -1
H-tetrazol -1- yl)ethyl - 4- (methoxymethyl)-4-
piperidinyl } -N- phenylpropanamide

مفل : Rapifen

برولامفتامین : Brolamfetamine (DOB) (۱۱۵)

دای میٹوکس بروموفیتامین

Dimethoxybromoamfetamine

(+) - ۴ - برومو - ۵, ۲ - ثنائی میٹوکسی - ألفا - متیل فین ائیل

آمین

(±) -4- bromo - 2,5 - dimethoxy -a-
methylphenethylamine

أو

۵, ۲ - ثنائی میٹوکسی - ۴ - بروموفیتامین

2,5 dimethoxy -4- bromoamphetamine .

Tenamfetamine (MDA) : تينامفيتامين (١١٦)

ميشلين ثنائي أوكسي امفيتامين :

Methylenedioxyamphetamine

ألفا - ميثيل - ٤,٣ (ميشلين ثنائي أوكسي) فين اثيل أمين

a - methyl 3,4 (methylenedioxy)
phenethylamine .

Pentazocine : بنتازوسين (١١٧)

١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ٦ - سداسي هيدرو - ١١,٦ - ثنائي ميثيل

٣- - (٣ - ميثيل - ٢ بيوتنيل) - ٦,٢ - ميثانو - ٣ - بنزازوسين - ٨ -
أول

1 - , 2,3,4,5,6 - hexahydro - 6 , 11 - dimethyl
-3- (3 - methyl -2- butenyl) - 2,6 - methano -3-
benzazocin -8- OL.

والمعروف تحت اسم سوسيجون ، فورترال ، تالوين .

Sosegon , Fortral . Talwin .

Sufentanil : سوفنتانيل (١١٨)

ن - (٤ - ميثوكسي ميثيل) - ١ - (٢ - ٣ ثينيل) - اثيل {

٤ - بيريديل { بروبيونانيليد }

N - { 4- (methoxymethyl) - 1- { 2 - (2-Thienyl)
- ethyl } -4- piperidyl } propionanilide.

Thiofentanyl : ثيوفنتانيل (١١٩)

ن - (١ - (٢ - ٢ - ثينيل) - اثيل) - ٤ - بيريديل {

بريونيانيليد

N - { 1-(2-(2- thienyl) ethyl) -4- piperidyl
propionanilide .

۱۲۰) فینتیلین : Fenetylline

۷ - ۲ - (الف - مثیل فین ائیل) - امینو { ائیل } تیوفیلین

7 - (2- { (a - methylphenethyl) amino } ethyl }
theophyllin .

۱۲۱) الفامیل فینتیلین : Alpha - methylfentanyl

ن - ۱ - (الف - مثیل فین ائیل) - ۴ - بیبریدیل { بروپیونا
نیلید

N - { 1- (a-methylphenethyl) -4- piperidyl }
propionanilide .

۱۲۲) پارا-فلورو فینتیلین : Para - fluoro fentanyl

۴ - فلورو - ن - ۱ - (فین ائیل) - ۴ - بیبریدیل { بروپیونانیلید

4 - fluoro - N - (1- phenethyl -4- piperidyl)
propionanilide .

۱۲۳) بیتا-هیدروکسی فینتیلین :

Beta - Hydroxy fentanyl

ن - ۱ - (بیتا-هیدروکسی فین ائیل) - ۴ - بیبریدیل { بروپیونا
نیلید

N - { 1-(beta - hydroxy phenethyl) -4-
piperidyl } propio Na Nilide .

۱۲۴) بیتا-هیدروکسی -۳-مثیل فینتیلین :

Beta - hydroxy -3- methylfentanyl

ن - ۱ - (بیتا-هیدروکسی فین ائیل) - ۳ - مثیل - ۴ -
بیبریدیل { بروپیونا نیلید .

N- { 1-(beta - hydroxy phenethyl)-3- methyl
-4- piperidyl } propionanilide .

3 - Methyl fentanyl : مثیل فنتانیل (۱۲۵)

ن - (۳ - مثیل - ۱ - فین ائیل - ۴ - بیپریدیل) پروپیونا نیلید

N- (3-methyl -1- phenethyl -4- piperidyl)
propionanilide .

Cathinone : کاتینون (۱۲۶)

(-) - الفا - امینو پروپیوفینون :

(-) - alpha aminopropiophenone .

(-) - (کب) - ۲ - امینو پروپیوفینون :

or (-) - (S) - 2- aminopropiophenone

Methcathinone : میثاکاتینون (۱۲۷)

۲ - (مثیل آمینو) - ۱ - فیل پروپان - ۱ - واحد

2 - (methylamino) 1 - phenylpropan-1- one

مثل : Ephedrone افیدرون

Ertyptamine : ارتیپتامین (۱۲۸)

۳ - (۲ - آمینو بوتیل) اندول

3 - (2-aminobutyl) indole

Aminorax : آمینورکس (۱۲۹)

۲ - آمینو - ۵ - فینیل - ۲ - اوكسازولین

2 - amino -5- phenyl -2- oxazoline

4 - Methyl aminorax : مثیل آمینورکس (۱۳۰)

(+) مفرون -٢- أمينو -٤- مثيل -٥- فليل -٢- أوكسازولين

(±) cis -2- amino -4- methyl -5- phenyl -2-oxazoline .

Flunitrazepam (١٣١)^(١) الفلونيترازيبام ومستحضراتها:

٥) و - فلورفينيل (-) ٣,١ - داي - هيدرو - ١ - ميشيل - ٧

نثرو - ٢ هـ - ٤,١ - بنزودايازين - ٢ - اون (

5 - (O - Fluorophenyl) -1-3- Dihydro -1-Methyl -7-Nitro -2H- 1.4 Benzodiazepin -2-ONE)

وكذلك أى مستحضر أو مخلوط أو مستخلص أو أى مركب آخر
يحتوى على إحدى المواد المدرجة فى هذا الجدول أو أى أحد أملاحها أو
نظائرها أو استيراتها أو أثيراتها أو أملاح النظائر والاستيرات والأثيرات
لهذه المواد وبأى نسبة كانت ما لم ينص على نسبة محددة .

(١) أضيف بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢١ لسنة ١٩٩٩ - الوقائع المصرية

العدد ٣٩ فى ٢٠ / ٢ / ١٩٩٩

الجدول رقم (٢)

المستحضرات المستثناة من النظام

المطبق على المواد المخدرة

(١) مستحضرات المورفين:

١- لبوس يودفورم والمورفين

(للبوس واحد) جرام

يودو فورم ٠,٣٢٠

كلوريدات المورفين ١٦ ر.

زبدة كاكاو - كمية كافية لغاية جرام واحد.

٢- لصقة الأفيون:

راتنج لامي ٢٠

تريبتينا ٣٠

جمع أصفر ١٥

مسحوق لبان ذكر ١٨

مسحوق الجاوى ١٠

مسحوق الأفيون ٥

بلسم البيرو ٢

٣- لصقة الأفيون:

خلاصة أفيون ٢٥

راتنج لامي منقى ٢٥

لصقة الرصاص الصمغية ٥٠

٤- لصقة الأفيون:

للبروس الواحد

- راتنج لامي ٨
ترينتيننا عادة ١٥
جمع أصفر ٥
لبان ذكر مسحوق ٨
جاوى مسحوق ٤
مسحوق الأفيون ٢
بلسم البيرو ٩٠

٥- لصقة الأفيون:

- مسحوق الأفيون الناعم ١٠
لصقة راتنجية ٩٠

٦- لصقة الأفيون (انظر التركيب تحت رقم ٥):

مخلوط بغيرها من اللصقات الواردة بالفار ماكوبيا البريطانية أو
بكدكس الصيدلة البريطانى .

٧- مروخ الأفيون:

مليمتر

- صبغة الأفيون ٥٠٠
مروخ صابونى ٥٠٠
٨- مروخ الأفيون (انظر التركيب الواردة تحت رقم ٧):

مخلوطا بأحد المروخات الواردة بالفار ماكوبيا البريطانية أو
بكدكس الصيدلة البريطانى .

٩- مروح الأفيون النوشادري:

ملليمتر

- ٣٠ مروح الكافوري النوشادري
٣٠ صبغة الأفيون
٥ مروح البلادونا
٥ محلول النوشادر المركز
١٠٠ مروح صابوني كمية كافية لغاية
١٠ - مروح الأفيون النوشادري:

نفس التركيب الوارد تحت رقم ٩ مخلوطا بأحد المروحات الواردة
بالفارما كوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية .

١١ - عجائن كاوية للأعصاب ومستحضرات تحتوى - على أملاح المورفين أو
أملاح المورفين والكوكايين - على ما لا يقل عن ٢٥٪ من الأحماض الزرنيخية ويدخل
فى صنعها كريوزوت أو فينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

١٢ - حبوب مضادة للإسهال

جولم

- ٠,٦٤٨ كافور
٠,٠١٣ خللات الرصاص
٠,١٦٢ تحت نترات البزموت
٠,٦٤٨ حمض التنيك
٠,٠٢٠ مسحوق الأفيون

١٣-حبوب الديجيتالا والأفيون المركبة:

مسحوق أوراق الديجيتالا	٠,٠٣١
مسحوق الأفيون	٠,٠١٩
مسحوق عرق الذهب	٠,٠١٣
كبريتات الكينين	٠,٠٧٨
شراب الجلو كوز لعمل ١٢ حبة	كمية

كافية

١٤-حبوب الزئبق:

مع الأفيون حبوب الزئبق	٣,٠٨٩
مسحوق الأفيون لعمل ١٢ حبة	٠,١٩

١٥-حبوب الزئبق مع الطباشير والأفيون:

مسحوق عرق الذهب بالأفيون	٠,٠٧٨
(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١) .	

جرام

مسحوق الزئبق بالطباشير	٠,٠٧٨
سكر لين	كمية كافية

شراب الجلو كوز لعمل ١٢ حبة	كمية
----------------------------------	------

كافية

١٦-حبوب عرق الذهب مع بصل الغنصل:

مسحوق عرق الذهب بالأفيون	٣٠
(تركيب هذا المسحوق مبين تحت رقم ٢١) .	

١٠ مسحوق نضال العنصل
١٠ راتنج نوشادري مسحوق
	شرباب الجملوكوز - كمية كافية
١٧ حبوب كلورالزئبقيك بالافيون؛
١٠ كلورور الزئبقيك المسحوق
١٠، ٢١ خلاصة الأفيون
١٠، ٢٠ خلاصة عرق النجيل
	مسحوق عرقموس كمية كافية لعمل ١٠ حبات .
١٨ حبوب يودورالزئبقوز بالافيون
جرام	
١٠، ٥٠ يودور الزئبقوز الحديث التحضير
١٠، ٢١ مسحوق الأفيون .
١٠، ٣ مسحوق عرقموس
	عسل أبيض كمية كافية لعمل ١٠ حبات
١٩ حبوب الرصاص مع الأفيون؛
٨٠ خلاص الرصاص المسحوق
١٨ مسحوق الأفيون
٨ شرباب الجملوكوز أو كمية كافية
٢٠ حبوب التريثيتيا المركبة
١٠، ٥ أفيون

كبريتات الكينين	٢,٠٥
معدة سائلة	٣,٠٠
ترينتين	٨,٠٠
كربونات المغنيزيوم كمية كافية لعمل مائة حبة .	
٢١- مسحوق عرق الذهب المركب (مسحوق دوفر) :	

جرام

مسحوق عرق الذهب	١٠,٠٠
مسحوق الأفيون	١٠,٠٠
مسحوق كبريتات البوتاسيوم	٨٠,٠٠
٢٢- مخاليط مسحوق دوفر (انظر التركيب الوارد تحت رقم ٢١ مع الزئبق الطباشيري أو الأسبيرين أو الفيناستين أو الكينين وأملأه أو بيكرينات الصودا.	
٢٣- مسحوق الكينول المركب :	

جرام

مسحوق الكينو	٧٥
مسحوق الأفيون	٥
مسحوق القرفة	٢٠
٢٤- قمعاع الرصاص المركبة :	
خلات الرصاص المسحوق	٢,٤
مسحوق الأفيون	٠,٨
زبدة الكاكاو كمية كافية لعمل ١٢ قمعاً زنة كل منها حوالى جرام واحد .	

٢٥- أقراص مضادة للزكام رقم ٢ :

جرام

- مسحوق الأفيون ٠,٠٤٣
 - كبريتات الكينين ٠,٠٢٢
 - كلوريد النوشادر ٠,٠٢٢
 - كافور ٠,٠٢٢
 - خلاصة أوراق البلادونا ٠,٠٤٣
 - خلاصة جذور خائق الذنب ٠,٠٤٣
- ### ٢٦- أقراص مضادة للإسهال رقم ٢ :

- مسحوق الأفيون ٠,٠١٦
 - كافور ٠,٠١٦
 - مسحوق عرق لذهب ٠,٠٠٨
 - خلات الرصاص ٠,٠٠١
- ### ٢٧- أقراص مضادة للدرجن رقم ٢ :

جرام

- مسحوق الأفيون ٠,٠١٣
- مسحوق عرق الذهب ٠,٠٤٨
- مسحوق الزئبق الحلو ٠,٣٢٤
- خلات الرصاص ٠,٣٢٤
- زيموت بيتانغانا تول ٠,١٩٤

٢٨- أقراص الزئبق مع الأفيون:

كلورو الزئبقوز المسحوق	٠,٠٦٥
أكسيد الأنثيمون المسحوق	٠,٠٦٥
مسحوق جذور عرق الذهب	٠,٠٦٥
مسحوق الأفيون	٠,٠٦٥
سكر لبن	٠,٠٦٥
محلول الجيلاتين - كمية كافية لعمل قرص واحد .	

٢٩- أقراص الرصاص مع الأفيون:

جرام

مسحوق خلاص الرصاص الناعم	١٩,٤٤
مسحوق الأفيون	٣,٢٤
سكر مكرر مسحوق	٦,٤٨

ملليمتر

محلول الشويبرومين الأثيري	٣,٦٠
كحول	٠,٩٠

٣٠- أقراص الرصاص مع الأفيون:

جرام

سكر الرصاص	٠,١٩٥
مسحوق الأفيون	٠,٠٦٠
محلول الجيلاتين كمية كافية لعمل قرص واحد .	

٣١- مرهم العفص المركب:

٢٠	مسحوق العفص الناعم
٤	خلاصة الأفيون
١٦	ماء مقطر
١٠	لانولين
٥٠	برافين أصفر رخو

٣٢- مرهم العفص المركب:

(انظر التركيب الوارد تحت رقم ٣١ اخلوط بغيره من المراهم واللصقات والواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية .

٣٣- مرهم العفص مع الأفيون

٢,٠٠٥	مرهم العفص
٧,٠٧٥	مسحوق الأفيون

٣٤- مرهم العفص مع الأفيون :

(انظر التركيب الوارد تحت رقم ٣٣ اخلوط بغيره من المراهم واللصقات والواردة بالفارماكوبيا البريطانية أو بكودكس الصيدلة البريطانية) .

٣٥- ياترين ١٠٥ :

(حامض يودو أو كسيكينولايك سلفونيك) مضافا إليه ٥ ٪ أفيون .

(ب) مستحضرات الديكوديد:

محاليل الكارديازول ديكوديد:

محلول يحتوى على ما لا يقل عن ١٠ ٪ من الكارديازول ما لا يزيد على ٥ ٪ من أحد أملاح الديكوديد

(ج) مستحضرات التلايكودال

جرام

١- أقراص مضادة للأفيون:

أيكودال	١
مسحوق جنطيانا	٢٥
مسحوق عرق الذهب	٢٠
كبريتات الكئين	٥٠
كافايين	٥٠
سكر لبن	٢٥
ملاحظة: يحظر عرض هذا المستحضر على الجمهور باسم مستحضر مضاد للأفيون	
٢- أقراص ب.ب. المركبة:	

جرام

مسحوق برياريس عادي	٠,٠٣٢٤
جوز مقني	٠,٠٠١٣
أيكودال	٠,٠٠٣٢
عرق الذهب	٠,٠٦٤٨
راوند	٠,٠٠١٣
مسحوق القرفة المركب	٠,٠٣٢٤
طابشير عطري	٠,٠٠٣٢

(د) مستحضرات الكوكايين:

١- حقن برناتريك

(أ) بى سياتور الزئبق ٠,٠٣

كوكايين ٠,٠٢

جرام

(ب) سكسيناميد الزئبق ٠,٠٣

كوكايين ٠,٠١

٢- حقن ستيل:

جرام

(أ) سكسيناميد الزئبق ٠,٠٣

كلوريدات الكوكايين ٠,٠١

(ب) سكسيناميد الزئبق ٠,٠٥

كلوريدات الكوكايين ٠,٠٣

٣- بى يورات الصودا المركب مع الكوكايين:

على شكل أقراص صلبة تحتوى على الأكثر على ٠,٢ ٪ من أحد أملاح الكوكايين مع ما لا يقل عن ٢٠ ٪ من الأنتيبيرين أو من غيرها من المواد المسكنة المماثلة وما لا يزيد عن ٤٠ ٪ من المواد المحسنة للطعم ولا يزيد وزن القرص عن جرام واحد .

٤- عجائن كاوية للأعصاب:

مستحضرات تحتوى - عدا أملاح الكوكايين أو أملاح الكوكايين والمورفين - على ما لا يقل عن ٢٥ ٪ من الأحماض الزرنيفية ويدخل فى

صنعها كبروزوت أوفينول بالمقدار اللازم لتكون متماسكة على شكل عجينة .

٥- أقراص كوكاين أنثرويين تحتوي كل منها على ٠,٠٠٠٢ جرام من أحد أملاح الكوكاين على الأكثر وعلى ٠,٠٠٠٢ جرام من أحد أملاح الأنثرويين على الأقل.

جرام

كبريتات الأنثرويين ٠,٠٠٠٣

كلوريدات الكوكاين ٠,٠٠٠٣

سكر المن ٠,٠٠٠٣

زنة القرص الواحد ٠,٠٠٣٦

ونسبة الكوكاين فيه ٨,٣ %

٦- أقراص للصوت: كلوريدات البوتاس:

جرام

يوري:

كوكاين ٠,٠٠٢٥

زنة القرص الواحد ٠,٣٣٥

(هـ) مستحضرات قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي

المستحضرات التي قاعدتها خلاصة أو صيغة القنب الهندي التي

لا تستعمل إلا من الظاهر .

الجدول رقم (٢)

في المواد التي تخضع لبعض

قيود الجواهر المخدرة

(أ) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها التي تحتوي على أى مادة من هذه المواد بكمية تزيد عن ١٠٠ ملليجرام فى الجرعة الواحدة ويتجاوز تركيزها فى المستحضر الواحد عن ٢,٥ ٪ ما لم ينص على غير ذلك .

(١) أنثيل مورفين ، Ethyl morphine .

٣ - أنثيل مورفين :

3 - Ethyl morphine :

Dionine : مثل

(٢) أستيل ثنائى إيلروكوداين ، Acetyl dihydrocodeine

٦ - أسيتوكسى -٣- ميثوكسى -ن- ميثيل - ٥,٤ - أبوكسى - مورفينان .

6 - acetoxyl -3- methoxyl -N- methyl - 4,5 epoxy -morphinan .

Acetylcodone : مثل

(٢) ثنائى إيلروكوداين ، Dihydrocodeine

٦ - أيدروكسى -٣- ميثوكسى -ن- ميثيل - ٥,٤ - أبوكسى - مورفينان .

6 - hydroxyl -3- methoxyl -N- methyl - 4,5 epoxy -morphinan .

مثل : Dihydrin - Paracodin

٤٠) فلولوكودين ، Pholcodine

مورفو لنيل ائيل مورفين :

Morpholinylethyl morphine.

أو

بيتا -٤- مورفولينيل ائيل مورفين :

Beta -4- morpholinylethyl morphine

مثل : Necodin

(٥) كوداين ، Codeine

٣ - مئيل مورفين . : 3 - methyl morphine

مثل . : Methyl morphine

(٦) نوركوداين ، Norcodeine

ن - ديمئيل كوداين . : N- demethyl codeine

(٧) نيكوتنائي كوداين ، Nkodicodine

٦ - نيكو تنيل ثنائي أيدرو كوداين

6 - Nicotinyl dihydrocodeine

أو

أستر حمض النيكوتينيك لثنائي أيدرو كوداين .

Nicotinic acid ester of dihydrocodeine .

مثل . : N.I.H 8238 - RC 174

(ب) المادة الآتية ومستحضراتها التي تحتوى على أكثر من ١٠٠ ملليجرام بالجرعة الواحدة مع ما يساويها على الأقل من مادة المئيل سلبولوز مالم ينص على غير ذلك .

بروبيرام : Propiram

ن - (١ - مثيل - ٢ - بيجريد نواثيل) - ن - ٢ - بيجريد
بروبيو ناميد .

N - (1 - methyul - 2- piperidinoethyl) - N- 2-
py - ridyl - propionamide .

مثل : Algeril

(جـ) كذلك المواد الآتية .

(١) ١ - إثيل - ٢ - كلور إثيل إثيل - كاربينول ،

Ethyl - 2- chlorovinylethynyl carbinol .

والمعروف بالاسم التجارى أو الاسم الدارج .

Ethchlorvynol .

(٢) إثيلامات : Ethinamate

١ - إثيل سيكلو هيكسانول كارباتامات

Ethnyl cyclo hexanol carbamate.

(٢) أمفيبرامون^(١) : Amphepramon

٢ - (ثنائى إثيل أمين) بروبو فينون .

2 - (diethylamino) propiophenone .

(٤) باربيتال : Barbital

٥,٥ - ثنائى إثيل حمض باربيتوريك

5,5 - diethyl barbituric acid

(١) تحذف مادة أمفيبرون من الفقرة (ج) بناء على قرار من وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ - الوقائع المصرية - العدد ١٥٣ فى ٤ / ٧ / ١٩٨٩ .

Pentobarbital (۵) بنتوباربيتال:

5 - إيثيل -5- (1-مethyl butyl) حمض باريثوريك
5 - ethyl -5- (1-methyl butyl) barbituric acid.

Pipradol (٦) پيپراڊول:

۱، ۱ - ثنائی فنیل - ۱ - (۲ - پیریڈیل) میٹانول .
1,1- diphenyl -1- (2- piperidyl) methanol .

(۷) ۱، ۲-ثنائی مثیل آمینو - ۲، ۱-ثنائی فیل ایثن :
(-) -1- dimethylamino - 1,2 diphenylethane.

والمعروف بالاسم التجاري أو الاسم الدارج S.P.A..

Cyclobarbitol : (۸) سیکلوهباربیتال :

۵-۵ (۱-سیکلوهیکسامین-۱-یل) -۵-ایٹیل حمض
باریتھوریک

5,5 (1- cyclohexene -1- yl) -5- ethylb arbituric
acid .

pheneyclidine (٩) فينيسايدالدين

۱- (۱-phenylcyclohexyl)piperidine.

Phenmetrazine (١٠) فينمترازين

٣ - مٲل -٢ - فٲل مورفولٲن
3 - methyl -2- phenylmorpholine .

(١١) فينوباربيتال : Phenobarbital

٥ - أنيل - ٥ - فنيل حمض باربيتوريك

5 - ethyl - 5- phenyl barbituric acid .

(١٢) مبروبامات : Meprobamate

٢ - ميثيل بروبيل - ١ - ٣ - ١ - ٣ - بروبانديول ثنائي كربامات .

2 - methyl - propyl - 1,3 - propanediol dicarbamate .

(١٣) ميثيل فينوباربيتال : Methil phenobarbital

٥ - أنيل - ١ - ميثيل - ٥ - فنيل حمض باربيتوريك

5 - ethyl - 1-methyl - 5- phenyl barbituric acid.

(١٤) مثيريلون : Methuprylon

٣,٣ - ثنائي أنيل - ٥ - ميثيل - ٤,٢ - بيبيريدين - ديون .

3,3 diethyl - 5- methyl - 2,4 piperidine - dion .

(١٥) نيكوكودين : Nicocodeine

٦ - نيكوتينيل كوداين : 6 - Nicotinyl codeine :

أو

٦ - (بيريدين - ٣ - حمض كاربو كسليك) - كوداين أستر .

6 - codeine (pyridine - 3- carboxylic acid) - ester .

ملحوظة : أضيفت المواد الآتية الى الجدول الثالث فقرة (ج) المنحى

بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦

لسنة ١٩٨١ سالف الذكر وهى :

(١٦) (١) مادة :

(4) -3,4 - Dime Thyl -2- phenylmobpholine

والمعروفة بالاسم الدولي غير التجارى

Phendimetrazine

(١٧) (٢) مادة :

a-a Dimethyl phenethylamine

والمعروفة بالاسم الدولي غير التجارى

Phentermine

(١٨) (٣) مادة :

**5-(p-Chlorphenyl -2,5 - Dihydro -3 Himi
(Azol)**

والمعروفة بالاسم الدولي غير التجارى

Isoindol -5- olmazindol

(١٩) (٤) مادة الأفيونين وأملحها،

(٢٠) (٥) مادة البيموولين؛

(٢١) (٦) مادة بويرينورفين؛

(٢٢) (٧) ن. حمض استيل الانترانييل

n- Acetylanthranilic acid

(١) ، (٢) ، (٣) أضيفت بقرار وزير الصحة رقم ٥٠٦ لسنة ١٩٨١ .

(٤) أضيفت المادة ١٩ بقرار وزير الصحة رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٠ القوائم المصرية العدد ٤ في ١٩٩١/١/٥ .

(٥) و (٦) أضيفت المادتين ٢١، ٢٠ بقرار وزير الصحة رقم ٣٧٥ لسنة ١٩٩٠ القوائم المصرية العدد ١١٦ في ١٩٩١/٥/٢٣ .

(٧) أضيفت المواد من ٢٢ إلى ٢٩ بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ .

Pseudo ephedrine	(٢٣) شبه الأيفيدرين ؛
Ergometrine	(٢٤) الأيرجومترين ؛
Ergotamine	(٢٥) الأيرجوتامين ؛
Safrol	(٢٦) السافرول ؛
Isosafrol	(٢٧) الأيزوسافرول ؛
	(٢٨) ١ - قتيلى - ٢ - بروبانون ؛

1 - phenyl - 2- propanone

(٢٩) ٢، ٤ ، مثيلين ديوكس قتيلى - ٢ - بروبانون ؛

3,4 Methylenedioxy phenyl - 2- propanone

Lysergic acid	(٣٠) حمض الليسيرجيك ؛
Piperonal	(٣١) بيبرونال ؛
Mesocarb	(٣٢) ميزوكارب ؛
Zipperol	(٣٣) زيبرول ؛
Cathine	(٣٤) كاثين ؛
Acetic anhydride	(٣٥) أنثريد الخليك ؛

وكذلك أملاح ونظائر واسترات وإثيرات وأملاح نظائر واسيرات
جميع المواد المذكورة فى هذا الجدول ما لم ينص على غير ذلك .

(د) المواد الآتية وكذلك مستحضراتها المختلفة .^(١)

Amphepramon	١ - مادة امفيبرامون
-------------	---------------------

(١) أضيف البند (د) بقرار وزير الصحة رقم ٨٩ لسنة ١٩٨٩ الوقائع المصرية العدد
١٥٣ فى ١٩٨٩ / ٧ / ٤

٢ - (ثنائي إيثيل أمينو) بيروبيوفينون .

2 - Diethylamino propiohenone

(٢) (١) مادة فلو ينترازيبام . Fluinitrazepam

٥ - (و - فلوروفينيل) - ١ - ٣ - داي - هيدرو - ١ - ميثيل - ٧ -

نيترو ٢ هـ - ١ - ٤ - بنزوديازيبين - ٢ - أون

5 - O - Flurophenyl - 1,3 dihydro - 1- methyl 7 -

ni - tro - 2H - 1,4 ben zodiaze pin -2- one .

- (٢) جميع مشتقات البنزوديازيبينز ومستحضراتها

Benzodiazepines

- (٣) مادة كيتامين وأملأحها ومستحضراتها

Ketamine

(١) حذفت مادة الفلورينترازيبام ومستحضراتها بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٢١

لسنة ١٩٩٩ .

(٢) و (٣) أضيفت بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ .

الجدول رقم (٤)

الحد الأقصى لكميات الجواهر المخدرة الذى لا يجوز - للأطباء
البشريين وأطباء الأسنان الحائزين على دبلوم أو بكالوريوس - تجاوزه فى
وصفة طبية واحدة

جرام

- (١) الأفيون ٠,٦٠
- (٢) (١)
(أ) أقراص المورفين أو أملاحها Morphine ٤٢٠ ملليجرام
(أربعمائة وعشرون ملليجرام)
(ب) أمبولات المورفين أو أملاحها Morphine ٦٠
ملليجرام (ستون ملليجرام)
(٣) داي استيل المورفين (اسيتو مورفين ، ديامورفين ديافورم ،
هيرون) وأملاحه ٠,٠٢
(٤) بنزويل المورفين وأملاحه وكافة استرات المورفين الأخرى
أملاحه ٠,٠٦
(٥) بنزويل المورفين (بيرونيين) وأملاحه وكافة أو كسيدات
الأثير المورفينية

جرام

- الأخرى وأملاحها فيما عدا إيثيل
المورفين (ديونين) وموثيل المورفين (كودايين) ٠,١٠
(٦) داي هيدروديزوكسى مورفين (ديزومورفين) ٠,٠٦
(٧) التبايين وأملاحه ٠,١٥

(١) عدلت الفقرة (٢) بقرار وزير الصحة والسكان رقم ٤٦ لسنة ١٩٩٧ .

- (٨) ز - أوكسى مورفين جينو مورفين ومركباته
- وكذا المركبات المورفينية الأخرى ذات الأوزن الخماسى
للتكافؤ ٠,٢٠
- (٩) داي هيدرو أوكسى كودينون وأملاحه (كالايكودال)
واستراته وأملاح هذه الأسترات ٠,٠٦
- داي هيدرو كودينون وأملاحه (كالديكوديد) وأستراته وأملاح
هذه الأسترات ٠,٠٦
- داي هيدرو مورفينيون وأملاحه (كالديلوديد) وأستراته وأملاحه
هذه ٠,٠٩
- الأسترات ٠,٠٩
- استيلو داي هيدرو كودينون أو أستيلو داي مفيلو داي هيدرو تباين
وأملاحه ٠,٠٦
- كالأسيد يكون وأسترات وأملاح هذه الأسترات ٠,٠٦
- داي هيدرو مورفين وأملاحه (كالبارامورفان) وأستراته وأملاح
هذه الأسترات ٠,٠٦
- (١٠) الكوكايين وكافة أملاحه :
- للإستعمال الباطنى ٠,١٠
- للإستعمال الظاهرى ٠,٤٠
- بشرط أن يوصف فى مركب لا تزيد نسبته فيه عن أربعة فى المائة .
- (١١) الألكجونيون وكافة أملاحه وأستراته وأملاح هذه
الأسترات ٠,١٠

- (١٢) استرايئيلي الحمض ميشيل -١- فينيل -٤- بيجريدين
 كاربو كسليك -٤ (بيتدين) وجميع أملاحه وهو كذلك (ريميرول
 ودولانتين) ٠,٦٥
- (١٣) القنب الهندي و كانابيس ساتيفا ٠,٦٠
- رانتج القنب الهندي ٠,٢٠
- خلاصة القنب الهندي ٠,٢٠

ملليمتر

- خلاصة القنب الهندي السائلة ٠,٦٠
- صبغة القنب الهندي ٤,٠٠
- (١٤) ميشيل داى هيدرومورفينون وأملاحه المعروف باسم
 كلوريدات ٠,٣٠
- (١٥) داى فينيل -٤,٤- داى ميشيل أمينو -٦- هيبتانون -٣
 ومعروف أيضاً تحت
 اسم داى ميشيل أمينو -٦- داى فينيل -٤,٤- هبتانون -٣ (ميتادون
) وجميع أملاحه
- (١٦) داى فينيل -٤,٤- مورفوليتو -٦- هيبتانون -٣- ومعروف
 ايضاً تحت اسم مورفولينو داى فينيل -٤,٤- هيبتانون -٣ (فينادكسون)
 وجميع أملاحه وهو ايضاً هيبتا لجن (..... ٠,٢٥٠
- (١٧) أمبول ماكسيتون (Maxiton Amp) عدد ٦ أمبول
- (١٨) أقراص ماكسيتون (Maxiton Tab) عدد ٣٠ قرص .

- (١٩) اقراص اكتدرون (Aktedron Tab) عدد ٣٠ قرص^(١)
 (٢٠) اقراص دوريدين (Doriden Tab) عدد ٣٠ قرص .
 (٢١) أمبول أموباربیتال صوديوم مثل (Amytal Amp) عدد
 ٦ أمبول
 (٢٢) أقراص أو كبسول أموباربیتال مثل (Amytal Cap
 Tab-٣ قرص).
 (٢٣) أمبول مثيل فيتدات مثل (Ritalin Amp.) ٥ أمبول
 (٢٤) اقراص مثيل فنيديت مثل (Ritalin Tab) ٣٠ قرص^(٢)
 (٢٥) أقراص سيكوباربیتال مثل (Seconal Cap.) ٣٠ قرص
 (٢٦) أمبول ميشامفيتامين مثل (Methedrin Amp.) ٥
 أمبول
 (٢٧) اقراص ميشامفيتامين مثل (Methedrin tab.) ٢٥
 قرص.

(٢٨) البنزازوسين (١٥٠ ملليجرام)^(٣)
 وتصرف هذه المستحضرات في عبواتها الأصلية .

-
- (١) البنود ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٣
 وقد توضح قرين كل منها الحد الأقصى المسموح بصرفه في الوصفه الواحدة
 حسب نص المادة الأولى من القرار المذكور .
 (٢) البنود من ٢١ إلى ٢٧ مضافة بقرار وزير الصحة رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٧٦ وقد
 توضح قرين كل منها الحد الأقصى المسموح بصرفه في الوصفه الواحدة حسب
 نص المادة الأولى من القرار المذكور
 (٣) مادة البنزازوسين مضافة بقرار وزير الصحة رقم ١٦٧ لسنة ١٩٧٧ وتحدد
 الكمية القصوى المصرح بصرفها بالوصفه الواحدة بمائة وخمسون ملليجرام .

الجنول رقم (٥)

النباتات الممنوع زراعتها

(١) القنب الهندي « كانابيس ساتيفا » ذكرًا كان أو أنثى بجميع مسمياته مثل الحشيش أو الكمنجة أو البانجو أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .

(٢) الخشخاش « بابافير سومنيفيرم » بجميع أصنافه ومسمياته مثل الأفيون أو أبو النوم أو غير ذلك من الأسماء التي قد تطلق عليه .

(٣) جميع أنواع جنس البابافير

(٤) الكوكا « ايروثروكسيلوم كوكا » بجميع أصنافه ومسمياته .

(٥) القات بجميع أصنافه ومسمياته .

الجنول رقم (٦)

أجزاء النباتات المستتاه

من أحكام هذا القانون

(١) ألياف سيقان نبات القنب الهندي .

(٢) بذور القنب الهندي المحموسة حمسا يكفل عدم إنباتها .

(٣) بذور الخشخاش المحموسة حمسا يكفل عدم إنباتها .

(٤) رؤوس الخشخاش المجرحة الخالية من البذور

قرار رقم ١٩٥ لسنة ١٩٩٩
فى شأن إضافة بعض المواد المخدرة بالجدول
الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ (١)

وزير الصحة والسكان

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٦٠ فى شأن
مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والمعدل بالقانون
رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ .

وعلى الإتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة ١٩٦١ وإتفاقية
المؤثرات العقلية لسنة ١٩٧١ وإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الإتجار
الغير مشروع فى المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨ .

وعلى قرار وزير الصحة رقم ٤٨٧ لسنة ١٩٨٥ فى شأن
تنظيم تداول بعض المواد والمستحضرات الصيدلية المؤثرة على الحالة
النفسية .

وبناء على ما عرضه رئيس الإدارة المركزية للشئون الصيدلية .

قرر

مادة ١. إدراج المواد الآتية فى القسم الثانى من الجدول الأول
الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

(أ) داي هيدرو أتروفين Dihydroetrophine

7,8 - dihydro-7-[1-(R)-hydroxy - 1-methylbuty 1]
-6,14-endo etha -notetrahydrooripavine .

٨٠٧ - ثنائى هيدرو - ٧ - ألفا - [١ - (أر) - هيدروكسى
١ - مثيل بيوتيل) - ١٤,٦ - اندرو ايشانوتتراهيدروأوريافين .

(١) الوقائع المصرية العدد ٢٢٣ فى ٣ / ١٠ / ١٩٩٩ .

(ب) ريمفنتانيل Remifentanil

1-(2-methoxycarbonyl-ethyl)-4-(phenylpropionylamin)
- pi-peridine - 4 carboxylic acid methyl ester

١- (٢ - ميثوكسي كاربونيل - ايثيل) - ٤ - (فنيل
بروبيونيل أمين) بيبيريدين - ٤ - كاربوكسيليك اسيد ميثيل
استر .

(ج) ايسوميرات Isomers جميع المواد المدرجة بالجدول
الأول .

(د) استرات واثيرات Ethers and Esters جميع المواد
المدرجة بالجدول الأول .

(هـ) أملاح جميع المواد المدرجة بالجدول الأول بما فيها
أملاح الإسترات والإثيرات الايسوميرات فى حالة وجود هذه
الأملاح .

(و) ستيروايسوميرات Stereoisomers جميع المواد
المدرجة بالجدول الأول .

مادة ٢. ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

تحريرا فى ١٧/٨/١٩٩٩

وزير الصحة والسكان

أ.د. / إسماعيل سلام

ملاحظات وأحكام :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله " أثناء مرور النقيب " معاون مباحث قسم إمبابة بشارع النيل دائرة قسم إمبابة وبصحته قوة من الشرطة السريين لتفقد حالة الأمن شاهد المتهمين عادل حسن حسن نعلى (الطاعن الأول) وسيد محمد عبد الكريم (الطاعن الثانى) وحسانين رجب أحمد (الطاعن الثالث) يجلسون بجوار ورشة لأعمال الشكمانات وكان المتهم الأول يقوم بتقطيع شئ لم يتبين كنهه فى بادئ الأمر بأسنانه ويضعه على أحجار شيثة عليها دخان معسل بينما كان المتهم الثانى ممسكا بجسم شيثة أمامه والمتهم الثالث يقوم بزيادة توهج قطع من الفحم المشتعل مستخدما ورقة يلوح بها تمهيدا لوضعه على الحجارة وبالإقتراب منهم تبين وجود بعض أحجار الشيثة التى عليها معسل يعلوها قطعة صغيرة لمادة داكنة اللون تشبه جوهر الحشيش فقام بضبط المتهمين ووجود المتهم الأول ممسكا بقطعة من مادة تشبه الحشيش والتى كان يقوم بتقطيع أجزاء منها ويضعها على حجارة الشيثة وبتفتيشهم لم يعثر على ممنوعات أخرى وقام بضبط ثمانية أحجار للشيثة مشتبين داخل قطعة معدنية يعلوها كمية من المعسل وعلو ستة منها قطعة صغيرة لمادة داكنة اللون تشبه جوهر الحشيش كما قام بضبط الشيثة وعليها حجر به معسل محترق وبها كمية من المياه وإناء معدنى مستدير به قطعة معدنية من الفحم المشتعل ثم إطفائه ومواجهته المتهمين بالمضبوطات اعترفوا بتعاطيهم المواد المخدرة وثبت بتقرير المعمل الكيميائى بمصلحة الطب الشرعى أن المادة المضبوطة مع المتهم الأول حشيش وتزن صافيا ٠,٦ جم (ستون سنتجرام) وأن الثمانية أحجار التى وجدت بالقطعة المعدنية يعلو ستة منها كمية من المعسل غير محترق وقطعة صغيرة من مادة

الحشيش زنتها صافيا ١،٠ جرام (عشرة سنتجرام) والحجرين
الباقين يعلو كل منهما كمية من المعسل المحترق احتراقاً جزئياً
ووجدت غسالة الأحجار ومنقوع المعسل للحجرين كل على حده
تحتوى على آثار الحشيش وأن الحجر الذى كان الشيشه يعلوه كمية
من المعسل المحترق احتراقاً جزئياً وجدت غسالته ومنقوع المعسل
كل على حده تحتوى على آثار الحشيش كما وجدت غسالة أجزاء
الشيشة والجسم الخاص بها تحتوى على آثار الحشيش ووجدت
خلاصة المياه وغسالة الإناء الزجاجى الخاص بالشيشة كل على حده
تحتوى آثار الحشيش واعترف المتهمان الأول والثالث بتحقيق النيابة
العامة بقيامهما باستعمالهما الشيشة المضبوطة الملوكة للأول فى
تدخين المعسل وبعد أن أورد الحكم دليله على ما حصله على
النحو المار ذكره من أقوال النقيب وما ثبت بتقرير
المعمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى وإقرار المتهمين الأول
والثالث بتحقيق النيابة بقيامهما بتدخين المعسل من الشيشة
المضبوطة الملوكة للمتهم الأول وأشار إلى إنكار الطاعنين الجريمة
عند استجوابهم بتحقيق النيابة عرض لدفع الحاضر عن المتهمين
الأول والثانى بطلان القبض والتفتيش وما تلاهما من إجراءات
لإنعدام حالة التلبس والقائم على أن الضابط لم يتبين كنه ما كان
بيد المتهم الأول ولا تمييز ما يعلو الحجارة لكون لون الخدر يشابه
لون المعسل ورد على ذلك بقوله أن مشاهدة المتهم وهو يقوم
بتقطيع شئ لم يتبينه بأسنانه ويضعه على أحجار الشيشة وإثر
مشاهدته (أى الضابط) لقطع من مادة تشبه الحشيش تعلو
المعسل على بعض الأحجار مما ينبىء عن وقوع جريمة تعاطى مادة
مخدرة ومن ثم فإن الجريمة تكون فى حالة تلبس تبيح للنقيب ...
أن يقبض على المتهمين وأن يفتشهم وبالتالي يكون هذا
الدفع على غير أساس ويتعين الالتفات عنه لما كان ذلك

وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية على أنه لما مور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح التي يعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يأمر بالقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه ومن المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهدا كان أو متهما يقر على نفسه مادام هو لم يشهدا أو يشهد أثر من أثارها ينشأ بذاته عن وقوعها وأنه ولكن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها ومدى كفايتها لقيام حالة التلبس أمرا موكولا إلى محكمة الموضوع إلا أن ذلك يشترط أن تكون الأسباب والإعتبارات التي بنت عليها المحكمة تقديرها صالحة لأن تؤدى إلى النتيجة التي انتهت إليها - لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في معرض بيانه لواقعة الدعوى وما حصله من أقوال الضابط على السباق المتقدم - لا يبين منه أن الضابط قد تبين أن الخدر وأدرك كنهه على وجه اليقين في تقديره فإنه لا يكون قد أدرك بإحدى حواسه جريمة متلبس بها حتى يصح له من بعد إدراكها أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بها وذلك بالنظر إلى أن التلبس حالة تلازم الجريمة لا شخص مرتكبها فيتعين ابتداء التحقق من وقوعها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه رغم اعتناقه هذا النظر في رده على الدفع بانعدام حالة التلبس بما قرره في قوله "ويكفى لتوافر حالة التلبس أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه سواء كان ذلك من طريق السمع أو النظر أو الشم متى كان ذلك الإدراك بطريقة يقينة لا تحتل شكاً : إلا أنه بعد ذلك خرج على ما قرره

واعتبر بقيام حالة التلبس لما رآه الضابط يشبه الحشيش . ولا تلازم بين الاشتباه القائم على الشك والإدراك القائم على اليقين لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه على ما يبين من مدوناته قد أقام الإدانة على فهم خاطيء بقيام حالة التلبس بالجريمة دون أى دليل آخر مستقل عنها ، وكانت الفقرة الأولى من المادة ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهى مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد وتفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأى قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ويصدر هذا الأمر من القاضى المختص أو النيابة العامة وذلك وفقاً لأحكام القانون ، وكان بحكمة النقض عملاً بالمادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وبراءة الطاعنين لبطلان القبض الخاطيء الذى وقع ضدهم وبطلان شهادة من اجراه والدليل المستمد منه ، وعدم قيام دليل آخر فى الدعوى .

(الطعن ٥٣٩٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١٦ لم ينشر بعد)
ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأنه وإن دان المطعون ضده بجريمة إحراز جواهر مخدر بقصد الإتجار إلا أنه طبق على الواقعة حكم المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ، فنزل بعقوبة الغرامة المقضى بها عن الحد المقرر لها قانوناً ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بها تنوافر به العناصر القانونية لجريمة إحراز الجواهر المخدر بقصد الإتجار التى دان المطعون ضده بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة ، انتهى

إلى عقابه طبقاً للمواد ١٨٢، ٢٠١، ٣٨٠، ٤١٠/٤٢٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) المعدل الملحق به . ثم أوقع عليه عقوبة الأشغال الشاقة لمدة ست سنوات وغرامة خمسين ألف جنيه ومصادرة المضبوطات. لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة للجريمة إحراز الخدر بقصد الإتجار طبقاً لما تنص عليه الفقرة (أ) من المادة ٣٤ من القانون سالف الذكر هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة من مائة ألف جنيه إلى خمسمائة ألف جنيه ... وكانت المادة ٣٦ من ذات القانون توجب عند إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات على الجريمة التى دين بها المظنون ضده ألا تقل المدة المحكوم بها عليه عن ست سنوات وهو ما التزمه الحكم المظنون فيه، وكان لا يعيب الحكم عدم الإشارة إلى المادة ١٧ من قانون العقوبات عند اعمالها ، كما لا يطله خطؤه فى تطبيقه المادة ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل آنف الذكر طالما أن الحكم قد أفصح فى مدوناته عن الواقعة التى دان عنها بما ينطبق عليه حكم المادة ٣٤ فقرة (أ) ما دامت العقوبة المقيدة للحرية التى انزلها الحكم المظنون فيه على المظنون ضده تدخل فى الحدود المقرر لهذه المادة . وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الأشغال المؤقتة بالإضافة إلى عقوبة الغرامة التى يجب الحكم بها ، لما هو مقرر من أن تلك المادة إنما تجيز تبديل العقوبات المقيدة للحرية وحدها فى مواد الجنايات بعقوبات مقيدة للحرية أخف إذا اقتضت الأحوال رافة القضاء . لما كان ذلك ، فإن الحكم المظنون فيه إذ لم يلتزم - عند توقيع العقوبة - الحد الأدنى لعقوبة الغرامة المقررة لها فى الفقرة (أ) من المادة ٣٤ سالفة البيان بالإضافة إلى عقوبتى الأشغال الشاقة والمصادرة المقضى بهما بل قضى بأقل منه ، فإنه

يكون قد خالف القانون. لما يتعين معه نقضه جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون مادام تصحيح الخطأ لا يقتضى التعرض لموضوع الدعوى .
(الطعن ٤٢٠٠ لسنة ٦٢ ق جلسة ٢٠٠١/١/١ لم ينشر بعد)
لما كان ذلك ، وكان مناط المسؤولية فى حالتى إحراز وحيازة الجواهر المخدرة هو ثبوت إتصال الجانى بالمخدر إتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة إما بحيازة المخدر حيازة مادية أو بوضع اليد على سبيل الملك والإختصاص ولو لم يتحقق الحيازة المادية - كما أن القصد الجنائى يتحقق بعلم المخرز أو الحائز بأن ما يحزره من المواد المخدرة ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن أى من الركنين بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف كافيا فى الدلالة على قيامهما ، وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا فى الدلالة على إحراز الطاعن الثانى للمخدر بقصد التعاطى وعلى علمه بكنهه . فإن ما ينمى الطاعن سالف الذكر على الحكم فى هذا الشأن لا يكون له محل. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن ١٨١١٣ لسنة ٦١ ق جلسة ٢٠٠٠/٣/٦ لم ينشر بعد)
إحراز نبات القنب الهندى ذكرا كان أو أنثى بجميع أصنافه ومسمياته فى أى طور من أطوار نموه مؤثم قانونا .
أساس ذلك ؟ لا يشترط للعقاب أن تكون هذه النباتات محتوية على المادة الفعالة .

لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قد نص فى المادة التاسعة والعشرين . منه على أنه « يحظر على أى شخص أن يجلب أو يصدر أو ينقل أو يملك أو يحرز أو يشتري أو يبيع أو يتبادل أو يستلم

أو ينزل عن النباتات المذكورة فى الجدول رقم ٥ فى جميع أطوار نموها وكذلك بذورها مع استثناء أجزاء النباتات المبيته بالجدول رقم ٦ ، وتضمن الجدول رقم ٥ المشار إليه نبات القنب الهندى فى البند الأول منه ولم يستثن الشارع فى الجدول رقم ٦ المشار إليه سوى الياف سيقان ذلك النبات وبذوره المحموسه مما يكفل عدم إنباتها . فقد دل بهذا الإطلاق على إن إحراز نبات القنب الهندى ذكرا ، أو انثى بجميع أصنافه ومسمياته فى أى طور من أطوار نموه مؤتم بنص المادة ٢٩ سالف الذكر والبند (١) من الجدول رقم ٥ الملحق بالقانون ، ومعاقب عليه فى حالة عدم توافر قصد الإتجار أو التعاطى أو الإستعمال الشخصى كما هو الحال فى الدعوى المطروحة بمقتضى المادتين ١/٣٨ ، ١/٤٢ من ذات القانون المعدلتين بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩ وانه لا يشترط للعقاب أن يكون هذه النباتات محتوية على المادة الفعالة ، مما يشترط للعقاب على حياة جواهر الحشيش الخدر والقول بغير ذلك أن يكون تخصيص للنص بغير مخصص .

(الطعن ١٠٩٢٤ لسنة ٦٤ ق جلسة ١٩٩٦/٥/٦ لم ينشر بعد)

زراعة نباتات مخدرة .

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة زراعة نبات الخشخاش، بقصد الاتجار قد أنطوى على بطلان فى الاجراءات واخلال بحق الدفاع وشابه فساد فى الإستدلال وقصور فى التسبيب ذلك بأن المحكمة نذبت محاميا للدفاع عنه بغير موافقته ورغم أن له محاميا موكلا لم يحضر لعدم علمه بالجلسة، كما عول الحكم على أقوال الشهود رغم تناقضها واختلافها مع تقرير اللجنة المشكلة من النيابة فى مقدار مساحة الأرض وعلى تقرير اللجنة ومعاينة النيابة رغم تبانها فى مساحة الأرض. هذا فضلا عن أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان اجراءات

التحرير لعدم اجرائها وقت الضبط لثبوت ضبط نباتات أخرى في يوم الضبط مما يشكك في أن ما تم ضبطه غير ما تم تحليله إلا أن المحكمة ردت على ذلك بما لا يصلح رداً، ويضاف الى ذلك أنه طلب من المحكمة الاستعلام عن هيئة الإصلاح الزراعى عما إذا كان للطاعن أرضاً بالخوض محل الضبط من عدمه، ومناقشة دلال المساحة فى ذلك، وأثار فى دفاعه أنه لا يحوز أرضاً فى تلك المنطقة وأن التهمة ملفقة له لأن الزراعة التى ضبطت لشخص آخر إلا أنها لم تستجب لهذا الطلب ولم ترد على الدفاع المتعلق به مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة الأركان القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار والتى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ومن تقرير المعامل الكيماوية ومعاينة النيابة. لما كان ذلك، وكان الثابت من محضر جلسة المحكمة أن المحكمة نددت محامياً للدفاع عن الطاعن فترافع عنه بما هو مدون بمحضر الجلسة الذى خلا من أى إعتراض للطاعن على هذا الإجراء أو طلبه التأجيل لحضور محام موكل عنه، وكان الأصل أنه إذا لم يحضر المسمى الموكل عن المتهم ونددت المحكمة محامياً آخر ترافع فى الدعوى فإن ذلك لا ينطوى على بطلان فى الإجراءات ولا يعد إخلال بحق المتهم فى الدفاع ما دام لم يبد اعتراضاً على هذا الإجراء أو يتمسك أمام المحكمة بطلب تأجيل نظر الدعوى حتى يحضر محامى الموكل. لما كان ذلك، وكان لا يقدح فى سلامة الحكم دعوى الطاعن - بفرض صحتها - يتناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها مادام الثابت من الحكم أنه استخلص أقوالهم استخلاصاً سائفاً لاتناقض فيه ومادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته ولا يغير من ذلك أن

يكون الحكم قد أغفل إيراد بعض أقوال الشهود فيما ذكره عن مساحة أرض الطاعن محل الضبط بفرض صحته - إذ الأصل أن تجزئة الشهادة من إطلاقات محكمة الموضوع وفي إنتقال سرد بعض الوقائع من أقوال الشهود ما يفيد ضمنا عدم اطمئنانها الى تلك الوقائع فأطرحتها. لما كان ذلك وكانت أقوال أعضاء اللجنة كما أوردها الحكم لا تتعارض مع معايينة النيابة الذي أثبتت أن مساحة الأرض موضوع الضبط ستة قراريط وهو ما يتفق مع ما قرره أعضاء اللجنة في هذا الشأن ومن ثم يكون ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص على غير أساس. لما كان ذلك، وكان الحكم قد رد على ما دفع الطاعن ببطالان إجراءات التحريز بقوله "وحيث أنه من المقرر أن إجراءات التحريز المنصوص عليها في المواد من ٥٥ الى ٥٧ من قانون الاجراءات الجنائية إنما قصد بها تنظيم العمل للمحافظة على الدليل خشية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها بطلانا بل ترك الأمر في ذلك الى إطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل ولما كان البين من محضر تحقيق النيابة أنه تم تحريز الشجيرات الخمسة وأرسلت للمعمل الكيماوى فإن ما يثيره الدفاع لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في مسألة واقعية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ومن ثم فإن الدفع يكون في غير محله وترفضه المحكمة. وكان قضاء هذه المحكمة استقر على أنه متى كانت المحكمة قد اطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التى أرسلت للتحليل وصار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى إنتهى اليها التحليل - كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تشريب عليها إن هي فصلت في الدعوى بناء على ذلك ويكون ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في الرد على ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص. لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن على المحكمة من

أنها لم تجبه لطلبه الإستعلام من هيئة الإصلاح الزراعى عن حياة الطاعن لأرض الخوض محل الضبط ومناقشة دلال المساحة فى ذلك مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الطلب الذى يقصد به إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت إليها المحكمة - هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي العمل المكون للجريمة، فلا على المحكمة ان هى أعرضت عنه والتفتت عن اجابته - فضلا عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر إطراره - وما يثيره الطاعن فى شأن الطعن ينحل فى حقيقته الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب - هذا الى أنه من المقرر أنه مادام الشاهد المطلوب سزاله ليس شاهد إثبات أو شاهد واقعة وكان الطاعن لم يسلك الطريق الذى رسمه القانون فى الفقرة الثانية من المادة ٢١٤ مكررا "أ" من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للشاهد الذى طلب الى محكمة الجنايات سماعه ولم يدرج اسمه فى قائمة الشهود فلا تشريب على المحكمة إن هى لم تستجب الى طلب سماعه ويضحي نعى الطاعن على الحكم المطعون فيه فى هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكان سائر ما يثيره الطاعن بشأن تلفيق التهمة وأن النباتات المضبوطة لشخص آخر لا يعدو أن يكون دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بالرد عليه ردا صريحا بل يكفى أن يكون الرد عليه مستفادا من أدلة الثبوت التى عول عليها الحكم.

لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن ١٩٠٠ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/٧/١٩٨٩ لم ينشر بعد)
من حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة زراعة نباتات مخدرة بقصد الإتجار وفى غير الأحوال

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه
نفاذا للأذن الصادر من النيابة العامة بضبط مزارع فقد دلت
التحريرات على قيامهم بزراعة نباتات مخدرة ومن بينهم الطاعن ثم
ضبط ماحتين يزرعهما الطاعن بنبات الحشخاش وقد أورد الحكم
على ثبوت الواقعة على هذه الصورة أدلة مستمدة من شهادة
الرائد على دلال الماسة وشيخ
الناحية ٤ ٤

لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهدا آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود أن تصرون وبيان وجه أخذها بما اقتضت به بل حسبها أن توردها ما تظمن اليه وتطرح ما عدها وإذ كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم من أقوال الشاهدين ، له أصله الثابت في الأوراق ولم تخالف أقوال الشاهد أقوال الشاهد إلا في نوع الزراعة وكان الحكم لم يخرج عن مدلول شهادتهما فلا ضير على الحكم من يعد أحالته في بيان

أقوال الشاهد الى ما أورده من أقوال الشاهد
ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد لم يحدد نوع الزراعة
على فرض صحته إذ أن جوهر الشهادة تبين هو أن المحكمة الطاعن
هو الذى يقوم بزراعة الأرض المضبوط بها النبات المخدر ولا يمارى
الطاعن فيما حصله الحكم فى هذا الخصوص أخذا بأقوال الشاهدين
المذكورين. هذا وقد أثبت تقرير المعامل الكيماوية أن النبات
المضبوط هو نبات الخشخاش المنتج للأفيون ومن ثم ينحصر عن
الحكم قالة الخطأ فى التحصيل ويكون معنى الطاعن فى غير محله
ويكون الطعن على غير أساس متعينا وقضه موضوعا.

(الطعن ١٨٩٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٨/٧/١٩٨٩ لم ينشر بعد)
صحة تفتيش المزارع بغير إذن مشروط بأن تكون غير
متصلة بالمساكن المادة ٤٥ اجراءات جنائية.

لما كانت المادة ٤٥ من قانون الاجراءات قد نصت على أنه لا
يجوز لرجال السلطة الدخول فى أى محال مسكون الا فى الأحوال
المبينة.. فى القانون أو فى حالة طلب المساعدة من الداخل فى
حالة الحريق أو الفرق أو ما شابه ذلك، ومن ثم فإن ايجاب إذن
النيابة فى تفتيش الأماكن مقصور على حالة تفتيش المساكن وما
يتبعها من الملحقات لأن القانون إنما أراد حماية المسكن فحسب،
فتفتيش المزارع بدون إذن لا غبار عليه إذا كانت غير متصلة
بالمساكن - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة وعلى نحو ما سلم
به الطاعن بأسباب الطعن - لما كان ذلك، وكان تفتيش زراعة
الطاعن بغير إذن النيابة - وهى غير متصلة بمسكنه - لا يترتب
عليه البطالان فإنه لا يعيب الحكم التفاته عن الرد عن الدفع الذى
أبداه الطاعن ببطالان تفتيش حقله طالما أنه دفع قانونى ظاهر
البطلان ويضحي ما يثيره فى هذا الصدد غير سديد.

(الطعن ١٣٤٧ لسنة ٥٥ ق جلسة ٢/٦/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٤٢)

القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش :

من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث :

أن استظهار القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش من إطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الإستنتاج.

(الطن ١٣٤٧ لسنة ٥٥ في جلسة ١٩٨٥/٦/٢ ص ٣٦ ص ٧٤٢)

زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما استخلاصه سائفا.

من المقرر أن زراعة نبات الخشخاش بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ما دام استخلاصه سائفا تؤدي اليه ظروف الواقعة وادلتها وقرائن الاحوال فيها، وكان ما أورده الحكم في تحصيله للواقعة وسرده لمؤدي اقوال الضابط مرتبا على ذلك القول وبأن المتهمين قصدوا من زراعة نبات الخشخاش المضبوط انتاج مادة الأفيون التي تستخلص من هذه النباتات والاتجار فيها .. فإن ما أورده الحكم في ذلك يكفي لإثبات هذا القصد وفي إظهار اقتناع المحكمة بثبوته من ظروف الواقعة التي أوردتها وادلتها التي عولت عليها.

(الطن ٧٢١٧ لسنة ٥٤ في جلسة ١٩٨٥/٣/١٧ ص ٣٦ ص ٤٠٩)

القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشخاش الممنوعة زراعته، قوامه: علم الزارع بكنه تلك المادة وفي جريمة حيازة المواد المخدرة. قوامه علم الحائز بكنه تلك المادة تحدث الحكم استقلالا عنه. غير لازم. كفاية أن يكون ما أورده الحكم دالا عليه. مثال :

إن القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات من النباتات الممنوع زراعتها هو علم الزارع بأن النبات الذي يزرعه هو من النباتات الممنوع زراعتها، كما أن القصد الجنائي في جريمة حيازة المواد المخدرة إنما هو علم الحائز بأن المادة التي يحوزها هي من المواد المخدرة، وكانت المحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالا عن ركن العلم بحقيقته النبات أو المادة المضبوطة إذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يزرعه ممنوع زراعته أو بأن ما يحوزه مخدر. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما دفع به الطاعن من نفى علمه بكنه النبات المضبوط ورد عليه بقوله: « كما أنه زعم أن المتهمين الثاني والثالث - المحكوم عليهما غيابيا - أوهماه أن النبات لكرأوية أفرنجي ولقد ثبت من أقوال المختصين بالزراعة أنه يوجد خلاف كبير بين نبات الأفيون ونبات الكرأوية وأنه لا يوجد في الزراعة شيء يسمى كرأوية أفرنجي مما يقطع بعلم المتهم بأن النبات المنزرع هو نبات الخشخاش المنتج للأفيون وخاصة أنه قام بزراعته وسط الأرض المملوكة له والواضع يده عليها وأحاطها من الخارج بزراعة الفول ثم زراعة البرسيم». وإذا كان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن يسوغ اطراحه له ويكفي في الدلالة على علم الطاعن بكنه النباتات المضبوطة، فإن منعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

(الطعن ٢٣٢٣ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٤/١/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٧٥)

الأفيون هو المادة التي يفرزها نبات الخشخاش.

زراعة نباتات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته في أي طور من أطوار نموها مؤثمة قانونا بالمادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، وفي حالة توافر قصد الاتجار معاقب عليها بالمادتين ٣٤ ب، ١/٤٢ من القانون المذكور.

ولئن كان الأفيون هو المادة التي يفرزها نبات الخشخاش ويتحصل عليها عادة بطريقة تخديش ثماره، إلا أن زراعة نباتات الخشخاش بجميع أصنافه ومسمياته فى أى طور من أطوار نموها مؤثمة بمقتضى المادة ٢٨ من القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل والبند (٢) من الجدول رقم (٥) الملحق، معاقب عليها - فى حالة توافر قصد الاتجار - بمقتضى المادتين ٣٤ (ب) و ٤٢ / ١ من هذا القانون، ومن ثم فإن ما يقوله الطاعنان من أن زراعة نباتات الخشخاش غير مؤثمة إلا إذا استخرج منها الأفيون بعد خدش ثمارها يكون غير سديد، وإذ انتهى الحكم إلى اداتهما بوصف انهما زرعاً نبات الخشخاش بقصد الاتجار فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن ٣٢٦٩ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٧ ص ٣٦ ص ٥٨)

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه فى صباح يوم..... توجهت قوة من قسم مكافحة المخدرات بحافظة الفيوم ومن مركز شرطة إيشواى الى الحقل المملوك..... والمؤجر للمتهم - الطاعن - الذى يتولى زراعته والكائن بناحية النصرارية التابعة لمركز إيشواى حيث قام افرادها بضبط شجيرات لنبات الحشيش قائمة به وأخرى منفصلة عنه وملقاه على أرضه وعقب إنتزاع الشجيرات القائمة به بأمر من النيابة المختصة أخذت عينة منها وأخرى من الشجيرات المنفصلة عنه وأرسلتا الى العمل الكيماوى بمصلحة الطب الشرعى الذى أفاد بتقريره أن العينتين لنبات الحشيش وبهما المادة الفعالة له، وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة فى حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال عمدة ناحية النصرارية وشيخها ومدير الجمعية التعاونية الزراعية بها ومؤداه أن الحقل الذى ضبط به النبات فى حيازة الطاعن وأنه القائم بزراعته

ومن تقرير العمل الكيميائي بمصلحة الطب الشرعي ومما قرره الطاعن بتحقيقات النيابة من أنه الزارع للحقل آنف البيان، لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة زراعة نبات الخشيش إنما هو علم الزارع بأن النبات المزروع هو من النباتات المحظور زراعتها قانوناً والحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلالاً عن ركن العلم بحقيقة النبات المضبوط إذا - كان ما أورده في حكمها كافياً في الدلالة على أن المتهم كان يعلم بكنه النبات المضبوط إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك في الواقعة المطروحة ونسك المتهم بانتفائه لديه فإنه يكون من المتعين على المحكمة إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن النبات المضبوط من النباتات المحظور زراعتها قانوناً، وكان يبين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة التي أختتمت بصدر الحكم المطعون فيه أن الطاعن تمسك في دفاعه بأنه لم يكن يعلم حقيقة النبات المضبوط، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - على النحو المتقدم بيانه - لا يقطع في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بكنه النباتات المضبوطة بحقله، وهذا من شأنه أن يجعل بيان الحكم في التدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن - وهو ركن من أركان الجريمة التي دان الطاعن بها - قاصراً الأمر الذي يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة.

(الطعن رقم ٦٤٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٤/٢/٢٧)

لما كان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن القائم على جهله بكنه نبات الخشخاش المزروع بحقله وأطرحه بقوله وحيث أنه بالنسبة لقالة الدفاع أنه ليس من دليل على أن المتهم هو الذي زرع نبات الخشخاش المضبوط فمردود بما هو ثابت في التحقيقات ومن أقوال جيران المتهم في الحقل مكان الحادث ومن اقرار المتهم نفسه في التحقيقات أيضاً أنه هو الذي قام بزراعة تلك الأرض ولا يشاركه

أحد فى ذلك، ولا ينال من ذلك ما قاله المتهم من أنه لا يعرف كنه نبات الخشخاش المضبوط وأنه زرع الأرض كمون وريحه وهو أمر بعيد عن التصديق العقلى إزاء ما تم ضبطه من نباتات الخشخاش الكثيرة تنتشر فى حقلة البالغ مساحته ١٢ س و ٢ ط و ١ ف فضلا عن أن التهم على ما قرره فى التحقيقات وبجلسة المحاكمة يمتن حرفة الفلاحة ومن ثم لم يكن سائغا منه القول بعدم معرفة ذلك النبات الا أن يكون هو الذى زرعه على ما استقر فى وجدان المحكمة واطمئنانها. ولما كان من المقرر أن استظهار القصد الجنائى فى جريمة زراعة نبات الخشخاش من اطلاقات محكمة الموضوع تستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها المطروحة على بساط البحث ما دام موجب هذه العناصر وتلك الظروف لا يتنافر عقلا مع ذلك الإستنتاج، وكان من المقرر كذلك أنه لا يشترط فى الدليل فى المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها بل يكفى أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات، وإذ كان ما أورده الحكم - على النحو المتقدم بيانه - يؤدى إلى ما رتب عليه ويقوم به الدليل على توافر علم الطاعن بحقيقة نبات الخشخاش المزروع بحقله توافرا فعليا ويتحقق به القصد الجنائى لجريمة الزراعة التى دين بها. كما هى معرفة به فى القانون فإن ما ينهه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير سديد. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن رقم ١٩٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣)

وحيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة زراعة نبات الخشخاش بغير قصد

الانحياز أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائفة مستمدة مما أثبتته ضابط قسم مكافحة المخدرات في محضره من أنه قام بتنفيذ الإذن الصادر له من النيابة فضبط بحقل والدة الطاعن نبات الخشخاش وسط زراعة القمح وما أدلى به دلال المساحة وشاهدان يجاوران الأرض المنزرعة من أن الطاعن هو الذي يقوم على خدمة الأرض وزراعتها وما أدلى به الضابط والدة الطاعن في التحقيق الابتدائي من أنه هو الزارع للأرض دون حائزتها وما أسفرت عنه المعاينة من أن نبات الخشخاش قائم بالأرض في مساحة تقع وسط زراعات القمح وما تضمنه تقرير العمل الكيميائي بمصلحة الطب الشرعي من أن الشجيرات المضبوطة لنبات الخشخاش والمنتج للأفيون وهي أدلة سائفة في مجموعها ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكم عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها أصلها الثابت في الأوراق. لما كان ذلك، وكان الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه، فله أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه، ولما كانت الجريمة التي دين الطاعن بها لا يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الإثبات وحكمة الموضوع كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوتها من أي دليل تطمئن إليه مادام أن هذا الدليل له ماخذه الصحيح من أوراق الدعوى، وإذا ما كانت الحكمة قد أقامت قضاءها على ما استخلصته واطمأنت إليه من الأدلة سائفة البيان فإنها لا تكون قد خالفت القانون في شيء.

(الطعن رقم ١٠٢٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٢)

كفر الشيخ في عام ١٩٧٩ ومعه أمتعته الشخصية وثلاثة كهربائية لم يحرر عنها قائمة شحن ونظرا لظروف الحرب بجمهورية لبنان فقد اتفق ركاب تلك الباخرة ومنهم المتهم مع قبطانها على السفر بأمتعتهم ، وكانت قد قدمت من فرع الادارة العامة لمكافحة المخدرات بميناء الاسكندرية إلى مراقب عام جمارك الركاب بالميناء اخبارية تضمنت أن المتهم جلب معه من الخارج كميات من المواد المخدرة اخفاها معه وبامتعته بقصد تهريبها وادخالها للبلاد للتجارة فيها، وتقدم المتهم باقراره الجمركي الموقع عليه منه والثبت فيه أن امتعته عبارة عن ثلاثة كهربائية وشنطة يد (هاندباج) وقدم هذه الأمتعة أمام الباكية الخاصة بالتفتيش لاتمام الإجراءات الجمركية وتم تفتيش امتعة المتهم بمعرفة لجنة مكونه من مأمور الجمرك والعميد .. رئيس فرع إدارة المخدرات بالميناء وبإشراف ... مدير الحركة بالجمارك وقامت هذه اللجنة في حضور المتهم بتفتيش الثلاثة الكهربائية ووجد مخبأ في بابها وظهرها داخل الفراغات كمية من مادة تشبه الحشيش وتبين أن هذه المادة تزن ١٢٧٠ كيلو جرام ثبت أنها مخدر الحشيش واورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات ومما ثبت من كتاب الإدارة العامة لمكافحة المخدرات ومن تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعي، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك، وكان تفصي العلم بحقيقة الجوهر المخدر وهو من شئون محكمة الموضوع، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن بانتفاء هذا العلم لديه ورد عليه بقوله "ومن حيث أنه عن الدفع بعدم علم المتهم - الطاعن - بأن الثلاثة المضبوطة تحوي مخدرا فمردود بأن المحكمة وهي بصدد تحقيق دفاع المتهم امرت بضم قائمة الشحن الخاصة بالباخرة جان دارك" الخاصة بالرحلة التي

ضبط المتهم لدى عودته منها وثبت من الأوراق التي ضمت للدعوى أن ظروفًا خاصة أحاطت برحلة الباخرة المذكورة تتعلق بالحرب الدائرة في لبنان إذ قدم عليها بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٩ بعض الركاب وضمنهم المتهم المائل هـيا الى مصر بامتنعهم الشخصية بالإتفاق مع ربان تلك الباخرة ولم تحرر أى كشوف أو بيانات أو سندات شحن أو أى مستندات أخرى للبضائع التي كانت بصحبة الركاب، وإذ تقدم المتهم باقراره الجمركى المثبت فيه أن امتنعه عبارة عن شحنة يد (هاندباچ) وثلاجة كهربائية وتم تفتيش امتنعه بواسطة اللجنة المشار اليها آنفا وفي حضور المتهم وأسفر التفتيش عن ضبط المخدر المضبوط بالصورة التي كان عليها، وإذ كان قد رسخ فى يقين المحكمة أن الثلاجة المضبوطة كانت صحبه المتهم وهى التي أثبتتها باقراره الجمركى سالف الذكر ولم يكن لغيره ثمة صلة بها أو باخذ المخدوب لأنه من غير المعقول فى مثل هذه الظروف الا يعلم بكنه المادة التي وضعت بالثلاجة المضبوطة وهو مالك لها وكانت يده مبسوطة عليها حتى قدمها ضمن امتنعه أمام الباكية الخاصة بالتفتيش لاتهام الاجراءات الجمركية وإذا أضيف الى ذلك ما أدلى به الشاهد الأول العميد.... من أن المتهم جلب المخدر للتجار فيه وما قرره الشاهد الثانى..... من أن المتهم كان بحالة إرتباك وتوتر أثناء تفتيش الثلاجة ومما قال به الشاهدان من أن المتهم لم يعمل وجود المخدر بالثلاجة أثر التفتيش، وفضلا عن ذلك فإن قول المتهم أن المحكوم عليه... عهد اليه بتوصيل الثلاجة الى مصر نظير مبلغ من النقود ولكنهما لم يتفقا على قدر هذا المبلغ إنما هو أمر غير سائغ فى العقل والمنطق خاصة وان قيمة المخدر المضبوط تبلغ آلاف الجنيهات ومع الأخذ فى الاعتبار أن المتهم والمحكوم عليه المذكور على صلة تعارف إذ انهما من بلدة واحدة وحضرا سويا من بيروت على

باخرة واحدة، وكان كل منهما قادما بثلاجة تحوى جوهر الحشيش
 الذى تم اخفاؤه بطريقة ماثلة، وإذ كان تقصى العلم بحقيقة الجوهر
 المخدر من شئون محكمة الموضوع وقد أوردت المحكمة على النحو
 السالف أنفا الوقائع والظروف ما يكفى فى الدلالة على توافره وهو
 لا يخرج عن موجب الإقتضاء العقلى والمنطقى بعد تحقيق دفاع
 المتهم فى شأن ضم قائمة الشحن الخاصة بالباخرة "جان دارك" مما
 يوفر يقينا علم المتهم بوجود المخدر المضبوط باغصابى التى أعدت
 بالثلاجة وعلى علمه بكنهها". وإذ كان هذا الذى ساقته محكمة
 الموضوع من ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم
 الطاعن بحقيقة الجوهر المضبوط كافيا فى الرد على دفاعه فى هذا
 الخصوص وسائفا فى الدلالة على توافر ذلك العلم فى حقه - توافرا
 فعليا - فلا يجوز مصادرتها فى عقيدتها ولا الجادلة فى تقديرها
 أمام محكمة النقض. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه لا يشترط
 لاعتبار الجانى حائزا لمادة مخدرة أن يكون سلطانه مبسوطا عليها
 ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان ائخرز للمخدر شخصا غيره
 ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالا عن هذا الركن بل يكفى أن
 يكون فيما أوردته من وقائع وظروف - كما هو الحال فى الدعوى
 المطروحة - ما يكفى للدلالة على قيامه. لما كان ذلك، وكان ما
 أوردته الحكم المطعون فيه فى مدوناته كافيا فى الدلالة على حيازة
 الطاعن للمخدر المضبوطة فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم بدعوى
 القصور فى التسبب يكون فى غير محله. لما كان ذلك، وكان
 البين من مراجعة الأوراق أن المدافع عن الطاعن وأن كان قد طلب
 فى ائحاكمة الأولى معانة الثلاجة المضبوطة إلا أنه لم يتمسك بهذا
 الطلب أمام محكمة الإعادة بل قصارى ما أثبت بمحاضر جلساتها،
 واطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قوله بأن المحكمة بهيئة سابقة
 ناظرت المخدر وتبين أنه عبارة عن كتلة يستحيل وضعها داخل

الشلجة، ومن ثم فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء معaine لم تر هي حاجة لإجرائها، ولا يغير من ذلك أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض، لأن هذا الأصل المقرر لا يتناهى الى وسائل الدفاع التي لا مشاحة في أن ملاك الأمر فيها يرجع أولا وأخيرا الى التهم وحده يختار منها - هو أو المدافع عنه - ما يناسبه ويتسق مع خطته في الدفاع ويدع منها ما قد يرى - من بعد - أنه ليس كذلك ومن هذا القبيل مسلك الطاعن في الدعوى في المحاكمة الأولى ولدى محكمة الاعادة. هذا فضلا عن أن الثابت من أسباب الطعن أن طلب معaine الشلجة انما أراد به اختيار مدى أو كان دخول كمية المخدر المضبوطة فيها. ومن ثم فهو لا يتجة الى نفى الفعل المكون للجريمة أو استحالة حصول الواقعة وانما الهدف منه مجرد التشكيك فيها وإثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت اليها المحكمة فلا عليها ان هي أعرضت عنه والتفتت عن اجابته، ويضحى بالتالي ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في غير محله. لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لما أثاره الطاعن بشأن تمتعه بالإعفاء النصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل ورد عليه في قوله "ومن حيث أنه عن طلب الدفاع اعفاء المتهم - الطاعن - من العقاب على سند من نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فمردود بأن مناط الإعفاء الذي تتحقق به حكمة التشريع - وفقا للمادة سالفه الذكر - هو تعدد الجناه المساهمين في الجريمة فاعلين كانوا أو شركاء وورود البلاغ على غير المبلغ بما مفاده أنه حتى يتوفر موجب الإعفاء يتعين أولا أن يثبت أن عدة جناة ساهموا في اقتراف الجريمة المبلغ عنها - فاعلين كانوا أو شركاء -

وان يقوم احدهم بإبلاغ السلطات العامة بها فيستحق بذلك منحه الاعفاء المقابل الذى قصده المشرع وهو تمكين السلطات من وضع يدها على مرتكبى الجرائم الخطيرة التى نص عليها القانون فإذا لم يتحقق صدق البلاغ بأن لم يثبت أصلاً أن هناك جناة آخرين ساهموا مع المبلغ فى ارتكاب الجريمة فلا اعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقيق حكمه التشريع بعد بلوغ النتيجة التى يجزى القانون عنها بالإعفاء، ولما كان ذلك، وكان المتهم المائل لم يبلغ أصلاً عن جناة آخرين معه بل كان إirاده اسم ... من قبيل الدفاع المرسل الذى ابدى منه فى مرحلة التحقيق معه فى الجريمة المسندة اليه هو ارتكابها. ومن ثم فلا يتحقق ميرر الإعفاء المشار اليه".

وإذ كان قد خُصص - بحق - فيما سلف بيانه الى رفض طلب تمتع الطاعن بالإعفاء المشار اليه لإنتفاء مقوماته والحكمة من تشريعه، وكان لقاضى الموضوع أن يفصل فى ذلك مادام يقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى، فإن ما يثيره الطاعن بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكانت الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول هذه المحكمة أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أنه بنى على مخالفة القانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله، وكانت جريمتا جلب الجواهر المخدرة وتهريبها اللتان دين الطاعن بهما قد نشأتا عن فعل واحد بما كان يتعين معه وفق صحيح القانون تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم عليه بالعقوبة المقررة لجريمة الجلب باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد دون العقوبات المقررة لجريمة التهريب الجمركى اصيلية كانت أم تكميلية، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأوقع على المحكوم عليه بالإضافة الى العقوبة

الأصلية المقررة لجريمة الجلب العقوبة التكميلية المقررة لجريمة التهريب الجمركي، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من عقوبة تكميلية وذلك عملاً بالقاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون حاجة الى اعمال المادة ٤٥ منه بتحديد جلسة لنظر الموضوع باعتبار ان الطعن هو طعن لثاني مرة مادام أن العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الاجراءات أثر في الحكم مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى.

(الطعن ٢٢٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٩ لم ينشر بعد)

من حيث أن النيابة العامة وأن كانت قد عرضت هذه القضية على محكمة النقض مشفوعة برأيها في الحكم، عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ دون أن تقدم ما يفيد تقديمها في ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون، وطلبت اقرار الحكم، إلا أنه لما كان تجاوز هذا الميعاد - وعلى ما أجرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبوله عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى.... مادام الحكم صادراً فيها حضورياً بالإعدام - بمجرد عرضها عليها وتفصل فيها لتستبين - من تلقاء نفسها - ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من اخطاء أو عيوب، يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته، ومن ثم يتعين قبول عرض النيابة العامة لهذه القضية.

وحيث أن الطعن المقدم من المحكوم عليه قد استوفى الشكل المقرر في القانون.

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريعتي جلب جوهر مخدر قبل الحصول على ترخيص من الجهة الإدارية المختصة وتهريبه من أداء الضريبة الجمركية المقررة عليه، فقد شابه الفساد في الاستدلال، ذلك بأن الطاعن أقام دفاعه على أنه لم يكن يعلم كنه ما تحويه الصناديق المضبوطة، فاطرح الحكم هذا الدفاع متخذاً مما أبداه انحامى المدافع عن الطاعن من قول مرسل ابتغى به درء الاتهام عنه دليلاً على ثبوت علمه بكنه محتويات الصناديق المار ذكرها، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وادلتها رد على دفاع الطاعن بانتفاء القصد الجنائي لديه وعدم علمه بكنه المادة التي تحويها الصناديق المضبوطة ورد عليه بقوله: "عن الدفع بانتفاء العلم بكنه المخدر بكنه المخدر المضبوط وبالتالي انتفاء القصد الجنائي لدى المتهم، فهو زعم لا يسانده دليل وضرب من الدفاع ظاهر الفساد ومردود بما شهد به شهود الواقعة من ضبط المخدر داخل ثلاثة كراتين وقد بلغ وزن المخدر المضبوط حوالي ثلاثون وسبعمائة كيلو جرام اخفاها المتهم داخل صيوانه الموجود بحجرفته والتي لا يغشاها أحد سواه واحتفظ بمفتاح ذلك الدولاب معه شخصياً، وهو مكان غير معد أصلاً لشحن البضائع - فضلاً عن أن البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الحاضر مع المتهم طلب استبعاد قصد الجلب واعتبار الواقعة حيازة مجردة وهو ما ينطوى على التسليم بركن العلم وقد جاءت تحريات المباحث مؤيدة ومؤكدة توافر قصد الجلب لدى المتهم". لما كان ذلك، وكان من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة جلب الجوهر المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني بأن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظورة احرازها قانوناً، والحكمة غير مكلفة في الأصل بالتحدث استقلاً عن ركن العلم

بحقيقة المادة المضبوطة إذا كان ما أوردته فى حكمها كافيا فى الدلالة على أن المتهم كان يعلم بأن ما يحرزه مخدرا - إلا أنه إذا كان ركن العلم محل شك فى الواقعة المطروحة وتمسك بانتفائه لديه - فإنه يكون من المتعين على المحكمة - إذا ما رأت إدانته أن تبين ما يبرر اقتناعها بعلمه بأن ما يحرزه مخدرا - لما كان ذلك، وكان الطاعن قد دفع - على ما يبين من الرجوع الى محاضر جلسات المحكمة ومدونات الحكم المطعون فيه - بانتفاء علمه بكنه محتويات الصناديق التى ضبط بها الجوهر المخدر، فإنه كان يتعين على الحكم المطعون فيه أن يورد الأسانيد السائغة التى تبرر اقتناعه بتوافر هذا العلم فى حق الطاعن، أما استناده فى رده على دفاعه فى هذا الشأن الى ما صدر عن محاميه - فى مرافعته - من طلب استبعاد قصد الجلب واعتبار الواقعة حيازة مجردة - فإن ذلك لا يسوغ به الرد على انتفاء العلم بوجود المخدر فى حيازته ولا يهدى الى ثبوته، ذلك أنه مادامت خطة الدفاع متروكة لرأى اخصامى وتقديره وحده، فلا يجوز للمحكمة أن تستند الى شئ من أقواله هو فى إدانة المتهم. ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالفساد فى الإستدلال، ولا يعصمه ما عول عليه من قرائن اخرى - فى هذا الشأن - ذلك بأن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط احداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة. لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة الى بحث باقى ما يثيره الطاعن.

(الطن رقم ٦٠٧٢ لسنة ٥٨ هـ - جلسة ٢/٤/ ٩٨٩ لم ينشر بعد)
ان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على

استيراد الجواهر الخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الأقليمي كما هو محدد دوليا، بل أنه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر الخدرة - ولر في نطاق ذلك المجال - على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر الخدرة وتصديرها.

فاشترط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب. فضلا عن خطورة تسليم ما يصل الى الجمارك من تلك الجواهر الا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الإدارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله، وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتى الجلب والتصدير تسلّم إذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة، وكان البين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك الصادر بالقرار بقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، أنه يقصد بالأقليم الجمركي، الأراضي والمياه الإقليمية الخاضعة لسيادة الدولة، وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية، ووضعت قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة، ويمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية عشر ميلا بحريا من البحار المحيطة به. أما النطاق البري فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة، ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة، لمراقبة بعض البضائع التي تحدّد بقرار منه. وهو ما يتأدى الى أن تخطى الجمركية أو الخط الجمركي بغير استيفاء الشروط التي نص عليها

بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الإدارية المنوط بها منحة. يعد جلبا محظورا.

(الطعن ٣١٧٢ لسنة ٥٧ هـ - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤) (١)

وحيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي جلب مخدر "هيروين" والشروع في تهريبه من الجمارك قد شابه القصور في التسبب والاخلال بحق الدفاع واعتوره خطأ في الإسناد ذلك أنه قد دفع بعدم علمه بوجود المخدر في الحقيقتين اللتين ضبطتا معه وأن شخصا هنديا سلمهما اليه لتسليمهما لآخر بالقاهرة كما دفع بطلان القبض عليه وتفتيشه تدخل المنطقة الجمركية لعدم توافر حالة التلبس بالجريمة ولعدم صدور اذنا من مدير الجمارك باتخاذ هذا الاجراء - كما تمسك الدفاع عنه بحقه في الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات لإرشاده عن باقي الجناه بيد أن الحكم قد رد على كل هذه الدفوع بما لا يصح أن يكون ردا - هذا وقد طلب سماع شهور الإثبات وضم الجناية رقم ٢٤ لسنة ١٩٨٥ النزهة بيد أن المحكمة لم تجبه الى طلبه - هذا وقد عولت المحكمة على أقوال الشاهد الرابع الرائد كما جاءت في تحقیقات النيابة ولم تعمل على ما دونه في محضره من وقائع - هذا وقد اثبت الحكم في حق الطاعن أنه اعترف بجلب المخدر من دولة اجنبية الى داخل مصر في تحقیقات النيابة في حين أن تحقیقات النيابة قد خلت من هذا الاعتراف مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

حيث أن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما واورد

(١) منشور بمجلة القضاء العداد الخامس والسادس مايو - يونيو سنة ١٩٨٨.

فى ثبوتهما فى صحة أدلة سائفة تؤدى الى مارتبه الحكم عليها -
لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن
القائم على عدم علمه بوجود الخدر فى الحقيبتين اللتين ضبطتا معه
ورد عليه فى قوله "وحيث أنه بداءة بالنسبة لقالة انتفاء علم المتهم
باخذر فإن المحكمة تطرحه وذلك من وجود الإنتفاخ الظاهر بكل
من قاع وغطاء" كل حقيقه كما لاحظ رجل من رجال الجمرك
عرضت عليه الحقيبتين مما لا يخفى أمره على صاحبها - ولم يكن
ثمة مسرر لوضع شئ مخفيا بهذه الطريقة دون معرفة طبيعته
ومحاولة اخفائه عن الأمن فضلا عن أن أقوال المتهم فى مجملها
تجعل المحكمة فى يقين كامل بأنه يعلم بأمر الخدر وأنه هو الجالب له
مما تجعل الدفع بعدم العلم مجرد قالة مرسله من قالات الدفاع "لما
كان ذلك وكان من المقرر أن تقضى العلم بحقيقة الجوهر الخدر هو
من شئون محكمة الموضوع وحسبها فى ذلك أن تورده من الوقائع
والظروف ما يكفى فى الدلالة على توفره بما لا يخرج عن موجب
الإقتضاء العقلى والمنطقى وإذ كانت المحكمة قد استظهرت من
ظروف الدعوى وملابساتها على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن
بوجود الخدر المضبوط باغخابىء السرية التى أعدت بالحقيبتين
المضبوطتين مع الطاعن وعلى علمه بكننها وردت - فى الوقت ذاته
- على دفاعه فى هذا الخصوص ردا سائغا فى العقل والمنطق يتحقق
به توافر ذلك العلم فى حقه - توافرا فعليا - فإن لا يجوز
مصادرتها فى عقيدتها ولا المجادلة فى تقديرها أما محكمة النقض .
لما كان ذلك وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن ببطلان القبض
والتفتيش فى قوله " وحيث أنه بالنسبة للدفع ببطلان التفتيش
والقبض فإنه مردود بأن حالة المتهم وارتياكه وتكرار سفره للهند
ووجود الإنتفاخ بكل من قاع وغطاء الحقيبتين أى من ذلك منفردا
يجعل لرجل الجمرك القيام بتفتيش الحقيبتين فذلك هو عمله

الطبيعى والعادى فإذا ما اجتمعت هذه الظروف جميعا كان من العيب ترك المتهم يمر بحقائقه دون تفتيش.... الخ" لما كان ذلك وكان البين من استقراء نصوص المواد ٢٦ الى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفى الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائى فى أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود نطاق الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعى الشك فى البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وإن الشارع - بالنظر الى طبيعة التهريب الجمركى وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير - لم يتطلب بالنسبة الى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش والمنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه فى احدى الحالات المبيرة له فى نطاق الفهم القانونى للمبادئ المقررة فى القانون المذكور، بل أنه يكفى أن يقوم لدى الموظف المنوط بالمراقبة والتفتيش فى تلك المناطق حالة تنم عن شبهة فى توافر التهريب الجمركى فيها - فى الحدود المعرف بها فى القانون - حتى يثبت له حق الكشف عنها فإذا هو عشر أثناء التفتيش الذى يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها فى القانون العام فإنه يصح الإستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع فى ذاته ولم ترتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة ولما كان من المقرر أن الشبهة فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس النوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية، ومتى أقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام

لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه فى الأشخاص محل التفتيش - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش - حقيبتى الطاعن الذى اسفر عن ضبط المخدر معه ثم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمور الجمرك فإن الحكم يكون قد أصاب صحيح القانون فى رفضه للدفع بطلان القبض والتفتيش ولا يحتاج الأمر من بعد لصدور إذن من مدير عام الجمارك باتخاذ الاجراءات القانونية فى هذا الخصوص - ذلك أن القانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات المعدل بالقانون ٤٠ سنة ١٩٦٦ والذى أدانت المحكمة الطاعن بمقتضاه قد خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية عن جلب المخدر أو غيرها من الجرائم الواردة وهى جرائم مستقلة و متميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون رقم ٦٦ سنة ١٩٦٣ فإن قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب المخدر المنسوب للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى ومن ثم كان هذا النعى غير سديد - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص فى أسباب سائغة الى أن الطاعن لم يرشد عن جناة آخرين فعلا وأن مجرد ذكره اسماء لاشخاص آخرين لم يثبت اتصالهم بالجريمة لا يعطيه حق الإعفاء من العقوبة المقررة فى القانون فان منعه فى هذا الخصوص يكون على غير أساس لما كان ذلك وكان الطاعن قد تنازل عن سماع شهود الإثبات فى الدعوى كما هو ثابت من مطالعة محضر جلسة ١٣/٥/١٩٨٧ - وقد اكتفى الدفاع والنيابة بتلاوة اقوالهم بالتحقيقات وكان من المقرر عملا بالمادة ٢٨٩ من القانون الاجراءات الجنائية أن لمحكمة الموضوع أن تستغنى عن سماع

الشهود إذا قبل المتهم والمدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ومن ثم كان هذا النعى فى غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن طلب ضم قضية بقصد إثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى أطمأنت إليها المحكمة هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفى الفعل المكون للجريمة فلا على المحكمة إن هى عرضت عنه وانتفتت عن اجابته هذا فضلا عن أن الطاعن لم يصر على هذا الطلب فى ختام مرافحته فلا يعتبر طلبا جازما يتعين على المحكمة اجابته اليه لما كان ذلك وكان من المقرر ان محكمة الموضوع لا تورّد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها ومن ثم فان اخذ المحكمة بأقوال الشاهد الرابع كما وردت فى تحقيقات النيابة هو حقها المطلق فى تقدير الدليل الذى تعول عليه فى حكمها ويكون منعى الطاعن فى هذا الخصوص غير سديد - لما كان ذلك وكان من المقرر أنه إذا أخطأ الحكم فى تسمية أقرار الطاعن بالتحقيقات أو بجلسة المحاكمة اعترافا لا يقدح فى سلامة الحكم طالما أن الاقرار قد تضمن من الدلائل ما يعزز أدلة الدعوى الأخرى .

ومادامت المحكمة لم ترتب عليه وحده الاثر القانونى للاعتراف - وكان بين مطالعة أوراق الدعوى أن الطاعن قد أقر بحيازته للحقيبتين اللتين ضبطتا معه وبهما الخدر وأن كان قد أنكر علمه بالخدر الذى عثر عليه فيهما - لما كان ذلك ولئن كان الحكم قد أورد فى مدوناته هذا الإقرار وسماه اعترافا الا أنه لم يعول عليه ضمن الأدلة التى عول عليها فى إدانة الطاعن واقام قضاءه على أدلة أخرى مستمدة من أقوال الشهود وتقرير معامل التحليل فقط ومن ثم كان هذا الإقرار الذى سماه الحكم اعترافا خارجا عن نطاق استدلاله بالنسبة لإدانة الطاعن ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بقالة الخطأ فى الإسناد لا يكون له محل . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٨ لم ينشر بعد)

لما كان الحكم قد عرض لتوافر علم الطاعن بحقيقة جوهر
 الخدر المضبوط فاستدل على ذلك بما أسفرت عنه المعلومات المسبقة
 لضابط مكافحة المخدرات بميناء الإسكندرية من جلب الطاعن
 للمخدر ومما قررها الشاهد المذكور من إقرار الطاعن له بملكيته
 للشلاجة المضبوط بها الخدر وشرائه لها من لبنان وقدومه بها الى
 مصر، ومما قرره الشاهد الثاني - مأمور الجمرك - من إقرار الطاعن
 بحيازته للشلاجة المضبوطة واحضارها من لبنان وأنه كانت تجدو
 عليه قبل التفتيش علامات الإرتباك الشديد أثناء التفتيش، وما تبين
 لها من اختلاف روايات الطاعن في شأن الشلاجة التي ضبطت بها
 الخدر لما كان ذلك، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو
 من شئون محكمة الموضوع وإذ كان هذا الذي ساقته المحكمة عو
 ظروف الدعوى وملابساتها وبررت به اقتناعها بعلم الطاعن بوجود
 الخدر مخبأ بالشلاجة كافيا في الرد على دفاعه في هذا الخصوص
 وسائفا في الدلالة على توافر ذلك العلم في حقه فلا يجوز
 مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض.

(الطعن رقم ٩٢٣٩ لسنة ٥٦ - جلسة ١٩٨٧/٣/٣)

جلب المخدر معناه وحالاته:

التحدث عن القصد من جلب الخدر استقلا:

لما كان من المقرر أن القرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
 المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه
 على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب الخدر هو
 استيراده بالذات أو الواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين
 الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره
 متى تجاوز بفعله الخط الجمركي ولا يقتصر الجلب على استيراد
 الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية بل يمتد الي كل واقعة يتحقق

بها نقل الجواهر المخدرة على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها
النصوص عليها فى الفصل الثانى فى المواد من ٣ الى ٦ من القرار
بقانون بادى الذكر، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم تتوافر به
اركان جريمة الجلب كما هى معرفة به فى القانون ولا يلزم أن
يتحدث الحكم عن القصد من الجلب على اسم لال إلا إذا كان
المخدر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى
أو دفع المتهم بقيام حالة التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر
لحسابه، وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له
فإنه لا محل لما يثيره الطاعن فى شأن عدم استظهار اركان جريمة
جلب المخدر.

(الطعن ٣٣٩٠ لسنة ٥٥ ق جلسة ١٠/٣٠/١٩٨٥ ص ٣٦ ص ٩٥٧)

(الطعن رقم ٦٧١ لسنة ٥٤ ق جلسة ٤/٦/١٩٨٦)

مناط الإرتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢
عقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها
بالبراءة.

إمتناع العقاب عن جريمة جلب المخدر لقيام موجب
الإعفاء منها. اقتضائه عدم توقيع العقوبة عن جريمة
التهريب الجمركى الأخف المرتبطة بالجريمة الأولى. مخالفة
ذلك. خطأ فى القانون.

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من
تلقاء نفسها للخطأ فى تطبيق القانون. أساس ذلك؟

إن مناط الإرتباط فى حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من
قانون العقوبات هو كون الجرائم المرتبطة قائمة لم يقض فى إحداها
بالبراءة، وكانت جريمة تهريب مخدر الأفيون المسندة للمطعون
ضده الأول، مرتبطة بجريمة جلبه ذلك المخدر ارتباطا لا يقبل

التجزئة وقد وقعت الجريمتان لغرض واحد، فقد وجب اعتبارهما جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشدهما وهي عقوبة الجلب، وإذا امتنع على المحكمة توقيع هذه العقوبة - بعد أن أطمأنت الى إدانته - لما ارتأته من قيام موجب الإعفاء منها، فقد كان لزاما عليها ألا تحكم عليه بعقوبة الجريمة الأخف (التهرب الجمركي) المرتبطة بالجريمة الأولى، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وعاقب المطعون ضده الأول بعقوبة جريمة التهرب الجمركي بعد أن دانه بجريمة الجلب ذات العقوبة الأشد وأن اعفاه من العقاب عنها، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يؤذن لهذه المحكمة طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تنقض الحكم المطعون فيه لمصلحة المتهم (المطعون ضده الأول) من تلقاء نفسها في خصوص ما قضى به عليه من عقوبة الحبس في جريمة التهرب الجمركي).

(الطعن ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ س ٣٦ ص ٣٧١)

لما كانت الدعوى الجنائية - بالنسبة لتهمة جلب المواد المخدرة - قد رفعت على المطعون ضده الثالث بوصف أنه جلب مواد فوسفات الكوداين والدكستروبروكستين والفانودروم المخدرة وأن النيابة العامة طلبت عقابه عنها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ٤٤ من قانون مكافحة المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والجدول رقم ٣ الملحق، الا أن المحكمة دانته بجريمة جلب مخدر الأفيون، وعاقبته عنها بالعقوبة المنصوص عليها في المادة ١/٣٣ من ذات القانون والجدول رقم (١) الملحق به، فإنها تكون قد عدلت التهمة ذاتها وساءلته عن واقعة لم ترفع بها الدعوى، وهو ما لا تملكه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ويقتضى لفت نظر الدفاع عملا بنص المادة

٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل يعيبه.

(الطعن ٤٧٨٨ لسنة ٥٤ جلسة ١٣/٣/١٩٨٥ من ٣٦ ص ٣٧١)

الجلب فى حكم القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ معناه؟

متى يلزم التحدث عن القصد من جلب المخدر استقلالا؟.

من المقرر أن القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ سنة ٦٦ إذ عاقب فى المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا فى ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد استورده لحساب نفسه أو لحساب غيره متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصدا من الشاوع الى القضاء على انتشار المخدرات فى المجتمع الدولي وهذا المعنى يلابس الفعل المادى المكون للجريمة ولا يحتاج فى تقريره الى بيان ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال الا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصى أو دفع التهم بقيام قصد التعاطى لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملابساتها يشهد له، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوى والإصطلاحى للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن نصه على الجلب بالإشارة الى القصد منه بعكس ما استنه فى الحيازة أو الإحراز لأن ذلك يكون ترديدا للمعنى المتضمن فى الفعل مما يتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ولا كذلك حيازة المخدر أو احرازه.

(الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ جلسة ٢٤/١/١٩٨٥ من ٣٦ ص ١١٧)

الوساطة فى الأمور المخطور على الأشخاص أرتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة والتى عددتها المادة الثانية من

القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، معاقب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها، وأن أغفلت ذكر الأخيرة. علة ذلك؟.

إن المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات قد عدت الأمور المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة وهي الجلب والتصدير والإنتاج والتملك والإحراز والشرء والبيع والتبادل والتنازل بأى صفة كانت والتدخل بصفته وسيطا في شئ من ذلك وكان نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور قد جرى على عقاب تلك الحالات وأنه وإن كان قد أغفل ذكر الوساطة إلا أنه في حقيقة الأمر قد ساوى بينهما وبين غيرها من الحالات التي حظرها في المادة الثانية فتأخذ حكمها ولو قيل بغير ذلك لكان ذكر الوساطة في المادة الثانية والتسوية بينها وبين الحالات الأخرى عبثا ينتزه عنه الشارع ذلك لأن التدخل بالوساطة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والجريمة قانونا لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة مما يرتبط بالفعل الإجرامى فيها ونتيجته برابطة السببية وبعد المساهم بهذا النشاط شريكا في الجريمة تقع عليه عقوبتها.

(الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ص ٣٦ ص ١١٧)

مناط المسؤولية في جريمة جلب أو إحراز وحيازة الجواهر المخدرة. ثبوت اتصال الجاني بالمخدر بالذات أو بالواسطة. بأية صورة عن علم وإرادة.

مناط المسؤولية في حكم جلب أو حيازة أو إحراز الجواهر المخدرة هو ثبوت اتصال الجاني بالمخدر اتصالا مباشرا أو بالواسطة وبسط سلطانه عليه بأية صورة عن علم وإرادة ولو لم تتحقق له الحيازة المادية.

(الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ ص ٣٦ ص ١١٧)

نقل المخدر من الخارج الى المجال الإقليمي للجمهورية.
جلب. عدم التزام المحكمة بالتحدث عن القصد من جلب
المخدر.

لما كان الجلب فى حكم القانون رقم ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل
فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يمتد الى
كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية
وادخالها الى المجال الخاضع لإختصاصها الإقليمي على خلاف
الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها فى القانون واذ كان ذلك
وكان ما أورده الحكم كافيا على ثبوت واقعة الجلب فى حق الطاعن
وكانت المحكمة غير مكلفة أصلا بالتحدث عن قصد الجاني من
فعل الجلب فان ما نعاه الطاعن فى هذا الخصوص يكون على غير
أساس.

الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ ق جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١١٧)
قيام النيابة العامة بتحقيق واقعة جلب مخدر.
لايتوقف على صدور إذن مدير الجمارك ولو اقترنت بجريمة
من جرائم التهريب الجمركى. أساس ذلك؟.

لما كان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون
الاجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها برفع
الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقا للقانون وأن اختصاصها فى هذا
الشان مطلق لا يرد عليه القيد الا باستثناء من نص الشارع واذ
أقامت النيابة العامة الدعوى ضد الطاعن وبشرت التحقيق بوصف
أنه جلب مخدرا دون الحصول على ترخيص كتابى لذلك من الجهة
اختصة وطلبت عقابه بالقانون ١٨٢ سنة ٦٠ المعدل بالقانون ٤٠
سنة ٦٦ ودان الحكم الطاعن على مقتضى أحكام هذا القانون الذى
خلا من أى قيد على حرية النيابة فى رفع الدعوى الجنائية على

جلب الخدر أو غيرها من الجرائم الواردة به وهي جرائم مستقلة و متميزة بعناصرها القانونية عن جرائم التهريب الجمركى المنصوص عليها فى القانون ٦٦ سنة ٦٣ فان قيام النيابة بتحقيق واقعة جلب الخدر النسوبة للطاعن ومباشرة الدعوى الجنائية بشأنها لا يتوقف على صدور إذن من مدير الجمارك ولو اقترنت هذه الجريمة بجريمة من جرائم التهريب الجمركى.

(الطعن ٢٣٥٨ لسنة ٥٤ فى جلسة ١٩٨٥/١/٢٤ س ٣٦ ص ١١٧)

وحيث أن مما ينمى الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة ونقل مخدر الحشيش دون قصد مجرد، فقد شابه فساد فى الإستدلال وخطأ فى الإسناد، ذلك بأن دفاعه قام على أن شخصا سماه قد سلم اليه الأجوته المضبوطة باعتبارها شايا لتوصيلها بسيارته الى محله، ولا يعلم بوجود الخدر بها إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بما لا يصلح ردا ولا سند له من الأوراق، مما يعيبه ويستوجب نقضه.

وحيث أنه لما كان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة حيازة الجوهر الخدر لا تتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية، بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجانى بأن ما يحوزه أو يحوزة هو من الجواهر الخدرة المخطورة، وكان الأصل أن المحكمة لا تلتزم بالتحدث استقلالا عن ركن العلم، طالما أن ما أوردته كاف فى الدلالة على ان التهم كان يعلم بأن ما يحوزه مخدرا، إلا أنه إذا قام دفاع الطاعن على نفى ركن العلم وتمسك بذلك فإنه يكون من المتعين أن تبين المحكمة ما يبرر اقتناعها بتوافر هذا العلم لديه بشرط أن يكون استخلاصها سائغا وحكمها مبنياً على وقائع ثابتة فى الدعوى. وليس لها أن تقيم قضاءها على أمور لا سند لها من الأوراق. لما كان ذلك وكان الطاعن قد دفع بأنه لا يعلم بوجود

الخدر بالأجولة المضبوطة وأن آخر سلمها له بمحتوياتها لتوصيلها
خله، فرد الحكم بقوله ان الطاعن نقل الاجولة بسيارته (وهو عالم
علما يقينيا بأنها تحتوى على الخدر المضبوط، ذلك أن قبوله اخفاء
الاجولة فى الحقيقية الخلفية للسيارة فى مكان يختفى عن عين
الناظر... فضلا عما ينبعث منها من رائحة تؤكد علم المتهم بأن ما
يحوزة مواد مخدرة...) ولما كان الثابت من المفردات المضمومة أن
السيارة من نوع (بيجو) سعة سبعة ركاب وان حقيبتها الخلفية
جزء من مقصورة الركاب وأن المضبوطات كانت مغلقة وداخل
اجولة من (البلاستيك) وقد خلت الأوراق مما يفيد الإطمئنان
والقول بأنها كانت مخفاه عن اعين الناظرين أو أن رائحة ما كانت
تنبعث منها، فإن الحكم المطعون فيه إذ بنى قضاءه بعلم الطاعن
بكنه المادة المضبوطة على ما سلف يكون قد انشا قرينة قانونية
غير صحيحة مبناها افتراض العلم بالجواهر الخدر من واقع حيازته
وهو ما لا يمكن اقراره قانونا مادام أن القصد الجنائى من اركان
المجريمة ويجب أن يكون ثبوته قطعيا لا افتراضيا، هذا الى أن ما
أورده ردا على ما دفع به الطاعن يعد قولاً مرسلاً لا يفيد تحجيصاً
للدفع أو أحاطه به. الأمر الذى يعيب الحكم ويطله، ولا يؤثر فى
ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية
متساندة والمحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث إذا سقط
احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل
الباطل فى رأى الذى انتهت اليه المحكمة. لما كان ذلك فإنه
يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة دون حاجة لبحث باقى
أوجه الطعن.

(الطعن ١٩١١ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٧/٢٥ لم ينشر بعد)
لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه
بعد أن أثبت على الطاعنة حيازة الجواهر الخدر المضبوط، عرض الى

قصد الاتجار ونفى توافره في حقها استنادا الى خلو الأوراق من أدلة كافية على قيامه وخلص الى حيازتها المخدر حيازة مجردة من القصد ثم أورد مواد القانون التي عاقبها بموجبها وهي ١ ، ٢ ، ٣٧/١ ، ٣٨ ، ٤٢/١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به المنطبقة على جريمة حيازة المخدر بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي وانتهى الى معاقبة الطاعنة بالسجن لمدة عشر سنوات وتغريمها الف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط، ولما كانت الواقعة كما صار اثباتها في الحكم ومواد القانون التي حكم بموجبها والعقوبة التي أنزلها بالطاعنة على النحو المتقدم بيانه واضحة الدلالة - دون ما تناقض - على استقرار عقيدة المحكمة على أن الجريمة التي ثبتت لديها في حق الطاعنة هي الحيازة بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي، وكان الحكم - فوق ذلك - قد نفى صراحة توافر قصد الاتجار في حقها فإن الحكم إذا ما تناهى بعد ذلك في معرض تحديد الجريمة التي دأبها بها الى القول بأنها حيازة مخدر بقصد الاتجار، فإن ما ذكره من ذلك لا يعدو - في صورة الدعوى أن يكون خطأ ماديا لا أثر له في النتيجة التي أنتهى اليها وليس تناقضا معينا مبطلا له لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وهو ما سلم منه الحكم لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن ١٩٠٢ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩/٧/١٩٨٩ لم ينشر بعد)

وحيث أن مبنى الحكم هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة احراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور في التسبب وخالف الثابت

بالأوراق والفساد فى الإستدلال والإخلال بحق الدفاع، ذلك أن الحكم المظنون فيه تناول دفع الطاعن بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لعدم جدية التحريات لخلوها من بيانات محرره محل اقامة الطاعن ومهنته ورد عليه بعبارة قاصرة لا تعد رداً لذلك فقد جاء رد الحكم على نعى الطاعن بطلان إذن النيابة العامة لصدوره عن جريمة مستقبلية غير سائغ وتساند فى اطراح هذا الدفع الى مالا أصل له فى الأوراق كما تناول الحكم دفع الطاعن ودفاعه عن شبرع التهمة وتلفيقها ورد عليه بما لا يصلح رداً وأورد فى مدوناته أن المتهم انكر المضبوطات على الرغم من أنه أقر بملكيته للنقود المضبوطة بما يكون معه الحكم على غير بينه بوقائع الدعوى وأحال فى بيان أقوال الشاهد الثانى الى ما قرره الشاهد الأول رغم أختلاف أقوالها فى تحديد مكان الكمية والتفت عن طلب الطاعن بسؤال شاهد تفى كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه.

وحيث أن الحكم المظنون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التى يוכל الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الإستدلالات التى بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره - كما هو الشأن فى الدعوى المطروحة وأقرت النيابة على تصرفها فى هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون. ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطالته لعدم جدية التحريات التى سبقته بأدلة منتجة لا يناعز الطاعن فى أن لها أصل ثابت بالأوراق وكان عدم إيراد عمل الطاعن ومحل اقامته مجرداً

فى محضر الإستدلال لا يقدح بذاته فى جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينهه الطاعن فى هذا الصدد لا يكون سديدا لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت فى مسدوداته أن العميد..... رئيس منطقة الإدارة العامة لمكافحة المخدرات "قد إستصدر إذن النيابة العامة بالتفتيش بعد أن دلت التحريات والتى تأكدت بالمراقبة على أن الطاعن يحرز كميات من الجواهر المخدرة وأنه يستخدم السيارات الأجرة والمواصلات العامة فى تنقلاته محرزا لتلك الجواهر فإن مفهوم ذلك أن الأمر قد صدر لضبط جريمة تحقق وقوعها من مقارفها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتملة وإذا انتهى الحكم الى أن الإذن قد صدر لضبط جريمة واقعة بالفعل وترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه وليس عن جريمة مستقبلية فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون، لا يقدح فى ذلك الذى انتهى اليه الحكم ما أورده الطاعن فى وجه النعى على فرض صحته - من أن ما أثبتته الضابط فى محضر تحريات اقتصر على القول بأنه علم بأن المتهم يقوم بنقل كمية من المخدر ولم ترد به قوله الحكم أن تلك الكمية من المخدر الذى فى حوزته إذ أنه لا يبدو أن يكون تزييدا فى منطوق الحكم أو فى النتيجة التى إنتهى اليها ويكون ما يقرره الطاعن فى هذا الصدد على غير أساس، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الثبوت التى تطمئن اليها. وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر فى عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على جوهر المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائفة لها أصلها فى الأوراق وهذه والنطق العقلى فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن يكون فى غير محله.

وكان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وحسب الحكم كى ما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصه من دفع الجريمة المسندة الى المتهم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة ومن ثم فإنه يفرض صحة ما يدعيه الطاعن من أنه أقر بحيازته للسلع المضبوط فإن ذلك لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة ولم تشر اليه في مدونات حكمها فإن النعى على الحكم في هذا الشأن يكون غير سديد.

(الطعن ٢٨٠٤ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٨/٧/١٩٨٩م ينشر بعد)

وحيث أن ما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه انه إذ دانهما بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو الاستعمال الشخصى فقد شابه القصور في السبب والفساد في الاستدلال، ذلك بأن دفاعهما على استحالة نسبة المخدر المضبوط - اليهما على وجه التحديد رغم ما هو ثابت من أن الموضع الذى عثر فيه على المضبوطات مطروقي منهما ومن كافة سكان المنزل ورغم أن التحريات والإذن انصرفا الى أولهما فحسب، إلا أن المحكمة دانتهما وردت على دفاعهما بما لا يكفى أو يسوغ، الأمر الذى يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن دفاع الطاعنين دفع التهمة بما أثاره في وجه طعنه من شيوع المخدر بين الطاعنين وزوجة الطاعن الأول وشقيقه وزوجته أحدهما، وذلك لضبطه اعلى المنزل الذى يقيمون فيه جميعا، وقد عرض الحكم لهذا الدفاع واطرحه بقوله ان المحكمة تلتفت عما أثاره المدافع الحاضر عنهما من شيوع الاتهام لاستحالة امكان أن يكون المكان تحت سيطرة شخص معين، فقد جاء مرسلا على غير الثابت من

الأوراق، وما قصد به سوى التشكيك فى أدلة الاتهام التى أطمأنت إليها المحكمة...) لما كان ذلك وكان ضبط المخدر فوق سطح منزل يشترك فى حيازته الطاعنات وغيرهما، ولا يستأثر أحدهم بالسيطرة عليه، يقتضى أن تواجه المحكمة دفاع الطاعنين الذى يعد فى واقعة الدعوى دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح تغير وجه الرأى فيها وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى - فى الرد على الدفع المشار إليه - بما ساقه من رد قاصر لا يسوغ به رفضه، فإنه يكون معيبا بما يوجب نقضه وإعادة.

(الطعن ١٨٨٧ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٢/٧/١٩٨٩ لم ينشر بعد)

وحيث أن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون بأنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهرين مخدرين بغير قصد الاتجار والتعاطي أو الاستعمال الشخصى قد شابه قصور فى التسبب ذلك بأنه لم يعن بالرد على ما دفع به الطاعن من بطلان إذن النيابة العامة بالتفتيش لإبتنائه على تحريات غير جدية. مما يعيبه بما يستوجب نقضه.

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات التى ينسب عليها لأنها خلت من بيان أن له منزلا، كما أن الثابت أنه فى فترة المراقبة كان غائبا عن مدينة الحمام لسفره لمدينة ببا. لما كان ذلك، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وإن كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسوية إصدار الإذن بالتفتيش وإن كان موكولا إلى سلطة التحقيق التى أصدرته تحت رقابة محكمة الموضوع، إلا أنه إذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فإنه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يعرض البتة للدفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات

الى بنى عليها على الرغم من أنه اقام قضاءه بالإدانة على الدليل
المستمد مما اسفر عنه تنفيذ هذا الإذن، فإنه يكون معيبا بالقصور
بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن.

(الطعن ٢٧٤٩ لسنة ٥٩ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٨ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لقصد الاتجار
ونفاه بقوله : وحيث أن المحكمة لا تسائر النيابة الرأى فى أن
احراز المتهم للمخدر المضبوط انما كان بقصد الاتجار إذ لم يتم فى
الأوراق دليل قطعى نظمئن اليه المحكمة على توافر هذا القصد
وترى المحكمة أخذ المتهم بالقدر المتيقن فى حقه وهو احرازه له
المجرد من جميع القصور". وإذ كان التناقض الذى يعيب الحكم هو
الذى يقع بين اسبابه بحيث ينفى بعضها ما يشته البعض الآخر
ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة، وكان البين من أسباب
الحكم المطعون فيه أنه بعد ان حصل واقعة الدعوى كما
استخلصتها المحكمة أورد أقوال شاهد الاثبات كما هى قائمة فى
الأوراق ثم ساق ما قصد اليه فى اقتناعه من توافر قصد الاتجار بما
ينفى قيام التناقض، فإن ما يثيره الطاعن - فى هذا الشأن - فضلا
عن انعدام مصلحته فيه - يكون فى غير محله. لما كان ما تقدم،
فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن ٧٩٠٣ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٢ لم ينشر بعد)

لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع
أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها
على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى
اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام
استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها
أصلها فى الأوراق كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن

ومصادرة السيارة واخذ المصبوط ولما كان ذلك، وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغا وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت حيازة المطعون ضده الأول للمخدر المصبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار فى حقه واعتبره محرز لذلك اخذ ودانه بالعقوبة المقررة لتلك الجريمة التى لا تستلزم قصدا خاصا من الحيازة بل تتوافر اركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام، وهو علم المحرز بما هية الجوهر المخدر علما مجردا من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها فى القانون، فإن فى ذلك ما يكفى لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى اليه. أما ما تشير الطاعة من أن أقوال الشهود والتحريات وكمية المحرز المصبوط تشير الى أن المطعون ضده الأول ممن يتجرون فى المواد المخدرة فهو لا يعدو أن يكون جدلا حول سلطة محكمة الموضوع فى تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن اليه واطراح ماعدها بما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض، هذا الى أن ضالة كمية المخدر أو كبرها وتجزئتها، هى من الأمور النسبية التى تقع فى تقدير محكمة الموضوع وفى إغفال المحكمة التحدث عن الاقرار بالاتجار العزو الى المطعون ضده الأول ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم تر فيه ما يدعوى الى تغيير وجه الرأى فى الدعوى ويكون منعى الطاعة فى هذا الشأن غير سديد. لما كان ذلك، وكانت الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والعقوبة التى أنزلها بالمطعون ضده الأول واضحة الدلالة - دون تناقض - على استقرار عقيدة المحكمة على أن الجريمة التى تثبت لديها فى حق المطعون ضده هى الحيازة بغير قصد الاتجار أو التعاطى أو الاستعمال

الشخصى - وكان الحكم - فوق - ذلك قد نفى صراحة توافر قصد الاتجار فى حقه - وكذا قصدى التعاطى والاستعمال الشخصى فإنه لا أثر بعد ذلك لاغسال الحكم ايراد نص المادة ٣٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من بين المواد التى طبقها على الواقعة، إذ أن ذلك منه لا يعدو - فى صورة الدعوى - أن يكون سهوا ولا يخفى على أحد، لم يكن له أثر فى النتيجة التى انتهت اليها. وليس تناقضا من الحكم إيراد المادة ٣٧ من بين تلك المواد التى طبقها، إذ أنها حددت العقوبة المقررة للفعل المسند للمطعون ضده الأول وقد أحوالت اليها المادة ٣٨ سالفه البيان - التى بينت الفعل المعاقب عليه وأخذت احكامه المطعون ضده الأول بها وإن كانت المادة ٣٧ تعاقب على أفعال أخرى غيرها لما هو مقرر من أن التناقض الذى يعيب الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينفى بعضها ما أثبتته البعض الآخر فلا يعرف أى الامرين قصده المحكمة - وهو ما سلم منه الحكم لما كان ذلك، وكان ما تنعاه الطاعنة على الحكم من قصور فى التسبب حين لم يتعرض بالمناقشة لاقوال شهود الاثبات من أن المطعون ضده الثانى المقضى ببراءته - أقر لهم بحيازته للمخدر بقصد الاتجار، مردودا بأن المحكمة ليست ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الإتهام لأنه فى إغفالها التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه الى إدانة المتهم، وكانت محكمة الموضوع فيما اتجهت اليه من ذلك لم تتجاوز حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى والأخذ منها بما تطمئن اليه وأطراح ما عداه، فإن ما يثيره الطاعنة فى هذا الصدد يكون غير ذى محل وهو لا يعدو أن يكون محاولة لإعادة الجدل فى موضوع الدعوى مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا.

(الطعن ٤٤٩٦ لسنة ٥٨ ق جلسة ١٣/١٠/١٩٨٨ لم ينشر بعد)

أهم القيود والأوصاف :

جناية بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ فقرة (أ) و ٣٦ و ٤٢ من القانون .

والقسم الأول من الجدول رقم (١) (كوكابين وهيروين)
والبند ٩ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) (الأفيون)
والبند ٥٧ من القسم الثانى من الجدول رقم (١) الملحق (الحشيش) .
صدر أو جلب جوهرًا مخدرًا : : قبل الحصول على
ترخيص كتابى من الجهة المختصة .

جناية بالمواد ١ و ٢ و ٢٥ و ٢٣ فقرة (ب) و ٣٦ و ٤٢ من القانون والقسم الأول من الجدول .
أنتج أو استخرج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا : :
وكان ذلك بقصد الإتجار .

جناية بالمواد ٢ و ٢٨ و ٣٣ فقرة (ج) و ٣٦ و ٤٢ والجدول رقم ٥ الملحق بالقانون .

زرع نباتًا من النباتات المخدرة الممنوع زراعتها : :
الموضحة بالجدول رقم (٥) ، أو صدر أو جلب أو حاز أو أحرز أو
اشترى أو باع أو سلم أو نقل نباتًا من هذه النباتات فى أى طور
من أطوار نموه وبذوره (وكان ذلك بقصد الإتجار) أو تجر فيه
بالفعل (وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

العقوبة :

يعاقب على الأوصاف السابقة بالإعدام وبغرامة لا تقل عن
مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه ومصادرة الجواهر
والنباتات المضبوطة وبذورها وكذلك الأموال المتحصلة من الجريمة
والأدوات ووسائل النقل المضبوطة التى استخدمت فى ارتكابها .

كما يحكم بمصادرة الأرض التى زرعت بالنباتات المشار إليها إذا كانت هذه الأرض مملوكة للجانى ، أو كانت له بسند غير مسجل فإن كان مجرد حائز لها حكم بإنهاء سند حيازته .

ويقضى بالتعويض الجمركى المقرر قانونا فى حالة استحقاقه .
ولايجوز فى تطبيق المادة ١٧ عقوبات النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة .

جناية بالمواد ١ و ٢ و ٧ فقرة أولى و ٣٤ فقرة (أ) و ٣٦ و ٤٢ و الجدول .

حاز بقصد الإتجار (أو أحرز أو اشترى أو باع أو سلم أو نقل أو قدم للتعاطى) جوهر مخدرا « أفيون أو حشيش » فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .

جناية بالمواد ١ و ٢ و ١١ و ٣٤ فقرة «ب» و ٣٦ و ٤٢ .

وهو مرخص له فى حيازة جوهر مخدرا لإستعماله فى غرض معين ، تصرف فيها « بأى صورة » فى غير هذا الغرض .

جناية بالمواد ١ و ٢ و ٣٤ فقرة (ج) و ٣٦ و ٤٢ .

أدار أو هيا مكانا لتعاطى الجواهر المخدرة بمقابل .

العقوبة:

الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه والمصادرة .

وتكون عقوبة الأوصاف الثلاثة السابقة الإعدام والغرامة التى لا تقل عن مائة ألف جنيه ولا تجاوز خمسمائة ألف جنيه إذا توافر ظرف من الظروف المشددة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ ويلاحظ فى هذه الحالة أضاف الفقرة الخاصة بالظرف المشدد الى القيد .

جناية بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٥ و ٣٦ و ٤٢ .

سهل أو قدم للتعاطي بغير مقابل جوهرًا مخدرًا ، في غير الأحوال المصرح بها قانونًا » يضاف للقيد الجدول الخاص) .
العقوبة :

الأشغال الشاقة المؤبدة وغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائتي ألف جنيه والمصادرة طبقا لنص المادة ٤٢ ويراعى مانصت عليه المادة ٣٦ عند تطبيق المادة ١٧ عقوبات .

جناية بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ فقرة أولى وثانية و ٤٢ والجدول .

حاز (أو أحرز أو إشتري أو أنتج أو إستخرج أو فصل أو صنع أو زرع نباتًا من النباتات الواردة بالجدول رقم (٥) أو حازه أو اشتره) بقصد التعاطي أو الإستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا ، في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

يضاف الى القيد السابق المادة (٥) فى حالة الإنتاج أو الإستخراج أو فصل أو صنع جوهرًا مخدرًا .

يضاف الى القيد السابق المادة ٢٨ فى حالة زراعة النباتات .

العقوبة :

الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه والمصادرة (طبقا للمادة ٤٢ ولا قيود عند استعمال المادة ١٧ عقوبات ويلاحظ ما تنص عليه المادة ٣٧ فى فقرتها الثانية بشأن حق المحكمة فى الأمر بإيداع المدمن إحدى المصححات بدلا من تنفيذ هذه العقوبة .

جناية بالمادتين ٤٠ / ١ و ٤٩ .

تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات وكان ذلك بسبب التنفيذ قاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته .

العقوبة ،

الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرين ألف جنيه.

وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف جنيه ولا تجاوز خمسين ألف جنيه إذا توافر أحد الظروف المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ٤٠ (إذا نشأ عن التعدى عاهه أو كان الجاني يحمل سلاحا) .

وتكون العقوبة الإعدام والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تجاوز مائة ألف جنيه إذا أفضت الأفعال السابقة الى الموت .

التعليمات العامة للنيابات،

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد الآتية:

مادة ٤٢١: يندب الكيميائيون بالمعامل الكيميائية بمصلحة الطب الشرعى فى الأعمال الآتية :

تحليل المضبوطات فى القضايا الجنائية، ومن ذلك تحليل المواد المخدرة .

مادة ٤٥٨ = ترسل المضبوطات المطلوب تحليلها الى مصلحة الطب الشرعى فى أوقات العمل الرسمية حتى يتمكن الموظف المختص من استلامها وعرضها على المدير المختص فى الوقت المناسب وليتسنى له حفظها بالمصلحة بما يكفل سريانها وسلامتها من التلف .

ولا يجوز ارسال تلك المضبوطات بطريق البريد . انما يجب ان ترسل مع احد رجال الشرطة وتسلم له بإيصال، كما تسلم اليه كتب واستمارات أو ارائيك خاصة بها - حسب الاحوال - تبين فيها أوصافها والاجراءات التى وضعت فيها وعدد بصمات الاختام على كل حرز وظروف ضبطها ونوع البحث المطلوب بشأنها،

ويؤشر على هذه الأوراق فى مكان ظاهر منها باسم النيابة المرسله لها ورقم القضية الخاصة واسم التهم والتهمة وان التهم محبوس اذاكان محبوسا كى تسارع المعامل بتحليل تلك المضبوطات قبل غيرها.

مادة ٤٥٩. يجب على اعضاء النيابة ان يشرفوا بانفسهم على ارسال المضبوطات المطلوب تحليلها أو فحصها، وعلى الكتب المرسله بها وأن يتحققوا من صحة البيانات المدونة على الاحراز الخاصة بها ووصفها وصفا كاملا شاملا، وأن يضعوا عليها اختاما ظاهرة بخاتم عضو النيابة بحيث لا يسهل نزعها، ولا يجوز ختمها بخاتم النيابة.

مادة ٤٦٠. يراعى وضع بصمة الاختام الموضوعه على احراز المضبوطات المرسله للفحص والتحليل على مذكرة الاشياء حتى يمكن مقارنتها بالاختام المبصوم بها على الجمع المثبت بالاحراز.

مادة ٤٨٠. فى حالة ارسال شجيرات الخشيش لعامل مصلحة الطب الشرعى لفحصها يكتفى بقطع الثلث العلوى فقط من عدد قليل من تلك الشجيرات، على ان توضع قبل ارسالها فى وعاء يقبها التلف كعلبة من الورق المقوى أو الخشب أو الصفيح.

مادة ٤٨١. اذا وردت المواد المخدرة المضبوطة للنيابة محرزة بمعرفة احد مامورى الضبط القضائى، فعلى عضو النيابة قبل ارسالها للتحليل أو قبل اخذ عينة منها لهذا الغرض حسب الاحوال ان يفحص الاختام الموضوعه عليها فى حضور المتهم أو وكيله ومن ضبطت عنده أو بعد دعوتهم للحضور ثم يعيد تحريزها ويثبت ذلك فى المحضر ويوضح فى طلب التحليل ظروف ضبط المادة وأن الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما إذا كانت من الجواهر المخدرة أم لا.

ويراعى أنه لا محل بعد ذلك لحضور التهم أو وكيله أو من ضبطت معه المواد المذكورة وقت فض الاحراز لاجراء التحليل.

مادة ٨٤٣. يجب تميزها ما يضبط من المواد المخدرة لدى كل متهم على حدة فى حرز مستقل ويتبع هذا الإجراء كذلك بالنسبة الى كل مادة تضبط.

وإذا ضبطت مواد مخدرة فى أماكن متعددة فيجب تميز ما يضبط منها فى كل مكان على حدة ولو كانت لمتهم واحد.

ويجب اخذ عينات للتحليل من كل حرز بالمقادير والكيفية المبينة فى المادة السابقة اذا كان وزن المادة الموضوعه فى هذا الحرز يزيد على عشرة جرامات وذلك فى المواد البيضاء أو المواد الأخرى كالحشيش والأفيون مع مراعاة اثبات ذلك فى المحضر.

مادة ٤٨٤. اذا كانت المضبوطات من نوع مخلوطات الحشيش والأفيون من الحلوى المعروفة بالنزول والشيكولاته، فتحرز وترسل بأكملها للتحليل أيا كانت كمية المادة المضبوطة.

مادة ٤٨٥. إذا ضبطت نباتات أخرى واستلزم التحقيق فحصها لبيان نوعها أو غير ذلك، فيجب أن ترسل عينة من هذه النباتات الى «المجموعة النباتية بالمتحف الزراعى بالدقى» لاجراء الفحص المطلوب. ويراعى أن تؤخذ هذه العينة من اعلى النباتات المضبوطة وتكون بها بعض أوراقه وأزهاره وثماره ان أمكن.

مادة ٤٨٦. يجب على النيابة ان تبين فى طلب تحليل الجواهر المخدرة ظروف المادة المطلوب تحليلها، وان الغرض من التحليل هو معرفة نوع المادة وما اذا كانت من الجواهر المخدرة وغيرها من المواد المبينة بالجدول الملحقه بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ كالحشيش أو الأفيون أو لا.

مادة ٨٧. إذا اقتضت ضرورة حتمية ارسال المضبوطات ابتداء الى جهة اخرى خلاف الطب الشرعى فيجب التنبيه على هذه الجهة التى اجرت الفحص ان تلحق بالمضبوطات تقريراً يفيد ما قامت به من فحوص مع وصف دقيق لحالة الاحراز قبل تناولها بالفحص وبعده وارسال صورة من التقرير الفنى الوارد من تلك الجهة فى شأن المضبوطات - مع الأوراق المرسلة معها من النيابة - الى مصلحة الطب الشرعى المطلوب منها اعادة الفحص بمعرفتها.

مادة ٧٠١. يتولى جرد واعداد المواد المخدرة لجنة تشكل لهذا الغرض.

مادة ٧٠٢. إذا طلبت مصلحة الطب الشرعى الاحتفاظ بعينات من المواد المخدرة التى قرر مصادرتها لتستعين بها فى الابحاث الفنية أو طلبت كلية الشرطة عينات من هذه المواد لتمرين كلاب الشرطة على رائحتها وكذلك المعمل الجنائى لوزارة الداخلية أو المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فيرسل الطلب الى النائب العام ليأمر بما يراه فإذا رخص باخذ العينة فتخطر الجهة المحفوظة لديها المادة المخدرة والمرخص بأخذ العينة منها لتنفيذ الأمر ويجرى أخذ العينة بحضور احد اعضاء النيابة الذى يحضر محضراً بذلك يبين فيه وزن العينة ورقم القضية التى اخذت العينة من المادة المضبوطة فيها ويرفق هذا المخضر بملف القضية المذكورة.

مادة ٧٠٣. ترسل كشوف شهرية الى قسم المعامل بالطب الشرعى لبيان قضايا المخدرات سواء احكوم فيها نهائياً أو التى صدر فيها قرار بعدم وجود وجه ومضى عليها اكثر من ثلاثة أشهر مع التأشير قرين كل قضية بالرأى نحو التصرف فى المضبوطات مع ارسال صورة من هذا الكشف الى ادارة التفتيش القضائى بالنيابة العامة لمتابعة هذا العمل.

١١٩ - مراسى

القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٥٧ فى شأن المراسى

وتنظيم الرسو فى المياه الداخلية

باسم الامة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٥٦ فى شأن
الملاحة الداخلية ؛

وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٥٣ فى شأن الرى والصرف ؛
وعلى القانون رقم ١٤٥ لسنة ١٩٤٩ بانشاء مجلس بلدى
مدينة القاهرة ؛

وعلى القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٥ بنظام المجالس البلدية ؛
وعلى مآرتآه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتى :

مادة ١ - فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمرسى كل
ميناء أو رصيف أو أسلكه (سقالة) أو ساحل أو شاطئ أو حوض
للمراكب أو قزق أو برطوم أو أية منشأة أخرى أعدت لتستقر أو
ترسو عليها المراكب فى المياه الداخلية .

مادة ٢ - لايجوز لمركب ان يرسو فى المياه الداخلية الا على
المراسى التى تعينها أو تنشئها وزارة الاشغال العمومية بالاتفاق مع
وزارات التجارة والشئون البلدية والقروية والصحة العمومية
والداخلية والمواصلات .

ويجوز الترخيص فى الرسو المؤقت فى المناطق التى لاتوجد
فيها مراسى عامة .

ويصدر الترخيص في ذلك من وزارة الاشغال العمومية فيما عدا المناطق الواقعة فى حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيكون الترخيص من المجلس المذكور .

مادة ٣ - يصدر وزير الاشغال العمومية قرارا بتنظيم الرسو على المراسى المنصوص عليها فى المادة السابقة عدا ما يقع منها فى حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة فيصدر بتنظيم الرسو عليها قرار من وزير الشئون البلدية والقروية .

ويصدر وزير التجارة القرارات اللازمة لتنظيم عمليات الوزن والشحن والتفريغ والتخزين والتعامل فى المراسى اخصصة للاغراض التجارية .

مادة ٤ - يجوز لوزارة الاشغال العمومية الترخيص فى انشاء مراسى خاصة على الا تستعمل هذه المراسى كأسواق .

ويكون الترخيص فى المراسى الخاصة التى تقع فى حدود اختصاص مجلس بلدى مدينة القاهرة من اختصاصه بعد موافقة وزارة الاشغال العمومية على موقع المرسى وتنفيذ ما ترضه لذلك من اشتراطات فنية .

ويصدر بشروط الترخيص فى هذه المراسى وتنظيم الرسو عليها قرار من وزير الاشغال العمومية أو وزير الشئون البلدية والقروية حسب الاحوال .

مادة ٥ - يؤدى لوزارة الاشغال العمومية رسم رسو يعينه وزير الاشغال العمومية بقرار منه بحيث لا يجاوز الحدود الآتية :

(أولا) عن الرسو فى المراسى العامة والرسو المؤقت .

خمسـة عشر مليما عن شغل المتر الطولى من المرسى فى كل أربع وعشرين ساعة أو جزء منها .

(ثانيا) عن المراسى الخاصة :

جنيه واحد عن كل متر طولى من المرسى فى السنة .

(ثالثا) عن الرسو للاصلاح على القزقات وفى الاحواض بما
فى ذلك سحب المركب وانزاله :

ثلثمائة مليم يوميا عن المركب الذى لا تزيد حمولته على
عشرين طنا .

خمسماية مليم يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على
عشرين طنا ، ولا تجاوز خمسين .

سبعمائة وخمسون مليما يوميا عن المركب الذى تزيد
حمولته على خمسين طنا ولا تجاوز مائة .

جنيه واحد يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على مائة
طن ولا تجاوز مائتين .

جنيهان يوميا عن المركب الذى تزيد حمولته على مائتى طن
ولا تجاوز لثلمائة .

أربعة جنيهات يوميا عن المركب الذى تجاوز حمولته لثلمائة
طن .

(رابعا) عن رسو الذهبيات والعوامات للاستقرار :

خمسمة عشر مليما فى السنة عن كل متر مربع من مساحة
الذهبية أو العوامة اذا كانت مشغولة بمالكها ، ومثلى هذا الرسم اذا
كانت مستقلة .

خمسمة وعشرون مليما فى السنة عن كل متر مربع من جزء
الشاطئ المواجه للذهبية أو العوامة .

ويضاف نصف الرسوم التى تحصلها وزارة الاشغال العمومية
مقابل الرسو فى المراسى الواقعة فى حدود اختصاص المجالس البلدية

الى حساب هذه المجالس فيما عدا مجلس بلدى مدينة القاهرة
فتؤدى اليه رسوم الرسو التى يعينها وزير الشئون البلدية والقروية
بقرار منه بحيث لا يتجاوز الحدود المنصوص عليها فى هذه المادة .

مادة ٦ - تعفى من الرسوم المنصوص عليها فى المادة السابقة
المراكب المملوكة للحكومة أو الاشخاص الاعتبارية العامة المعدة
لخدمتها خاصة .

مادة ٧ - يجوز لوزارة التجارة الترخيص فى انشاء مكاتب أو
مخازن لتشوين البضائع فى المنطقة التى تحددها وزارة الاشغال
العمومية للمرسى وذلك بالشروط التى يتفق عليها بين الوزارتين .
مادة ٨ - يودى لوزارة التجارة رسم عن شغل منطقة المرسى
كالآتى :

خمسة عشر مليما عن كل متر مربع فى منطقة المرسى العام
فى كل أربع وعشرين ساعة أو جزء منها .

خمسون مليما عن كل متر مربع فى منطقة المرسى الخاص
سنويا - ويؤدى هذا الرسم للمجالس البلدية اذا كانت منطقة
المرسى تقع فى حدود اختصاصها .

مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على شهر وبغرامة لا تتجاوز
عشرة جنيهات أو باحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام هذا
القانون أو القرارات الصادرة بتنفيذه ما لم تنص هذه القرارات على
عقوبة أقل .

وبغير اخلال باحكام الجزائية يجوز ازالة المخالفة اداريا وتحصل
النفقات بطريق الحجز الادارى .

مادة ١٠ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويكون له قوة

القانون ولوزراء الاشغال العمومية والشئون البلدية والقروية والتجارة كل فيما يخصه اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه ويعمل به من تاريخ نشره .

يصم هذا القرار بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ ذى القعدة سنة ١٣٧٦ (٢٦
يونية سنة ١٩٥٦)

أهم القيود والاصناف ،

تفيد لجنة بالمواد ٩ ، ٢ ، ١

رعى بالمركب فى غير المراسى التى تعينها أو تنشئها وزارة
الاشغال العمومية بالاتفاق مع وزارات التجارة والشئون البلدية
والقروية والصحة الداخلية والمواصلات .

العقوبة ،

الحبس مدة لاتزيد على شهر وبغرامة لا تجاوز عشرة جنيها
أو باحدى هاتين العقوبتين .

١٢٠. مراهنات

سباق الخيل ورمى الحمام

القانون ١٠ لسنة ١٩٢٢

معدل بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٣٧، ١٢٥ لسنة ١٩٤٧

نحن ملك مصر

نظرا لضرورة منع الضرر الناتج من الرهان المتبادل غيره من أنواع الرهان التي مدارها الالعب أو أعمال الرياضة ، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية وموافقة رأى مجلس الوزراء ،

وبعد الاطلاع على قرار الجمعية العمومية بحكمة الاستئناف المختلطة الصادر في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٢١ طبقا للامر العالي المؤرخ ٣١ يناير سنة ١٨٨٩ ،

رسمنا بما هو آت:

مادة ١ - (١) فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في المادة الرابعة يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه .

(أ) كل من عرض أو أعطى أو تلقى فى أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرهما من أنواع الالعب وأعمال الرياضة سواء أكان ذلك بالذات أم بالواسطة .

(ب) كل من استعمل نوعا من أنواع الرهان المشار اليه في أية جهة وبأية صورة سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أم مستديمة أو جعل نفسه وسيطا فى هذه المراهنات .

(ج) كل من أخفى أو ساعد على اخفاء النقود أو الاوراق أو الادوات المستعملة فى الرهان المتقدم ذكره .

(١) معدلة بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧ .

وفى حالة العود يجوز للقاضى ان يحكم بأكثر من الحد
الاقصى للعقوبات المتقدمة بشرط عدم تجاوز مثلى هذا الحد .

وفى جميع الاحوال تضبط النقود والاوراق والادوات
المستعملة فى الرهان ويحكم بمصادرتها لمجانب الحكومة .

مادة ٢ (١) - يعاقب بهذه العقوبات نفسها كل صاحب محل
عام أو مدير له يسمح بحصول مراهنات فى محله مخالفة لاحكام
هذا القانون ويجوز للقاضى ان يحكم باغلاق اغل لمدة لا تقل عن
ثلاثة أشهر ولا تتجاوز ستة أشهر وفى حالة العود فى مدى ثلاث
سنوات يحكم القاضى باغلاق اغل نهائيا .

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز خمسة عشر يوما وبغرامة
لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز خمسين جنيها أو باحدى
هاتين العقوبتين من رهن على نوع من الالعاب المذكورة مع أحد
الاشخاص المنصوص عليهم فى المادة الاولى من هذا القانون .

مادة ٢ - (ألغيت بالقانون ٨٩ لسنة ١٩٣٧) .

مادة ٤ - يجوز لجمعية سباق الخيل الموجودة الان
وللجمعيات والافراد الذين يقومون بتنظيم ألعاب أو أعمال رياضة
اجراء الرهان المتبادل أو غيره من أنواع الرهان وذلك بمقتضى اذن
خاص وبحسب الشروط المبينة بعد .

وفى حالة الحصول على اذن لايجرى حكم المادة الاولى على
أى رهان يقدم أو يعطى أو يتلقى بالشروط المبينة فيه .

مادة ٥ - يمنح الاذن الخاص المنوه عنه بالمادة السابقة بقرار من

(١) مادة ٢ معدلة بالقانون ١٣٥ لسنة ١٩٤٧

وزير الداخلية وله الحرية فى ان يعطى هذا الاذن أو ان يرفضه كما له ان يجعله قاصرا على الرهان المتبادل أو ان يحدد مدته .

ويجوز أيضا ان ينص فى القرار على تخصيص جزء معين من الارباح الناتجة من استغلال الرهان لصرفه فى تربية الخيل اذا كانت هذه الارباح ناتجة من سباق الخيل أو لصرفه فى ترقية تعليم الرياضة البدنية أو فى الاعمال الخيرية المحلية أو فى أعمال الإسعاف أو الأعمال الإجتماعية النافعة أو لصرفه فى هذه الشئون كلها معا وذلك طبقا للقواعد والشروط المبينة فى القرار الذى يصدر بالإذن .

ويحدد فى هذا القرار المكان أو الجهة التى يجب أن تجرى فيها المراهنة ولا تتمدها وينص فيه على جميع الإجراءات اللازمة لحماية الجمهور من الغش والخداع .

مادة ٦ - على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون ويجرى العمل به بعد مضى ثلاثين يوما من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية وعليه أيضا إصدار قرار بجميع الأحكام اللازمة لذلك للتنفيذ .

أهم القيود والاصناف :

جنتحة بالمادة ١ / أ.

عرض أو أعطى أو تلقى فى أية جهة وبأية صورة رهانا على سباق الخيل أو رمى الحمام أو غيرهما من أنواع الألعاب الرياضية سواء أكان ذلك بالذات أم بالوساطة .

جنتحة بالمادة ١ / ب

-استعمل نوعا من أنواع الرهان المشار إليه فى أية جهة كانت وبأية صورة سواء أكان ذلك بصفة مؤقتة أو مستديمة .

- جعل نفسه وسيطا في المراهنات .

جنتة بالمادة ١ / ج .

أخفى أو ساعد على إخفاء النقود أو الأوراق أو الأدوات
المستعملة في المراهنات .
العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز ثلاث سنوات وبغرامة
لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه ، وفي حالة العود
يجوز للقاضي أن يحكم بأكثر من الحد الأقصى للعقوبات المتقدمة
بشرط عدم تجاوز مثلى هذا الحد .

وفي جميع الأحوال تضبط النقود والأوراق والأدوات
المستعملة في الرهان ويحكم بمصادرتها لجانب الحكم .

١٢١. مراحل بظارية
قانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٧٧^(١)

في شأن إقامة وإدارة الآلات
الحرارية والمراحل البظارية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه.

مادة ١. مع مراعاة احكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن
الرى والصرف لا يجوز لأى فرد من الافراد أو لأى شخص من
الاشخاص الاعتبارية العامة أو الخاصة ان يقيم أو يدير الآلات
الحرارية أو المراحل البخارية الثابتة أو المتنقلة، التى تحددها اللائحة
التنفيذية لهذا القانون الا بعد الحصول على ترخيص بذلك من
الجهة المختصة.

ويسرى الترخيص لمدة محددة لا تقل عن سنة، وفقا للحالة
الفنية، كما يجوز تجديده كلما انتهت مدته، ويتبع فى اجراءات
التجديد الاجراءات المتبعة فى الترخيص مع تحصيل ذات الرسوم.

مادة ٢. فيما عدا ما صدر به قانون خاص، تتولى كل جهة من
الجهات الآتية الترخيص بإقامة وإدارة الآلات والمراحل، وذلك بعد
موافقة الوحدة المحلية على موقع إقامتها على النحو الآتى:

(أ) وزارة الرى:

بالنسبة للترخيص بإقامة وإدارة الآلات الرى والصرف طبقا
لاحكام القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧١ بشأن الرى والصرف.

(١) الجريدة الرسمية - العدد ٤٤ الصادر فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٧٧.

(ب) وزارة الصناعة:

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة الآلات والمعدات الصناعية.

(ج) وزارة الانتاج الحربى:

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة الآلات الصناعية ذات الصلة
بالانتاج الحربى.

(د) وزارة البترول:

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة المعدات الخاصة بانتاج وتكرير
وتوزيع البترول.

(هـ) وزارة الكهرباء:

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة المعدات الخاصة بتوليد وتوزيع
الكهرباء.

(و) وحدات الحكم المحلى:

بالنسبة للترخيص باقامة وإدارة اية آلات لا تندرج تحت
النوعيات السابقة ويصدر الترخيص فى تلك الأحوال من الادارة
العامة لمصلحة الرخص وفروعها بالمحافظات.

مادة ٣- يقدم طلب الترخيص الى الجهة الادارية المختصة مرفقا
به الايصال الدال على سداد رسم النظر وهو خمسة جنيهات
للآلات الحرارية التى تزيد قوتها عن ٦ حصان والمراجل البخارية
التي يزيد ضغطها عن ٢ ضغط جو ولا تتجاوز ثلاثين حصانا
فعليا، وعشرة جنيهات لما تزيد قوتها على ذلك، كما ترفق بطلب
رسومات الموقع والمستندات طبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية لهذا
القانون.

وعلى الجهة الادارية المختصة ان تبدي رأيها بقبول الترخيص أو رفضه واخطار الطالب بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول في ميعاد لا يتجاوز ثلاثين يوما من تاريخ ورود الطلب للجهة الادارية المذكورة.

وفي حالة رفض طلب الترخيص توضح الا: باب المبررة لذلك.
مادة ٤: يشمل رسم النظر المبين في المادة السابقة مصاريف المعاينة الأولى وكل معاينة بعد ذلك يحصل عنها رسم قدره جنيهان.

مادة ٥: يجوز للطالب ان يتظلم من القرار الصادر برفض طلبه الى رئاسة الجهة المختصة باصدار التراخيص خلال سنين يوما من تاريخ ابلاغه بالقرار مؤيدا بالمستندات ومرفقا به ايصال بتوريد خمسة جنيهاات لحساب الادارة المختصة كرسم نظر للتظلم.

وعلى المتظلم اليه أن يبت في هذا التظلم بالقبول أو الرفض خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم واذا لم يبت في التظلم خلال تلك الفترة يعتبر التظلم مقبولا.

ولا يرد المبلغ المشار اليه الا في حالة قبول التظلم طبقا للمستندات والرسومات التي كانت قائمة لدى الادارات المختصة وقت رفض طلب الترخيص.

مادة ٦: في حالة انتقال ملكية آلة أو مرجل مما تسرى عليه أحكام هذا القانون من المرخص لهم لأي سبب كان يجب على من آلت اليه الملكية ابلاغ الجهة الادارية المختصة خلال شهرين على الأكثر من تاريخ نقل الملكية باسمائهم وباسم من ينوب عنهم، وعليهم ان يتخذوا من جانبهم الاجراءات اللازمة لنقل الترخيص اليهم، وعلى الجهة الادارية التأشير على الرخصة القائمة بما يفيد ذلك، ويظل المالك القديم مسئولا مع المالك الجديد عن تنفيذ احكام هذا القانون الى ان يتم التأشير على الرخصة.

مادة ٧. يتولى مهندسو الجهات المنزه عنها فى المادة الثانية من هذا القانون المرور بصفة دورية على الآلات الحرارية والمراجل البخارية الخاضعة لاحكام هذا القانون للتأكد من تنفيذ احكامه ولائحته التنفيذية.

ويصدر وزير العدل بالاتفاق مع الوزير المختص قرارا بمنحهم صفة مأمورى الضبط القضائى فى اثبات جميع ما يقع من مخالفات ولهم فى سبيل ذلك حق الدخول فى الاماكن التى توجد بها تلك الآلات والمراجل للفتيش عليها.

مادة ٨. استثناء من حكم المادة (١٧) من القانون رقم ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ فى شأن المحال الصناعية والتجارية وغيرها من المحال المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة يجب على المرخص له فى حالة وجود خطر وشيك الوقوع على الصحة العامة أو المكيئة العامة أو الامن العام نتيجة لتشغيل آلة حرارية أو مرجل بخارى مما تسرى عليه احكام هذا القانون ازالة اسباب هذا الخطر فى الميعاد الذى تحدده له الجهة الادارية المختصة، فاذا لم يقم بذلك خلال هذا الميعاد جاز للجهة الادارية المختصة ان تصدر قرارا مسببا بايقاف التشغيل، وينفذ القرار فى هذه الحالة بالطريق الادارى.

مادة ٩. مع عدم الاخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو أى قانون آخر يعاقب من يخالف احكام هذا القانون بالعقوبات الآتية:

(أ) الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها فى حالة اقامة الآلة الحرارية أو المرجل البخارى دون الحصول على ترخيص سابق بالإقامة.

(ب) الغرامة التى لا تقل عن عشرين جنيها ولا تجاوز خمسين جنيها فى حالة تشغيل الآلة الحرارية أو المرجل دون الحصول على ترخيص الإقامة واذن الإدارة.

وعلى المحكمة ان تحكم فى الحالتين السابقتين فضلا عن الحكم بالغرامة بايقاف تشغيل الآلة.

وإذا استمر صاحب الشأن فى تشغيل الآلة رغم صدور الايقاف تضاعف العقوبة فى شأنه

(ج) الغرامة التى لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز عشرين جنيها فى حالة تشغيل الآلة أو المجرى البخارى باغثالة للشروط التى تم على اساسها منح اذن الادارة، وكذلك فى حالة تشغيل الآلة قبل تجديد اذن الادارة، ويجوز للمحكمة فى تلك الاحوال ان تقضى - فضلا عن الحكم بالغرامة - بالحكم بايقاف تشغيل الآلة.

مادة ١٠- جميع المبالغ التى تستحق للدولة بمقتضى احكام هذا القانون يكون لها امتياز على أموال المدين وفقا لحكم المادة ١١٣٩ من القانون المدنى على أن تأتى فى الترتيب بعد المصروفات القضائية.

مادة ١١- تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الدولة للحكم اعلى والتنظيمات الشعبية، خلال ثلاثة أشهر على الاكثر بالاتفاق مع الوزراء المختصين.

مادة ١٢- يلغى الأمر الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩١٠ بخصوص الآلات والفيزانات البخارية، كما يلغى كل حكم آخر يخالف احكام هذا القانون. ولا يخل ذلك باستمرار العمل بالتراخيص السابق منحها طبقا لاحكام هذا الامر.

مادة ١٣- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٣ ذى القعدة سنة ١٣٩٧ (٢٥ أكتوبر سنة ١٩٧٧).

١٢٢ - مراقبة الشرطة^(١)

القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع

بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة

مادة ١- يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمشتردين والمشتبه فيهم وصدر أمر باعتقاله لاسباب تتعلق بالامن العام ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه.

وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال على حسب الاحوال.

مادة ٢- يجوز لمن يوضع تحت مراقبة الشرطة وفقا لاحكام هذا القانون ان يطلب رفع المراقبة عنه بطلب يقدم للى العامة الكائن فى دائرتها محل اقامته الاصلى، وعلى الى ان تحقق هذا الطلب ثم تحيله الى محكمة الجناح المختصة للفصل فيه، ويجوز لصاحب الشأن أن يرسل وكيلا للدفاع عنه أمام المحكمة، فاذا رأت المحكمة عدم توافر الشروط المنصوص عليها فى المادة السابقة قررت رفع المراقبة والا رفضت الطلب ويكون قرارها فى ذلك نهائيا.

ويجوز فى جميع الاحوال لوزير الداخلية أو من ينيبه رفع المراقبة قبل انقضاء مدتها اذا رأى من سلوك المراقب أو فى حالته الصحية ما يستدعى ذلك.

مادة ٣- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره.

(١) الجريدة الرسمية فى ١٠/٩/١٩٧٠ - العدد ٣٧.

ملاحظات وأحكام:

صحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة شروط الوضع تحت مراقبة البوليس . رهن ببيان تاريخ الحكم أو القرار الذى صدر بوضع الطاعن تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك والجهة التى صدر منها وتاريخ بدء المراقبة وانتهائها وأوجه مخالفة شروط المراقبة . مخالفة ذلك . قصور .

لما كان يشترط لصحة الحكم بالإدانة في جريمة مخالفة شروط الوضع تحت مراقبة البوليس أن يبين الحكم منطوق وتاريخ الحكم أو القرار الذى صدر بوضع الطاعن تحت المراقبة أو ترتب عليه ذلك والجهة التى صدر منها وتاريخ بدء المراقبة وإنتهائها وأوجه مخالفة شروط المراقبة . وإذا كان الحكم المظنون فيه لم يبين ذلك وخلا من بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها وإكتفى فى بيان الدليل بالإحالة الى محضر ضبط الواقعة ولم يورد مضمونه ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية كافة فإنه يكون معيبا بالقصور .

(الطعن ١٠٩٧ لسنة ٦٦ق - جلسة ١٩٨١/١/٢٧ لم ينشر بعد)

القضاء بالإدانة فى أى من جرائم القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ يستتبع وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . المادة ١٥ من هذا القانون .

إغفال الحكم تحديد مبدأ المراقبة ومدتها . وجوب نقضه جزئيا . أساس ذلك ؟ .

المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ إذ تنص على أنه « يستتبع الحكم بالإدانة فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة

العقوبة وذلك دون إخلال بالأحكام الخاصة بالمتشردين ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي فيما قضى به من وضع الطاعن تحت مراقبة الشرطة دون أن يحدد مبدأ المراقبة ومدتها ، فإنه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقرار بقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ يتعين نقضه نقضاً جزئياً وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن يبدأ تنفيذها من تاريخ إنتهاء عقوبة الحبس .

(الطعن ١٧١٤٣ لسنة ٦٤ق - جلسة ١٢/٢٧/١٩٩٩م ينشر بعد)

ان نص الفقرة الأولى من المادة الثانية من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ لا يستلزم أن يكون الوضع تحت المراقبة بموجب حكم بل يكفي أن يكون مصدرها القانون، وإذا كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المراقبة التي اقيمت الدعوى على المظنون ضده بمخالفة شروطها قد وضع تحتها اعمالا لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠، فإن الحكم المطعون فيه اذ اقام قضاءه بالبراءة على أن المظنون ضده لم يصدر ضده حكم بوضعه تحت المراقبة، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب نقضه.

(الطعن ٩٤ لسنة ٥٤ق - جلسة ٣/٣/١٩٧٥ م ٢٦ ص ٢١٤)

تنص المادة ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ على أن :
«يستتبع الحكم بالادانة في احدى الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون وضع المحكوم عليه تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة وذلك دون اخلال بالاحكام الخاصة بالمتشردين». ولما كان الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه لم يحدد مبدأ المراقبة ومدتها، فانه طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧

لسنة ١٩٥٩ يتعين نقض الحكم نقضا جزئيا وجعل مدة المراقبة المحكوم بها مساوية لعقوبة الحبس على أن يبدأ تنفيذها من تاريخ انتهاء عقوبة الحبس.

(الطعن ١٢٧٤ لسنة ٤٢ق - جلسة ١٩٧٣/١/٨ ص ٢٤ ص ٥٤)

قضت المحكمة الدستورية العليا بجلسته ١٩٨٢/٥/١٥ في الدعوى ٣٩ لسنة ٣ قضائية (دستورية) بعدم دستورية نص المادة الأولى من القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٤ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٩٨٢/٥/٢٧ العدد ٢١ ونورد هذا الحكم لأهميته. (١)

وحيث أن المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ في شأن وضع بعض المشتبه فيهم تحت مراقبة الشرطة، تنص على أن «يوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين كل شخص توافرت فيه حالة الاشتباه المنصوص عليها في المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ الخاص بالمتشردين والمشتبه فيهم وصدر امر باعتقاله لاسباب تتعلق بالامن العام، ويطبق في شأنه حكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون المشار اليه - وهي الخاصة بتحديد جهة ومكان المراقبة - وتبدأ مدة المراقبة من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال».

وحيث أنه يتعين الوضع الشخصى تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين عملا بحكم المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ - طبقا للتفسير الملزم الذى اصدرته المحكمة العليا بتاريخ ٥ ابريل سنة ١٩٧٥ فى طلب التفسير رقم ٥ لسنة ٤ قضائية - ان يكون توافر حالة الاشتباه فى حقه ثابتا بحكم قضائى وسابقا على صدور

(١) منشور بموسوعة مبادئ الدستورية العليا للمستشار / أحمد هبة ص ٢٠٥.

الامر باعتقاله، ومؤدى ذلك ان هذه المادة قد جرمت حالة جديدة لاحقة لحالة الاشتباه التى سبق أن حوكم عليها هذا الشخص تقوم به اذا ما تم اعتقاله بعد ذلك لاسباب تتعلق بالامن العام، ثم فرضت لها عقوبة اصلية هى عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين.

وحيث ان ما نصت عليه الفقرة الاخيرة من المادة الأولى - المطعون بعدم دستورتها - من ان مدة المراقبة تبدأ من تاريخ العمل بهذا القانون أو من تاريخ انتهاء الاعتقال حسب الاحوال، قاطع الدلالة فى ان الشرطة هى الجهة المختصة باعمال هذا النص وذلك باجراء تنخذه من تلقاء نفسها وبغير حكم قضائى، وهو ما خلصت اليه المحكمة العليا فى تفسيرها سالف الذكر.

لما كان ذلك، وكانت المادة ٦٦ من الدستور تنص على أن «العقوبة شخصية ولا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى...» وكان توقيع عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة لمدة سنتين التى فرضها المشرع كعقوبة اصلية طبقا للمادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٧٠ يتم بغير حكم قضائى على ما سلف ببيانه، فان هذه المادة تكون قد خالفت الدستور مما يتعين معه الحكم بعدم دستورتها.

(الطعن رقم ٣٩ لسنة ٣ ق جلسة ١٥/٥/١٩٨٢)
ملحوظة:

لمزيد من التفاصيل يراجع مؤلفنا الأسلحة والذخائر والتشرد والاشتباه.

١٢٢-مراقبة تجارة الحبوب

القانون ٣٣ لسنة ١٩٤١

نحن فاروق الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه ، وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١: فى تطبيق هذا القانون تشمل كلمة « الحبوب » ،
اغاصيل المينة فى الجدول حرف (أ) الملحق بهذا القانون .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة أن يعدل الجدول المذكور بقرار يصدره بعد موافقة مجلس الوزراء .

مادة ٢: مع عدم الإخلال بأحكام القوانين واللوائح الخاصة
بالحال المقلقة للراحة أو المضرة بالصحة والخطرة ، يجب على كل
شخص يريد الإتجار بالحبوب أن يقدم إقرارا بذلك الى وزارة التجارة
والصناعة قبل بدء الإتجار بشهر على الأقل .

وينبى أن يكون الإقرار محتويا على البيانات التى يفرضها
قرار يصدره وزير التجارة والصناعة ، وأن يكون مصحوبا
بالمستندات والأوراق التى ينص عليها ذلك القرار .

مادة ٣: لا يجوز الإتجار بالحبوب إذا كانت درجة نظافتها تقل
عن ٢٢ قيراطا .

ودرجة النظافة هى نسبة وزن الحبوب الى جملة وزنها مع
المواد التى قد تكون مختلطة بها .

ويجوز لوزير التجارة والصناعة رفع الدرجة المذكورة بشرط ألا
تتجاوز ٢٣ قيراطا على ألا ينفذ القرار بذلك الا بعد شهر من
تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

مادة ٤٤: إذا وقعت مخالفة لأحكام المادة السابقة حرر بها محضر يبين فيه مقدار الجوب ودرجة نظافتها .

ومع عدم الإخلال بالمحاكمة الجنائية تحجز الجوب وتحفظ في المكان الذى حجرت فيه ، إلا إذا وافق محرر المحضر على نقلها الى مكان آخر بناء على طلب المخالف ، ويؤخذ عينات من الجوب المذكورة.

ويجب على المخالفة أن يرفع درجة النظافة الى الحد المقرر في مدى ثلاثة أيام من تاريخ تحرير المحضر اذا كان قد حرر في مواجهته وإلا فمن تاريخ إعلانه بالطرق الإدارية بأمر الحجز .

مادة ٥: لصاحب الشأن أن يتظلم من الحجز أمام اللجنة المنصوص عليها في المادة السابعة فى خلال يومين من تاريخ توقيعه أو من تاريخ إعلانه به على حسب الأحوال .

ويجب أن يكون التظلم مصحوبا بقسيمة تثبت دفع الرسم المقرر طبقا للتعريف التى تحدد بقرار من وزير التجارة والصناعة.

مادة ٦: يقدم التظلم الى الموظف الذى باشر الحجز ، وعليه أن يعرضه على اللجنة المنصوص عليها فى المادة التالية فى نفس اليوم الذى وقع فيه التظلم أو فى اليوم التالى له على الأكثر .

وعلى اللجنة أن تصدر قرارها فى ميعاد لا يتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ عرض الأمر عليها .

ويعلن القرار الى صاحب الشأن بالطرق الإدارية فى ظرف يومين من تاريخ صدوره .

مادة ٧: يضع سنويا وزير التجارة والصناعة بالإتفاق مع وزير الزراعة لكل محافظة ومديرية قائمة تشمل أسماء عدد من الزراع والتجار ومندوبى البنوك وأصحاب المطاحن وغيرهم ممن تتوافر فيهم

خبرة خاصة بالحبوب لا يزيد على خمسة عشر اسما بحسب أهمية تجارة الحبوب بكل محافظة أو مديرية ، وتنتشر أسماؤهم في الجريدة الرسمية .

وتشكل لجنة التظلم من ثلاثة أعضاء : أحدهم موظف بوزارة التجارة والصناعة ، وله الرئاسة ، والثاني كموضت بوزارة الزراعة ، يعينهما كل سنة وزير التجارة والصناعة والزراعة ، والثالث يختاره المتظلم عند رفع التظلم من بين الأسماء الواردة في القائمة وإلا فلرئيس اللجنة أن يختاره بالنيابة عنه .

مادة ٨- يرفع الحجز بقوة القانون إذا قررت اللجنة أن الحبوب المحجوزة لا تقل درجة نظافتها عن الحد المقرر ، أو إذا لم يعلن قرارها في خلال المدة المحددة بالمادة السادسة ، ويكون لصاحب الشأن التصرف في الحبوب المحجوزة ويرد له في رسم التظلم.

أما إذا قررت اللجنة أن درجة نظافتها تقل عن الحد المقرر ، فيجب على المخالف أن يقوم في مدة لا تتجاوز ثلاثة أيام من تاريخ الإعلان برفع درجة نظافة الحبوب المحجوزة الى الحد المقرر .

مادة ٩- إذا لم يتم المخالف برفع درجة النظافة في المواعيد المقررة بالمادة الرابعة في حالة عدم التظلم ، وبالمادة السابقة في حالة التظلم ، قامت وزارة التجارة والصناعة عنه بذلك التنظيف على نفقته .

ولا يرفع الحجز الا بعد سداد مصاريف التنظيف والحراسة وأية مصاريف أخرى تكون الوزارة قد إحتتملتها .

مادة ١٠- لا يجوز في سواحل الحكومة والأسواق العمومية أو في الأماكن التي يعينها وزير التجارة والصناعة بقرار يصدر منه الاتجار في الحبوب بغير الوزن .

ويعتبرون الاردب من كل صنف منها ووزن الضريبة من الرز
الشعير حسب المبين فى الجدول حرف (ب) الملحق بهذا القانون .
وإذا عدل الجدول (أ) بطريق الإضافة أضيف الى الجدول
حرف (ب) وزن الصنف الجديد .

مادة ١١ : يكون للموظفين الذين يندبون بقرار من وزير
التجارة والصناعة لإثبات المخالفات التى تقع إخلالا بأحكام هذا
القانون والقرارات المنفذة له ، صفة رجال الضبطية القضائية فى
هذا الغرض .

مادة ١٢ : لرجال الضبطية القضائية إجراء الحجز المنصوص
عليه فى هذا القانون ، ولهم أن يدخلوا لإثبات المخالفة أو لإجراء
الحجز المذكور فى جميع الأماكن التى تكون الجيوب معروضة فيه
للبيع ، أو مودعة فيها ما عدا الجزء المخصص من هذه الأماكن
للسكنى .

مادة ١٣ : كل مخالفة لهذا القانون أو القرارات المنفذة له
يعاقب عليها بالحبس مدة لا تتجاوز أسبوعا وبغرامة لا تزيد على
مائة قرش أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط .

مادة ١٤ : على وزراء التجارة والصناعة والعدل والزراعة كل
فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به بعد مضى ثلاثين يوما
من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ويصدر وزير التجارة والصناعة القرارات اللازمة لتنفيذه .

ملحق

بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤١ الخاص بمراقبة تجارة العيوب

الجلول حرف (أ)

أصناف العيوب

القمح .	الذرة .
الشعير .	العدس .
الرز .	الحلبة .
الفل .	

الجلول حرف (ب)

معدل وزن الأردب من كل صنف ومعدل وزن الضريبة من الرز الشعير

الصنف	وزن الأردب بالكيلو	الصنف	وزن الأردب بالكيلو
القمح .	١٥٠	العدس مجروش .	١٤٨
الشعير .	١٢٠	الحلبة .	١٥٥
الفل .	١٥٥	الرز المبيض .	٢٠٠
الذرة .	١٤٠	الرز الشعير الأردب الكبير .	٣٠٠
العدس الصحيح .	١٦٠	الضريبة .	٩٤٥

أهم القيود والأوصاف :

الإخالفات :

تقيد مخالفة بالمادتين ٢ ، ١٣ من ق

- أتمر بالحبوب دون أن يقدم أقراراً بذلك إلى الجهة المختصة قبل بدء الأتمار بشهر على الأقل .

تقيد مخالفة بالمادتين ٣ ، ١٣ من ق

- أتمر في حبوب درجة نظافتها تقل عن ٢٢ فيراًطاً .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه .

١٢٤-مرشدين سياحيين
قانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٨٣^(١)
باصدار قانون في شأن المرشدين السياحيين

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد اصدرناه:

(المادة الأولى)

يعمل باحكام القانون المرافق في شأن المرشدين السياحيين ونقابتهم.

(المادة الثانية)

يصدر وزير السياحة والطيران المدني اللوائح المنفذة لهذا القانون خلال تسعة أشهر من تاريخ العمل به.

(المادة الثالثة)

يلغى القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٦٥ بشأن المرشدين السياحيين ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا له الى ان تصدر اللوائح المنفذة لهذا القانون وذلك فيما لا يتعارض مع احكامه.

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره.

يصمم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر برئاسة الجمهورية في ٤ ذى القعدة سنة ١٤٠٣ (١٣ اغسطس سنة ١٩٨٣).

محمد حسني مبارك

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٤ في ٢٥/٨/١٩٨٣.

قانون فى شأن المرشدين السياحيين

الباب الأول

فى المرشد السياحى

مادة ١- المرشد السياحى هو الشخص الذى يتولى الشرح والارشاد للسائح فى اماكن الآثار أو المتاحف أو المعارض مقابل أجر.

مادة ٢- لا يجوز ممارسة مهنة الارشاد السياحى الا لمن كان حاصلًا على ترخيص بذلك من وزارة السياحة، ومقيداً بجدول نقابة المرشدين السياحيين وتبين اللائحة التنفيذية اجراءات تقديم طلب الترخيص واصداره.

مادة ٣- يشترط لمنح الترخيص ما يأتى:

- ١- أن يكون طالب الترخيص مصرى الجنسية.
- ٢- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.
- ٣- ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جنحة مخلة بالشرف أو الامانة ما لم يرد اليه اعتباره.
- ٤- ان تثبت لياقته الطبية على النحو الذى تحدده اللائحة التنفيذية.
- ٥- ان يكون حاصلًا على مؤهل عال من احدى الجامعات المصرية أو ما يعادله من احدى الجامعات الاجنبية، ولوزير السياحة الاعفاء من هذا الشرط وفقا للشروط والارضاع التى تحددها اللائحة التنفيذية.

٦- الا يقل سنه عن ٢١ سنة.

٧- ان يجتاز بنجاح الامتحان الذى تمقده وزارة السياحة لطالبي الترخيص وفقا للأوضاع التى يصدر بها قرار من وزير

السياحة. ويعفى من هذا الامتحان الحاصلون على بكالوريوس أو دبلوم الدراسات العليا في الارشاد السياحي من الجامعات المصرية.

٨- ان يودع بخزينة وزارة السياحة تأميناً قدره ٥٠ جنيهاً يرد عند انتهاء العمل بالترخيص.

٩- الا يكون من العاملين بالحكومة أو الهيئات العامة أو القطاع العام الا اذا قدم موافقة الجهة التي يعمل بها على منحه اجازة بدون مرتب للعمل بالارشاد السياحي.

مادة ٤: يقدم طلب استخراج الترخيص مصحوباً بالرسم المقرر والأوراق الدالة على استيفاء الشروط المنصوص عليها في المادة السابقة.

مادة ٥: مدة الترخيص خمس سنوات، ويجب تجديده خلال الشهرين الاخيرين من هذه المدة وفقاً للإجراءات والأوضاع التي تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة ٦: الترخيص شخصي لا يجوز التنازل عنه.

مادة ٧: يصدر وزير السياحة قراراً بتحديد رسوم استخراج الترخيص وتجديده وبدل الفاقد أو التالف، على الا يزيد رسم استخراج الترخيص على خمسين جنيهاً ولا تزيد الرسوم في الأحوال الاخرى على خمسة عشر جنيهاً.

مادة ٨: يصدر وزير السياحة قراراً بتحديد تعريفة اجور المرشدين السياحيين وكذا تحديد عدد التراخيص بكل من المناطق السياحية المختلفة.

مادة ٩: يعفى المرشد المرخص له بمزاولة المهنة من رسم دخول اماكن الآثار والمتاحف والمعارض التابعة للدولة.

مادة ١٠: على المرشد ان يقدم الترخيص وكذلك امر الشغل المكلف به من جهة عمله اذا لم يكن يعمل لحساب نفسه والتعريفة المقررة كلما طلب منه اصحاب الشأن ذلك.

مادة ١١- لا يجوز للمرشد مزاوله مهنته خارج المنطقة المبينة بالترخيص الا باذن كتابى من وزارة السياحة بعد دفع الرسم المقرر، وفقا للشروط والاوزاع التى تحددها اللائحة التنفيذية بما لا يجاوز عشرة جنيهات.

مادة ١٢- لا يجوز للمرشد مزاوله مهنة اخرى أو الاشتغال بالتجارة أو السمسرة كما يحظر عليه قبول اية عمولة أو مكافأة من ائمال العامة أو التجارية.

مادة ١٣- لا يجوز للمرشد مزاوله المهنة داخل المناطق العسكرية أو مناطق الحدود أو المناطق الجمركية بالموانى والمطارات الا بعد الحصول على اذن كتابى بذلك من الجهات المختصة.

مادة ١٤- لا يجوز للمرشد العمل فى الفنادق أو الشركات السياحية أو غيرها من الجهات الا طبقا للنظم والتعليمات التى تحددها اللائحة التنفيذية.

مادة ١٥- على المرشد السياحى ان يراعى فى سلوكه المهنى مبادئ الشرف والامانة والنزاهة وأن يقوم بجميع الواجبات التى يفرضها عليه هذا القانون ولائحة اءاب المهنة وتقاليدها واللائحة الداخلية للنقابة.

مادة ١٦- لا يجوز للمرشد السياحى المءادلة فى الامور السياسية أو الدينية بما يتعارض مع النظام العام والآءاب، كما لا يجوز له تناول المشروبات الروحية أو مزاوله العاب القمار بمقر النقابة أو فروعها أو اثناء تأدية وظيفته.

مادة ١٧- يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تزيد على مائتى جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من زاول مهنة الارشاد السياحى دون الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى هذا القانون وتضاعف العقوبة فى حالة العوء.

مادة ١٨. مع عدم الاخلال بالعقوبات التى تنص عليها القوانين الاخرى يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل مرشد سياحي يخالف حكما من احكام هذا القانون أو القرارات المنفذه له أو النظم أو التعليمات التى تصدرها وزارة السياحة.

كما يجوز وقفه عن مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ستة أشهر.

مادة ١٩. لوزير السياحة أو من يفوضه بناء على تحقيق كتابي يجرى مع المرشد الذى يخالف احد الالتزامات السابقة توقيع الجزاءات التأديبية الآتية:

١- الغرامة التى لا تزيد على خمسين جنيها، ويجوز خصمها من مبلغ التأمين المودع لدى وزارة السياحة. وعلى المرشد تكملة التأمين خلال شهر من تاريخ اخطاره بالخصم بكتاب موسى عليه مصحوبا بعلم الوصول.

٢- الوقف عن مزاولة المهنة مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر، تضاعف فى حالة تكرار المخالفة. ويعلن المرشد بهذا الوقف بكتاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول.

مادة ٢٠. لوزير السياحة وقف المرشد عن مزاولة المهنة اذا رفعت ضده دعوى جنائية فى جنابة أو جنحة مخلة بالشرف أو الامانة.

مادة ٢١. يوقف تجديد الترخيص لمدة سنة اذا وقع علي المرشد جزاء بالغرامة أو الوقف وفقا لاحكام هذا القانون ثلاث مرات خلال السنة الاخيرة من الترخيص.

مادة ٢٢. تثبت صفة رجال الضبط القضائي للموظفين الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بناء على طلب وزير السياحة

ويتولون اثبات المخالفات المنصوص عليها فى هذا القانون وفى القرارات المنفذة له.

مادة ٢٢. ينتهى العمل بالترخيص فى الاحوال الآتية:

١- صدور حكم نهائى ضد المرشد بعقوبة جنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الامانة.

٢- اذا طلب المرشد كتابة اعفاءه من الاستمرار فى العمل.

٣- عدم تجديد الترخيص خلال المواعيد المشار اليها بهذا القانون.

٤- اذا لم تستكمل قيمة التأمين - الذى يلتزم المرشد بتقديمه - خلال شهر من تاريخ اخطاره بكتاب موسى عليه بعلم الوصول بما يكون قد خصم منه من غرامات.

مادة ٢٤. للمرشد فى حالة انتهاء العمل بالترخيص لاحد الاسباب المشار اليها فى المادة السابقة طلب ترخيص جديد اذا كان مستوفيا للشروط المنصوص عليها فى هذا القانون.

الباب الثانى

فى نقابة المرشدين السياحيين

مادة ٢٥. تنشأ نقابة للمرشدين السياحيين فى جمهورية مصر العربية، تكون لها الشخصية الاعتبارية، ويكون مقرها الرئيسى مدينة القاهرة، ويجوز بقرار من مجلس النقابة انشاء نقابات فرعية بالمحافظات.

مادة ٢٦. تؤلف النقابة من الاعضاء المقيدة أسماؤهم فى جدول الاعضاء العاملين المنصوص عليه فى المادة ٣٢ من هذا القانون.

مادة ٢٧. تهدف النقابة الى:

أولاً: الدفاع عن مصالح الأعضاء

ثانياً: رفع المستوى العلمى للمرشدين.

ثالثاً : تنظيم جهود اعضاء النقابة لتطوير مهنة الارشاد السياحى بما يكفل الصالح العام.

رابعاً: العمل على مراعاة الالتزام بتقاليد المهنة وآدابها ومبادئها.

خامساً: العمل على تسوية المنازعات ذات الصلة بالمهنة التى تنشأ بين اعضاء النقابة أو بينهم وبين الجهات التى يعملون بها.

سادساً: العمل على توثيق العلاقات مع النقابات المهنية والمنظمات الماثلة فى الدول العربية والأجنبية.

سابعاً: تقديم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للاعضاء وتنظيم معاش الشيخوخة والعجز والوفاة المستحق من النقابة وكذا تقديم المساعدة عند الحاجة وتوفير الرعاية الصحية للاعضاء وأسرههم.

ثامناً: توفير العمل للاعضاء وتنظيم التعاون فى ممارسة المهنة.

تاسعاً: اقتراح تحديد الحد الأدنى للاجور المناسبة للمرشد السياحى.

مادة ٢٨: يشترط لقبول العضو بالنقابة أن يكون حاصلاً على ترخيص بمزاولة مهنة الارشاد السياحى طبقاً للباب الأول من هذا القانون.

ولا يجوز لأية جهة أو شركة سياحية أن تتعامل مع أى مرشد سياحى لا يكون عضواً بالنقابة، والا حكم بغرامة لا تتجاوز مائة جنيه على المستول عنها.

مادة ٢٩: تشكل لجنة قيد المرشدين السياحيين من :

وكيل النقابة

رئيسا

عضوين من اعضاء مجلس النقابة يختارهما المجلس

أعضاء

مادة ٣٠. يقدم طلب القيد الى اللجنة المشار اليها فى المادة السابقة لدراسته والبت فيه طبقا للنظام الداخلى الذى يضعه مجلس النقابة. فإذا رأت رفض الطلب وجب أن يكون قرارها مسببا، ويخطر صاحب الطلب بذلك خلال أسبوع من تاريخ صدور القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول، ويقوم مقام الاخطار، تسلم الطالب صورة منه بايصال يوقع عليه ويعتبر فوات ستين يوما دون رد على طلب القيد بمثابة قرار بقبوله.

مادة ٣١. يجوز لمن رفض قيده بالنقابة أن يتظلم من القرار الصادر بذلك الى مجلس النقابة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اخطاره، ويفصل المجلس في التظلم بعد تكليف المتظلم بالحضور بكتاب موصى عليه لسماع أقواله على الا يكون لاعضاء لجنة القيد حق حضور الجلسة عند اتخاذ القرار بقبول التظلم أو رفضه وفي جميع الاحوال يجب ان يصدر القرار بأغلبية ثلاثة اعضاء من مجلس النقابة على الاقل.

ولن صدر قرار يرفض تظلمه ان يطعن فيه أمام محكمة القضاء الادارى بمجلس الدولة خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانه به.

مادة ٣٢. تعد جداول لقيد الاعضاء العاملين، وجداول اخرى لقيد الاعضاء غير العاملين، وللعضو العامل ان يطلب فى حالة تركه العمل بالارشاد السياحي نقل اسمه الى جدول غير العاملين. كما ان لوزارة السياحة ان تطلب ذلك فى حالة عدم تجديد الرخص بمزاولة المهنة أو عند الغائة لسبب من الاسباب المنصوص عليها فى الباب الأول من هذا القانون.

مادة ٣٣. تتكون موارد النقابة مما يأتي:

أولاً: رسم القيد فى النقابة.

ثانياً: الاشتراكات السنوية للاعضاء.

ثالثاً: الاعانات والتبرعات والهبات التى يوافق عليها مجلس النقابة.

رابعاً: عائد استثمار اموال النقابة.

خامساً: أى موارد اخرى.

وتتولى الجمعية العمومية وضع قواعد توزيع هذه الموارد بين النقابة والنقابات الفرعية.

مادة ٣٤. يحدد مجلس النقابة رسم القيد للمعضو بما لا يجاوز ٢٠٠ جنيه والاشتراك السنوى بما لا يجاوز ٦٠ جنيهاً.

مادة ٣٥. تعتبر أموال النقابة أموالاً عامة فى تطبيق أحكام قانون العقوبات وتخصص للمصرف على نشاط النقابة ولا يجوز انفاقها فى غير ذلك، ومجلس النقابة ان يستثمر فائض ايراداتها لضمان مورد ثابت لها على النحو الذى تقره الجمعية العمومية.

مادة ٣٦. تبدأ السنة المالية للنقابة من أول يناير وتنتهى فى آخر ديسمبر من كل عام.

مادة ٣٧. يتولى مجلس النقابة وضع قواعد ادارة أموالها وتحصيلها وحفظها ويقوم باقرار وصرف النفقات التى تستلزمها ادارة النقابة فى حدود الاعتمادات المقررة.

مادة ٣٨. يعد مجلس النقابة الحساب الختامى للسنة المالية المنتهية ويعد مشروع الميزانية عن السنة الجديدة، ويعرض الميزانية والحساب الختامى على الجمعية العمومية للنقابة لاعتمادهما، بعد مراجعتهما بمعرفة احد المحاسبين القانونيين.

مادة ٣٩. اذا حدثت ظروف استثنائية تحول دون انعقاد الجمعية العمومية للنظر فى مشروع الميزانية يستمر العمل على أساس الميزانية السابقة الى أن تجتمع الجمعية العمومية وتقر الميزانية الجديدة.

مادة ٤٠. تودع أموال النقابة فى حساب خاص فى احد المصارف يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بتوقيع كل من النقيب أو وكيله وأمين الصندوق.

مادة ٤١. لا يجوز الحجز على مقر النقابة وفروعها.

مادة ٤٢. تبين اللائحة الداخلية للنقابة مقدار المبلغ الذى يجوز أن يحتفظ به فى خزانة النقابة بصفة سلفة مستديمة للصرف منها فى الحالات الطارئة.

مادة ٤٣. تتكون الجمعية العمومية من المرشدين السياحين، المقيدى فى جدول الاعضاء العاملين والمسدين للاشتراكات السنوية المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة مباشرة على موعد انعقاد الجلسة، ويتولى النقيب رئاسة الجمعية العمومية وفى حالة غيابه تكون الرئاسة لأكبر أعضاء مجلس النقابة سنا.

مادة ٤٤. تعقد الجمعية العمومية اجتماعا عاديا فى شهر مارس من كل سنة ويجوز دعوتها الى اجتماع غير عادى كلما رأى مجلس النقابة ضرورة لذلك ويجب دعوتها اذا قدم طلب بذلك من مائة عضو من أعضائها على الأقل خلال شهر من تقديم الطلب.

وتوجه الدعوة الى الاعضاء كتابة قبل موعد الاجتماع بخمسة عشر يوما على الأقل على أن يرفق بالدعوى جدول الاعمال وبين بها موعد الاجتماع ومكانه.

ولكل عضو من أعضاء النقابة حق تقديم أى اقتراح الى الجمعية العمومية بشرط أن يصل الاقتراح عن طريق مجلس النقابة قبل انعقاد الجمعية العمومية بأسرع على الأقل.

مادة ٤٥: تعقد الجمعية العمومية فى المقر الرئيسى للنقابة ويجوز للمجلس دعوتهما للانعقاد فى مكان آخر يحدد فى خطاب الدعوة.

مادة ٤٦: يكون انعقاد الجمعية العمومية صحيحا اذا حضره نصف الأعضاء الذين لهم حق الحضور على الأقل، فاذا لم يتوفر هذا العدد أجل الاجتماع الى جلسة اخرى تعقد خلال اسبوعين من تاريخ الاجتماع الأول مع اعادة اعلان الاعضاء بالموعد الجديد ويكون انعقادها الثانى صحيحا اذا حضره خمسة وعشرون فى المائة على الأقل من الأعضاء ويكون الطعن فى صحة انعقاد جلسات الجمعية العمومية أمام محكمة القضاء الادارى بالقاهرة.

مادة ٤٧: تصدر قرارات الجمعية العمومية بالأغلبية المطلقة لاصوات الاعضاء الحاضرين وعند تساوى الاصوات يرجح الجانب الذى منه الرئيس وبالنسبة لقرارات حل النقابة أو تعديل لائحتها الداخلية فانه يشترط موافقة ثلثى اعضاء الجمعية الحاضرين. ويجوز الطعن فى هذه القرارات أمام محكمة القضاء الادارى خلال ستين يوما من صدورها.

مادة ٤٨: لا يجوز للجمعية العمومية أن تنظر فى غير المسائل الواردة فى جدول الاعمال ومع ذلك يجوز لمجلس النقابة ان يعرض للمناقشة المسائل العاجلة التى طرأت بعد توجيه الدعوى للاجتماع. وكذلك اقتراحات الاعضاء المشار اليها فى المادة ٤٤ / ٣ من هذا القانون.

مادة ٤٩: تختص الجمعية العمومية بما يأتى:

أولاً: انتخاب النقيب واعضاء مجلس النقابة.

ثانياً: النظر فى تقارير مجلس النقابة عن اعمال السنة المنتهية واعتماده.

- ثالثا: اعتماد الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية.
- رابعا : اقرار مشروع الميزانية الخاصة بالنقابة الفرعية للسنة المالية المقبلة.
- خامسا: اقرار مشروع اللائحة الداخلية للنقابة وفروعها، ويصدر بهذه اللائحة قرارا من وزير السياحة.
- سادسا: اقتراح تعديل قانون النقابة.
- سابعا: اقرار طريقة استثمار أموال النقابة.
- ثامنا: اقرار القواعد الخاصة بمنح معاش النقابة وكذلك الاعانات وحالات الاعفاء من رسم الاشتراك.
- تاسعا: اقرار اللائحة الخاصة بأداب مهنة الارشاد السياحي وتعديلها ويصدر بهذه اللائحة قرار من وزير السياحة .
- عاشرا: تعيين مراقب للحسابات وتحديد أتعابه.
- حادى عشر: النظر فيما يهّم النقابة من أمور يرى مجلس النقابة عرضها على الجمعية العمومية.
- ثانى عشر: النظر فيما يتقدم به الاعضاء من اقتراحات.
- مادة ٥٠- تختص الجمعية العمومية غير العادية بما يأتى:
- (أ) النظر فى المسائل التى تختص بها الجمعية العادية ويرى مجلس النقابة عرضها عليها.
- (ب) النظر فى الموضوعات التى تضمنها طلب عقد الجمعية العمومية غير العادية.
- (ج) سحب الثقة من مجلس النقابة أو أحد أعضائه.
- مادة ٥١- يشكل مجلس النقابة من النقيب وثمانية أعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها، ويتم الانتخاب بالاقتراع السرى.

ويكون انتخاب أعضاء المجلس بالأغلبية النسبية للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا تساوت الأصوات بين أكثر من مرشح اقتراع بين الحاصلين على الأصوات المتساوية.

ويكون انتخاب النقيب بالأغلبية المطلقة للأصوات الصحيحة للحاضرين فإذا لم يحصل أحد المرشحين على هذه الأغلبية أعيد انتخاب بين المرشحين الحاصلين على أكثر الأصوات، ويكون الانتخاب في هذه الحالة بالأغلبية النسبية وعند تساوى الأصوات يقترح بين الحاصلين على الأصوات المتساوية.

مادة ٥٢- ينتخب مجلس النقابة في أول اجتماع له من بين أعضائه وكيل النقابة وسكرتيرها وأمين الصندوق.

مادة ٥٣- تكون مدة العضوية بمجلس النقابة ثلاث سنوات.

مادة ٥٤- يمثل النقيب النقابة أمام الجهات القضائية والادارية وأمام الغير ويرأس مجلس النقابة ويقوم بتنفيذ قراراته وفي حالة غياب النقيب يقوم بأعماله وكيل النقابة .

مادة ٥٥ - تبين اللائحة الداخلية للنقابة أوضاع ومواعيد الترشيح وطريقة اجراء الانتخاب كما تبين كيفية توزيع الاعمال بين اعضاء مجلس النقابة وتحدد اشراف أمين الصندوق على المسائل المالية، والسكرتير على المسائل الادارية.

مادة ٥٦- يجتمع مجلس النقابة مرة كل شهر على الأقل بدعوة من النقيب أو بناء على طلب ثلاثة من أعضائه كتابة، ولا يعتبر الاجتماع صحيحا الا اذا حضره خمسة اعضاء على الاقل وتصدر قراراته بالأغلبية المطلقة، فإذا تساوت الاصوات رجح الرأى الذى منه النقيب.

مادة ٥٧- اذا زالت عضوية النقيب أو خلا مكانه قبل انتهاء مدته حل محله وكيل النقابة وتدعى الجمعية العمومية خلال ثلاثين يوما على الاكثر من تاريخ خلو المنصب لاختيار خلف له.

وفى جميع الأحوال تكون مدة النقيب أو العضو الجديد هي
المدة المتبقية من سلفه.

مادة ٥٨- يعمل مجلس النقابة على تحقيق أهداف النقابة ووضع
وسائل تنفيذها ومتابعتها وله على الاخص:

أولاً: وضع خطة العمل المهني والسياحي حتى يكون المرشد
فى المستوى اللائق للعمل فى الحقل السياحي بمصر.

ثانياً: اقتراح اللائحة الداخلية للنقابة أو إدخال أى تعديل
عليها وعرضها على الجمعية العمومية.

ثالثاً: اعداد الميزانية السنوية والحساب الختامى للسنة المالية
النتهية وعرضهما على الجمعية العمومية

رابعاً: دعوة الجمعية العمومية للانعقاد وتنفيذ قراراتها.

خامساً: ادارة أموال النقابة والاشراف على نظام حساباتها
وتحصيل رسوم القيد والاشتراكات المستحقة على اعضائها وقبول
الهبات والتبرعات والاعانات.

سادساً: اختيار اعضاء لجنة القيد وأعضاء مجلس التأديب
وغير ذلك من اللجان التى يرى المجلس تشكيلها لخدمة اعضاء
النقابة.

سابعاً: اعداد لائحة آداب المهنة أو اقتراح تعديلها وعرضها
على الجمعية العمومية.

ثامناً: تنظيم الرعاية الاجتماعية والصحية للاعضاء وأسرهم.
تاسعاً: وضع القواعد الخاصة بمنح معاش النقابة وكذلك
الاعانات والاعفاء من رسم الاشتراك.

عاشراً: النظر فى الشكاوى المقدمة من التصرفات المهنية
لاعضاء النقابة.

حادى عشر: الفصل فى المنازعات التى تنشأ بين المستحقين
للاعانات والمعاشات وبين المشرفة على الصندوق.

ثانى عشر: تعيين العاملين بالنقابة.

ثالث عشر: اقتراح تعديل أجور المرشدين السياحيين، وتبلغ
وزارة السياحة بالتوصية التى يصدرها المجلس فى هذا الشأن.

رابع عشر: ترتيب لقاءات دورية بين المجلس وبين مجالس
النقابات الفرعية ويعقد مؤتمر يضم مجلس النقابة والمجالس الفرعية
ينعقد مرة على الأقل كل سنة.

خامس عشر: تسوية المنازعات المهنية بين أعضاء النقابة ويعين
لهذا الغرض لجنة مؤلفة من ثلاثة أعضاء من بينهم الوكيل، تقوم
بتحقيق أوجه الخلاف وتقدم تقريراً عنها الى المجلس ويكون قراره
فيها ملزماً للطرف المعنية وتعرض المنازعات على المجلس بناء على
طلب أحد الطرفين أو كليهما أو بناء على طلب أى عضو من
أعضاء المجلس.

سادس عشر: النظر فى قرارات الجمعية العمومية للنقابات
الفرعية وقرارات مجالس تلك النقابات.

مادة ٥٩. لمجلس النقابة أن يقرر اسقاط عضوية من تغيب عن
جلساته ثلاث مرات متتالية بغير عذر مقبول، وذلك بعد اخطار
العضو المتغيب بالحضور لسماع أقواله.

مادة ٦٠. للنقيب حق التدخل بنفسه أو بمن ينيبه من أعضاء
مجلس النقابة فى كل قضية تهم النقابة وله ان يتخذ صفة المدعى
فى كل قضية تتعلق بأفعال تؤثر فى كرامة النقابة.

مادة ٦١. تشكل نقابات فرعية بالمحافظات التى يحددها مجلس
النقابة ويجوز ان تشمل اختصاص النقابة الفرعية أكثر من محافظة

ويكون لهذه النقابات الفرعية الشخصية المعنوية فى حدود اختصاصها.

مادة ٦٢. تتكون الجمعية العمومية للنقابة الفرعية من المرشدين السياحيين الذين يباشرون نشاطهم فى دائرة اختصاص النقابات الفرعية المقيدين بجدول الاعضاء العاملين والمسدين للاشتراكات السنوية المستحقة حتى نهاية السنة المالية السابقة على موعد انعقاد الجلسة.

وتباشر الجمعية العمومية للنقابة الفرعية فى دائرة اختصاصها الاختصاصات المقررة للجمعية العمومية للنقابة المنصوص عليها فى المادة ٤٩ من هذا القانون فيما عدا المسائل المنصوص عليها بالبند خامسا وسادسا وثامنا وتاسعا من هذه المادة كما تسرى فى شأنها احكام المواد ٤٤ ، ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٥٠ من هذا القانون على ان يكون العدد المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٤٤ هو عشرة اعضاء.

مادة ٦٣. يتولى شئون النقابة الفرعية مجلس يؤلف من رئيس واربعة اعضاء تنتخبهم الجمعية العمومية للنقابة الفرعية بالاقتراع السرى.

وينتخب المجلس من بين اعضائه مكتربرا وأمينا للصندوق، وعند التساوى فى الأصوات يختار الاسبق قيذا فى الجدول.

مادة ٦٤. تشكل لجنة من ثلاثة اعضاء يندبهم مجلس النقابة تتولى اجراءات انتخاب مجلس النقابة الفرعية وفرز الاصوات ولا يجوز ان يشترك فى عضويتها احد المرشحين، وفيما عدا ذلك تسرى على اجراءات الترشيح لرئاسة وعضوية مجلس النقابة الفرعية ومدة العضوية وطريقة الانتخاب واسقاط العضوية وزوالها خلو منصب الرئيس أو أحد الاعضاء ونظام اجتماعات المجلس

الاحكام الخاصة بمجلس النقابة الواردة فى هذا الباب والاحكام المبينة فى اللائحة الداخلية للنقابة.

مادة ٦٥- تكون لرئيس مجلس النقابة الفرعية اختصاصات وسلطات النقيب بالنسبة لها وفى حالة غيابه أو خلو منصبه يحل محله سكرتير المجلس، فأكبر أعضاء المجلس سناً.

مادة ٦٦- لمجلس النقابة الفرعية فى دائرته، اختصاصات مجلس النقابة وعليه ان يرسل الى النقابة تقريراً شهرياً عن نشاط نقابته الفرعية.

مادة ٦٧- تبلغ قرارات الجمعية العمومية ومجلس النقابة الفرعية الى مجلس النقابة خلال اسبوعين من صدورها ولا تكون هذه القرارات نافذة الا بعد قيامه بالتصديق عليها على أنه لم يعترض عليها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ رفعها اليه اعتبرت نافذة.

أما اذا اعترض على أى من هذه القرارات خلال الاجل المذكور اعيد عرض الموضوع على الجمعية العمومية أو مجلس النقابة الفرعية حسب الاحوال، فاذا وافق عليه مرة ثانية بأغلبية ثلثى عدد الحاضرين عرض الأمر على الجمعية العمومية للنقابة لتقرر ما تراه.

مادة ٦٨- ينشأ بالنقابة صندوق للاعانات والمعاشات، يتكون رأس ماله من نصف كل من الاشتراكات السنوية والاعانات والتبرعات والهبات وكذلك عائد استثمار اموال الصندوق، أو أية موارد أخرى.

مادة ٦٩- تدير الصندوق - تحت اشراف مجلس النقابة - لجنة مشكلة من خمسة أعضاء ثلاثة منهم من بين أعضاء مجلس النقابة يكون من بينهم الرئيس أو الوكيل وأمين الصندوق واثنين من أعضاء النقابة يختارهم المجلس لمدة سنتين.

مادة ٧٠. تختص لجنة الصندوق بإدارة اموال الصندوق واستغلالها وتوظيفها وربط المعاشات وتقدير الاعانات، وتبين اللائحة الداخلية للنقابة القواعد التي تتبع في هذا الشأن.

مادة ٧١. تودع أموال الصندوق في حساب خاص باحد المصارف يختاره مجلس النقابة ويكون الصرف منه بناء على قرار من اللجنة المشار اليها في المادة ٦٩ من هذا القانون على أن يوقع على أوامر الصرف رئيس المجلس أو وكيله وأمين صندوق النقابة.

مادة ٧٢. مع عدم الاخلال باحكام قانون تنظيم الاعفاءات الجمركية رقم ١٩ لسنة ١٩٨٣ تتمتع أموال الصندوق الثابتة والمنقولة وجميع العمليات الاستثمارية أيا كان نوعها بالاعفاءات المقررة للنقابات المهنية في القوانين السارية.

مادة ٧٣. تبدأ السنة المالية للصندوق من أول يناير وتنتهى في ديسمبر من كل عام.

مادة ٧٤. تقدم اللجنة الى مجلس النقابة في آخر نوفمبر من كل عام مشروع الميزانية للسنة المقبلة والحساب الختامي للسنة المنتهية وذلك لفحصهما وعرضهما على الجمعية العمومية في أول اجتماع لها.

مادة ٧٥. يكون للمرشد السياحي الحق في معاش وفقا للنظام الذي تقرره الجمعية العمومية ويشترط لاستحقاقه الآتى:

- ١- ان يكون مقيدا بجدول المرشدين السياحيين العاملين
- ٢- ان يكون قد بلغ سنين سنة ميلادية على الأقل أو توفي أو اصبح عاجزا عن ممارسة المهنة عاجزا كاملا.
- ٣- أن يكون قد سدد رسوم الاشتراك المستحقة عليه ما لم يكن قد أعفى منها.

٤- ان يكون قد مضى على قيده بجدول العاملين مدة لا تقل عن عشرين سنة ميلادية متصلة

مادة ٧٦- يصرف المعاش اعتبارا من اول الشهر لاستحقاقه بناء على طلب المستحق وينقل الاسم الى جدول غير العاملين.

مادة ٧٧- يقدم طلب الاحالة الى المعاش الى النقابة حتى آخر شهر اكتوبر من كل سنة وعلى لجنة الصندوق ترتيب المعاش للطالب على الفور متى توافرت فيه الشروط المنصوص عليه في هذا القانون. ويترتب على ذلك نقل الاسم الى جدول غير العاملين.

مادة ٧٨- يجوز للجنة المشرفة على الصندوق تقرير اعانة عاجلة للمرشد السياحي في حالة الضرورة القصوى التي تتضمنها اللائحة الداخلية للنقابة.

مادة ٧٩- يجوز الجمع بين المعاش المقرر من النقابة وأى معاش آخر من أى جهة طبقا لأى قانون أو نظام معاشات آخر.

مادة ٨٠- يختص مجلس النقابة وحده بالفصل نهائيا في التظلمات التي يقدمها ذور الشأن في قرارات لجنة ادارة الصندوق.

مادة ٨١- على المرشد السياحي الالتزام بالواجبات المقررة في هذا القانون واللوائح المنفذة له.

مادة ٨٢- يؤدى المرشد السياحي رسم القيد مع طلب القيد والا سقط حقه في القيد، كما يؤدى رسم الاشتراك السنوى في أول يناير من كل عام.

مادة ٨٣- لا يجوز لمعضو النقابة اتخاذ اى اجراءات قضائية ضد عضو آخر بسبب عمل من اعمال المهنة الا بعد ابلاغ شكواه الى مجلس النقابة وفقا لأحكام المادة ٥٨ من هذا القانون ومضى شهر

على الاقل من تاريخ إخطار المجلس، ويجوز في حالة الاستعجال عرض الأمر على النقيب.

مادة ٨٤. مع عدم الإخلال بالمسئولية الجنائية أو المدنية للمرشد السباحي أو لما هو مقرر من جزاءات منصوص عليها في الباب الأول من هذا القانون، يؤخذ تأديبيا المرشد الذي يخالف الواجبات المنصوص عليها في هذا القانون أو اللائحة الداخلية للنقابة أو لائحة آداب المهنة أو يخرج على مقتضى الواجب في مزاولة المهنة أو يظهر بمظهر من شأنه الإضرار بكرامتها أو يأتي عملا منافيا لأدائها أو يلحق ضررا ماديا أو أدبيا بالنقابة.

مادة ٨٥. تكون احالة العضو الى مجلس التأديب بقرار من مجلس النقابة أو مجلس النقابة الفرعية بعد أن يتم التحقيق معه بمعرفة من يكلفه مجلس النقابة بذلك ويكون ممثلا للاتهام أمام مجلس التأديب.

مادة ٨٦. يشكل مجلس التأديب بالنقابة على النحو التالي:

١- عضو بادارة الفتوى المختصة بمجلس الدولة لا

تقل درجته عن مستشار مساعد على الاقل. رئيسا

٢- وكيل النقابة.

٣- ثلاثة من أعضاء مجلس النقابة يختارهم المجلس.

ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور جميع أعضائه

مادة ٨٧. العقوبات التي يجوز توقيعها على العضو هي :

١- التنبيه.

٢- الإنذار

٣- شطب الاسم من جدول النقابة دون المساس بالمعاش

المستحق.

مادة ٨٨. يعلن العضو المطلوب محاكمته تأديبيا بالحضور أمام مجلس التأديب بكتاب مسجل بعلم الوصول موضح فيه موعد الجلسة ومكانها والتهمة النسوبة اليه، وذلك قبل الجلسة بثمانية أيام على الأقل ومتى تم الاعلان صحيحا اعتبر القرار قد صدر في حضور العضو.

مادة ٨٩. للعضو المقدم للمحاكمة التأديبية أن يستعين بمحام للدفاع عنه.

مادة ٩٠. لكل من مجلس التأديب والمرشد السياحي أن يكلف بالحضور الشهود الذين يرى فائدة من سماع شهادتهم.

مادة ٩١. يجب أن يكون قرار مجلس التأديب مسببا وأن نودع أسبابه كاملة عند النطق به.

مادة ٩٢. تعلن القرارات التأديبية الى ذوى الشأن بكتاب موصى عليه، ويقوم مقام هذا الاعلان تسليم صورة القرار الى المرشد صاحب الشأن بايصال.

مادة ٩٣. للعضو المحكوم عليه والنقيب أن يطعنا في قرار مجلس التأديب أمام محكمة القضاء الادارى خلال ثلاثين يوما من اعلانه به.

مادة ٩٤. كل عضو صدر ضده قرار تأديبي نهائى بعقوبة الانذار يحرم من حق حضور جلسات الجمعية العمومية التي تعقد خلال السنة التالية لتوقيع العقوبة عليه.

وإذا كان عضو بمجلس النقابة أو احدى النقابات الفرعية اسقطت عنه هذه العضوية.

مادة ٩٥. يجوز لمن صدر ضده قرار تأديبي نهائى بشطب اسمه من الجدول ان يطلب من لجنة القيد بعد مضي خمس سنوات كاملة

على الاقل اعادة قيد اسمه في الجدول من جديد، فاذا اجيب الى طلبه احتسبت اقدميته بالنسبة للمعاش من تاريخ القيد الاخير، واذا رفض جاز له تجديد الطلب بعد ثلاث سنوات اخرى من تاريخ اعلانه بقرار الرفض.

مادة ٩٦. في غير أحوال التلبس اذا اتهم عضو من اعضاء النقابة بجريمة متصلة بمهنته وجب على النيابة العامة اخطار النقابة قبل البدء في التحقيق وللنقيب أو من يندبه من اعضاء مجلس النقابة ان يحضر التحقيق ما لم تقرر سرية.

مادة ٩٧. يصدر وزير السياحة خلال اسبوعين من تاريخ العمل بهذا القانون قرارا بتشكيل لجنة مؤقتة للقيد، تكون لها اختصاصات مجلس النقابة حتى يتم الانتهاء من تشكيله وتكون هذه اللجنة من:

١- رئيس ادارة الفتوى لوزارة السياحة بمجلس الدولة ، رئيسا

٢- رئيس القطاع للرقابة السياحية بوزارة السياحة.

٣- أربعة من العاملين بمهنة الارشاد السياحي حاصلين على ترخيص من وزارة السياحة يختارهم الوزير المختص.

مادة ٩٨. تعلن اللجنة قبل انعقادها باسبوع على الاقل عن مكان اجتماعها وزمانه في ثلاث صحف، ويحدد الاعلان ميعاد تقديم طلبات القيد بما لا يجاوز شهرين من تاريخ بداية عملها.

مادة ٩٩. تبث اللجنة في طلبات القيد بعد التحقيق من استيفاء الشروط المنصوص عليها في هذا القانون، وذلك خلال ستين يوما من تاريخ تقديم الطلب. يعتبر فوات هذه المدة دون رد بمثابة قرار بقبوله ولن رفض طلب قيده ان يتقدم بتظلم الى وزير السياحة خلال شهر من تاريخ اخطاره بذلك، فاذا رفض تظلمه كان

له ان يطعن فى قرار الرفض أمام محكمة القضاء الادارى خلال
ستين يوما من اخطاره به.

مادة ١٠٠. تدعو اللجنة عقب انقضاء اربعة أشهر من تاريخ
أول اجتماع لها الجمعية العمومية للنقابة للانعقاد وانتخاب اول
مجلس للنقابة، وتنتهى مهمتها بانتخاب المجلس وتسلم ما لديها
من أوراق للنقيب.

ملاحظات وأحكام:

أهم القيود والافصاف:

- جنحة بالمواد ٢ ، ٣ ، ١٧ من القانون ١٢١ لسنة
١٩٨٣ .

- زوال مهنة مرشد بدون ترخيص

العقوبة:

الحبس مدة لا تزيد عن ستة أشهر وغرامة لا تزيد عن مائتى
جنيه وفى حالة العود تضاعف العقوبة.

مخالفة بالمادتين ١ ، ١٨ وهو مرشد سياحى خالف الاحكام
المقررة على النحو المقرر بالاستدلالات.

العقوبة:

غرامة لا تقل عن خمسين جنيه ولا تزيد عن مائة جنيه

ويجوز وقف اغتالف عن مزاوله المهنة مدة لا تزيد على ستة
أشهر.

١٢٥- مرور

القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣

بإصدار قانون المرور حسب آخر التعديلات

وحتى القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه ؛

مادة ١ : يعمل بأحكام قانون المرور المرافق .

ويُلغى القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد

المرور .

كما تلغى لائحة عربات النقل والصندوق الصادرة بتاريخ ٧ من يناير سنة ١٨٩١ ولائحة عربات الركوب والأنوبيس الصادرة بتاريخ ٢٦ من يوليو سنة ١٨٩٤ ولائحة الدراجات الصادرة بها قرار وزير الداخلية بتاريخ ٤ من يونيو سنة ١٩٤١ ، كما يلغى كل ما يخالف قانون المرور المرافق من أحكام .

مادة ٢ : يصدر وزير الداخلية اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات اللازمة لتنفيذه .

ويستمر العمل بالقرارات الصادرة تنفيذا لأحكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور واللوائح المشار إليها فى المادة السابقة ، الى أن يتم وضع اللائحة التنفيذية لهذا القانون والقرارات المنفذة له .

(١) نشر القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ بالجريدة الرسمية العدد ٣٤ فى ١٩٧٣/٨٢٣ .

ونشر القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ بالجريدة الرسمية فى العدد (٥٢) تابع

فى ١٩٩٩/١٢/٣٠ .

مادة ٣: ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به
بعد ستة أشهر من تاريخ نشره .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها؛
أنور السادات

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٥ رجب سنة ١٣٩٣ (١٤
أغسطس سنة ١٩٧٣)

الباب الأول

تنظيم المرور في الطرق (١)

الفصل الأول

استعمال الطريق في المرور

مادة ١ (٢) - يكون استعمال الطرق أيا كانت طبيعتها في المرور على الوجه الذى لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يؤدى الى الإخلال بأمن الطريق أو يعطل أو يعوق استعمال الغير له ، أو يقلق الراحة أو يضر بالبيئة .

ويقصد بالطرق فى تطبيق أحكام هذا القانون الطريق العام ، والطرق التى يصدر بتحديداتها قرار من وزير الداخلية إذا كانت داخلة فى تقسيمات أو تجمعات سكنية أو صناعية أو سياحية أو أى تجمعات أخرى .

مادة ٢ - مع عدم الإخلال بأحكام الإتفاقات الدولية النافذة فى البلاد لا يجوز بغير ترخيص من قسم المرور اختص تسيير أية مركبة فى الطريق ، وفيما عدا دراجات الركوب وعربات اليد لايجوز لأحد بغير ترخيص من القسم المذكور قيادة أية مركبة فى الطريق .

ويقصد بقسم المرور اختص قسم مرور المحافظة التى توجد بها محل إقامة طالب الترخيص .

(١) ملحوظة : نصت المادة الرابعة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ المشار اليه ، على استبدال عبارة « الدراجة النارية » بعبارة الدراجة البخارية ، وكلمة « الطريق » بعبارة « الطريق العام » أينما وردت فى قانون المرور .

(٢) المادة (١) مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ - الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (تابع) فى ١٢/٣ ١٩٩٩ .

الفصل الثانى

المركبات وأنواعها

مادة ٢: فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد بالمركبة كل ما أعد للسير على الطرق من آلات ومن أدوات النقل والجر .
والمركبات نوعان :

مركبات النقل السريع وهى السيارات والجرارات والمقطورات ونصف المقطورات والدراجات النارية (الموتوسيكل) وغير ذلك من الآلات المعدة للسير على الطرق .

ومركبات النقل البطئ وهى الدراجات غير النارية والعربات التى تسير بقوة الإنسان أو الحيوان .^(١)

ويلحق وزير الداخلية ، بقرار منه ، أى نوع جديد من المركبات بأحد الأنواع المذكورة فى هذا القانون .

ولا تسرى أحكام هذا القانون على المركبات التى تسير على الخطوط الحديدية إلا فيما ورد به نص فى هذا القانون .

الفرع الأول - مركبات النقل السريع:

مادة ٤: السيارة مركبة ذات محرك آلى تسير بواسطته ، ومن أنواعها ما يلى:

(١) سيارة خاصة : وهى المعدة للإستعمال الشخصى .

(٢) سيارة أجرة : وهى المعدة لنقل الركاب بأجر شامل عن الرحلة .^(٢)

(١) ألغيت عبارة « الدراجة الآلية » وكل ما يتعلق بها من أحكام فى قانون المرور بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مادة ٤ بند ٢ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ - الجريدة الرسمية العدد ٤٣ (مكررا) فى ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٠ .

ويجوز طبقا للقواعد التي يصدرها قرار من المحافظ المختص السماح لها فى دائرة سير معينة بنقل الركاب بأجر عن الراكب . ويحظر تسيير السيارة التى تخضع لهذا النظام خارج المحافظة المرخصة بها إلا بتصريح من قسم المرور المختص ، وفى حالة المخالفة تسحب اللوحات المعدنية والرخصة لمدة ثلاثين يوما وفى حالة تكرار المخالفة خلال ستة أشهر تُلغى الرخصة .

(٣) - (*) سيارة نقل الركاب : وهى المعدة لنقل عدد من الركاب لا يقل عن ثمانية وأنواعها : (١)

(أ) سيارة نقل عام للركاب (أتوبيس أو تروللى باص) : وهى المعدة لنقل الركاب بأجر محدد عن كل راكب وتعمل بطريقة منتظمة فى حدود معينة طبقا لخط سير معين .

(ب) سيارة نقل خاص للركاب (أتوبيس مدارس أو أتوبيس خاص) : وهى المعدة لنقل الطلبة أو نقل العاملين وعائلاتهم فى حدود دائرة معينة .

(ج) أتوبيس سياحى : وهو سيارة معدة للسياحة ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال المرخص له طبقا للأحكام والشروط التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية .

(د) أتوبيس رحلات : وهو سيارة معدة للرحلات : ويجوز أيضا استعمالها لنقل عمال المرخص له طبقا للأحكام والشروط التى يصدر بها قرار من وزير الداخلية . (٢)

(١) مادة ٤ بند ٣ (ج) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ -

الجريدة الرسمية العدد ٤٣ (مكررا) فى ٢٨/١٠/١٩٨٠ .

(*) مصححه بالاستدراك المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٤٨ (مكرر) فى ١١/١١/١٩٨٠ .

(٢) الفقرة (د) من البند (٣) مادة (٤) مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٤) سيارة نقل مشترك : وهي المعدة لنقل الأشخاص والأشياء معا وفى حدود المناطق التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

(٥) سيارة نقل : وهي المعدة لنقل الحيوانات أو البضائع وغيرها من الأشياء .

(٦) (١) سيارة نقل خفيف : وهي المعدة لنقل البضائع وغيرها من الأشياء الخفيفة التى لاتزيد حمولتها الصافية على ٢٠٠٠ كيلو جرام طبقا للشروط والأوضاع التى يحددها وزير الداخلية . ويجوز قيادة هذه السيارة برخصة قيادة خاصة .

مادة ٥: الجرار مركبة ذات محرك آلى تسير بواسطته ولايسمح تصميمها بوضع أية حمولة عليها أو استعمالها فى نقل الأشخاص ويقتصر استعمالها على جر المقطورات والآلات وغيرها .

مادة ٦: المقطورة مركبة بدون محرك يجرها جرار أو سيارة أو أية آلة أخرى ونصف المقطورة مركبة بدون محرك يرتكز جزء منها أثناء السير على القاطرة .

مادة ٧: (٢) الدراجة النارية مركبة ذات محرك آلى تسير به لها عجلتان أو ثلاثة ولا يكون تصميمها على شكل السيارة ومعدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وقد يلحق بها صندوق .

(١) أضيف البند ٦ بالقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٦ الجريدة الرسمية - العدد ٣٥ الصادر فى ١٩٧٦/٨/٢٦ ثم استبدلت الفقرة الثانية من البند ٦ بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .
(٢) كما حذفت الفقرة الثانية من المادة ٧ إعمالا لحكم المادة الخامسة من القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

الفرع الثانى - مركبات النقل البطئ:

مادة ٨: الدراجة مركبة ذات عجلتين أو أكثر تسير بقوة راكبها ومعدة لنقل الأشخاص فقط ، ويجوز استعمالها فى نقل الأشياء على أن يلحق بها صندوق .

مادة ٩: العربى مركبة معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء وأنواعها كالآتى :

(١) عربى ركوب حنطور : وهى تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشياء .

(٢) عربى نقل كارو : وهى تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الأشياء .

(٣) عربى نقل الموتى : وهى تسير بقوة الحيوان ومعدة لنقل الموتى .

(٤) عربى يد : وهى تسير بقوة الإنسان ومعدة لنقل الأشياء .

الباب الثانى

رخص تسيير وقيادة مركبات النقل السريع

الفصل الأول - رخص تسيير مركبات النقل السريع

مادة ١٠ - يقدم طلب الترخيص من مالك المركبة أو نائبة إلى قسم المرور المختص مرفقاً به المستندات المثبتة لشخصيته وصفته وملكية المركبة .

ويصدر بتحديد هذه المستندات وشروط قبولها قرار من وزير الداخلية .

مادة ١١ - يشترط للترخيص بتسيير المركبة ما يأتي :

(١) الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

(٢) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة مدة الترخيص طبقا للقانون الخاص بذلك .

(٣) استيفاء المركبة لشروط المتانة والأمن التي يحددها وزير الداخلية بقرار منه .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات ومقابل الفحص الفني والجهات التي تتولاه وحالات الإعفاء من الفحص الفني. (١)

مادة ١٢ - لا تسرى الرخصة إلا عن المركبة التي صرفت عنها والمدة التي تسدد عنها الضريبة بما لا يزيد على سنة ، فيما عدا السيارات الخاصة ، فيجوز ان تكون لمدة لا تزيد على ثلاث سنوات بحسب رغبة مالك المركبة وطبقا لما تحدده اللائحة التنفيذية ، ويجوز تسيير المركبة في جميع انحاء البلاد ما لم يكن الترخيص مقصورا على دائرة معينة أو خط سير محدد. (٢)

ويجب أن تكون رخصة المركبة موجودة بها دائما ، ولرجال الشرطة والمرور ان يطلبوا تقديمها في أى وقت .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتحدد النماذج اللازمة لذلك .

مادة ١٣ - تحمل كل مركبة أثناء سيرها لوحتين معدنيتين يصرفهما قسم المرور المختص بعد إتمام إجراءات الترخيص وأداء تأمين عنهما ، ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شكل اللوحات

(١) الفقرة الثانية البند (٣) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) المادة ١٢ فقرة أولى معدلة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ - الجريدة

الرسمية العدد ٤ في ١٩٨٨/١/٢٨ .

والبيانات التي تتضمنها وأماكن وضعها وقيمة التأمين الذي يؤدي عنها .

وهذه اللوحات ملك الدولة وتختتم بخاتمها .

ويجب أن تكون اللوحات ظاهرة دائماً وبياناتها واضحة بحيث يمكن قراءتها من مكان مناسب ، وتكون إحدى اللوحتين في مقدمة المركبة والثانية في مؤخرتها ، أما المركبة المقطورة ونصف المقطورة فيكتفى بوضع لوحة واحدة في مؤخرتها ولا يجوز تغيير مكان وضع اللوحات .

مادة ١٤ - لايجوز تسيير المركبة المرخص بها بغير لوحاتها، كما لايجوز استعمال اللوحات إلا للمركبة المنصرفة لها أو إبدال اللوحات أو تغيير بياناتها وإلا سحبت إدارياً اللوحات الأصلية للمركبة واللوحات المستعملة وآلت قيمة التأمين عن اللوحات الى الدولة وفي جميع هذه الأحوال يعتبر ترخيص المركبة ملغى من تاريخ الضبط كما تعتبر رخصة القائد ملغاة ولا يجوز الترخيص للسيارة أو لقائدها قبل مضي ثلاثة أشهر على إلغاء الترخيص .

مادة ١٥ - على مالك المركبة والمرخص له في حالة فقد اللوحات أو إحداها إبلاغ أقرب مركز للشرطة أو للمرور فوراً. (١)

وعليه عند انتهاء ترخيص المركبة أو استغنائه عن تسييرها وكذلك عند سحب الرخصة ، رد اللوحات الى قسم المرور المختص وذلك في موعد أقصاه اليوم التالي .

وتؤول قيمة التأمين إلى الدولة عند فقد اللوحات أو إحداها أو تلفها وعند الامتناع عن تسليمها إذا انتهى أجل الرخصة أو سحبت أو ألغيت وكذلك إذا سحبت اللوحات أو صودرت وذلك

(١) المادة ١٥ فقرة أولى مستبدله بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

دون إخلال بالعقوبة الجنائية المقررة للتبديد فى حالة الامتناع عن التسليم.

وكل مركبة سحبت لوحاتها طبقا للقانون يجوز منحها ترخيصاً مؤقتاً بالسير لتوصيلها إلى اقرب مكان مبين بالترخيص ، فإذا ضبطت مسيرة فى الطريق ، يعتبر ترخيصها وترخيص قائدها ملفيا من تاريخ الضبط ولايجوز إعادة الترخيص بها قبل مضى تسعين يوما على إلغاء الترخيص.

مادة ١٦ (١) - على المرخص له إخطار قسم المرور المختص بكل تغيير فى محل إقامته المثبت فى الرخصة خلال ثلاثين يوما من اليوم التالى لتاريخ التغيير ، فإذا كان التغيير إلى محافظة أخرى كان عليه خلال الميعاد المذكور أن يستوفى إجراءات نقل القيد التى يحددها وزير الداخلية بقرار منه.

ويترب على مخالفة ذلك إلغاء الترخيص ومنح رخصة ولوحات معدنية مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة لنقل القيد لجهة المرور الواقع فى دائرتها محل الإقامة .

مادة ١٧ (٢) - على المرخص له إخطار قسم المرور المختص قبل إجراء أى تغيير فى الأجزاء الجوهرية للمركبة ، وبكل تغيير جوهري فى وجوه استعمال المركبة أو فى وصفها بما يجعلها غير مطابقة للبيانات المدونة بالرخصة ، وفى جميع الأحوال لا يجوز تسيير المركبة بما لحقها من تغيير قبل الموافقة عليه وإتمام الفحص الفنى ويحدد وزير الداخلية بقرار منه ما يعتبر من الاجزاء الجوهرية وكذا التغييرات الموجبة للإخطار ، ويترب على مخالفة ذلك اعتبار الرخصة ملغاة .

ومع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر يعاقب كل من قام بالتزوير أو التلاعب فى الأجزاء الجوهرية بالحبس .

(١) ، (٢) المادتان ١٦ ، ١٧ مستبدلتان بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

مادة ١٨- إذا تعدد ملاك المركبة وجب عليهم ان يعينوا من يكون مسئولاً عن إدارتها وعن مراعاة أحكام هذا القانون ويؤشر بذلك فى الرخصة ، ويكونون جميعاً مسئولين بالتضامن معه عن الضرائب والرسوم التى تستحق على المركبة طبقاً لهذا القانون .

مادة ١٩- على المرخص له فى حالة نقل ملكية المركبة إخطار قسم المرور المختص بذلك ، ويرفق بإخطاره سنداً مقبولاً فى إثبات نقل الملكية طبقاً للمادة ١٠ من هذا القانون وعلى المالك الجديد ان يطلب نقل القيد باسمه ، وأن يتم الإخطار واستيفاء جميع إجراءات نقل القيد خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالى لتاريخ صيرورة السند الناقل للملكية مقبولاً فى حكم المادة ١٠ من هذا القانون ، وإلا اعتبرت الرخصة ملغاة من اليوم التالى لانتهاؤها هذه المدة ، ولا يجوز نقل القيد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة عن المركبة وكذلك الوفاء بالغرامات المحكوم بها لمخالفة أحكام هذا القانون عن المدة من آخر ترخيص حتى تاريخ نقل القيد .

ويظل المقيده باسمه المركبة مسئولاً بالتضامن مع المالك الجديد عن تنفيذ أحكام هذا القانون حتى تاريخ نقل الملكية أو إلى أن ترد اللوحات المعدنية للمركبة إلى أى قسم من أقسام المرور .

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات نقل القيد والمستندات اللازمة لذلك .

مادة ٢٠- إذا وضعت المركبة تحت الحراسة القضائية أو الاتفاقية أو كانت جزءاً من أموال وضعت تحت الحراسة أو جزءاً من تفليسة أو تصفية قضائية أو اتفاقية أو إذا وضع المرخص له تحت الوصاية أو القوامة أو المساعدة القضائية ، وجب على الحارس أو وكيل الدائنين أو الموصى أو الوصى أو القيم أو المساعد

القضائي إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ثلاثين يوما من قيامه بمهمته ، ويؤشر بذلك فى الدفاتر وفى رخصة المركبة على حسب الأحوال . وعليه الإخطار بانتهاء مهمته وبمن حل محله فيها أو بمن آلت اليه المركبة خلال ثلاثين يوما من انتهائها أو من أيلولة المركبة .

ويسرى حكم الفقرة السابقة على من يتولى شئون الغائب غيبة متقطعة قبل الحكم باعتباره مفقودا .

مادة ٢١ (١) - إذا توفى مالك المركبة أو حكم باعتباره مفقودا وجب على ورثته أو من يمثلهم إخطار قسم المرور المختص بذلك خلال ستة اشهر من اليوم التالى لتاريخ الوفاة أو الحكم وبمن يكون مسئولاً عن المركبة من الورثة البالغين أو من له النيابة عن القصر ، فإذا آلت المركبة الى أحد الورثة وجب عليه اوعلى نائبة الإخطار عن ذلك لينتم نقل قيد الرخصة إليه .

ويسرى على مصفى التركة والوصى والقيم حكم المادة ٢٠ من هذا القانون مع مراعاة الميعاد المنصوص عليه فى الفقرة السابقة .

مادة ٢٢ - تنقضى صلاحية ترخيص تسيير المركبة بانقضاء أجله دون تجديد .

ويكون تجديد رخصة المركبة فى موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لانتهاء مدة الترخيص .

مادة ٢٣ (٢) - يقدم طلب التجديد على النموذج المعتمد من وزير الداخلية مع أداء الضرائب والرسوم المقررة ، ولا يجوز التجديد إلا بعد أداء الضرائب والرسوم المتأخرة عن المركبة من

(١) مادة ٢١ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) مادة ٢٣ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

آخر ترخيص حتى تاريخ التجديد بحد أقصى خمس سنوات ، وكذلك الوفاء بالقرارات المحكوم بها عن مخالفة أحكام هذا القانون ، كما يتم فحص المركبة فنيا على الوجه المبين في المادة (١١) من هذا القانون فإذا أسفر الفحص عن عدم صلاحية المركبة أخطر الطالب كتابة بالرفض مع بيان الأسباب خلال أسبوع من تاريخ الفحص وفي هذه الحالة يجوز منح ترخيص مؤقت بتسيير المركبة لمدة لا تتجاوز ثلاثين يوما متى كان تسييرها لهذه المدة لا يعرض الأرواح أو الأموال للخطر أو يقلق الراحة أو يضر بالبيئة. وتحدد اللائحة التنفيذية حالات التجديد مع الإعفاء من الفحص الفني.

مادة ٢٤- إذا أدى المرخص له الضرائب والرسوم المقررة للتجديد خلال المدة المبينة في المادة ٢٢ من هذا القانون دون استيفاء باقى إجراءات التجديد خلالها ، تسحب الرخصة واللوحات المعدنية عند انتهاء الترخيص ولا ترد اليه اللوحات المعدنية إلا بعد استيفاء إجراءات التجديد مع الرخصة المحددة وتسرى هذه الرخصة من تاريخ انتهاء الرخصة السابقة .

فإذا انقضت المدة المدفوع عنها الضرائب والرسوم دون استيفاء إجراءات التجديد سقط الحق في استردادها ويتبع في الترخيص بالمركبة إجراءات الترخيص الجديد .

مادة ٢٥^(١) - يجوز منح رخص ولوحات معدنية تجارية لمن يزاولون صناعة المركبات أو الاتجار فيها أو استيرادها أو إصلاحها متى كان الطالب مقيدا بهذه الصفة في السجل التجارى ، وكذا للأشخاص الاعتبارية العامة التي تمارس وفقا لنظمها إحدى هذه العمليات للغير ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة ،

(١) مستبدله بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح هذه الرخص بما فى ذلك تحديد أغراض استعمالها.

وفى حالة مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة فى غير الأغراض المذكورة يلغى الترخيص إداريا ، وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص .

مادة ٢٦ - يجوز منح رخص ولوحات معدنية مؤقتة بعد أداء الضرائب والرسوم المقررة فى هذا القانون وذلك فى الحالات الواردة فى المادة السابقة لمن ليس لهم حق الحصول على رخص تجارية وعند مخالفة شروط منح الرخصة أو استعمال المركبة فى غير الأغراض المذكورة ، تسحب اللوحات إداريا وتعتبر المركبة مسيرة بدون ترخيص.

مادة ٢٧ - يضع وزير الداخلية بقرار منه نظم الترخيص لتسيير المركبات المملوكة للحكومة وللجامعات ولوحدات الإدارة اعملية وشروطه واجراءاته وأوضاعه ومدته وتجديده والفحص الفنى واللوحات المعدنية التى تحملها ومواصفات هذه اللوحات وبياناتها وكيفية وجهة صرفها .

وفى جميع الأحوال يجب أن يتوافر فى هذه المركبات شروط المتانة والأمن المشار إليها فى المادة ١١ من هذا القانون .

ويقصد بالحكومة رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والوزارات وما يتبع هذه الجهات من مصالح وفروع . وذلك دون الهيئات العامة والمؤسسات العامة وشركات القطاع العام .

مادة ٢٨ - يحدد المحافظ اغتص بقرار منه بعد موافقة المجلس الشعبى للمحافظة الحد الأقصى لعدد سيارات الأجرة المصرح بتسييرها فى دائرة المحافظة . (١)

(١) الفقرة الاولى مستبدله بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

وتحدد تعريفه أجور سيارات الأجرة ونقل الموتى بقرار من المحافظ المختص بعد موافقة المجلس المحلي الذي تعمل السيارات في دائرته.

ولا يجوز تسيير سيارة أجرة في دائرة المحافظة التي صدر فيها قرار باستعمال العدادات (تاكسيمتر) ما لم تكن مجهزة بعداد معتمد من قسم المرور المختص .

ولأقسام المرور أن تفحص عداد أية سيارة في أى وقت . فإن وجدت به خللاً جاز سحب رخصة تسيير السيارة ورخصة القيادة إدارياً لمدة لا تقل عن خمسة عشرة يوماً ولا تزيد على ثلاثين يوماً . ولا يجوز بأية حال إعادة تسيير السيارة إلا بعد إتمام إصلاح العداد أو استبدال غيره به وفى حالة ارتكاب ذات الفعل مرة أخرى خلال ستة أشهر يضبط العداد إدارياً ويتعين سحب رخصة السيارة ولوحاتها ورخصة القيادة إدارياً لمدة ثلاثين يوماً .^(١)

وتحدد اللائحة التنفيذية رسم فحص العداد وأحوال استحقاقه .

مادة ٢٩ - يوضح فى رخص سيارات الأجرة وسيارات نقل الركاب، عدد الركاب المرخص بنقلهم والدائرة المعنية لسيارتها أو خط سيرها، ويعلن بوضوح داخل السيارة رقمها وعدد الركاب المرخص بنقلهم وتعريفه نقل الركاب بحسب نوع السيارة .

ويوضح فى رخص مركبات النقل أقصى وزن وارتفاع وعرض لحمولتها وعدد من يصرح لهم بالركوب من عمال السيارة . فضلاً عن الاشتراطات الصحية والإدارية التي يرى المحافظ وجوب توافرها فى هذا النوع من السيارات ، كما يعلن

(١) مادة ٢٨ الفقرة الثالثة مستبدله بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة

على جانبي السيارة رقمها وأقصى وزن وارتفاع وعرض حملتها وعدد من يصرح لهم بالركوب.

وتسرى على سيارات النقل المشترك الأحكام الواردة في هذه المادة الخاصة بسيارات النقل وسيارات النقل العام للركاب.

مادة ٢٠- لوزير الداخلية بقرار منه ان يعفى من ترخيص التسيير أو من شروطه وإجراءاته ، بعضها أو كلها ، المركبات المصممة لتكون آلات صناعية أو زراعية أو لتعبيد الطرق وصيانتها والتي لا يمكن بحسب تصميمها وتجهيز استعمالها في نقل الأشخاص أو الأشياء .

مادة ٢١- لأقسام المرور ولأقسام ومراكز ونقط الشرطة بعد موافقة الجهة الصحية المختصة ان تصرح بنقل الموتى فى غير المركبات المعدة لذلك .

مادة ٣٢^(١) - يلغى ترخيص تسيير المركبة ورخصة قائدها إذا استخدمت المركبة فى غير الغرض المبين برخصتها ، ولا يجوز إعادة ترخيصها أو رخصة قائدها قبل مضى ثلاثين يوماً وفى حالة العود للفعل ذاته خلال ستة اشهر من تاريخ ارتكاب الفعل السابق يلغى ترخيص المركبة ورخصة قائدها لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ، وفى حالة العود للفعل ذاته مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكاب الفعل يلغى ترخيص المركبة ورخصة قائدها لمدة لا تزيد على ستة أشهر ، ولا يسرى ذلك على مالك المركبة إلا إذا كان قد وافق على تسييرها مع علمه باستخدامها فى غير الغرض المبين برخصتها .

(١) الفقرة الثانية من المادة مضافه بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

مادة ٣٣ - لضباط الشرطة ورجال المرور إيقاف اية مركبة لا تتوافر بها شروط التامة والأمن او الشروط المنصوص عليها فى الرخصة ، وتوصلها الى اقرب مركز للشرطة أو للمرور فإذا اسفر الفحص الفنى للمركبة عن عدم توافر أى من هذه الشروط سحبت الرخصة واللوحات المعدنية الى حين استيفائها ، مع منحها ترخيصاً مؤقتاً بالسير لمدة لا تزيد على سبعة أيام لإتمام ذلك ، ويجوز منح المركبة ترخيصاً آخر لمدة اربع وعشرين ساعة لتسييرها الى قسم المرور لإعادة الفحص .

الفصل الثانى

رخص قيادة مركبات النقل السريع

مادة ٣٤ - لايجوز لأحد ان يحصل على أكثرمن رخصة واحدة من رخص القيادة المبينه فى هذه المادة عدا المرخص لهم طبقا للبنود من ٥ إلى ١٢ منها فيجوز لهم الحصول على رخصة واحدة إضافية من نوع آخر .

وأنواع رخص القيادة كالاتى (١) :

(١) رخصة قيادة خاصة : تجيز لحاملها ، ممن لا تكون القيادة مهنته ، قيادة سيارة خاصة ، وقيادة سيارات الأجرة التى تعمل فى النقل السياحى والجرار الزراعى بقصد الاستعمال الشخصى وسيارات النقل الخفيف التى لا تزيد حمولتها على ألفى كيلو جرام .

(١) مادة ٣٤ (بند ١ ، ٢) مستبدله بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت البنود ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٣ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) رخصة قيادة درجة ثالثة : تجيز لحاملها ، من تكون قيادة السيارات مهنته ، قيادة السيارات الأجرة ، وسيارات الأتوبيس التي لا يزيد عدد ركابها على سبعة عشر ركاباً فضلاً عن السيارات المبينة في البند السابق.

(٣) رخصة قيادة درجة ثانية : تجيز لحاملها قيادة سيارات الأجرة ، وسيارات الأتوبيس التي يزيد عدد ركابها على سبعة عشر ركاباً وحتى ستة وعشرين ركاباً ، وسيارات النقل والمعدات الثقيلة فضلاً عن قيادة السيارات المبينة في البندين السابقين ولا تصرف إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على الرخصة المبينة في البند (٢) .

(٤) رخصة قيادة درجة أولى : تجيز لحاملها قيادة جميع أنواع السيارات ولا تصرف إلا بعد مضي ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ الحصول على الرخصة المبينة في البند (٣) .

(٥) رخصة قيادة جرار زراعي : تجيز لحاملها قيادة جرار مفرد أو ذى مقطورة زراعية .

(٦) رخصة قيادة مترو أو ترام : تجيز لحاملها قيادة مركبات المترو أو الترام .

(٧) رخصة قيادة دراجة نارية خاصة : وتجيز لحاملها من لا تكون القيادة مهنتهم قيادة دراجة نارية .

(٨) ملغاه (١) .

(٩) ملغاه (٢) .

(١) البند ٨ من المادة ٣٤ ملغى بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) ألغى البند ٩ بالمادة الخامسة من القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(١٠) رخصة قيادة عسكرية : وتتميز لحاملها قيادة المركبات العسكرية فقط وتمنح لأفراد القوات المسلحة من الجهات التابعين لها وفقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الحربية .

(١١) رخصة قيادة شرطه : وتتميز لحاملها قيادة مركبات الشرطه فقط وتمنح لأفراد هيئة الشرطه بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير الداخلية .

(١٢) رخصة قيادة للتجربة : تمنح للمنوط بهم اختبار صلاحية مركبات النقل السريع .

(١٣) رخصة قيادة مؤقتة للتعليم : وتمنح لراغبى تعلم قيادة المركبات .

مادة ٢٥^(١) - يشترط لمنح رخص القيادة أن تتوافر فى طالب الترخيص الشروط الآتية :

١ - ألا يقل سن الطالب عن ١٨ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة بالبندين (١) ، (٧) من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها وعن ٢١ سنة ميلادية بالنسبة للرخص الواردة فى البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٥) و (٦) و (١٢) من المادة السابقة ورخص التعليم اللازمة للحصول عليها.

٢ - لياقته صحياً للقيادة من حيث سلامة البنية والنظر والخلو من العاهات التى تعجزه عن القيادة .

٣ - أن يكون حاصلاً على شهادة إتمام مرحلة دراسية أو شهادة محو الأمية الصادرة من الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار.

(١) استبدل البند ٣ من المادة ٣٥ بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

٤ - اجتياز اختبار فنى فى القيادة وفى قواعد المرور وآدابه وذلك بعد اداء رسم مقابل الاختبار وتحديد اللائحة التنفيذية قيمة الرسم واحوال استحقاقه .

٥ - بالنسبة للرخص الوارده فى البنود (٢) و (٣) و (٤) و (٦) و (١٢) من المادة السابقة ألا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو فى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة أو فى إحدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها أو سبق معاقبته لقيادته مركبة تحت تأثير خمر أو مخدر ، مالم تكن مضت ثلاث سنوات على تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى المدة ، أو كان الحكم مشمولاً بوقف تنفيذ العقوبة .

وينظم وزير العدل بالاتفاق مع وزير الداخلية إجراءات اخطار الإدارة العامة للمرور بالأحكام النهائية الصادرة فى هذه الجرائم .

وتنظم اللائحة التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والمستندات التى ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطلوبة ، كما تحدد النماذج اللازمة للترخيص وتبين نظام وشروط منح الرخص المبينه بالبندين (١٢) و (١٣) من المادة السابقة ، كما تنظم الترخيص بالقيادة لدى العاهل - ربح المركبات التى يصرح لهم بقيادتها وشروطها من حيث التصميم الفنى وتضع شروط منح الترخيص لمن يفيدون من نظم تأهيل المفرج عنه من المؤسسات العقابية دون تفيد بأحكام البند (٥) من هذه المادة أو الفقرة الثانية من المادة (٣٦) .

مادة ٣٦ - يجوز الامتناع عن منح ترخيص القيادة لمن سبق الحكم عليه فى جريمة قتل أو إصابة خطأ بسبب قيادة مركبة

وذلك خلال ثلاث سنوات من تنفيذ العقوبة أو سقوطها بمضى
المدة ، أو من تاريخ الحكم إذا اقترن بوقف تنفيذ العقوبة .

وإذا حكم عليه مرة أخرى في إحدى الجريمتين المشار
اليهما في الفقرة السابقة خلال ثلاث سنوات ، فلا يجوز منح
ترخيص القيادة إلا بعد انقضاء ثلاث سنوات حسب على الوجه
السابق .

مادة ٣٧ (١) - تكون مدد سريان الرخص المنصوص عليها
في المادة (٣٤) من هذا القانون ، كما يلي :

١ - عشر سنوات بالنسبة للبند (١) .

٢ - خمس سنوات بالنسبة للبنود (٥) ، (٧) ، (١٢)

٣ - ثلاث سنوات بالنسبة للبنود (٢) ، (٣) ، (٤) ، (٦)

٤ - ستة اشهر بالنسبة للبند (١٣) .

٥ - مدة الخدمة بالنسبة للبندين (١٠) ، (١١) .

ويكون تجديد الرخص خلال الثلاثين يوماً التالية لانتهاء
مدتها وبشروط عند كل تجديد توافر الشروط المطلوبة لمنح
الترخيص عدا البند رقم (٤) من المادة (٣٥) من هذا القانون .

مادة ٣٨ - على المرخص له عند تغيير محل إقامته إخطار
قسم المرور المختص خلال ثلاثين يوماً من اليوم التالي للتغيير
بكتاب موصى عليه فإذا كان التغيير الى محافظة أخرى وجب
عليه خلال المدة المذكورة ان يقدم الى قسم المرور بهذه المحافظة
طلباً لنقل قيد الرخصة واستيفاء إجراءات نقل القيد التي يحددها
وزير الداخلية بقراره منه .

(١) مادة ٣٧ فقرة أولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت
المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

ويترتب على عدم مراعاة الميعاد في الحالة الثانية اعتبار
الرخصة ملغاة

مادة ٣٩ - تسرى رخصة القيادة الأجنبية أو الدولية للمدد
المصرح بها طبقاً للاتفاقات الدولية النافذة في البلاد على ألا تتجاوز
مدة صلاحيتها في الدولة الصادرة منها ولا يعتد بتجديدها في
الخارج أثناء وجود المرخص له بالبلاد .

وتنظم اللائحة التنفيذية شروط وإجراءات منح حاملي تلك
الرخص رخص قيادة طبقاً لهذا القانون وأنواعها .

مادة ٤٠ - يحدد وزير الداخلية بقرار منه الجهة التي تتولى
منح رخص القيادة الدولية وشروط منحها والرسوم المستحقة .

مادة ٤١ - على المرخص له حمل الرخصة أثناء القيادة
وتقديمها لرجال الشرطة والمرور كلما طلبوا ذلك .

مادة ٤٢^(١) - تسحب رخصة المركبة لمدة لا تزيد على تسعين
يوماً ، في إحدى الحالات الآتية :

١ - إذا قادها شخص غير مرخص له أو كان مرخصاً له
والغيت رخصته ، ولا يجوز في هذه الحالة منحه ترخيص قيادة
قبل مضي مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر من تاريخ الفعل .

٢ - إذا قادها شخص سحبت أو أوقفت رخصته ، ولا يجوز
في هذه الحالة استرداد رخصه القيادة قبل مضي مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء مدة السحب أو الوقف .

٣ - إذا قادها شخص مرخص له برخصه لا تجيز له قيادة
المركبة المضبوطة ، وفي هذه الحالة يلغى ترخيص القيادة الممنوح
له ولا يجوز منحه ترخيص قيادة آخر قبل مضي مدة لا تزيد
على ثلاثة أشهر من تاريخ الفعل .

(١) المادة ٤٢ مستبدله بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

وفي جميع الاحوال اذا ارتكب الفعل ذاته مرة أخرى خلال
سنه من تاريخ ارتكاب الفعل السابق تضاعف مدة سحب او
إيقاف رخصه القيادة .

ولمالك المركبة استرداد رخصه المركبة ما لم يثبت علمه
بالواقعة .

مادة ٤٣ (١) . لا يجوز لاحد ممارسة مهنة معلمي قيادة
السيارات إلا بعد الحصول على ترخيص بذلك من قسم المرور
اختص ولا يجوز إنشاء او إدارة مدارس لتعليم قيادة السيارات إلا
بعد الحصول على ترخيص بذلك من مدير الادارة العامة للمرور
بناء على عرض قسم المرور المختص . وفي حالة المخالفة تغلق
المدرسة إداريا بقرار من مدير الادارة العامة للمرور إلى أن يستوفى
مالك المدرسة أو المسئول عنها إجراءات الترخيص .

وتحدد اللائحة التنفيذية شروط منح الترخيص وإجراءاته ونماذجه
ومدة الترخيص وتجديده ونظم التعليم والامتحان بالمدارس المذكورة .

الباب الثالث

رخص تسيير وقيادة مركبات النقل البطني

الفصل الاول

رخص تسيير مركبات النقل البطني

مادة ٤٤ - يشترط للترخيص لمركبات النقل البطني ما يأتي :

(١) الوفاء بالضرائب والرسوم المقررة في هذا القانون .

(٢) التأمين من المسؤولية المدنية الناشئة من حوادث المركبة
بالنسبة لانواع المركبات التي يحددها المحافظ المختص بقرار منه .^(٢)

(١) المادة ٤٣ فقرة أولى مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت

المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مادة ٤٤ بند (٢) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٣) استيفاء المركبة شروط الصلاحية للسير بما لا يؤثر على سلامة الطرق وأمن المرور بها والتي يحددها المحافظ المختص بكل نوع منها ، كما يحدد الشروط الواجب توافرها في حيوانات الجر.^(١)

وتحدد اللائحة التنفيذية إجراءات الترخيص وتجديده والجهة التي تتولاها والنماذج اللازمة .

مادة ٤٥ - تسرى الرخصة للمدة المؤداة عنها الضريبة ، ومع ذلك يجوز لوزارة الداخلية أن يضع نظاما لسريان الرخص لمدة أطول على أن تعتبر الرخصة ملغاه إذا لم تؤد الضرائب والرسوم المستحقة عنها في موعد لا يجاوز الثلاثين يوما التالية لهذه المدة.

مادة ٤٦ - تسرى الرخصة في نطاق المحافظة التي تتبعها الجهة الصادرة منها ومع ذلك يجوز للمحافظ المختص بالتنسيق مع المحافظات الأخرى وضع نظام لتسيير هذه المركبات في أكثر من محافظة (٢) .

مادة ٤٧ -^(٣) مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في هذا الفصل تسرى على رخص مركبات النقل البطئي أحكام المواد ١٠، ١٢، ١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٨، ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٣٣ من هذا القانون .

الفصل الثاني

رخص قيادة مركبات النقل البطئي

مادة ٤٨ - أنواع رخص قيادة مركبات النقل البطئي هي :

-
- (١) مادة ٤٤ بند (٣) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .
 - (٢) مادة ٤٦ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .
 - (٣) مصححه بالاستدراك المنشور في الجريدة الرسمية العدد (٥٣) مكرر في ١٩٧٣/١٢/٣١ .

(١) رخصة قيادة عربه ركوب او عربه نقل موتى.

(٢) رخصة قيادة عربه نقل .

(٣) رخصة قيادة دراجه نقل .

ويشترط فى طالب الترخيص ان تتوافر فيه الشروط الآتية:

(١) ألا تقل سنه عن ١٨ سنه ميلادية .

(٢) لياقته صحياً للقيادة من حيث سلامه البنية والنظر والخلو من العاهات التى تعجزه عن القيادة.

(٣) اجتياز اختبار فنى قيادة النوع الذى يطلب الترخيص له بقيادته وفى قواعد المرور وآدابه .

(٤) ألا يكون قد سبق الحكم عليه فى جريمه مخله بالشرف أو الامانه^(١) أو فى إحدى جرائم الخدرات او السكر ما لم تكن مضت سنه على تنفيذ العقوبه او على سقوطها بمضى المدة او من تاريخ الحكم إذا اقترن بوقف التنفيذ وذلك لمن كانت مهنته القيادة.

وتنظم اللائحه التنفيذية إجراءات منح رخص القيادة والجهة التى تتولاها والمستندات التى ترفق بطلب الترخيص للتحقق من توافر الشروط المطلوبة وخاصة شروط اللياقة الصحية ، ونظام الاختبار الفنى وتحديد النماذج اللازمة للترخيص.

ويحمل قائد عربات الركوب والنقل علامات معدنيه مميزة ويحدد وزير الداخلية بقرار منه شكل هذه العلامات والبيانات التى تتضمنها ومكان وضعها وقيمه التأمين الذى يؤدى عنها ويجب ان تكون العلامات ظاهرة وبياناتها واضحة.^(٢)

(١) مصححه بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٥٣ (مكرر) فى ١٩٧٣/١٢/٣١ .

(٢) مادة ٤٨ فقرة قبل الاخيرة مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

وفى جميع الاحوال لا يجوز الترخيص بتسيير دراجات
الركوب او عربات اليد إلا بعد التحقق من قدرة المرخص له على
قيادة المركبة وعلى إلمامه بقواعد المرور وآدابه .
مادة ٤٩^(١) - تسرى رخصة القيادة لمدة خمس سنوات من
تاريخ صرفها .

وفيما عدا الاحكام الواردة بهذا الفصل تسرى على رخص
قيادة مركبات النقل البطئ احكام المواد ٣٦ و٣٨ و٤١ و٤٢ من
هذا القانون ، وفى جميع الاحوال التى يجوز فيها إلغاء ترخيص
القيادة مخالفه احكام هذا القانون او سحبه او وقفه ، تلغى
بالنسبة لدراجات الركوب وعربات اليد رخصه المركبة ذاتها او
تسحب او توقف لذات المدة المقررة .

مادة ٥٠ -^(٢) لا يجوز قيادة دراجات الركوب فى الطرق لمن
تقل سنه عن ثمانى سنوات ميلادية ويكون متولى شئون الصغير
مسئولا عما يحدث عن ذلك من أضرار .

ولا يجوز لمؤجرى هذه الدراجات وعمالهم تأجيرها لهم
وإلا كانوا مسئولين عما يحدث عن ذلك من أضرار للغير
وللصغير نفسه .

ولا يجوز مزاوله مهنة مؤجر الدراجات للغير إلا بعد
الحصول على ترخيص بذلك ويحدد المحافظ المختص شروط
الترخيص والجهة التى تتولاها والشروط التى يجب ان تتوافر فى المخل
الذى يزاوله فيه وفى جميع الاحوال يجب ان تتوافر فى الدراجات
المؤجرة شروط الصلاحيه المتطلبه فى دراجات الركوب .^(٣)

(١) ، (٢) مصححة بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية العدد ٥٣

(مكرر) فى ١٩٧٣/١٢/٣١ .

(٣) مادة ٥٠ الفقرة الثالثة مستبدلة بالقانون رقم ٧١٠ لسنة ١٩٨٠ .

الباب الرابع

فى الضرائب والرسوم

مادة ٥١- تفرض على تراخيص تسيير المركبات وتراخيص القيادة الضرائب والرسوم المحددة بالجدول المرافق لهذا القانون ، وتؤدى مقدماً وكاملة.

ومع ذلك يجوز أداؤها مقدماً على أقساط لا تقل مدة كل قسط عن ثلاثة أشهر بالنسبة لرخص تسيير سيارات النقل والنقل المشترك والمقطورات غير الزراعية ، وسيارات نقل الركاب عدا اخصه لنقل الطلبة .

وتسرى المدة المؤداة عنها الضريبة من تاريخ صرف اللوحات المعدنية بالنسبة للمركبات ، وبالنسبة لرخص القيادة من تاريخ صرفها .

مادة ٥٢- يلتزم بأداء الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون المرخص بأسمه المركبه ومالكها ، وكذلك من انتقلت اليه ملكيتها طالما لم يتم نقل القيد طبقاً للمادة ١٩ من هذا القانون .

مادة ٥٣- اذا لم يتم المرخص له فى المواعيد المبينه فى المادة ٢٢ من هذا القانون بأداء الضرائب والرسوم المستحقه عن المركبه ولم يرد اللوحات المعدنية ، استحق على المركبه من اليوم التالى لانقضاء تلك المواعيد الضرائب والرسوم المستحقه عن سنه كامله او عن قسط واحد لا يقل عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز بشأنها التقسيط ، ويفرض عليها ضريبة إضافيه مقدارها ثلث الضريبة السنوية المستحقه عنها أو ثلث القسط المستحق عنها .

فإذا طلب المرخص له إعادة الترخيص بالمركبة خلال المدة التي دفعت عنها الضريبة الأصلية والاضافية استفاد بباقي المدة سواء كانت اللوحات المعدنية سحبت ام لم تسحب .

أما إذا طلب إعادة الترخيص بعد فوات ميعاد التجديد اتبعت إجراءات الترخيص الجديد ، وذلك بعد أداء الضرائب والرسوم المستحقة من تاريخ انتهاء الترخيص مضافا إليها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة السنوية المستحقة بحد أقصى خمس سنوات.^(١)

مادة ٥٤^(٢) - في حالة تسيير أية مركبة في الطريق بدون ترخيص تضبط إداريا ويستحق عنها الضريبة السنوية كاملة ، وذلك من تاريخ شرائها او من تاريخ إدخالها الى البلاد أو من اليوم التالي لانتهاء الضريبة السابقة بحسب الاحوال ، كما تستحق عنها ضريبة إضافية مقدارها ثلث الضريبة السنوية من تاريخ إنتهاء الترخيص وبعد أقصى خمس سنوات عن كل من الضريبة الاصلية والضريبة الاضافية .

وإذا لم يتمكن مالك المركبة من إثبات تاريخ شرائها أو تاريخ إدخالها للبلاد تستحق عنها الضريبة كاملة من تاريخ سنه الصنع حتى تاريخ الضبط بحد أقصى خمس سنوات ، كما تستحق عنها فضلا عن ذلك الضريبة الاضافية المنصوص عليها في الفقرة السابقة .

فإذا رخص بعد ذلك للمركبة كان للمرخص له الانتفاع بالباقي من المدة المؤداة عنها الضريبة .

(١) استبدلت الفقرة الاخيرة من المادة ٥٣ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) استبدلت المادة ٥٤ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

وتطبق على قائد المركبة أحكام المادة (١٤) من هذا القانون .

مادة ٥٥ - إذا أدى التغيير المشار اليه فى المادة ١٧ من هذا القانون الى زيادة الضرائب والرسوم التى تستحق عن المركبة ، استحق الفرق عن المدة من تاريخ الاخطار بالتغيير الى نهاية المدة المؤداة عنها الضريبة .

فإذا لم تتم الاجراءات المبينه فى المادة المذكورة استحق الفرق عن مدة الترخيص كاملة باعتبارها منه ، واستحققت ضريبة إضافية قيمتها ثلث الضرائب المستحقة سنوياً بعد التغيير أو ثلث الضريبة السنوية المستحقة عن ثلاثة أشهر بالنسبة للمركبات التى يجوز التسيط بشأنها .

مادة ٥٦ - للمرخص له إذا استغنى عن تسيير المركبة وقام برد الرخصة واللوحات المعدنية الى قسم المرور المختص ان يسترد جزءا من الضريبة المؤداة عن المركبة يناسب المدة الباقية من المدة المؤداة عنها الضريبة وتسقط من حساب المدة التى تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

مادة ٥٧ - تعفى من الضرائب والرسوم المقررة بهذا القانون :

(١) المركبات المملوكة للحكومة وللمجالس المحلية وللهيئات العامة التى لا تستغل لقاء أجر .

(٢) مركبات الهيئات الدبلوماسية والقنصلية العربية او الاجنبية والمركبات المملوكة لموظفيها العرب او الاجانب وعائلاتهم فى الحدود التى يقررها وزير الداخلية بالاتفاق مع وزير الخارجية وبشرط المعاملة بالمثل .

(٣) مركبات الهيئات الدولية والوكالات التابعة لها والهيئات العربية او الاجنبية وموظفيها العرب أو الأجانب التى يتقرر لها الاعفاء بمقتضى اتفاقيات دولية نافذة فى البلاد .

(٤) المركبات المملوكة لجامعة الدول العربية وفروعها والندوبين المعتمدين لديها وموظفيها طبقاً للاتفاقيات المبرمة بشأنها والنافذة في البلاد .

(٥) المركبات المملوكة للبعثات والهيئات العربية او الاجنبية ولبعض الشخصيات العربية او الاجنبية التي يقرر وزير الداخلية إعفاءها بناء على طلب وزير الخارجية .

(٦) مركبات الاسعاف المعدة لأغراض الاسعافات العامة .

(٧) مركبات الجمعيات الخيرية التي يصدر بتحديد لها قرار من المحافظ المختص بالاتفاق مع مديريات الشؤون الاجتماعية بالمحافظة ^(١) .

(٨) مركبات جمعيات الرفق بالحيوان المعدة لنقل الحيوانات المريضة او المصابة .

(٩) المركبات المصممة ليقودها ذوو العاهات والتي يتولون قيادتها بأنفسهم .

(١٠) الجرارات الزراعية والآلات الملحقة بها المخصصة لخدمة الانتاج الزراعى .

(١١) المركبات المملوكة للمهاجرين والسائحين المرخص بتسييرها في الدول التي يقيمون فيها وذلك لمدة تسعين يوماً فقط من يوم دخولها البلاد متى كان مؤمناً من المسئولية المدنية الناشئة من حوادثها في البلاد .

ويجوز الترخيص بها بعد انقضاء هذه المدة بعد أداء الضرائب والرسوم عنها ، ويجوز أداء الضريبة على أقساط لا تقل مدة كل قسط منها عن ثلاثة أشهر ويسرى ذلك إذا ما تقلم

(١) مادة ٥٧ بند (٧) مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

المالك بطلب الخروج بها من البلاد بعد انقضاء المدة المذكورة ، فإذا ضبطت مسيرة بعد انقضاء مدة التسعين يوما دون ترخيص بها فرضت عليها الضريبة والرسوم المستحقة كما يستحق عنها ضريبة إضافية قيمتها ثلث الضريبة السنوية المستحقة عن ثلاثة أشهر وللمالك ان يستفيد من باقى المدة المؤدى، عنها الضريبة والرسوم متى طلب الترخيص بالمركبة .

مادة ٥٨- يعفى من رسوم رخص القيادة الخاصة ، أعضاء السلكين الدبلوماسى والقنصلى العربيين أو الأجبيين والعاملون العرب او الاجانب بالسفارات والقنصليات العربية او الأجنبية وعائلاتهم بشرط المعاملة بالمثل ، كما يعفى أعضاء الهيئات الدولية العربية او الاجنبية وعائلاتهم الذين يقرروا في الداخلية إعفاءهم بناء على طلب وزير الخارجية .

مادة ٥٨ (مكررا)^(١) - يعفى ذوو العاهات من رسوم رخص القيادة الخاصة .

مادة ٥٩- يجوز لكل صاحب شأن ان يسترد ما دفعه من ضرائب ورسوم طبقا لهذا القانون اذا تبين انها غير مستحقة كلها او بعضها ، متى قدم طلبا بذلك الى قسم المرور المختص خلال ثلاثة أشهر من الدفع مصحوبا بما يؤيده من الاوراق وإيصال ما أداه من ضرائب ورسوم ، وإلا سقط حقه فى الاسترداد .

ويجوز ان يرسل الطلب بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول متى ارسل فى الميعاد .

مادة ٦٠- عند عدم الوفاء بالضرائب الاصلية والاضافية والرسوم المقررة بهذا القانون والغرامات المالية المحكوم بها بخالفة

(١) المادة ٥٨ (مكررا) مضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

أحكامه ، تحصل بطريق الحجز الإداري على المركبة المستحقة عنها طبقاً للقانون الخاص بذلك .

فإذا لم يعثر على المركبة ، أو لم يف نأج البيع بالمبلغ المطلوب جاز تحصيلها بالتنفيذ على أموال المدين الأخرى طبقاً للقانون .

ويسرى ذلك بالنسبة للغرامات المخكوم بها على المرخص له بقيادة المركبة طبقاً لهذا القانون .

مادة ٦١ - كل مركبة تستدعى للعمل طبقاً لأحكام القانون الخاص بالتعبئة العامة يوقف سريان رخصتها من تاريخ وضعها تحت تصرف السلطة المختصة ويعفى مالكيها من إجراءات التجديد وأداء الضرائب والرسوم المقررة إذا حلت مواعيد استحقاقها خلال مدة الاستدعاء .

فإذا رغب في تسييرها بعد إعادتها فله ان يستفيد من الضرائب والرسوم المؤداة لمدة مماثلة للمدة التي كانت الرخصة موقوفة خلالها .

أما إذا استغنى عن تسييرها فله استرداد الضرائب التي أداها عن مدة وقف سريان الرخصة بحيث لا تقل عن ثلاثين يوماً ، إذا ما طلب ذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ إعادة المركبة إليه والا سقطت حقة في الاسترداد وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

مادة ٦٢ - كل مركبة يستولي عليها طبقاً لأحكام قانون التعبئة العامة تلغى رخصتها من تاريخ الاستيلاء عليها ، ولما لك المركبة ان يطلب استرداد ما أداه من ضرائب في المدة الباقية من الترخيص بحيث لا تقل عن شهر إذا ما طلب خلال ثلاثه أشهر من تاريخ الاستيلاء على المركبة وإلا سقطت حقه في الاسترداد ، وتسقط من حساب المدة التي تسترد عنها الضريبة أجزاء الشهر .

الباب الخامس

قواعد المرور وآدابه

مادة ٦٢ - على المشاء وقائدى جميع المركبات التزام قواعد المرور وآدابه واتباع إشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور والشرطة .

ويصدر وزير الداخلية القرارات اللازمة لبيان قواعد المرور وآدابه وإشارات وعلاماته كما يضع الحدين الاقصى والادنى لسرعه المركبات عند الحاجة .

وللمحافظ عند الاقتضاء ان يحدد السرعة فى المناطق التى يعينها داخل حدود المحافظة .

مادة ٦٤ - لقسم المرور اختصاص تنظيم وتحديد أماكن لالعات وإشارات المرور الضوئية وعلامات المرور الدولية وغير ذلك وله ان يحدد الجهات والاقوات التى يمنع فيها سير المركبات او انواع معينه منها أو يمنع فيها سير المشاة ، كما ينظم ويحدد أماكن انتظار ووقوف المركبات وإصدار التعليمات اللازمة لانتظام حركة المرور وتأمين سلامتها وسلامة الركاب والمشاة والمركبات ، وذلك كله بعد أخذ رأى المجالس المحلية المختصة .

وتتولى هيئة السكك الحديدية بالاشتراك مع قسم المرور اختصاص تنظيم ووضع الحواجز والاشارات وآلات التنبيه اللازمة عند تقاطع الطرق مع الخطوط الحديدية .

ولقسم المرور اختصاص عند الضروره تعديل خط ومواعيد سير سيارات النقل العام للركاب وله اتخاذ ما يراه لازما لصالح المرور او الامن العام او الصحة العامة بالنسبة لجميع مستعملى الطرق .

مادة ٦٥^(١) - لا يجوز ترك المركبات او الحيوانات او الاشياء
فى الطريق بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير او أمواله للخطر
او تعطيل حركه المرور او إعاقته .

وعلى الهيئات والمؤسسات والشركات من عامة وخاصة
وغيرها وعلى المقاولين وغيرهم إخطار قسم المرور المختص قبل
الشروع فى إجراء أى إنشاءات او عمليات حفر او تعبيد بالطرق
ووضع لوحات التحذير وعلامات حمراء نهائياً ومصابيح تنع
ضوءاً أحمر ليلاً تحدد من بعد لا يقل عن مائة متر اماكن وجود
العمليات والانشاءات بالطرق .

ولرجال المرور والشرطة اتخاذ اية إجراءات وقائيه تكون
لازمه ولهم إزاله المخالفه على نفقه المتسبب بالطريق الادارى .

ومع عدم الاخلال بأيه عقوبه أشد فى قانون آخر يعاقب
المتسبب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وبغرامه لا تقل عن
مائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه او بإحدى هاتين العقوبتين .

مادة ٦٦^(٢) - يحظر قيادة ايه مركبة على من كان واقفاً تحت
تأثير خمر او مخدر والا سحبت رخصة قيادته إدارياً لمدة تسعين
يوماً ، ولضباط وامناء ومساعدى الشرطة والمرور عند الاشتباه
فحص حالة قائد المركبة بالوسائل الفنية التى يحددها وزير
الداخلية بالاتفاق مع وزير الصحة او إحالته الى اقرب مقر شرطة
او مرور لإحالاته الى اقرب جهة طبيه مختصه لفحصه فإذا
امتنع او لجأ الى الهرب سحبت رخصته إدارياً للمدته المذكورة
وعند ارتكاب ذات الفعل خلال سنه تلتى الرخصه إدارياً لمدة

(١) المادة ٦٥ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مصححة بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٥٢ (مكرر) فى

١٩٧٣/١٢/٣١ ثم ألغيت الفقرة الثانية من المادة ٦٦ بالقانون رقم ١٥٥

لسنة ١٩٩٩ .

سته اشهر فى الحالتين ، فإذا تكرر ذلك سحبت الرخصة نهائيا
ولا يجوز إعادة الترخيص قبل انقضاء سته على الأقل من تاريخ
السحب .

مادة ٦٧- على قائد اية مركبة وقع منه حادث نشأت عنه
إصابات للأشخاص ان يهتم بأمر المصابين وإبلاغ اقرب رجل مرور
او شرطة او اسعاف بالحادث فور وقوعه ، وعليه عند الضرورة
نقل المصاب الى اقرب مكان لاسعافه .

مادة ٦٨- على قائد اية مركبة او المرخصه باسمه او حائزها
او المسئول عنها كلما طلب منه ان يرشد رجال الشرطة والمرور
عن اسم وعنوان من كان يقود المركبة فى وقت معين .

مادة ٦٩- لا يجوز تركيب اجهزه تنبيه او مصابيح بالمركبة
بخلافه لاحكام هذا القانون او القرارات المنفذه له ، كما لا يجوز
تركيب سيرينه هوائية او ما يماثلها من اجهزه والا جاز فى
جميع هذه الاحوال ضبطها والحكم بمصادرتها .

مادة ٧٠^(١) - كل سائق سيارة اجرة مرخصه بالعداد او بدونه
امتنع بغير مبرر عن نقل الركاب ، او تشغيل العداد ، او
تقاضى اجراً أكثر من المقرر ، او نقل عدداً من الركاب يزيد على
الحد الأقصى المقرر ، او قام بنقل ركاب من غير مواقف الانتظار
المخصصة لسيارات الأجرة بدون عداد تسحب رخصه قيادته لمدة
ثلاثين يوماً واذا عاد لارتكاب اى من هذه الافعال خلال سته
اشهر من تاريخ السحب السابق للترخيص تسحب رخصه قيادته
لمدة تسعين يوماً .

(١) مادة ٧٠ مستبدلة بالقانون رقم ٢٩٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدلت بالقانون

رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

مادة ٧١- تسرى على تسيير وقيادة مركبات المترو والترام احكام المواد ٢١ و٣٥ و٣٦ و٣٧ و٣٨ و٤١ و٦٣ و٦٥ فقرة اولى و٦٦ و٦٧ من هذا القانون .

مادة ٧٢^(١) - اذا ضبط قائد أية مركبة مرتكباً فعلاً مخالفاً للآداب فى المركبة او سمح بإرتكابه فيها ، تسحب رخصة قيادته و رخصه تسيير المركبة لمدة تسعين يوماً اعتباراً من تاريخ الضبط .

وفى حالة العود الى الفعل ذاته خلال سنة من تاريخ ارتكابه يُلغى ترخيص تسيير المركبة ورخصه قائدها ، ولا يجوز إعاده الترخيص والرخصه الا بعد مضى ستة اشهر .

ولا يكون إلغاء ترخيص تسيير المركبه اذا كان مالك المركبة حسن النية .

ولمالك المركبة استرداد رخصه المركبة ما لم يثبت علمه بالواقعة .

مادة ٧٢ (مكرراً)^(٢) - تسحب رخصه القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً اذا ارتكب قائد المركبة فعلاً من الافعال الآتية :

(١) السماح بوجود ركاب على الاجزاء الخارجيه للمركبة .

(٢) قيادة المركبه لئلا بدون استعمال الانوار الامامية

المقررة والانوار الخلفية الحمراء او عاكس الأنوار المقرره وذلك حتى ولو كان عدم استعمال الانوار يرجع الى عدم صلاحيتها او عدم وجودها بالمركبة .

(١) المادة ٧٢ مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مادة ٧٢ (مكرراً) مضافة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر

المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٣) استعمال الانوار البهرة للبصر او المصابيح الكاشفه على وجه مخالف للمقرر فى شأن استعمالها .

(٤) وقوف المركبة ليلا فى الطريق فى الاماكن غير المضاء بدون إضاءة الانوار الصغيرة الامامية والانوار الحمراء الخلفية او عاكس الانوار المقررة .

(٥) استعمال قائد المركبة لها فى غير الغرض المبين برخصتها .

(٦) ترك المركبة بالطريق بحالة ينجم عنها تعرض حياه الغير او امواله للخطر او تعطيل حركه المرور او إعاقته .

(٧) عدم اتباع قائد المركبة لاشارات المرور وعلامات وتعليمات رجال المرور الخاصه بتنظيم السير .

(٨) عدم التزام قائد المركبة الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للسير فى الاتجاهين .

(٩) عدم إبلاغ قائد المركبة الجهات المختصه عن الحادث الذى وقع له ونشأت عنه اصابات للاشخاص كذلك عدم الاهتمام بأمر المصابين او نقلهم لاقرب مركز إسعاف أو مستشفى عند الضرورة .

١٠ - قيادة مركبة آلية بسرعه تجاوز الحد الأقصى للمسرعه المقررة أو بطريقة تعرض الأرواح او الممتلكات للخطر .

١١ - قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية .

١٢ - قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل بنوعيتها أو كانت جميع فراملها أو إحداها غير صالحة للإستعمال .

١٣ - قيادة مركبة برخصة قيادة لا تجيز قيادتها .

١٤ - تعمد قائد المركبة تعطيل حركة المرور في الطريق أو اعاقته.

١٥ - استعمال اجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .

١٦ - اعتداء قائد المركبة على رجال المرور بالقول او بالفعل أثناء أو بسبب تأديتهم للوظيفة

١٧ - استعمال المركبة في مواكب خاصة أو في تجمعات دون تصريح من الجهات المختصة .

١٨ - مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .

١٩ - السير في عكس إتجاه حركة المرور بالطرق (١) .

ومع عدم الاخلال بحكم المادة (٧٣) يجب أن يتم سحب الترخيص من المخالف بمعرفة ضباط المرور .

مادة ٧٢ مكررا (١) (٢) - في حالة ارتكاب قائد المركبة إحدى المخالفات المنصوص عليها في المواد ٧٢,٧٠,٢٨ مكررا من هذا القانون مرة أخرى خلال سنة من تاريخ ارتكابه المخالفة السابقة ، تلغى رخصة القيادة ولا يجوز منحه رخصة أخرى قبل مضي سنة من تاريخ الإلغاء.

مادة ٧٢ مكررا (٢) (٣) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على خمسمائة جنيه مع سحب رخصة القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً

(١) البند (١٩) من المادة مضاف بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢)، (٣) مضافة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

وللتزيد على ستين يوماً كل قائد مركبة تسبب في تلويث الطريق بإلقاء أية فضلات أو مخلفات بناء أو أية أشياء أخرى ، وكل من قاد مركبة في الطريق تصدر أصواتاً مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضره بالصحة العامة أو مؤثرة على صلاحية الطريق للمرور أو يتساقط من حمولتها ما ينال من سلامة الطريق أو يشكل خطراً أو إيذاء لمستعمليه .

فإذا ارتكب قائد المركبة الفعل ذاته مرة ثانية خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إرتكابه الفعل السابق ، تضاعف قيمة الغرامة المشار إليها مع سحب رخصة قيادته لمدة تسعين يوماً .

وفي حالة العود إلى الفعل ذاته مرة ثالثة خلال ستة أشهر من تاريخ إرتكاب الفعل الثاني ، يعاقب بالغرامة المشار إليها في الفقرة السابقة مع سحب رخصة قيادته لمدة عام .

مادة ٧٣^(١) - في جميع الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة ، يصدر القرار بضبط الرخص من رئيس قسم المرور المختص أو من يندبه من مأموري الضبط القضائي فور عرض الأمر عليه ، عقب ضبط المخالفة .

ولصاحب الشأن التظلم من قرار الضبط خلال سبعة أيام من تاريخ إخطاره بهذا القرار أمام المحكمة المختصة ، وتفصل المحكمة على وجه السرعة في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم .

مادة ٧٣ مكرراً^(٢) - في جميع الأحوال التي ينص فيها هذا القانون على سحب الرخص أو إيقافها أو إلغائها أو اعتبارها ملغاة

(١) ، (٢) مستبدلة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

تقضى المحكمة المختصة بإيقاف الرخص للمدة المقررة قانوناً أو إلغائها أو سحبها أو اعتبارها ملغاة ، بالإضافة الى العقوبات المقررة قانوناً للجريمة .

الباب السادس

العقوبات

مادة ٧٤^(١) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهاً ولا تزيد على مائتي جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية : -

١ - استعمال الأنوار العالية المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .

٢ - وقوف المركبة ليلاً بالطريق في الأماكن غير المضاءة بدون اضاءة الأنوار الصغيرة الأمامية والأنوار الحمراء الخلفية أو عاكس الأنوار المقررة .

٣ - قيادة المركبة ليلاً بدون استعمال الأنوار الأمامية المقررة والأنوار الحمراء أو عاكس الأنوار المقررة وذلك سواء كانت الأنوار غير مستعملة أو غير صالحة للاستعمال أو غير موجودة .

٤ - سماح قائد المركبة بوجود ركاب على أى جزء خارجي من المركبة .

٥ - عدم التزام الجانب الأيمن من نهر الطريق المعد للمسير في الاتجاهين .

(١) استبدل صدر المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

٦ - مخالفة احكام المواد ٦٥ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٧٠ من هذا القانون . (١)

٧ - عدم اتباع قائد المركبة لإشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير .

٨ - مخالفة مركبات النقل لشروط وزن الحمولة أو ارتفاعها أو عرضها أو طولها .

٩ - استعمال اجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها .

ما يحكم في الحالة المنصوص عليها في البند ٩ بمصادرة الأجهزة المستخدمة في ارتكاب المخالفة .

مادة ٧٤ مكررا (٢) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب فعلا من الأفعال الآتية :

١ - قيادة مركبة آلية بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة إذا ترتب عليها اعاقه حركة المرور بالطريق .

٢ - استعمال قائد المركبة الآلية لها في غير الغرض المبين برخصتها .

٣ - عدم استخدام قائد السيارة ومن يركب بجواره حزام الأمان أثناء سيرها في الطريق ، وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون .

(١) حذفت عبارة « فقرة ثانية » من البند (٦) من المادة ٧٤ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) مادة ٧٤ مكررا مضافة بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر المادة بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

عدم إستخدام قائد الدراجة النارية غطاء الرأس الواقى (١) .
إستخدام التليفون يدويا اثناء القيادة .

٤ - عدم وضع اللوحات المعدنية للمركبة فى المكان المقرر لها .

٥ - عدم تزويد المركبة بأجهزة الاطفاء الصالحة للاستعمال أو
عدم جعلها فى متناول قائد السيارة والركاب .

٦ - عدم حمل مركبة النقل البطئ للوحة المعدنية المنصرفة لها
أو . استعمال لوحة معدنية لغير المركبة المنصرفة لها أو
تغيير بيانات أو لون اللوحة المعدنية .

مادة ٧٥ (٢) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة فى هذا
القانون أو بأية عقوبة أشد فى أى قانون آخر يعاقب بالخس مدة
لاتزيد على ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد
على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب
فعلا من الأفعال الآتية :

(١) قيادة مركبة آلية بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة .

(٢) قيادة مركبة آلية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد
انتهت مدتها أو سحبت رخصها أو لوحتها المعدنية .

(٣) قيادة مركبة آلية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز
قيادتها أو برخصة انتهى أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف
سريانها .

(٤) عدم حمل مركبة النقل السريع للوحات المعدنية المنصرفة
لها أو استعمال له حاد .

(١) استبدال البند (٣) من المادة ٧٤ مكروا بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ،
وكانت قد أضيفت بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) المادة ٧٥ مستبدلة بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ثم استبدل صدر
المادة بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٥) قيادة مركبة آلية خالية من الفرامل بنوعها أو كانت جميع فراملها أو إحداها غير صالحة للاستعمال .

(٦) تعتمد إثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في هذا القانون .

(٧) تعتمد تعطيل حركة المرور بالطرق أو إعاقتها .

(٨) مخالفة أحكام المادة ٧٠ فقرة أولى من هذا القانون .

(٩) تغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية المقررة لمركبات النقل السريع .

(١٠) عدم استيفاء اجراءات الترخيص بإنشاء أو ادارة مدرسة لتعليم قيادة السيارات .

وفي جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال ستة شهور من ارتكابها.

مادة ٧٥ مكرراً (١) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حاز في السيارات او استعمل فيها أجهزة تكشف أو تنذر بمواقع أجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها ، كما يتم ضبط تلك الأجهزة وتفضى المحكمة بمصادرتها .

مادة ٧٦ (٢) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب كل من قاد مركبة وهو تحت تأثير مخدر أو مسكر بالحبس مدة لا تقل عن

(١) مضافة بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ المجريدة الرسمية العدد ١٧ في ١٩٨٣/٤/٢٨ .

(٢) استبدلت المادة ٧٦ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وبغرامه لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، وتضاعف العقوبة عند العود الى الفعل ذاته خلال سنة من تاريخ الحكم النهائي بالإدانة .

مادة ٧٧ (١) - مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون ، أو بأية عقوبة أشد في أى قانون آخر ، يعاقب على المخالفات الأخرى الواردة بهذا القانون والقرارات المنفذة له بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيهاً .

مادة ٧٨ - إذا حكم على قائد مركبة مرخص له بالقيادة لإرتكابه فعلاً معاقباً عليه بمقتضى المواد من ٧٤ الى ٧٧ من هذا القانون فللقاضى ان يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالإكراه البدنى أو من تاريخ الحكم إذا كان مقرونا بوقف التنفيذ .

وفى هذه الأحوال يجوز للقاضى ان يأمر بتعليق إعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التى يحددها القاضى بإحدى مدارس أو مراكز تعليم القيادة المشار إليها فى المادة ٤٣ من هذا القانون .

وفى الأحوال التى توقف فيها الرخصة ادارياً بناء على نص آخر فى هذا القانون تحسب مدة الوقف الإدارى من المدة المحكوم بالوقف خلالها .

مادة ٧٩ (٢) - ملغاه .

(١) استبدلت المادة ٧٧ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

(٢) ألغيت المادة ٧٩ بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

مادة ٨٠ (١) - دون إخلال بتطبيق القواعد والإجراءات المنصوص عليها في المادة ١٨ (مكرراً) من قانون الإجراءات الجنائية بشأن التصالح في مواد المخالفات والجناح ، يجوز التصالح في الحالات المبينة في المادة (٧٤) من هذا القانون ، متى قام المخالف بدفع مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً بصفة فورية ، كما يجوز التصالح في المخالفات الواردة بهذا القانون التي تقع من المشاء متى قام المخالف بدفع مبلغ خمسة جنيهاً .

ويقوم بتحرير محاضر التصالح ضباط شرطة المرور ، وينظم وزير الداخلية بقرار منه إجراءات التصالح المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى الجنائية .

وفي جميع الأحوال لا يجوز التصالح في الأحوال المنصوص عليها في البند (٦) من المادة (٧٤) من هذا القانون .

مادة ٨١ - إذا اتهم قائد أى سياره بارتكاب جريمة قتل أو إصابة خطأ بالسيارة فيجوز للنيابة العامة أن تأمر بإيقاف سريانه رخصة القيادة المنسوبة اليه لمدة لا تتجاوز شهراً ولها إذا رأت مد إيقافه ان تعرض الأمر على القاضي الجزئى ليأمر بإلغائه أو امتداده للمدة التي يحددها .

مادة ٨١ مكرراً (٢) - تنقضى الدعوى الجنائية في المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون بمضى ثلاث سنوات من تاريخ وقوع العمل ، كما تسقط العقوبة بمرور ثلاث سنوات على صيرورة الحكم بها نهائياً .

(١) مستبدل بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ ، وكان قد سبق تعديلها بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

(٢) مضافة بالقانون رقم ١ لسنة ١٩٨٨ - المريدة الرسمية العدد رقم ٤ في ١٩٨٨/١/٢٨ .

الباب السابع

أحكام ختامية

الفصل الأول

المجلس الأعلى للمرور

مادة ٨٢^(١) - ينشأ بوزارة الداخلية مجلس أعلى للمرور ، يختص برسم السياسة العامة لمرفق المرور ووضع خططه ووسائل وأساليب النهوض به ، ويختص كذلك بتحديد مهام ومسئوليات الوزارات والهيئات والجهات القائمة على تنفيذ خطط مرفق المرور .
ويصدر بتشكيل ونظام عمل المجلس قرار من رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الداخلية وتكون قراراته ملزمة بعد اعتمادها من رئيس مجلس الوزراء .

الفصل الثاني

أحكام انتقالية

مادة ٨٣ - تسرى رخص تسيير المركبات وقيادتها الصادرة قبل العمل بهذا القانون حتى نهاية مدتها ، والرخص التي تنتهي مدتها خلال تسعين يوماً من بدء العمل به ، يجوز تجديدها خلال هذه المدة .

مادة ٨٤ - للحاصلين على رخصة قائد سيارة خاصة أو أجرة عند العمل بهذا القانون حق قيادة السيارات المنصوص عليها في البند (٢) من المادة ٣٤ من هذا القانون بذات الرخصة ، إلى أن يستبدل بها رخصة أخرى عند تجديدها طبقاً لهذا القانون مع مراعاة المدة المقررة في المادة السابقة .

(١) مستبدله بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

جدول الرسوم والضرائب

أولاً - الضرائب

١ - ضرائب مركبات النقل السريع:

(أ) ^(١) تكون الضرائب عن المركبات المبينة بعد إذا كان الوقود المستعمل في إدارة محركها بنزينا صافيا على الوجه الآتي:

١٥ جنيها سنويا للسيارات التي تقل سعة محركها عن ١٠٠٠ سم^٣

١٨ جنيهاً سنويا للسيارات التي سعة محركها ١٠٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٣٠٠ سم^٣.

٣٠ جنيهاً سنوياً للسيارات التي سعة محركها ١٣٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ١٦٠٠ سم^٣.

٥٠ جنيهاً سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٦٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٠٠٠ سم^٣.

٩٠ جنيها سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ١٢٠٠ سم^٣ ولا تزيد على ٢٥٠٠ سم^٣.

١٢٠ جنيهاً سنويا للسيارات التي تزيد سعة محركها على ٢٥٠٠ سم^٣.

(ب) تكون ضريبة الرخصة التجارية خمسون جنيهاً (٥٠ جنيهاً) سنوياً وضريبة الرخصة المؤقتة جنيهاً واحداً (١ جنيهاً) عن اليوم الواحد ^(٢).

(١) استبدلت فئة الضريبة المنصوص عليها بالنسيء (١/١) بالقانون رقم

١٢٧ لسنة ١٩٨٢ الجريدة الرسمية - العدد ٣١ في ١٩٨٢/٨/٥.

(٢) الفقرة (ب) من البند (١) مستبدله بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

(ج) تكون الضريبة عن الجرار المفرد أو الذى يقطر مقطورة
زراعية وعن كل آله ذات عجلات تسير على الطريق وغير
معدة لنقل الأشخاص أو الأشياء جنيهن (٢ جنيه)
سنوياً

(د) ضرائب المركبات المقطورة :

تكون هذه الضرائب سنوياً عن المركبات المقطورة المبينة بعد
كالآتى

مليم جنيه

— ١٢ عن المقطورة الملحقه بالسيارة الخاصة ، الكارفان ،

— ١٥ عن المقطورة الزراعية .

٢٥٠ ٢ عن كل راكب من عدد الركاب المصرح به
للمقطورات المخصصة لنقل الركاب .

٢٥ — عن الكيلو جرام من الوزن الصافى للمقطورة أو نصف
المقطورة غير الزراعية المخصصة لنقل البضائع والأشياء

٢٠ — عن الكيلو جرام من الوزن الصافى للمقطورات الملحقه
بسيارات النقل المشترك للركاب والبضائع معا والتي
تكون من نوعها .

مليم جنيه

١٥ — (أ) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات السلاجية
المجهزة والمعدة لنقل الأسماك والطيور المذبوحة واللحوم
والألبان

(ب) عن الكيلو جرام من وزن المقطورات غير المعدة
لنقل بضائع ومؤن والمثبت بها روافع ، ونش ، أو
آلات أو أجهزة وتكون معها وحدة كاملة .

(هـ) تزداد بمقدار ٥٠ ٪ الضرائب التي تستحق عن
(السيارات الخاصة) والمركبات المقطورة (الكارافان) الملحقة
بالسيارات الخاصة ، وسيارات الأجرة وسيارات النقل الخاص
للركاب عدا المخصصة لنقل الطلبة ، والموتوسيكل غير المعد لنقل
البضائع والأشياء وتؤزل حصيلتها هذه الزيادة الى الخزنة العامة .

٢ - ضرائب مركبات النقل البطيء :

تكون هذه الضرائب سنوياً كالتالى :

مليم	جنيه
-	١ عن عربة الركوب .
-	١ عن عربة نقل الموتى .
-	١ عن عربة النقل .
٢٠٠ -	عن دراجة الركوب المعدة للإيجار .
-	١ عن الدراجة ذات الصندوق .
مليم	جنيه
١٠٠ -	عن دراجة الركوب الخاصة .
١٠٠ -	عن عربة اليد .

تفرض ضريبة اضافية على رخصة سيارات الركوب الخاصة
والأجهزة التي تعمل بالسولار مقدارها عشرة جنيهات سنوياً.

وتحصل هذه الضريبة مع الضرائب المقررة للترخيص بهذه
السيارات ، وتسرى عليها الأحكام التي تسرى على هذه
الضرائب. (١)

(١) هذا النص مضاف بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

ثانياً - الرسوم

١ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل السريع .

تكون رسوم رخص القيادة وتجديدها كالاتى :

مليم	جنيه
—	١
عن الرخصة التى تسرى لمدة خمس سنوات .	
٤٠٠	—
عن الرخصة التى تسرى لمدة ستين .	
٦٠٠	—
عن رخصة القيادة المؤقتة للتعليم لمدة ستة أشهر .	
٢٠٠	—
عن بدل الفاقد أو التالف .	

٢ - رسوم رخص قيادة مركبات النقل البطئ،

مليم	جنيه
٥٠٠	—
عن رخصة عربة ركوب أو نقل لمدة خمس سنوات ويحصل مثل هذا الرسم عند تجديدها .	
١٠٠	—
عن بدل الفاقد أو التالف .	

٣ - رسوم أخرى،

مليم	جنيه
٤٠٠	—
رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير أية مركبة من مركبات النقل السريع .	
٤٠٠	—
رسم سنوى مقابل استعمال اللوحتين المعدنيتين للمركبة. (١)	
٢٠٠	—
رسم سنوى مقابل استعمال لوحة المقطورة ولوحة الموتوسيكل (٢) .	

(١) مصححه بالاستدراك المنشور فى الجريدة الرسمية - العدد ٥٢

(مكرر) فى ١٩٧٣/١٢/٣١ .

(٢) ألغيت عبارة « الدراجة الآلية » بالقانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩ .

- ١٠٠ - رسم سنوى مقابل استعمال اللوحة المعدنية لمركبات النقل البطئ .
- ٢٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربى الركوب وعربى نقل الموتى .
- ١٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير عربى النقل .
- مليم جنيه
- ١٠٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة تسيير دراجة الركوب المعدة للايجار والدراجة ذات الصندوق .
- ٥٠ - رسم بدل فاقد أو تالف لرخصة دراجة الركوب الخاصة وعربى اليد .
- ١٠ - عن الرخصة التى تسرى لمدة عشرة سنوات . (١)

(١) مضاف بالقرار بقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ .

نصوص

القانون رقم ١٥٥ لسنة ١٩٩٩

بتعديل بعض أحكام قانون المرور

الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ (١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الاولى)

يستبدل بنصوص المواد ١٦ و ١٧ و ٢٣ و ٢٥ و ٣٢ و البنود (١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٣) من المادة ٣٤ والمواد ٣٥ و ٣٧ و ٤٢ و ٤٣ و ٥٣ (فقرة أخيرة) و ٥٤ و ٦٥ و ٧٠ و ٧٢ و ٧٢ مكرراً (بند ١٨) و ٧٣ و ٧٤ مكرراً (بند ٣) و ٧٦ و ٧٧ و ٨٠ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . (٢)

(المادة الثانية)

تضاف إلى قانون المرور المشار إليه مادة جديدة برقم ٥٨ (مكرراً) وبند جديد برقم (١٩) قبل الفقرة الأخيرة من المادة ٧٢ (مكرراً) ، ومواد جديدة بأرقام ٧٢ مكرراً (١) ، ٧٢ مكرراً (٢) ، و ٧٣ (مكرراً) . (٣)

(المادة الثالثة)

تستبدل بعبارات صدر كل من المواد ٧٢ (مكرراً) و ٧٤ و ٧٤ (مكرراً) و ٧٥ من قانون المرور المشار إليه، العبارات الآتية :

(١) الجريمة الرسمية - العدد ٥٢ تابع (٣٠/١٢/١٩٩٩) .

(٢) تراجع المواد فى موقعها .

(٣) تراجع المواد المضافة فى موقعها .

مادة ٧٢ (مكرراً) : « تسحب رخصة القيادة لمدة لا تقل عن ثلاثين يوماً ولا تزيد على ستين يوماً إذا ارتكب قائد المركبة فعلاً من الأفعال الآتية : »

مادة ٧٤ - ٧٤ : « مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائتي جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية : »

مادة ٧٤ (مكرراً) : « مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بغرامه لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية : »

مادة ٧٥ - ٧٥ : « مع عدم الإخلال بالتدابير المقررة في هذا القانون أو بأية عقوبة أشد في أي قانون آخر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامه لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من ارتكب فعلاً من الأفعال الآتية : »

(المادة الرابعة)

تستبدل عبارة « الدراجة النارية » بعبارة « الدراجة البخارية » ، وعبارة « ثلث الضريبة السنوية المستحقة » بعبارة « ثلث القسط المستحق » ، وكلمة « الطريق » بعبارة « الطريق العام » أينما وردت هذه العبارات في قانون المرور المشار اليه .

(المادة الخامسة)

تلغى الفقرة الثانية من المادة ٦٦ وعبارة « فقرة ثانية » الواردة بالبند (٦) من المادة ٧٤ والمادة ٧٩ من قانون المرور المشار اليه وعبارة « الدراجة الآلية » وكل ما يتعلق بها من أحكام أينما وردت في هذا القانون .

(المادة السادسة)

يلغى تدبير سحب اللوحات المعدنية إداريا المقرر عند ارتكاب اى من الجرائم المنصوص عليها فى قانون المرور المشار اليه أينما ورد فيه ، وذلك فيما عدا المادة ١٤ منه .

(المادة السابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره ، عدا الحكم الخاص بحزام الأمان وغطاء الرأس الواقع فىعمل به اعتبارا من أول الشهر التالى لمضى سنة من هذا التاريخ .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٠ رمضان سنة ١٤٢٠ هـ .

(الموافق ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٩٩ م) .

حسنى مبارك

ملاحظات وأحكام:

أحكام القضاء بشأن جرائم المرور:

استنتاج حصول السرعة موضوعي:

الاسراع في السير بدون تنبيه يعتبر مخالفة بمقتضى المادتين ٥٣، ٢٨ من لائحة السيارات الصادرة في ١٦ يونيو سنة ١٩١٣ وتحكمه الموضوع ان تستنتج حصول هذه السرعة ولا رقباه لاحد عليها ما دامت لم تعارض في استنتاجها مع ما يقبله العقل ولم تخالف الوقائع الثابتة في الدعوى .

(الطعن رقم ٥٤ لسنة ٢ ق جلسة ١٩٣١/١١/٢٣) (١)

ان السرعة التي تحدث عنها لائحة السيارات هي السرعة التي يجب الا تتجاوز في الظروف العادية. ولكن مراعاة مقتضى الحال واجبة دائما. فإذا كانت الحالة تستلزم التقليل من تلك السرعة كان ذلك متعينا.

(الطعن رقم ٦٤٩ لسنة ١٣ ق - جلسة ١٩٤٣/٣/١)

ان الفقرة الاولى من المادة ٢٨ من لائحة السيارات الصادر بها قرار وزير الداخلية في ١٦ من يولييه سنة ١٩١٣ تنص على انه لا يجوز سوق السيارات بسرعة أو بكيفية ينجم عنها بحسب ظروف الأحوال خطر ما على حياة الجمهور أو ممتلكاته . وإذا كانت الفقرة الثانية من المادة المذكورة قد نصت على انه في كل الاحوال لا يجوز ان تزيد السرعة على ثلاثين كيلومترا في الساعة فإنه من البديهي ان ذلك يكون مقيدا ايضا بالقيد الوارد في الفقرة الاولى وهو تفاذي وجود خطر على حياة الجمهور أو ممتلكاته . واذا كان قاضي الموضوع قد اثبت بما اورده من ظروف الدعوى ووقائعها ان السرعة التي كان يسير بها السائق

(١) راجع في هذا الحكم وما يليه الموسوعة الذهبية للأستاذين حسن الفكهاني وعبد النعم حسنى ج ٦ ص ٥٢٤ وما بعدها .

كانت السبب في وقوع الحادث فانه لا يكون قد اخطأ ولو كان قد ثبت لديه ان السائق كان سائرا بسرعه تقل عن الثلاثين كيلو مترا الواردة فى اللائحة .

(الطعن رقم ٩٥٧ لسنة ١٤ اق - جلسة ١٩٤٤/٤/٢٤)
الجرارات هى من قبيل السيارات المعدة للاستعمال الزراعى.

لما كانت لائحة السيارات الصادرة فى ١٦ يوليو سنة ١٩١٣ تنطبق على كل مركبة ذات محرك ميكانيكى معدة للسير فى الطرقات العمومية ويدخل فى هذا التعريف الذى نصت عليه المادة الأولى من هذه اللائحة جميع السيارات المعدة لى استعمال صناعى او زراعى كالحارث وغيرها بصريح نص المادة ٣٥ من اللائحة المعدلة بالقرار الصادر فى ٣ سبتمبر سنة ١٩٣٠ ، لما كان ذلك وكانت الجرارات هى من قبيل السيارات المعدة للاستعمال الزراعى فانها تخضع لهذه اللائحة وتسرى عليها أحكامها ومن هذه الاحكام وجوب وضع جهاز للتنبيه فيها عملا بالمادة ١٥ منها ما دامت معدة للسير فى الطرق العمومية .

(الطعن رقم ٤٢٣ لسنة ٢٤ ق - جلسة ١٩٥٤/٥/٤)

الإرتباط فى جرائم المرور:

متى كانت جريمة القتل الخطأ المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات اشد من جريمة الإصابة الخطأ المعاقب عليها بمقتضى الفقرة الأولى من المادة ٢٤٤ من القانون المذكور وكان الحكم المطعون فيه قد أعمل أولى المادتين باعتبارها النص المقرر لأشد الجريمتين المرتبطتين وفقا لحكم المادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات وأوقع على المطعون ضدها عقوبة

الغرامة فى الحدود المبينة فى النص المنطبق ، فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً.

(الطعن ٢١٨٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩/٢/١٩٦٨ م ١٩ ص ٢٣٤)

تقدير قيام الارتباط بين الجرائم وإن كان مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أن الخطأ فيه يعد من الأخطاء القانونية .

لا ارتباط بين جريمة قيادة سيارة بدون رخصة قيادة وبين جريمة قتل خطأ وقيادة سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه وإن كان الأصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لاتتفق قانوناً مع ما إنتهى إليه من قيام الارتباط بينها ، فإن ذلك يكون من الأخطاء القانونية فى تكييف علاقة الارتباط التى تحددت عناصرها فى الحكم والتى تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون الصحيح عليها ، ولما كان الحكم المطعون فيه لم يقصح عن أساس الارتباط بين جرائم القتل الخطأ وقيادة سيارة بدون رخصة قيادة وبحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر التى دان المطعون ضده بها ، وكانت تهمة قيادة السيارة بدون رخصة قيادة ليست مرتبطة بالتهمتين الأخرتين المسندتين إليه لأنها لا تمثل ركن الخطأ فيهما ولم تنشأ الجريمتان عن فعل واحد ولا ترتبط أى منهما بالأخرى ارتباطاً لا يقبل التجزئة الأمر الذى يشكل الخطأ فى التكييف القانوني .

(الطعن ٢٥٥ لسنة ٤١ ق جلسة ١٨/١٠/١٩٧١ م ٢٢ ص ٥٥٣)

وجوب توقيع عقوبه الجريمة الاشد عند إعمال حكم
المادة ١/٣٢ عقوبات.

مثال في جرائم التسبب بغير عمد في حصول
حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية والإصابة الخطأ
والمرور .

متى كانت العقوبه المقررة لجريمة التسبب بغير عمد في
حصول حادث لاحدى وسائل النقل العامة البرية المعاقب عليها
بالمادة ٢/١٦٩ من قانون العقوبات هي الحبس بينما العقوبة
المقررة لجريمة الاصابة الخطأ طبقا للمادة ١/٢٤٤ من قانون
العقوبات هي الحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التى لا تجاوز
خمسسين جنيها او إحدى هاتين العقوبتين . والعقوبه المقررة
لجريمة قيادة سيارة بحالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر
طبقا للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ فى شأن المرور
هى الغرامة التى لا تقل عن خمسة عشر قرشا ولا تزيد عن مائه
قرش والحبس مده لا تزيد على أسبوع او إحدى هاتين العقوبتين
فإنه كان يتعين على المحكمه الاستئنافيه وقد قضت بعقوبه واحده
عن هذه الجرائم الثلاث التى رفعت بها الدعوى العموميه ان
تحكم بالعقوبه المقررة لاشدها وهى الجريمة الاولى وإذ كان الحكم
المطعون فيه قد اكتفى بتغريم المطعون ضده عشرة جنيهاات عن
التهم الثلاث فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يقتضى
نقضه جزئيا وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس.

(الطعن ١٢٤٣ لسنة ٤٩ ق - جلسته ١٩/١٢/١٩٧١ ص ٢٢ ص ٧٨١)

عقوبه جريمه اصابه اكثر من ثلاثة اشخاص هى الحبس
وجوبا . الفقرة الثالثه من المادة ٢٤٤ عقوبات .عقوبه قيادة
سيارة بحالة تعرض الاشخاص والاموال للخطر الغرامة التى لا

تقل عن ١٥ قرشا ولا تزيد على مائه قرش والحبس مدة لا تزيد على اسبوع او إحدى هاتين العقوبتين . المادة ٨٨ من القانون ٤٤٩ سنة ١٩٥٥ بشأن المرور.

إعمال المادة ١/٣٢ عقوبات والقضاء بعقوبته واحده عن المجرمين يقتضى الحكم بالعقوبة المقرره لاشدهما . اكتفاء الحكم الاستثنائى بتفريم المتهم عشرين جنيها . خطأ فى تطبيق القانون . وجوب نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه على ما قضى به الحكم المستأنف من حبس المتهم شهراً طالما انه هو المستأنف وحده .

(الطعن رقم ٢٨ لسنة ٤٣ق - جلسته ١٣/٥/١٩٧٣ ص ٢٤ ص ٦٢٨)
تحقق الارتباط بين جريمه القتل الخطأ وباقي التهم المسندة الى المتهم . عدم لزوم التحدث عن كل من هذه التهم استقلالا . طالما قد اوقع الحكم عقوبه الجريمه الاشد .

لما كانت وقائع الدعوى كما اثبتها الحكم تنبئ بذاتها عن الارتباط القائم بين جريمه القتل الخطأ وباقي التهم الثلاث المسندة الى الطاعن - مخالفته لاشارة المرور وقيادته سياره دون ان يهدئ السير عند الاقتراب من ملتقى الطرق وقيادته سياره بحاله تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر - فإن اغفال الحكم التحدث عن احدى هذه التهم الثلاث على استقلال لايجب نقضه ما دام انه قد انتهى الى معاقبه المتهم بعقوبه واحده هى عقوبه الجريمه الاشد . القتل الخطأ .

(الطعن ٨٨٦ لسنة ٤٦ق - جلسته ٢٧/١٢/١٩٧٦ ص ٢٧ ص ١٠٠٤)

السرية التي تصلح اساسا للمساواة الجنائية :

عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة .
إمكان اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ .
شرط ذلك ؟ ان تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث بحيث لا يتصور وقوعه لولاها .

عدم مراعاة القوانين والقرارات واللوائح والانظمة وإن
أمكن اعتباره خطأ مستقلا بذاته في جرائم القتل الخطأ ، إلا ان
هذا مشروط بأن تكون هذه المخالفة هي بذاتها سبب الحادث
بحيث لا يتصور وقوعه لولاها . ولما كان الحكم المظنون فيه قد
دلل بأسباب سائفة على ان خطأ المظنون ضده في مخالفته قرار
وزير الداخلية في شأن سرعه السيارات داخل المدن لم يكن في
حد ذاته سبباً في قتل المجنى عليه فإن رابطة السببية بين الخطأ
والنتيجة تكون غير متوافرة ويكون الحكم صحيحاً فيما انتهى
إليه في هذا الخصوص والنعى عليه بالخطأ في تطبيق القانون غير
سديد .

(الظعن ١٨١٤ لسنة ٣٥ ق - جلسة ١٩٦٦/٤/٢٥ س ١٧ ص ٤٧٥)

ماهية الخطأ المستوجب لمسئولية قائد السيارة :

ان مجرد اجتياز الطاعن بالسيارة قيادته ما كان امامه في
الطريق من عربات نقل لا يصح في العقل عبده لذاته خطأ
مستوجبا لمسئوليته ما دام لم يقع في ظروف وملابسات تختم عدم
الاقدام عليه اذ منع الاجتياز على الاطلاق وعده دائماً من حالات
الخطأ من شأنه ان يشل حركه المرور في الطريق دون مقتضى وهذا
مما تتأذى به مصالح الناس فضلاً عن مخالفته للمألوف نزولاً على
حكم الضرورة ولما كان الحكم المظنون فيه قد اتخذ من مجرد

اجتياز الطاعن بسيارته لما امامه من عربات نقل ما يوفر الخطأ في جانبه على الرغم من ظهور المني عليه امامه فجاء من بين هذه العربات التي تحجب عنه الرؤية بقصد عبور الطريق ، دون ان يستظهر مدى الحيطه الكافيه التي ساءله عن قعوده عن اتخاذها ومدى العناية التي فاته بذلها واغفل بحث مرنف المني عليه وكيفيه سلوكه وظهوره فجاء امام الطاعن وتحديد المسافه التي كانت تفصله عنه ليتسنى من بعد بيان مدى قدره الطاعن في هذه الظروف وتلك المسافه على تلافي الحادث واثّر ذلك كله او عدم قيام ركّنى الخطأ ورابطه السببيه التي دفع الطاعن - وعلى ما جاء بمدونات الحكم بانقطاعها لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه إذ سكت عن بحث كل ما تقدم فإنه يكون مشرباً بالقصور.

(الطعن ١٩٠٢ لسنة ٣٨ ق - جلسته ٩/٩/١٩٦٨ س ١٩ ص ١٠٦٩)

ان السرعة التي تصلح اساسا للمساءله الجنائيه في جريمه القتل خطأ ليست لها حدود ثابتة ، وانما هي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت .

(الطعن ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسته ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٢٨)

تقدير سرعه السياره كعنصر من عناصر الخطأ .
موضوعي .

تقدير ما إذا كانت سرعه السياره في ظروف معينه تعد عنصرا من عناصر الخطأ او لا تعد ، مسأله موضوعيه يرجع الفصل فيها لحكمة الموضع وحدها .

(الطعن ١٦٧ لسنة ٣٩ ق - جلسته ١٩/٥/١٩٦٩ س ٢٠ ص ٧٢٨)

من المقرر انه وان جاز لقائد عربي خلفيه ان ينحرف الى اليسار رغبه منه في ان يتقدم عربي امامه فإن هذه المجاوزة مشروطة فيها ان تحصل مع التبصر والاحتياط وتندر العواقب كى لا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياه شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون وهو ما اكدته المادة الثالثه من قرار وزير الداخلية بتنفيذ احكام القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ بشأن السيارات وقواعد المرور إذ اوجبت على قائد السيارة ان اراد ان يسبق سيارة اخرى تقدمه ان يكون ذلك تدريجياً ومن يسارها وبعد التأكد من أن حاله الطريق تسمح بذلك .

(الطعن ٥٣٠ لسنة ٤٢ ق - جلسته ١٢/٦/١٩٧٢ س ٢٣ ص ٩٢١)

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا او مدنيا وان السرعة التي تصلح اساسا للمساءله الجنائية في جريمة القتل والاصابه الخطأ وهي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملازمات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه كلاهما مما يتعلق بموضوع الدعوى وإذ ما كان الحكم المطعون فيه قد استخلص في تدليل سائغ من اقوال شهود الحادث وما دلت عليه المعاينه ان الطاعن كان يقود سيارته بسرعه شديدة وانحرف بها فجأه عن الطريق العادى الى الطريق الترابى مندفعاً الى حافه البركه حيث كانت انحنى عليها دون ان يستطيع التحكم في عجله القياده فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير أدله الدعوى مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب عليها .

(الطعن ٩٣٩ لسنة ٤٥ ق - جلسته ٩/٦/١٩٧٥ س ٢٦ ص ٥٠٨)

السرعة الموجهه للمسئولية الجنائية في جريمة القتل والاصابه الخطأ . هي التي تجاوز الحد الذي تقتضيه ملازمات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه .

متى يجوز لقائد مركبه خلفيه ان يتجاوز مركبه امامه ؟.

من المقرر ان السرعة التى تصلح اساسا للمساءله الجنائية فى جريمتى القتل والاصابه الخطأ ليست لها حدود ثابتة وانما هى التى تتجاوز الحد الذى يقتضيه ملاسبات الحال وظروف المرور وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت او الجرح ، وان تقدير ما اذا كانت سرعه السياره فى ظروف معينه تعد عنصرا من عناصر الخطأ او لا تعد هو ما يتعلق بموضوع الدعوى ، كما جرى قضاء هذه المحكمه بأنه وإن جاز لقائد عربيه خلفيه ان ينحرف الى اليسار رغبه منه فى ان يتقدم عربيه امامه فإن هذه المجاوزه مشروط فيها ان تحصل مع التبصر والاحتياط وتدير العواقب كى لا يحدث من ورائه تصادم يودى بحياه شخص آخر فإذا لم يأخذ القائد حذره كان تصرفه مشوباً بخطأ من نوع ما يؤاخذ عليه القانون .

(الطنن ١٢٥٤ لسنة ٤٧ق - جلسه ٢٧/٣/١٩٧٨س ٢٩ص ٣٢٢)

حسب الحكم تدليلا على تحقق جريمه القتل الخطأ . ثبوت توافر صورته من صور الخطأ المبينه بالمادة ٢٣٨ عقوبات ولو انتفت صورته اخرى . مثال ؟.

(الطنن ٤٤٨ لسنة ٤٨ق - جلسه ١٠/١٠/١٩٧٨س ٢٩ص ٦٤٥)

انه وان كان تقدير سرعه السياره فى ظروف معينه . وهل تعد عنصرا من عناصر الخطأ أولا تعد مسأله موضوعيه يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع وحدها بغير معقب عليها ، الا ان شرط ذلك ان يكون تقديرها سائغا مستندا الى ادله مقبوله ولها اصلها فى الاوراق.

(الطنن ٢٠٨١ لسنة ٤٨ق - جلسه ١٦/٤/١٩٧٩س ٣٠ص ٤٨٦)

إذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر كيفيه سلوك
المطعون ضده اثناء قيادته السيارة وما إذا كانت الظروف
والملايسات تسمح له بالسرعة التي كان يقود بها السيارة
ليستبين مدى الحيطه الكافيه التي كان فى مقدوره اجتازها ومدى
العنايه والحذر اللذين كانا فى مكنته بذلهما والقدره على تلافي
الحادث من عدمه واثّر ذلك على قيام ركن الاهمال ورباطه
السببيه وانما اتخذ الحكم دليله من ان سرعه هذا النوع من
السيارات يتلازم معه انقلابها فى المنحنيات وهو ما لا سند له من
الاوراق ولا تعتبر من المعلومات العامه التى تنفى قضاء القاضى
بعلمه ، ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا .

(الطعن ٦٥٢ لسنة ٩٩ ق - جلسة ١٩٩٩ / ١٢ / ٣٠ س ٣٠ ص ٩٥٤)

مسئولية قائد السيارة عن قيادتها. مسئولية مباشرة :

من المقرر - وفق قواعد المرور - ان قائد السيارة هو
المسئول عن قيادتها مسئولية مباشرة ، ومحظور عليه قيادتها
بحالة تعرض حياة الاشخاص او الاموال للخطر ، ومفروض عليه
تزويدها بمראה عاكسة متحركة تمكنه من كشف الطريق خلفه ، لما
كان ذلك فإن السير بالسيارة على إفريز الطريق او الى الخلف
يوجب على القائد الاحتراز والتبصر للاستيثاق من خلو الطريق
مستعينا بالمرآة العاكسة ومن ثم فليس يرفع عنه ذلك الواجب
استعانته بآخر . لما كان ذلك وكان الحمال الذى عول عليه
المطعون ضده ، انما كان امام السيارة والى يمينها فى حين كان
الطاعن يرتد الى الخلف واليسار فإن الحكم المطعون فيه اذ لم
يستظهر ذلك الذى اسفرت عنه المفردات المضمومة من ان شاهد
الرؤية قرر ان المطعون ضده كان يقود تلك السيارة فوق الافريز
بإرشاد حمال السيارة وانها رجعت الى الخلف اكثر من اللازم فى

الوقت الذى خرج فيه المبنى عليه من مصنع بمكان الحادث فإنحصر بين حائطه والسيارة، كما قرر الشاهد .. انه شاهد المبنى عليه منحصرًا بين الحائط والسيارة وهى تقف على قيد عشرة سنتيمترات من الحائط كما ابانت المعاينة ان السيارة كانت تسير فوق الافريز وعلى مسافة ٢٠سم من حائط المصنع حيث وجد كسر بالباب الذى يقع بمبنى المصنع وسلوك المطعون ضده اثناء قيادته السيارة للخلف فوق الافريز وما إذا كانت الظروف والملابسات تسمح له بذلك ليتبين مدى الحيطه الكافيه التى كان عليه اتخاذها ومدى العناية والحذر اللذين كان عليه بذلهما لتلافى الحادث واثّر ذلك على قيام ركن الخطأ ورابطه السببيه، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبًا بالقصور.

(الطعن ٩٩٠ لسنة ٤٤٤ ق - جلسه ٢٤ / ٢ / ١٩٧٥ س ٢٦ ص ١٨٤)

حوادث القطارات:

إذا كانت التهمة المرفوعة بها الدعوى على المتهمين (سائق سيارة وسائق قطار) هى انهما تسببا بغير قصد ولا تعمد فى قتل احد ركاب السيارة واصابه الباقين بأن قاد الاول سيارته بسرعه ينجم عنها الخطر ولم ينتبه لمرور القطار ولم يمثل لاشاره جندى المرور وقاد الثانى قطار الدلتا بسرعه دون ان ينبه الماره بالصفاره فتصادمت السيارة مع القطار وتسبب عن ذلك القتل والاصابه ثم برأت المحكمة الاول وادانت الثانى وكان كل ما جاء بحكمهما من اسباب لتبرئته هو ما استخلصته من انه لم يكن مسرعا السرعه الخطره وانه بفرض امكانه رؤيه القطار قادما فهذا ما كان ليمنعه من متابعه السير طالما ان علامه التحذير عند التلاقى لم تكن ظاهرة له وتحرك القطار خافيا عليه وانه وإن كان

رأى جندي المرور يشير اليه فإنه ما كان عليه ان يفهم من ذلك أكثر من وجوب وقوفه عند كشك المرور للتفتيش عليه فإذا هو كان قد تابع سيره على نيه ان يقف كما قال عند الكشك الواقع بعد المزلقان للتفتيش عليه تلبية للأمر كما فهمه فإنه لا يعتبر مخالفا لاشارة المرور فهذا الحكم يكون خاطئا لان كل ما ذكره من ذلك لا ينهض سببا للبراءة بل هو تلزم عنه الادانة لما يحمله في طبياته من الدليل على الخطأ الذي يقوم على عدم الانتباه والاهمال فإن المقام هنا ليس مقام خطأ متعمد حتى يصح الاستدلال بالنطق الذي سار عليه الحكم من ان المتهم لم ير بالفعل ولم يدرك بالفعل ولم يفهم بالفعل بل هو مقام عدم احتياط وتحرز وعدم انتباه وترو وعدم مراعاة اللوائح مما يكفى فيه كما هو مقتضى القانون في هذا الصدد ان يكون المتهم في الظروف التي كان فيها قد وقع منه خطأ ما كان له أثره في الحادث. فرؤيته مثلا السكة الحديد وهو لا يقبل منه ان يقول انه لم يرها - معترضه طريقه كانت توجب عليه الا يقدم على عبور المزلقان قبل ان يمد بصره ، ذات اليمين وذات الشمال على طريق السكة الحديد ويتثبت هو من خلوها من القطارات فإذا كان قد شاهد عليها بالفعل قطارا والحكم لم ينف ذلك عنه فلا يحق له ان يفترض ان هذا القطار لم يكن في حاله تحرك وانه ما دام لم ينبه الى ان القطار كان آتيا نحوه يجرى على عجل في الطريق المعد له فإن الخطأ ليس خطأه لا يحق له ذلك وخصوصا اذا لوحظ ان القانون كما هو مفهوم المادة ١٦ من لائحة السكة الحديد الصادر بها قرار وزير المواصلات في ٤ مارس سنة ١٩٢٦ - قد جمل للقطارات حق الاسبقية في المرور وفرض على كل من يريد ان يعبر السكك الحديدية او المزلقانات ان

يتثبت أولا من خلو الطريق الذى يعترضه والا عد مرتكبا مخالفه
معاقبا عليها .

(الطعن ٢٧٨ لسنة ١٥ق - جلسته ١٩٤٥/١/٢٩ نقض جنائى)

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا
او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى ، ومتى استخلصت المحكمة
كما اوضحت من الادله السائغة التى اوردتها ان الخفير المعين من
الهيئة العامة لشئون السكك الحديدية على انجاز قد اخطأ اذ لم
يبادر الى تحذير المارة فى الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور
القطار وتراخى فى اغلاق انجاز من ضلفته ولم يستعمل المصباح
الاحمر فى التحذير وفقا لما تفرضه عليه التعليمات - وذلك فى
الوقت الذى ترك فيه بوابه انجاز مفتوحة من جهة دخول السيارة
قياده المجنى عليه مع استطاعته اقفالها . وان هذا الاخير كان
معذورا فى اعتقاده خلل انجاز وعبره فوق الحادث نتيجة لهذا
الخطأ فلا تقبل المجادلة فى ذلك لدى محكمة النقض .

(الطعن ١٢٥١ لسنة ٣٠ق - جلسته ١٩٦١/١/٣٠ من ١٢ نص ١٣١)

متى يجوز التحدى بما توجه لائح السكك الحديدية فى
خصوص خطر عبور انجازات السطحية عند قرب مرور
القطارات ؟.

من المقرر ان تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا
او مدنيا مما يتعلق بموضوع الدعوى - لما كان ذلك - فإنه متى
استخلصت المحكمة كما اوضحت من الادله السائغة التى اوردتها ان
الخطأ انما يقع فى جانب الطاعن اذ لم يبادر الى تحذير المارة فى
الوقت المناسب وتنبههم الى قرب مرور القطار وتراخى فى
إغلاق انجاز ولم يستعمل المصباح الاحمر فى التحذير وفقا لما

تفرضه التعليمات بل تركه مفتوحا امام سيارة الجنى عليهم بغير مبرر مما يعد معه قائدها معذورا فى اعتقاده خلو المجاز وعبوره وان الحادث وقع نتيجة لهذا الخطأ فلا تقبل المجاداة فى ذلك امام محكمة النقض ، ولامحل هنا للتحدى بأنه على الجمهور ان يحتاط لنفسه او التحدى بنص لائحته السكك الحديدية على انه لا يجوز اجتياز خطوط السكك الحديدية بالمجازات السطحية ، المزلقانات ، عموميه كانت او خصوصيه او ترك الحيوانات تجتازها عند اقتراب مرور القطارات او عربات المصلحة - لا محل لذلك متى كانت الواقعة كما اثبتها الحكم لا تفيد ان سائق السيارة التى كان بها الجنى عليهم قد حاول مرور المجاز مع علمه بالخطر وقد يكون لمثل هذا الدفاع شأن لو لم يكن هناك حارس معين لحراسه المجاز ، ولا يغير من هذا النظر تغيب الحارس عن مقر حراسه او وجوده به ذلك ان مرد الامر ليس بوجود الحارس فى مقر عمله او بغيابه عنه بل بقيامه بواجباته المفروضة عليه والتى تواضع الناس على ادراكهم اياها والتى تتمثل فى إقفال المجاز كلما كان هناك خطر من اجتيازه وهو ما قصر الحارس فى الدعوى المطروحه فى القيام به كما دلل عليه الحكم تدليلا سائغا على ماسلف بيانه .

(الطعن ٣٠٥ لسنة ٤٥٥ ق - جلسته ٢٠ / ٤ / ١٩٧٥ ص ٢٦ ص ٣٣٧)
القوة القاهرة والحادث الفجائي:

القوة القاهرة هي العامل الذى يسلب الشخص ارادته فيرغمه على اتيان عمل لم يردده ولم يملك له دفعا . وحيث انه وقد انتهت المحكمة الى ان المتهم قاد السيارة غير مستوفيه لشروط الامن ودون تكليف من احد رؤسائه بقيادتها ، كما انه

قادها مسرعا ومخالفا للوائح والتعليمات الامر الذى يبين منه بوضوح ان الحادث ما وقع الا نتيجة لهذه الاخطاء المتلاحقة من المتهم ، ومن ثم فلا يكون هناك اى عامل قد سلبه ارادته وادى الى وقوع الحادث ويتعين لذلك الالتفات عن دفاعه المبني على اسناد الحادث الى القوه القاهرة .

(نقض جنائى - جلسه ١٩٥٩/٤/٢٠ س ١٠ ص ٤٥١)

شرط توافر حاله حصول الحادث نتيجة حادث قهرى ، الا يكون للجانى يد فى حصول العذر او فى قدرته منعه . مثال .

(الطنع ١٢٥٣ لسنة ٣٤ق - جلسه ١٩٦٥/١/٤ س ١٦ ص ٤)

اكتفاء الحكم فى بيانه لواقعه تقاضى اجر اكثر من المقرر . بان الطاعن لم يسلك الطريق لى توصيل الراكب . دون ان يستظهر ما اذا كان تقاضى بالفعل اجرا زائدا عن المقرر ومقدار الزيادة . قصور .

(الطنع ١٨٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسه ١٩٨٢/١٠/١٤ س ٣٣ ص ٧٦٩)

سكر قائد المركبه . قرينه على وقوع الحادث الخطأ من جانبه . الى ان يقيم الدليل على انتفائه م ٢/٢٦ ق .

ان المادة ٢/٦٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبه قرينه على وقوع الحادث بخطأ من جانبه الى ان يقيم هو الدليل على انتفاء هذا الخطأ .

(الطنع ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ق - جلسه ١٩٨٣/١٢/٢٧ س ٣٤ ص ١٠٨٢)

ما توجه المادة ٤٨ من اللائحه التنفيذية لقانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ على قائد المركبة ؟ .

حق المحكمة فى الالتفات عن الدفاع القانونى ظاهر
البطلان . مثال :

(الظمن ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسته ١٦ / ١ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٢)
تعدد الاخطاء الموجبه لوقوع الحادث يوجب مساءله
كل من اسهم فيها أيا كان قدر الخطأ . سواء كان سببا
مباشرا ام غير مباشر .

إن تعدد الاخطاء الموجبه لوقوع الحادث يوجب مساءله كل
من اسهم فيها أيا كان قدر الخطأ المنسوب اليه ، يستوى فى
ذلك ان يكون سببا مباشرا ام غير مباشر فى حصوله ، وكان
الحكم المطعون فيه قد استظهر خطأ الطاعن وبين رابطه السببيه
بين سلوك التهم الخاطئ واصابات المجنى عليهم ، مما يتحقق به
مستوليه الطاعن ، ما دام الحكم اثبت قيامها فى حقه ، ولو
اسهم آخرون فى إحداثها .

(الظمن ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسته ١٦ / ١ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٢)
عدم التزام المحكمة ببيان الدليل عن المعلومات العامه
التى يستند اليها الحكم . مثال :

لما كان ما ذكره الحكم من ان قمايل ركاب السيارة لا يحدث
الا عند السرعة التى لا تناسب السير فى المنعطف ، لا يعدو ان
يكون من المعلومات العامه التى يفترض فى الشخص المعتاد ان
يكون ملما به مما لانتلزم المحكمة قانونا ببيان الدليل عليه ، فإن
النمى فى هذا الصدد يكون غير سديد .

(الظمن ٣٩٩ لسنة ٥٤ ق - جلسته ١٦ / ١ / ١٩٨٥ س ٣٦ ص ٨٢)

حق الطعن بالنقض . قصره على الاحكام النهائية الصادره
فى مواد الجنائيات والجنح دون اغتالفات إلا ماكان مرتبطا بها.
اساس ذلك ؟.

الطعن بالنقض على الحكم المطعون فيه فى خصوص ما قضى
به عن مخالفه قياده سيارة بحاله ينجم عنها الخطر . غير جائز
مضى لم تتوافر وحده الغرض بينها وبين الجريمه الاخرى التى دين
بها الطاعن او لم ترتبط بها ارتباطا لا يقبل التجزئه.

(الطعن ٣٨٧٣ لسنة ٥٧ق - جلسته ٢٢/٣/١٩٨٩س ٤٠ص ٤٢٢)

عدم جواز الطعن بالنقض فى الاحكام الصادره فى
اغتالفات الا ما كان مرتبطا منها بجناية او جنحه .

جريمى قياده سيارة بحاله تعرض حياة الاشخاص
والاموال للخطر . والاتلاف باهمال . من اغتالفات .
عدم جواز الطعن فى الحكم الصادر فيها بالنقض.

ثبوت ان الحكم المطعون فيه صادر فى مخالفه .
وجوب الحكم بعدم جواز الطعن ولو كانت الدعوى
الجنائية قد انقضت بمضى المده . اساس ذلك ؟.

لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن امام
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد قصرت
حق الطعن على الاحكام النهائية الصادره فى مواد الجنائيات
والجنح دون اغتالفات إلا ما كان منها مرتبطا بها ، وكان البين
من الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه ان المدعين
بالحق المدنى اقاموا دعواهما المباشرة ضد الطاعن بوصف انه
اولا : قاد سيارة بحاله تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر

ثانيا : تسبب بإعماله في إتلاف سيارة المدعى بالحقوق المدنية
الاول . وهما الجريمتان المعاقب على الاولى منهما بأحكام
المادتين ١ ، ٧٧ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ - بإصدار
قانون المرور بعقوبه الغرامه التي لاتقل عن خمسين قرشا ولا
تزيد على مائه قرش والمعاقب على الثانيه بنص المادة ٦/٣٧٨
من قانون العقوبات بعقوبه الغرامه التي لاتجاوز خمسين جنيها ،
كما يدخلهما في عداد المخالفات طبقا لنص المادة ١٢ من قانون
العقوبات بعد تعديلها بالقانون رقم ١٦٩ لسنة ١٩٨١ ، فإن
الظعن في هذا الحكم بطريق النقض يكون غير جائز لما كان ما
تقدم . فإنه يتعين القضاء بعدم جواز الظعن مع الزام الطاعن
المصاريف المدنية ومصادره الكفاله عملا بنص المادة ٣٦ من قانون
حالات واجراءات الظعن امام محكمة النقض المشار اليه ، ولايغير
من هذا النظر ان الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة لمرور
اكثر من سنه على تاريخ التقرير بالظعن وتقديم اسبابه حتى
تاريخ الجلسة المحدده لنظره . اذ ان عدم جواز الظعن يحول دون
بحث ذلك لما هو مقرر من ان مجال بحث انقضاء الدعوى
الجنائية لا يتأتى الا بعد ان يتصل الظعن بمحكمة النقض اتصالا
صحيحا بما يتيح لها ان تتصدى ليحسه وابداء حكمها .

(الظعن ٨٥٤٠ لسنة ٥٨ق - جلسته ٣١/١٠/١٩٩٠س ٤١ص ٩٦٥)

العقوبه المقرره لكل من جريمتى قياده سيارة تحت تأثير
الخمر وبحواله تعرض حياه الاشخاص والاموال للخطر . الغرامه
التي لا تقل عن خمسين قرشا ولا تزيد عن مائه قرش . اساس
ذلك ؟ ارتباط الجريمتين سالفتي الذكر والمقرر لكل منهما عقوبه
المخالفة بجريمه مقرر لها عقوبه الجنحه . اثره ؟ .

(الظعن ١٦٧٠١ لسنة ٥٩ق - جلسته ٣١/١٠/١٩٩٣س ٤٤ص ٨٨١)

تجاوز الحكم المطعون فيه الحد الأقصى لعقوبه الغرامه المقررة. خطأ فى القانون يوجب نقض الحكم وتصحيحه . اساس ذلك؟ .

لما كان الحكم المطعون فيه قد سائر بحق حكم محكمة اول درجة فى توقيف عقوبه واحده على المطعون ضده عما اسند اليه للارتباط واستبدال بعقوبه الحبس المقضى بها ابتدائيا عقوبه الغرامه وقضى بتفريم المطعون ضده مائه جنيه رغم ان الحد الاقصى لعقوبه الغرامه المقرره طبقا لنص المادة ٧٦ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل - الواجب التطبيق - على نحو ما سلف ايراده هو خمسون جنيها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه اذ تجاوز بقضائه الحد الاقصى المقرر قانونا يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه تصحيحه طبقا للفقرة الاولى من المادة ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بجعل الغرامه المقضى بها خمسين جنيها ، لان هذا الخطأ الذى انبنى عليه الحكم لا يخضع لاي تقدير موضوعى ما دامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها فى ثبوت التهمة .

(الطعن ١٦٧٠ لسنة ٥٩ق - جلسته ٣١ / ١٠ / ١٩٩٣ ص ٤٤ ص ٨٨١)

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه اذ دانه بجريمة قيادة سيارة بسرعة تزيد عن الحد المقرر قانونا قد ران عليه البطلان كما شابه القصور فى التسبب اذ لم يبين نص القانون الذى دانه بموجبه كما خلا من بيان واقعة الدعوى والأدلة التى عول عليها فى إدانته مما يعيبه ويستوجب نقضه .

(الطعن ١٠٢٧٩ لسنة ٦٣ق - جلسته ١٥٤٤ - ص ١٠٠ سم ينتشر بعد

التعليمات العامة للنيابات:

تضمنت التعليمات العامة للنيابات المواد التالية:

مادة ٩٠٢. يجب رفع الدعوى الجنائية فى جرائم التسبب بغير عمد فى حصول حادث لحدى وسائل النقل العامة البرية أو المائية أو الجوية كلما كانت التهمة ثابتة، ولا محل لحفظها لعدم الاهمية مادام من شأن الحادث تعريض الاشخاص الذين بها للخطر وفقا لاحكام المادة ١٦٩ من قانون العقوبات.

مادة ٩٤١- ترسل الى اعمامى العام الاول القضايا والاوراق المبينة بعد، مشفوعة بمذكرات بالرأى فيها:-

مادة ١٦٦٠- نيابات المرور نيابات متخصصة، تختص بالتحقيق والتصرف فى الجناح واغالفات النصوص عليها فى قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

مادة ١٦٦١- يتولى القيام بوظيفة النيابة العامة لدى محاكم المرور ضباط الشرطة الذين يندبون لذلك بقرار من وزير العدل بناء على طلب النائب العام.

مادة ١٦٦٢- تختص بالفصل فى الجناح واغالفات المشار اليها فى المادة الأولى (١٦٦٠) محاكم المرور الجزئية التى تنشأ لذلك بقرار من وزير العدل.

أهم القيود والأوصاف:

جنحة بالمواد ٣ ، ٤ ، ٧٥ مكرر ٧٩ من القانون
٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ ، ٢٠
لسنة ١٩٨٣ .

- حاز في السيارة أو استعمل فيها اجهزة تكشف أو تنذر
بمواقع اجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها .
العقوبة:

صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ ونشر بالجريدة الرسمية
في العدد ١٧ في ٢٨/٤/١٩٨٣ وتضمن تعديلا لقانون المرور
مقتضاه اضافة المادة ٧٥ مكرر التي تعاقب على حيازة اجهزة أو
استعمالها تكشف عن اجهزة لقياس السرعة أو تنذر بمواقعها .

وجعل العقوبة عليها مشددة اذ عاقب من يرتكب هذا العمل
بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وغرامة لا تقل عن خمسمائة
جنيه ولا تزيد على الف جنيه أو احدى هاتين العقوبتين .

مصادرة الاجهزة المضبوطة:

تضمن النص أيضا مصادرة الاجهزة المشار اليها آنفا .
- جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١/٧٥ و ٧٩ من
القانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ المعدل .

قاد سيارة بسرعة تجاوز الحد الاقصى للسرعة المقررة .

تضمن النص أيضا مصادرة الاجهزة المشار اليها آنفا .

- جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١/٧٥ و ٧٩ من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠ المعدل .

قاد سيارة بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة.

— جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٢/٧٥ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قاد سيارة غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحاتها المعدنية.

جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٣/٧٥ و ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قاد سيارة بدون رخصة قيادة أو رخصة لالتجيز قيادتها أو برخصة انتهى أجلها أو تقرر سحبها أو إيقاف سريانها.

— جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٤/٧٥ و ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

عدم حمل السيارة للوحات المعدنية المنصرفة لها أو باستعمال لوحات معدنية غير خاصة بها.

— جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٥/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ واللائحة التنفيذية.

قاد سيارة خالية من الفرامل بنوعها أو كانت جميع فراملها أو أحدهما غير صالحة للاستعمال.

— جنحة بالمادة ٦/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

تعتمد اثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في قانون المرور.

— جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٤ و ٧/٧٥ من القانون
٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

تعدد تعطيل المرور العامة واعاقتها.

— جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٨/٧٠ و ٧٨ و ٧٩
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠ واللائحة التنفيذية.

وهو سائق سيارة أجرة أمتنع بغير مبرر عن نقل الركاب أو
تقاضى أجرة أكثر من المقرر.

— جنحة بالمواد ٣ و ٤ و ٩/٧٥ من القانون ٦٦
لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قام بتغيير بيانات أو اللوحة المعدنية الخاصة بالسيارة.

— جنحة بالمواد ١٠/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣
المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

لم يستوف اجراءات الترخيص بإنشاء ادارة مدرسة لتعليم
قيادة السيارات.

العقوبة:

العقوبة فى الاوصاف المتقدمة يعاقب على ارتكاب أى فعل
منها بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وبغرامة لا تقل عن
خمسین جنيها ولا تزيد على مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين.
وفى جميع الاحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع
الجريمة الأولى خلال ستة اشهر من ارتكابها.

وفضلا عما تقدم فانه فى جميع الاوصاف عدا الوصف الاخير
يجوز للقاضى ان يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة
لا تتجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ

بالاكره البدني أو من تاريخ الحكم اذا كان مقرونا بوقف التنفيذ .
وفي هذه الأحوال يجوز للقاضي أن يأمر بتعليق إعادة صرف
الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التي يحددها القاضي باحدى
مدارس تعليم القيادة وفي جميع الأحوال التي توقف فيها الرخصة
اداريا بناء على نص اخر فى قانون المرور تحسب مدة الوقف الادارى
من المدة المحكوم بالوقوف خلالها .

واذا ارتكب قائد السيارة فعلا من الافعال المتقدمة وثبت أنه
كان اثناء القيادة تحت تأثير خمر أو مخدرات فقد تضمن نص
المادة ٧٦ من قانون المرور ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المستبدلة بالقانون
١٥٥ لسنة ١٩٩٩ بالعقاب الحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا
تزيد على سنة وغرامة لا تقل عن خمسمائة جنيه ولا تزيد على
ألف جنيه أو إحدى العقوبتين وتضاعف العقوبة عند العود الى
الفعل ذاته من تاريخ الحكم النهائى بالإدانة .

جنح الجارات،

— جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٧٥ مكرر من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠ و ٢٠ لسنة ١٩٨٣ .

حاز فى الجرار أو استعمال فيه اجهزة تكشف أو تنذر بمواقع
اجهزة قياس سرعة المركبات أو تؤثر على عملها .

العقوبة،

صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٨٣ ونشر بالجريدة الرسمية
فى العدد ١٧ فى ٢٨ / ٤ / ١٩٨٣ وتضمن تعديلا لقانون المرور
مقتضاه اضافة المادة ٧٥ مكرر التى تعاقب على حيازة اجهزة أو

استعمالها تكشف عن أجهزة قياس السرعة أو تنذر بمواقعها.
وجعل العقوبة عليها مشددة أو من يرتكب هذا العمل
بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وغرامة لا تقل عن خمسمائة
جنيه ولا تزيد على الألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين.
مصادرة الأجهزة المضبوطة،

تضمن النص أيضا مصادرة الاجهزة المشار اليها آنفا.
- جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ١/٧٥ من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

قاد جرار بسرعة تجاوز الحد الاقصى للسرعة المقررة.
- جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٥ و ٣/٧٥ من القانون
٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.
قاد جرار غير مرخص به أو كانت رخصته قد انتهت مدتها
أو سحبت لوحاته المعدنية.

قاد جرار بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تميز قيادته
أوبرخصة انتهى اجلها أو تقرر سحبها أو ايقاف سريانها.
- جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٥ و ١٤ و ٤/٧٥ من
القانون ٦٦ سنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

عدم حمل الجرار للوحات المعدنية المنصرفة له أو استعمال
لوحات معدنية غير خاصة به

- جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٦/٧٥ من القانون ٦٦
لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قاد جرار خاليا من الفرامل بنوعيتها أو كانت فرامله أو

احداها غير صالحة للاستعمال.

— جنحة بالمواد ٣ و ٥ و ٧/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

وهو قائد أو مالك جرارا تعتمد اثبات بيانات غير صحيحة في النماذج والطلبات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

— جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٥/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

تعتمد تعطيل المرور بالطرق العامة أو اعاققتها

— جنحة بالمواد ٣ و ٥ و ٩/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قام بتغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية الخاصة بالجرار.

العقوبة:

يعاقب من يرتكب أى فعل من الافعال المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على مائة جنية أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال ستة شهور من ارتكابها ويجوز للقاضي أن:

يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تجاوز سنة من اليوم التالى لتاريخ انتهاء العقوبة أوالتنفيذ بالاكراه البدنى أو من تاريخ الحكم اذا كان مقرونا بوقف التنفيذ.. وفى هذه الاحوال يجوز للقاضى أن يأمر بتعليق اعادة صرف الرخصة على قضاء

المحكوم عليه المدة التي يحددها القاضى باحدى مدارس تعليم القيادة.. وفى جميع الاحوال التى توقف فيها الرخصة اداريا بناء على نص آخر فى قانون المرور تحسب مدة الوقف الادارى من المدة المحكوم بالوقف خلالها.

اذا ارتكب قائد الجرار فعلا من الافعال المتقدمة وثبت انه كان اثناء القيادة تحت تأثير خمر أو مخدر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين.. فاذا عاد الى ارتكاب ذات الفعل مرة اخرى خلال سنة تضاعف العقوبة .

- الدراجات البخارية

- جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٧ و ١/٧٥ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قاد دراجة بخارية بسرعة تجاوز الحد الاقصى للسرعة المقررة

- جنحة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٧ و ٢/٧٥ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قاد دراجة بخارية غير مرخص بها أو كانت رخصتها قد انتهت مدتها أو سحبت رخصتها أو لوحتها المعدنية.

- جنحة بالمواد ٢ و ٣ و ٧ و ٣/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قاد دراجة بخارية بدون رخصة قيادة أو برخصة لا تجيز قيادتها أو برخصة انتهت اجلها أو تقرر سحبها أو ايقاف سريانها.

- جنحة بالمواد ٣ و ٧ و ١٤ و ٤/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

عدم حمل الدراجة البخارية للوحات المعدنية المنصرفة لها أو استعمال لوحات معدنية غير خاصة بها.

- جنحة بالمواد ٣ و ٧ و ٥/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قاد دراجة بخارية خالية من الفرامل بنوعيتها أو كانت جميع فراملها أو احدهما غير صالحة للاستعمال.

- جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٧ و ٦/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

وهو مالك دراجة بخارية تعتمد اثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في هذا القانون أو القرارات المنفذة له.

- جنحة بالمواد ٣ و ٧ و ٩/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قام بتغيير بيانات أو لون اللوحات المعدنية الخاصة بدراجته البخارية.

العقوبة:

يعاقب على ارتكاب أى فعل من الأفعال الموضحة بالاوصاف المتقدمة بالحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهها ولا تزيد على مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين.

وفي جميع الأحوال تضاعف العقوبة عند ارتكاب فعل من ذات نوع الجريمة الأولى خلال ستة شهور من ارتكابها. فضلا عما تقدم فانه اذا كان قد تقدم حكم على قائد دراجة بخارية مرخص له بالقيادة لارتكابه فعلا من الأفعال الموضحة المتقدمة

فيجوز للقاضي أن يضمن الحكم وقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تتجاوز سنة.

عربات الركوب (الحنطور)؛

- جنحة بالمواد ٣ و ١/٩ و ٦/٧٥ - القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

وهو قائد أو مالك عربة ركوب (حنطور) تعتمد اثبات بيانات غير صحيحة في النماذج أو الطلبات المنصوص عليها في قانون المرور.

- جنحة بالمواد ١ و ٣ و ١/٩ و ٧/٧٥ و ٧٨ و ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

وهو قائد عربة ركوب (حنطور) تعتمد تعطيل المرور بالطرق العامة أو اعاققتها.

العقوبة؛

الحبس مدة لا تزيد عن ثلاثة اشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين.

وتضاعف العقوبة عند ارتكاب ذات الفعل خلال ستة اشهر من ارتكابها.

- عربات النقل (الكارو)

- جنحة بالمواد ٣ و ٢/٩ و ٦/٧٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

وهو قائد أو مالك عربة نقل (كارو) تعتمد اثبات بيانات غير صحيحة في النماذج (أو الطلبات المنصوص عليها في قانون المرور).

- جنحة بالمواد ١ و ٣ و ٢/٩ و ٦/٧٥ و ٧٨ و ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

وهو قائد أو مالك عربة نقل (كارو) تعمد تعطيل المرور بالطرق العامة أو اعاقبتها.
العقوبة:

الحبس مدة لا تزيد على ثلاثة اشهر وغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد عن مائة جنية أو باحدى هاتين العقوبتين وتضاعف العقوبة عند ارتكاب ذات الفعل خلال ستة اشهر من ارتكابها.

مخالفات المرور:

أ. مخالفات السيارات:

- مخالفة بالمواد ٣ و ٤ و ٤/٧٤ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ والقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩.

سمح بوجود ركاب على جزء خارجي من السيارة

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٥/٧٤ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق المعد للسير في الاتجاهين.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦٥ و ٦/٧٤ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠

ترك سيارته في الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو أمواله للخطر.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ١/٧٤ من القانون
٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

استعمال الانوار المبهرة أو المصابيح الكاشفة على وجه
مخالف للمقرر .

- مخالفة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٢/٧٤ و ٧٩
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

وقف بالسيارة أو أوقف السيارة ليلا بالطريق العام في
الاماكن غير المضاءة بدون اضاءة الانوار الصغيرة الامامية والانوار
الخلفية أو عاكس الأنوار.

- مخالفة بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٣/٧٤ ، ٧٩
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

قاد السيارة ليلا بدون استعمال انوارها الامامية والخلفية أو
عاكس الانوار.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦٨ و ٢/٧٤ من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

وهو قائد سيارة أو حائزها أو المستول عنها لم يرشد رجال
الشرطة أو المرور عن اسم وعنوان من كان يقودها في وقت معين .

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦٩ و ٦/٧٤ ، ٧٩
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

قام بتركيب أجهزة أو مصابيح أو سرينة هوائية باخخالفة
لاحكام القانون بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٢/٧٠ ، ٦/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

وهو قائد سيارة أجرة قبل ركابا زيادة عن العدد المقرر.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦٣ و ٧/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

لم يتبع اشارات وعلامات المرور وعلامات وتعليمات رجال المرور الخاصة بتنظيم السير.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٢/٢٩ و ٨/٧٤ و ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قاد سيارة نقل وحمولتها تزيد طولاً أو عرضاً أو ارتفاعاً أو وزناً عن المقرر.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٦٩ و ٩/٧٤ ، ٧٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

استعمل اجهزة التنبيه على وجه مخالف للمقرر في شأن استعمالها.

العقوبة.

الأوصاف المتقدمة يعاقب من يرتكبها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيهاً وبالنسبة للوصف الأخير الخاص باستعمال اجهزة التنبيه على وجه مخالف يحكم بمصادرة الاجهزة المستخدمة في ارتكاب المخالفة.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٧٤ مكرر (٣) ٧٩
من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠ والمادة ٨٦ من اللائحة التنفيذية

قاد سيارة في الطريق العام تصدر منها أصوات أو ينبعث
منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل
منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرّة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية
الطريق للمرور أو يتساقط من حمولتها أشياء تشكل خطراً على
مستعملي الطريق أو تؤذيهم .

- مخالفة بالمواد السابقة

- لم يغطى حمولة سيارته

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٧٤ مكرر (٤) من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠ .

لم يضع اللوحات المعدنية للسيارة في المكان المقرر لها

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٧٤ مكرر (٥) من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل .

لم يزود السيارة بأجهزة الإطفاء الصالحة للاستعمال أو عدم
جعلها في متناول الركاب .

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٧٤ مكرر (١) من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠ .

قاد سيارة بسرعة تقل عن الحد الأدنى للسرعة المقررة وترتب
على ذلك إعاقة حركة المرور .

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٤ و ٧٤ و ٧٤ مكرر
(٢) من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

استعمل السيارة في غير الغرض المبين برخصتها.

ملحوظة:

يلاحظ ان السماح بركوب اشخاص في صندوق السيارة النقل لا يعتبر استخداما للسيارة في غير الغرض المبين برخصتها وإنما تشكل مخالفة قبول. ركاب في صندوق السيارة بالمادتين ١/٦٣ ، ٧٧ من القانون ٦٦/١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠ والمادة ٩٤ من اللائحة التنفيذية.

العقوبة:

الاصناف المتقدمة تكون العقوبة فيها الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها ويجوز للقاضي في جميع ما تقدم من مخالفات ان يحكم بوقف سريان رخصة القيادة لمدة لا تجاوز سنة من اليوم التالي لتاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة أو التنفيذ بالاكراه البدني. وفي هذه الاحوال يجوز للقاضي ان يأمر بتعليق اعادة صرف الرخصة على قضاء المحكوم عليه المدة التي يحددها القاضي باحدى مدارس تعليم القيادة وفي جميع الاحوال التي توقف فيها الرخصة اداريا بناء على نعر اخر في قانون المرور تحسب مدة الوقف الاداري من المدة المحكوم بالوقف خلالها.

واذا ارتكب قائد السيارة فعلا من الافعال المتقدمة وثبت انه كان اثناء القيادة تحت تأثير خمر أو مخدر يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة اشهر وبغرامة لا تقل عن عشرين جنيها ولا تزيد على خمسين جنيها أو باحدى هاتين العقوبتين. فاذا عاد الى ارتكاب ذات الفعل مرة اخرى خلال سنة تضاعف العقوبة.

ب. مخالفات الجرار

- مخالفة بالمواد ٣ و ٥ و ٦/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

ترك الجرار فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعريض حياة الغير أو امواله للخطر.

- مخالفة بالمواد ٣ و ٥ و ٦٥ و ٦/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

ترك الجرار فى الطريق العام بحالة ينجم عنها تعطيل حركة المرور أو اعاقته.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ١/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

- استعمال الانوار المبهرة للبصر أو المصابيح الكاشفة على وجه مخالف للمقرر.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٢/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

وقف بالجرار أو أوقف الجرار ليلا بالطريق العام فى الأماكن غير المضاعة بدون اضاءة الانوار الصغيرة الامامية والانوار الحمراء الخلفية أو عاكس الانوار المقررة.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٣/٧٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

قاد الجرار ليلا دون استعمال انواره الامامية والخلفية أو عاكس الأنوار.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٥/٧٤ من القانون
٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة ١٩٨٠.

لم يلتزم الجانب الأيمن من الطريق المعد للسير فى الاتجاين.
- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٦٨ و ٦/٧٤ من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

وهو قائد جرار أو حائزه أو المسئول عنه لم يرشد رجال
الشرطة أو المرور عن اسم وعنوان من كان يقوده فى وقت معين.
- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٦٩ و ٦/٧٤ من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

قام بتركيب اجهزة تنبيه أو مصابيح أو سريفة هوائية
بمخالفة لأحكام القانون.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٦٣٥ و ٧/٧٤ من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون ٢١٠ لسنة
١٩٨٠.

لم يتبع اشارات المرور وعلاماته وتعليمات رجال المرور الخاصة
بتنظيم السير.
العقوبة:

الأوصاف المتقدمة يعاقب مرتكبيها بغرامة لا تقل عن عشرة
جنيهات ولا تزيد عن خمسين جنيها.

- مخالفة بالمواد ٣ و ٥ و ٧٤ مكرر (١) من
القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قاد جرار بسرعة تقل عن الحد الأدنى المقرر للسرعة وترتب
على ذلك اعاقه حركة المرور.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٧٤ مكرر (٣) من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

قام بتسيير جرار فى الطريق العام تصدر منه أصوات مزعجة
أو ينبعث منه دخان كثيف أو رائحة كريهة.

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٧٤ مكرر (٤) من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

لم يضع اللوحات المعدنية للجرار فى المكان المقرر لها

- مخالفة بالمواد ١ و ٣ و ٥ و ٧٤ مكرر (٥) من
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل.

لم يزود الجرار بأجهزة الاطفاء الصالحة للاستعمال.

العقوبة

بالنسبة للاوصاف المتقدمة تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل
عن خمسة جنيهات ولا تزيد على خمسة وعشرين جنيها.

**١٢٦-مزاولة مهنة بيع
أجهزة استقبال الإذاعة والتليفزيون
القانون رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٦٠**

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القرار الجمهورى رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن تنظيم
أذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وعلى القانون رقم ٣٤١ الصادر فى ١٩٥٦/١٢/٣٠ فى
حماية الاموال العامة فى الأقليم السورى .
وبناء على ما ارتآه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتى :

- مادة ١- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) (١) .
- مادة ٢- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .
- مادة ٣- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .
- مادة ٤- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ٥- لا يجوز الاتجار فى الأجهزة المشار إليها فى المادة
الأولى أو ممارسة مهنة إصلاحها إلا بمقتضى ترخيص من هيئة
الإذاعة ، ويحصل عند منح هذا الترخيص رسم قدره عشرة
جنيهات فى الأقليم المصرى وأمانة ليرة فى الاقليم السورى .

ولا يجوز التنازل عن هذا الترخيص إلى الغير إلا بأذن خاص
من مدير هيئة الإذاعة المختص وعندئذ يستحق الرسم المشار إليه فى
الفقرة الأولى ويحصل من التنازل إليه .

(١) إلغيت المواد من ١ إلى ٤ بموجب القانون ٢٢ لسنة ١٩٧٤ .

ويجوز لمدير هيئة الإذاعة الاختص سحب هذا الترخيص بقرار

مسيب

مادة ٦- (معدلة بقرارى رئيس الجمهورية بالقانونين رقمى ٤٧ لسنة ١٩٦٢ ، ١٥٨ لسنة ١٩٦٢) يجب على المرخص لهم فى بيع الأجهزة أو إصلاحها إمساك دفتر خاص مرقم تعده هيئة الإذاعة ، لتسجيل الأجهزة التى ترد إليهم مع بيان مصدرها وأنواعها وأرقام هياكلها وتاريخ ورودها وخروجها وسائر البيانات المشار إليها فى المادة الرابعة . وعليهم كذلك تحرير كشف من أصل ، صورة من واقع هذه الدفاتر مبين فيه جميع معاملاتهم وإرساله بكتاب مسجل باسم مدير الهيئة فى الأسبوع من كل شهر .

ولا يجوز للأشخاص المشار إليهم فى الفقرة الأولى معاينة أو إصلاح أى جهاز إلا إذا كان الرسم المقرر عليه بهذا القانون مدفوعا وعليهم أن يشتروا فى سجل خاص البيانات الدالة على أداء الرسم المستحق على الجهاز وتاريخ أدائه .

مادة ٧- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ٨- (حكمها خاص بالأقليم السورى ويعتبر ملغياً بالإنفصال)

مادة ٩- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ١٠- (ملغاة بالقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٧٤) .

مادة ١١- (يعاقب كل من يزاول إحدى مهنتى بيع الأجهزة أو إصلاحها دون ترخيص بغرامة لا تزيد على خمسين جنيتها فى الأقليم المصرى وخمسمائة ليرة فى الأقليم السورى .

مادة ١٢- (معدلة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٥٢) يعاقب بغرامة لا تزيد عن خمسين جنيتها كل من

امتنع عن امساك الدفتر المنصوص عليه فى الفقرة الأولى من المادة السادسة أو سجل فيه معلومات غير صحيحة أو أثبت بيانات ناقصة لا يمكن معها معرفة مصير الجهاز وكذلك امتنع عن إرسال الكشوف المشار إليها فى تلك الفقرة أو تأخر فى إرسالها عن الميعاد المقرر (١) .

ويعاقب بذات العقوبة كل من قام بمعاينة أو إصلاح أى جهاز باخلافه لأحكام الفقرة الثانية من المادة المذكورة .

مادة ١٢- (حكمها خاص بالأقليم السورى ويعتبر ملغياً بالإنفصال) .

مادة ١٢ مكرراً- (مضافة بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٢) استثناء من حكم المادة السابعة يعفى حائزوا الأجهزة التليفزيونية مما لم يحصل من الغرامات المستحقة بسبب التأخير فى أداء الرسم خلال الفترة السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون .

مادة ١٤- ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ نشره وللوزير اختصاص بشئون الإذاعة ووزير الخزانة التنفيذى فى كل من الإقليمين كل فيما يخصه - إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

أهم القيود والأوصاف:

تقيد مخالفة بالمادتين ٥ ، ١١ من ق

- زاول إحدى مهتى بيع أو إصلاح أجهزة استقبال الإذاعة والتليفزيون دون ترخيص من هيئة الإذاعة أو التليفزيون .

العقوبة:

غرامة لا تزيد على خمسين جنيه .

١٢٧. مصاعد كهربائية

القانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٧٤

في شأن المصاعد الكهربائية^(١)

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد اصدرناه.

مادة ١ - يقصد بالمصعد في تطبيق أحكام هذا القانون الاداة المعدة لنقل الأشخاص أو البضائع بين مستويين أو أكثر في اتجاه رأسي بواسطة صاعدة تعمل بأجهزة كهربائية .

ولا يعتبر من المصاعد الأوناش والمصاعد المؤقتة التي تتركب بالمباني الجاري انشاؤها لنقل مواد البناء مادامت لا تستعمل لنقل الأشخاص .

مادة ٢ - لا تسرى أحكام هذا القانون على المصاعد بمنشآت القوات المسلحة وغيرها من المنشآت ذات الطبيعة الخاصة ويصدر بتحديدتها قرار من وزير الاسكان والتعمير

مادة ٣ - لا يجوز تركيب مصعد الا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بالمجلس اعلى ووفقا للمواصفات والاشتراطات الفنية التي يصدر بها قرار من وزير الاسكان والتعمير .

ويقدم طلب الترخيص بالتركيب من مالك المبنى أو من يمثله قانونا إلى الجهة المختصة بالمجلس اعلى ويعطى الطالب ابصلا بالاستلام وتلتزم هذه الجهة بأن تبت في الطلب وتخطر الطالب بقرارها خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا .

(١) الجريدة الرسمية في ٢٥ يولية سنة ١٩٧٤ العدد ٢٠ (تابع).

فإذا لم تقم الجهة المذكورة باخطار الطالب بقرارها خلال المدة المشار إليها جاز له أن يقوم بتركيب المصعد بعد انقضاء عشرة أيام على انذاره الجهة المشار إليها بكتاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول دون الرد بذات الطريقة على طلبه .

مادة ٤ - لا يجوز تشغيل مصعد إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بالمجلس الأعلى وبعد التأمين بقيمة غير محدودة عن حوادث المصعد بما يغطي المسؤولية المدنية عن الاضرار التي تقع للغير عن مدة الترخيص .

ويقدم طلب الترخيص بتشغيل المصعد من المالك أو من يمثله قانونا إلى الجهة المذكورة ويعطى الطالب ايضالا بالاستلام .

ويجب أن يصدر القرار بقبول الطلب أو بتعديله أو برفضه خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسببا وأن يعتمد من رئيس مجلس المدينة أو رئيس الحى المختص ويعتبر انقضاء هذه المدة دون رد بمثابة قرار برفض الطلب .

مادة ٥ - يسرى ترخيص التشغيل لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة مماثلة وتقوم الجهة المختصة بالمجلس الأعلى بالتفتيش الدورى للتحقق من استمرار صلاحية المصعد للتشغيل .

مادة ٦ - لا يجوز إجراء أى تعديل فى المصعد إلا بعد الحصول على ترخيص من الجهة المختصة وبعد مراعاة الشروط الفنية التى يصدر بها قرار من وزير الاسكان والتعمير .

ويقصد بالتعديل أى تغيير يخالف الأوضاع والشروط والمواصفات الواردة فى الترخيص بتشغيل المصعد .

ويسرى على طلب الترخيص بالتعديل والبت فيه الأحكام المبينة فى المادة (٤) فى شأن الترخيص بالتشغيل .

وإذا أجرى أى تعديل فى المصعد أثناء سريان الترخيص
بالمخالفة للأوضاع والمواصفات التى صدر على أساسها أو تبين للجهة
المختصة بالمجلس المحلى عدم صلاحية المصعد ، كان لها أن تكلف
مالك المبنى أو من يمثله قانونا بإجراء ما يلزم ليكون المصعد متفقا
مع الترخيص وصالحا للتشغيل .

مادة ٧ - للجهة المختصة أن تحدد للمالك أو من يمثله أجلا ينفذ
خلاله الأعمال المطلوبة فإذا انقضى هذا الأجل دون أن يقوم بها ،
كان لهذه الجهة عند الضرورة أن تكلف إحدى المنشآت المرخص لها
فى أعمال المصاعد طبقا لأحكام هذا القانون بإجرائها على حساب
المالك ، وتحصل تكاليف هذه الأعمال بطريق الحجز الإدارى .

ومع عدم الإخلال بمسئولية المالك قبل المستأجر يكون للجهة
المختصة - عند الضرورة - إيقاف تشغيل المصعد لحين اتمام الأعمال
المطلوبة .

مادة ٨ - لصاحب الشأن أن يتظلم من القرارات التى تصدرها
الجهة المختصة بالمجلس المحلى طبقا لأحكام المواد السابقة .

ويقدم التظلم إلى المحافظ المختص خلال ثلاثين يوما من تاريخ
الاخطار بهذه القرارات أو من تاريخ اعتبار الطلب مرفوضا ويجب
أن يبت فى التظلم خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، ويكون
قراره فى ذلك نهائيا .

مادة ٩ - على المالك أن يتعاقد مع إحدى المنشآت المرخص لها
بأعمال المصاعد طبقا لأحكام هذا القانون للقيام بأعمال الإصلاح
والصيانة الدورية .

وعليه ان يحدد عاملا واحدا على الأقل توافق عليه وتتولى
تدريبه المنشأة المتعاقد معها على الإصلاح والصيانة ليقوم بمراقبة
تشغيل المصعد أو مجموعة من المصاعد تفتح على ردهة واحدة .

مادة ١٠- يجب على المالك أو العامل الذى يعهد إليه بمراقبة تشغيل المصعد أن يبلغ المنشأة المتعاقد معها على الاصلاح والصيانة عن كل عطل يحدث بالمصعد فور وقوعه .

ويجب أن يثبت هذا البلاغ وساعة وتاريخ وروده فى سجل يعد لذلك بالمنشأة المتعاقد معها .

مادة ١١- لا يجوز لأية منشأة مزاوله أعمال تركيب أو تعديل أو إصلاح أو صيانة المصاعد إلا بعد الحصول على ترخيص فى ذلك من الجهة الادارية التى يصدر بتحديدھا قرار من وزير الاسكان والتعمير .

ويسرى الترخيص لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى مماثلة .

مادة ١٢- يجب على المنشأة المتعاقد معها أن تقوم بأعمال الاصلاح والصيانة الدوريين بطريقة تضمن استمرار تشغيل المصعد بحالة منتظمة .

وعلى المنشأة أن ترسل مندوبها خلال فترة أقصاھا ٢٤ ساعة من وقت ابلاغھا بالعطل ليقوم بمعاينة المصعد واتمام اصلاح العطل إذا لم يجاوز نطاق العقد المبرم معها .

وإذا ثبت أن الاصلاحات اللازمة تجاوز نطاق العقد ، فعلى المنشأة أن تقدم للمالك مقايسة بهذه الاصلاحات خلال ٤٨ ساعة وعلى المالك أن يبادر إلى التعاقد معها أو مع غيرها من المنشآت المرخص لها فى أعمال المصاعد ، على تنفيذ هذه الاصلاحات فور استلامه المقايسة ، فإذا تراخى أو امتنع عن ذلك ، طبقت أحكام المادة (٧) من هذا القانون .

مادة ١٣- لمالك العقار أن يطلب إلى محكمة الأمور المستعجلة المختصة أن توزع بينه وبين المستأجرين ما تحمله من نفقات اصلاح

المصعد غير الدورية التي لا تتناسب مع ما يغله العقار ، ويكون للمحكمة أن توزع تلك النفقات بالنسبة التي تقدرها .

ويجوز بناء على طلب المستأجر وبمراعاة الاعتبارات التي تقدرها المحكمة أن تأمر بأداء نصيبه في النفقات المشار إليها مقسطة لمدة مناسبة .

مادة ١٤ - إذا فسخ العقد المبرم بين المالك والمنشأة المرخص لها بأعمال المصاعد أو انقضى لأي سبب ، وجب على المنشأة أن تقوم باخطار المجلس الأعلى المختص بذلك ، فإذا كان السبب ليس راجعاً إليها وجب على المالك أن يتعاقد فوراً مع منشأة أخرى ، أما إذا كان ذلك بسبب راجع إليها وجب عليها أن تستمر في تنفيذ العقد على أن يقوم المالك بالتعاقد مع منشأة أخرى في موعد لا يجاوز ثلاثين يوماً من تاريخ اخطاره بالفسخ أو الانقضاء .

مادة ١٥ - تفرض رسوم على التراخيص المنصوص عليها في هذا القانون على النحو الآتي :

١ - ١٢٥ مليماً رسم نظر عن كل طلب تركيب مصعد أو تشغيل مصعد قائم .

٢ - عشرة جنيهات للترخيص بتشغيل مصعد جديد وجنيهاً لتشغيل مصعد قائم .

٣ - جنيه واحد لتجديد ترخيص تشغيل مصعد .

٤ - خمسون جنيهاً للترخيص بمزاولة أعمال المصاعد .

٥ - خمسة وعشرون جنيهاً لتجديد ترخيص مزاولة أعمال المصاعد .

مادة ١٦ - تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار من وزير الإسكان والتعمير وتتضمن على الأخص الأحكام الآتية :

- ١ - شروط ومواصفات تركيب المصاعد وتعديلها وتشغيلها.
- ٢ - الاجراءات والبيانات اللازمة للموافقة على التركيب والترخيص فى التشغيل والتعديل .
- ٣ - الشروط اللازم توافرها فى المنشأة للترخيص لها فى مزاوله أعمال المصاعد وتحديد شروط وأساليب تدريب العاملين فيها والنشر عن أسعارها.
- ٤ - إجراءات وشروط منح الترخيص للمنشأة وتجديده والغائه
- ٥ - الواجبات التى يلتزم بها المالك والمنشأة لتنفيذ احكام القانون .
- ٦ - واجبات العامل المجهود إليه مراقبة تشغيل المصعد أو المصاعد .
- ٧ - الأعمال التى تدخل فى نطاق الاصلاح والصيانة الدوريين

مادة ١٧- على ملاك المباني التى بها مصاعد استيفاء الاشتراطات اللازمة وتقديم طلب الترخيص بتشغيل هذه المصاعد وفقا لهذا القانون ، وذلك خلال سنة من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

وعلى المنشأة التى تزاول أعمال هذه المصاعد وقت العمل بهذا القانون القيام باستيفاء الاشتراطات التى يتطلبها الترخيص فى هذه الأعمال وتقديم طلبات الترخيص خلال ستة أشهر من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية .

مادة ١٨- يعاقب كل من يقوم بتركيب مصعد أو تشغيله أو إجراء تعديل فيه باخالفه لأحكام المواد ٣ ، ٤ ، ٦ من هذا القانون بغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز مائتى جنيه .

ويعاقب على كل مخالفة لأحكام المادتين ١٠ فقرة أولى و ١٢ بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز خمسين جنيها .
ويعاقب بغرامة لا تجاوز عشرة جنيهات على كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات الأخرى المنفذة لأحكامه .

ويكون صاحب المنشأة المرخص لها في مزاولة أعمال المصاعد أو المجهود إليه بإدارتها مسئولاً عما يقع منها أو من أحد العاملين فيها من مخالفة لأحكام هذا القانون أو لائحته التنفيذية أو القرارات المنفذة لأحكامه ، ويعاقب بالغرامة المقررة عن هذه المخالفة.

كما تكون المنشأة مسئولة بالتضامن عن تنفيذ الغرامة التي يحكم بها على صاحب المنشأة أو المجهود إليه بإدارتها أو أحد العاملين فيها .

مادة ١٩ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويبلغى كل نص يخالف أحكامه .

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها.

صدر بمراسلة الجمهورية في ٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٢٥ يولية سنة ١٩٧٤)

ملاحظات وأحكام:

أهم القيود والأوصاف:

- جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ١٨/١ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٧٤ .

ركب مصعد قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة .

- جنحة بالمواد ١ ، ٤ ، ١٨/١ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٧٤ .

شغل مصعد قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة .

- جنحة بالمواد ١ ، ٦ ، ١٨/١ من القانون ٧٨ لسنة ١٩٧٤ .

أجرى تعديل فى المصعد قبل الحصول على ترخيص من
الجهة المختصة .

العقوبة،

على كل وصف من الأوصاف السابقة هى الغرامة التى لا تقل
عن خمسين جنيها ولا تجاوز مائتى جنيه .

١٢٨ - مصحف شريف

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٨٥

بشأن تنظيم طبع المصحف الشريف
والأحاديث النبوية^(١)

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

يختص مجمع البحوث الإسلامية دون غيره بالاشراف على طبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول المصحف الشريف وتسجيله للتداول والأحاديث النبوية وفقا لما تقرره اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن اعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها .

ويختص الأمين العام لمجمع البحوث الإسلامية أو من ينوب عنه بالترخيص لدور الطبع والنشر وللأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها بطبع ونشر وتوزيع وعرض وتداول والتسجيل للتداول لكل ما تقدم أو بعضه وفقا للقواعد والشروط التي يصدر بها قرار من شيخ الأزهر . ويستثنى من شرط الحصول على الترخيص المشار إليه ما تقوم به وزارة الأوقاف من طبع ونشر وتسجيل وتوزيع وتداول المصحف الشريف والأحاديث النبوية ويتولى وزير الأوقاف أو من ينييه اصدار الترخيص .

(١) الجريدة الرسمية العدد ٢٧ تابع في ١٩٨٥/٧/٤ .

(المادة الثانية)

يعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه كل من قام بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المطبوعات أو تداول التسجيلات المشار إليها في المادة السابقة بدون ترخيص أو باخلافه لشروطه ولو تم الطبع أو التسجيل في الخارج .

وتكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ومثلئ الغرامة في حالة العودة .

ويعاقب بالأشغال الشاقة المؤقتة وبغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه كل من حرف عمدا نصا في القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأية وسيلة كانت .
وتكون العقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ومثلئ الغرامة في حالة العود .

ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ أى من هذه العقوبات .
ويكون للعاملين اأختصاصين بأدارات مجمع البحوث الإسلامية الذين يصدر بتحديدهم قرار من وزير العدل بالاتفاق مع شيخ الأزهر ، صفة مأمورى الضبط القضائى فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون .

(المادة الثالثة)

يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ نشره .
يصمم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .
صدر برئاسة الجمهورية فى ١٦ شوال سنة ١٤٠٥ (٣ يولية سنة ١٩٨٥) .

ملاحظات وأحكام :

أهم القيود والأوصاف :

جناية بالمادتين ١ ، ١/٢ من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ .

قام بطبع أو نشر أو توزيع أو عرض أو تداول المطبوعات الخاصة بالمصحف الشريف أو الأحاديث النبوية دون ترخيص أو بالتخالف لشروط الترخيص .

العقوبة :

السجن وغرامة لا تقل عن ثلاثة آلاف جنيه ولا تجاوز عشرة آلاف جنيه .

في حالة العود بالنسبة للوظف السابق تكون العقوبة السجن مدة لا تقل عن خمس سنوات ومثلى الغرامة .

جناية بالمادتين ١ ، ١/٢ ، ٣ من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٥ .

حرف عمدا نصا في القرآن الكريم عند طباعته أو تسجيله بأية وسيلة كانت .

العقوبة :

الأشغال الشاقة المؤقتة وغرامة لا تقل عن عشرة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرين ألف جنيه .

ملحوظة :

لا يجوز الحكم بوقف تنفيذ أى من العقوبات السالفة .

١٢٩- مصانع وورش ومحلات تجارية لصنع
أو إصلاح أو بيع أو تشغيل المحركات الحرارية
ذات الأشعال الكهربائي أو أصحاب الأماكن
التي تستخدم فيها تلك المحركات
القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٠

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت .

وعلى القانون رقم ٤١٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن السيارات
وقواعد المرور .

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٧١٧ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم
إذاعة الجمهورية العربية المتحدة .

وبناء على ما ارتاه مجلس الدولة .

قرر القانون الآتي :

مادة ١- يجب على أصحاب المصانع والورش والمحلات التجارية
القائمة على صنع أو إصلاح أو بيع أو تشغيل المحركات الحرارية
ذات الأشعال الكهربائي وكذلك أصحاب الأماكن التي تستخدم
فيها تلك المحركات ، أن يقوموا بتزويد هذه المحركات بأجهزة
معتمدة ممانعة للطفيليات الكهربائية خلال ستة أشهر من تاريخ
العمل بهذا القانون .

مادة ٢- على حائزي المحركات المشار إليها في المادة الأولى
والسيارات التي تستعمل هذه المحركات أن يقوموا خلال ثلاثة أشهر
من تاريخ العمل بهذا القانون بتزويدها بالأجهزة المعتمدة الممانعة
للطفيليات الكهربائية .

مادة ٣- يجب أن تتوفر في الأجهزة المانعة للطفليات الكهربائية الخواص المانعة والتي تعتمد عليها اللجنة المختصة في نطاق الذبذبات الآتية :

٦٨/٤١ - ٨٧,٥ - ١٠٠ - ١٧٦ - ٢١٦ ميكاسكل .

على ألا تتعدى قيمة الإشعاع الناتج عن الحركات المشار إليها في المادة الأولى ٣٠ ميكروفولت في المتر الواحد وذلك طبقاً للقواعد والأوضاع الفنية التي يصدر بها قرار من الوزير المختص بشئون الإذاعة والتليفزيون .

مادة ٤- تشكل لجنة فنية بقرار من الوزير المختص بشئون الإذاعة والتليفزيون تختص باعتماد الأجهزة اللازمة المضادة للطفليات الكهربائية ويختار أعضاؤها من الوزارات والهيئات التي تنصل أعمالها بذلك وتمثل فيها الجهات المشغلة بشئون الصناعة والتجارة .

مادة ٥- تحدد المعامل الفنية التي تتولى قياس الإشعاع الصادر من الحركات والسيارات التي تنطبق عليها المادة الأولى بالاتفاق بين الوزير المختص لشئون الإذاعة ووزير المواصلات ووزير التربية والتعليم . كما تتفق هيئة الإذاعة مع الجهة التي تمنح تراخيص تلك السيارات على مواعيد إجراء هذه الاختبارات على السيارات وإعتماد أجهزة منع الطفليات الكهربائية.

مادة ٦- يسرى هذا القانون على الحركات الحرارية ذات الإشعاع الكهربائي عدا محركات الطائرات.

مادة ٧- كل من يخالف أحكام المادتين الثانية والثالثة من هذا القانون يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات أو مائة ليرة ولا تزيد على مائة جنيه ، أو ألف ليرة فضلاً عن جواز مصادرة الجهاز موضوع المخالفة.

مادة ٨- على الوزير المختص بشئون الإذاعة إصدار القرارات واللوائح اللازمة لتنفيذ هذا القانون .

مادة ٩- ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليمي الجمهورية .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ ذى القعدة سنة ١٣٧٩ (١٥ مايو سنة ١٩٦٠) .

أهم القيود والأوصاف:

تقيد مخالفة بالمواد ١ ، ٢ ، ٦ ، ٧ من ق

حاز محركات ذات إشعال كهربائي أو سيارة تستعمل هذه المحركات ولم يتم تزويدها بالأجهزة المعتمدة المانعة للطفيليات الكهربائية .

العقوبة:

غرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على مائة جنيه ويجوز مصادرة الجهاز موضوع المخالفة .

١٣٠- مصنفات فنية

القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ (١)

المعدل بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ (٢)

بشأن الرقابة على المصنفات الفنية

باسم الأمة :

مجلس الوزراء

بعد الإطلاع على الإعلان الدستوري الصادر في ١٠ فبراير
سنة ١٩٥٣ ، وعلى القرار الصادر في ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤
بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية .
وعلى ما ارتآه مجلس الدولة .
وبناء على ما عرضه وزير الارشاد القومي .

أصدر القانون الآتي :

مادة ١- (٣) تخضع للرقابة المصنفات السمعية والسمعية
البصرية ، سواء كان أداؤها مباشرا ، أو كانت مثبته ، أو مسجلة
على أشرطة ، أو اسطوانات ، أو أى وسيلة من وسائل التقنية
الأخرى ، وذلك بقصد حماية النظام العام والآداب ومصالح الدولة
العليا .

مادة ٢- (٤) لا يجوز بغير ترخيص من وزارة الثقافة ، القيام
بأى عمل من الأعمال الآتية ، ويكون متعلقا بالمصنفات السمعية
والسمعية البصرية .

(١) الوقائع المصرية في ٣ سبتمبر سنة ١٩٥٥ - العدد ٦٧ مكرر (د) .

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٢٣ تابع في ٤/٦/١٩٩٢ .

(٣)، (٤) مستبدلتان بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

أولاً : تصويرها أو تسجيلها أو نسخها أو تحويلها بقصد الاستغلال .

ثانياً : أداؤها أو عرضها أو إذاعتها فى مكان عام .
وتحدد شروط وأوضاع المكان العام المشار إليه آنفاً بقرار من رئيس مجلس الوزراء .

ثالثاً : توزيعها أو تاجيرها أو تداولها أو بيعها أو عرضها للبيع .

مادة ٢ - ملغاه (١) .

مادة ٤ ، (٢)

تبين اللائحة التنفيذية الجهة المختصة بإصدار الترخيص وشروطه وإجراءاته ومدة سريانه ، والجهات التى يعمل فيها بالترخيص . والدولة التى يسرى فيها .

ويصدر قرار البت فى طلب الترخيص خلال شهر ، عدا ما ورد فى البند أولاً من المادة ٢ من هذا القانون فيصدر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ استيفاء مسوغاته ، ويعتبر الترخيص ممنوحاً إذا لم يصدر القرار خلال هذه المدد . ويجب أن يكون قرار الرفض مسبباً .

مادة ٥ - يسرى الترخيص لمدة سنة من تاريخ صدوره بالنسبة إلى التصوير أو التسجيل ولمدة عشر سنوات بالنسبة إلى العرض أو التأدية أو الإذاعة ويجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تحدد الجهات التى يعمل فيها بالترخيص ولمدة شهر بالنسبة إلى التصدير ولا يسرى إلا بالنسبة للدولة أو الدول المينة فيه .

(١) ملغاه بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) مستبدلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

مادة ٦- يجوز لذوى الشأن أن يتقدموا بطلب لتجديد الترخيص لمدة أخرى قبل انتهاء المدة المحددة فى المادة السابقة بثلاثين يوما على الأقل ويجب على السلطة القائمة على الرقابة أن تفصل فى هذا الطلب قبل نهاية مدة الترخيص بخمسة عشر يوما والا اعتبر الترخيص مجددا لمدة أخرى مساوية لمدته السابقة .

مادة ٧- لا يجوز للمرخص له :

أولا : - إجراء أى تعديل أو تحريف أو إضافة أو حذف بالمصنف المرخص به .

ثانيا : - استعمال ما قررت السلطة القائمة على الرقابة استبعاده من المصنف المرخص به ، فى الدعاية له .

مادة ٨- يجب على المرخص له :

أولا : أن يذكر رقم وتاريخ الترخيص فى جميع الاعلانات التى تصدر عن المصنف المرخص به .

ثانيا : - أن يطبع ترخيص عرض الأشرطة السينمائية على شريط خاص لا يقل طوله عن خمسة أمتار للأشرطة مقاس ٣٥ مم إذا زاد وزنها على ١٠ ك.ج أو على مترين بالنسبة لجميع المقاسات والأوزان الأخرى

ثالثا : أن يطبع على الأشرطة السمعية والسمعية البصرية رقم وتاريخ الترخيص بالمعرض فى مكان ظاهر منها .^(١)

رابعا : أن يطبع رقم وتاريخ الترخيص مع إسم المصنف السمعى على الإسطبنة ذاتها أو الجسم الملقوف عليه الشريط .^(٢)

خامسا : أن يعرض شريط الترخيص بمعرض الأشرطة السينمائية قبل عرض اسم الفيلم مباشرة .

(١) ، (٢) البندان ثالثا ورابعا مستبدلان بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

مادة ٨ (مكرراً) - (١) يصدر وزير الثقافة قراراً بتنظيم الإعلانات التجارية التي تتضمنها المصنفات السمعية والسمعية البصرية وتحديد نوعها ومكانها ومدتها بحيث لا تتخلل بمستوى المصنف الفني .

مادة ٩ - يجوز للسلطة القائمة على الرقابة أن تسحب بقرار مسبب الترخيص السابق إصداره وفي أي وقت إذا طرأت ظروف جديدة تستدعي ذلك ولها في هذه الحالة إعادة الترخيص بالمصنف بعد إجراء ما تراه من حذف أو إضافة أو تعديل دون تحصيل رسوم .

مادة ١٠ - تفرض رسوم على كل ما يخضع للرقابة طبقاً لأحكام هذا القانون ويصدر قرار من وزير الثقافة بالاتفاق مع وزير المالية والاقتصاد بتحديد الرسوم المستحقة عن فحص المصنف المطلوب الترخيص به وعن منح الترخيص وعن تجديده .

مادة ١١ - (٢) تعفى الجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الإدارة المحلية من الرسوم المقررة على مصنفات خاضعة لأحكام هذا القانون .

مادة ١٢ - (٣) يجوز التظلم من القرارات المتعلقة برفض الترخيص أو تجديده أو سحبه إلى لجنة يصدر قرار من وزير الثقافة بتشكيلها من :

١ - أحد نواب رئيس مجلس الدولة يختاره المجلس . رئيساً

٢ - ممثل للهيئة العامة للإستعلامات من الدرجة

العالية على الأقل .

٣ - ممثل للمجلس الأعلى للثقافة .

٤ - ممثل لأكاديمية الفنون بدرجة أستاذ على الأقل .

عضوا

٥ - ممثل لمجلس النقابة التابع لها نوع

المصنف المتظلم فيه .

عضوا

(١) مضافة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) ، (٣) مسجلتان بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

مادة ١٢- يرفع التظلم إلى اللجنة مبينا فيه موضوع القرار المتظلم منه وأسباب التظلم في مدى أسبوع على الأكثر من تاريخ ابلاغ المتظلم بالقرار بكتاب موصى عليه مشفوعا بالمستندات والأدلة المؤيدة لوجهة نظره وبالإيصال الدال على دفع مبلغ التأمين الذى يحدد بقرار يصدره وزير الثقافة ويرد هذا المبلغ إذا صدر قرار اللجنة بالموافقة على جميع طلبات المتظلم ويجوز أن يحضر المتظلم اجتماعات اللجنة أو ينيب عنه محاميا فى ذلك أو أن يقدم لها مذكرات مكتوبة .

ويجوز للجنة أن تستدعى من تشاء من موظفى السلطة القائمة على الرقابة لمناقشتهم فى موضوع التظلم أو أن تكلف خبيرا بوضع تقرير على نفقة المتظلم ويجب عليه فى هذه الحالة أن يودع مبلغا تحده اللجنة بخزينة مصلحة الاستعلامات بصفة تأمين لاتعاب الخبير ولا تلزم بما يرد فى تقريره .

مادة ١٤- يجب على اللجنة أن تفصل فى موضوع التظلم خلال ثلاثين يوما على الأكثر من تاريخ ورود التظلم إليها وتصدر قراراتها بالأغلبية وتكون قراراتها نهائية وتبلغ أصحاب الشأن بكتاب موصى عليه .

مادة ١٥- ^(١) يعاقب كل من خالف أحكام المادة ٢ من هذا القانون بالحبس مدة لا تزيد على سنتين وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه ، أو بإحدى هاتين العقوبتين ، ولا يجوز وقف تنفيذ عقوبة الغرامة .

مادة ١٦- ^(٢) يعاقب على مخالفة أحكام المواد ٧ و ٨ و ٨ مكررا ، ١٨ مكررا بالحبس مدة لا تزيد على سنة وبغرامة لا تقل عن ألف جنيه ولا تزيد على ألفى جنيه ، أو بإحدى هاتين

(١) ، (٢) مستبدلتان بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

المعقوبتين ويترتب على الحكم بالإدانة مخالفة أحكام المادة ٨
إعتبار الترخيص ملغياً.

مادة ١٧ - يجوز في الأحوال المنصوص عليها في المادتين
السابقتين الحكم بغلق المكان العام مدة لا تقل عن أسبوع ولا تزيد
على شهر ومصادرة الأدوات والأجهزة والآلات التي استعملت في
ارتكاب المخالفة .

ويجوز بعد إثبات المخالفة وتحرير المحضر اللازم وقف التصوير
أو التسجيل أو العرض أو التادية أو الإذاعة أو البيع بالطريق
الإداري مع ضبط موضوع المخالفة وترفع الدعوى في هذه الحالة إلى
محكمة المواد الجزئية الواقع في دائرتها المكان العام خلال أسبوع
على الأكثر من تاريخ الوقف وفصل فيها على وجه السرعة .

مادة ١٨ - (١) ألغيت .

مادة ١٨ مكرر - (٢) على جميع الجهات التي ماوست قبل نفاذ
هذا القانون من الأعمال المبينة بالمادة (٢) منه ، أن تصحح
أوضاعها وفقاً لأحكامه .

ويصدر وزير الثقافة جدولاً بالمراحل الزمنية لتصحيح هذه
الأوضاع في مدة لا تتجاوز سنة .

مادة ١٩ - (٣) يصدر وزير العدل بالإتفاق مع وزير الثقافة قراراً
يحدد الموظفين المنوط بهم تنفيذ أحكام هذا القانون ، وتكون لهم
صفة مأموري الضبط القضائي .

(١) ملغاه بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٢) مضافة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

(٣) مستبدلة بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢ .

مادة ٢٠ - تفصل السلطة القائمة على الرقابة فى طلبات الترخيص أو تجديد الترخيص التى تقدم إليها عن مصنفات لم تكن خاضعة قبلا للرقابة أو رخص بها من الجهات المختصة قبل صدور هذا القانون خلال ستة شهور من تاريخ نفاذه ، ويجوز خلال هذه المدة عرض هذه المصنفات أو تأديتها أو إذاعتها أو عرضها للبيع أو بيعها ما لم تصدر السلطة القائمة للرقابة قرارا يحرم ذلك بالنسبة لها وفى هذه الحالة يجب أن يوقف العرض فى التادية أو الإذاعة أو البيع فوراً إلى أن يبت فى طلب الترخيص .

مادة ٢١ - يلغى كل حكم يخالف هذا القانون .

مادة ٢٢ - على الوزراء تنفيذ هذا القانون كل فيما يخصه ولوزير الثقافة اصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

ويعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

(صدر بديوان الرئاسة فى ١٣ احرم سنة ١٣٧٥) (٣١)
أغسطس سنة ١٩٥٥) .

ملاحظات وأحكام :

أحكام القضاء :

جريمة حيازة أفلام فيديو منافية للآداب العامة وتأجيرها ونسخها وبيعها للغير عمدية .

القصد الجنائى فيها يقتضى تعمد إقتراف الفعل ونتيجته وهى إيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه .

لما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى ومؤدى أقوال ضابط الواقعة بما محصله أن رئيس قسم حماية الآداب وردت إليه معلومات بأن المتهم يحوز أفلام فيديو منافية للآداب العامة ويقوم بتأجيرها ونسخها وبيعها للغير فأذنت

له النيابة العامة فى ضبط ما يحوزه من تلك المصنفات وأدوات نسخها وإذ إنتقل لتنفيذ الإذن لم يجد المتهم فى مسكنه فبادر بتفتيش السكن فى حضور أقارب المتهم فعثر على شريطى فيديو بهما أفلام لممارسات جنسية ، وهذا الذى أورده الحكم لا تتحقق به أركان الجريمة التى دانه بها كما هى معرفة به فى القانون ذلك أنها من الجرائم العمدية التى يقتضى القصد الجنائى فيها تعتمد اقتراف الفعل وهو تمكين الغير من الإطلاع عليها ويقتضى فوق ذلك تعتمد النتيجة وهى إيقاظ شهوات الجمهور وإثارة غرائزه ، فهذا هو باعث العقاب وهو الحد المشروع لتطبيق النص الذى لا يصح تجاوزه ماساً بالمبادئ الأساسية المقررة لحرمة المنازل وللحرية الشخصية .

(الطعن ١٧٧٥٩ لسنة ٦٤ ق - جلسة ٢٠٠٠/٣/٢٥ لم ينشر بعد)

تسجيل المسرحيات أو الأغانى أو مايمثلها بقصد الإستقلال وبيع الأشرطة الصوتية أو الإسطوانات أو مايمثلها أو عرضها للبيع . محظور بغير ترخيص من الجهة المختصة . المادة الثانية من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

تضمن الترخيص بتسجيل المصنفات الفنية . الترخيص ببيعها دون حاجة الى استصدار ترخيص مستقل بالبيع . المادة الثالثة من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر . خطأ فى تطبيق القانون . يوجب نقضه فى هذه التهمة وما ارتبط بها من تهم أخرى .

حجب الخطأ القانونى الحكم عن تمحيص دفاع الطاعن . وجوب أن يكون مع النقض الإعادة .

(الطعن ٥٣٦١ لسنة ٥٥ ق - جلسة ١٩٩٠/٣/١١ س ٤١ ص ٥١٥)

تصوير الأشرطة السينمائية وتسجيل المسرحيات أو الأغاني أو المنولوجات أو ما يماثلها بقصد الإستغلال . حظر القيام بها قبل الحصول على ترخيص من الجهة المختصة بالرقابة على المصنفات الفنية . المادة ٢ من القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ .

خروج هذه الأعمال عن نطاق الحظر إذا حصلت بغير قصد الإستغلال .

عدم استظهار الحكم القصد من الحيازة والتعرض لدفاع الطاعن الجمهورى بأن الحيازة للإستعمال الشخصى . قصور .

(طعن ١٥٤٣٨ لسنة ٥٩ق - جلسة ١٥ / ١١ / ١٩٩٠ ص ٤١ ص ١٠٢٠)

- لما كان قانون حماية حق المؤلف الصادر بالقانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ يقرر بمقتضى مادته الأولى الحماية لصالح مؤلفى المصنفات المستقرة/فى الآداب والفنون والعلوم ، ويبين من البند ثانيا من المادة السادسة أن حق المؤلف فى استغلال مصنفه يتضمن نقل المصنف إلى الجمهور بطريقة غير مباشرة بنسخ صور منه تكون فى متناول الجمهور ويتم هذا بصفة خاصة عن طريق الطباعة أو الرسم أو الحفر أو التصوير الفوتوغرافى أو الصب فى قوالب أو بأية طريقة أخرى من طرق الفنون التخطيطية أو المجسمة أو عن طريق النشر الفوتوغرافى أو السينمائى ويجيز بالفقرة الأولى من المادة ٣٧ منه وللمؤلف أن ينقل إلى الغير الحق فى مباشرة حقوق الاستغلال المنصوص عليها فى المواد ٥ (فقرة ١) و ٦ و ٧ (فقرة ١) . وكان القصد الجنائى فى جريمة تقليد مصنف منشور بالخارج التى دين الطاعن بها ، يقتضى علم الجانى وقت ارتكاب الجريمة علما يقينيا بتوافر أركانها ، فإذا ما نازع المتهم فى توافر هذا القصد ، كان لزاما على المحكمة استظهاره استظهارا كافيا ، واذا كان القانون يجيز للمؤلف نقل حقه فى الاستغلال إلى الغير ، وكان الطاعن

قد جادل في قيام ذلك القصد، قائلاً باعتقاده صحة ما قرره له المتهم السادس أن مؤسسته هي ممثلة لدار النشر المدعية بالحقوق المدنية ، وأنه طلب إليه مباشرة العمل على مسئولية ذلك المتهم، فإن قول الحكم للتدليل على توافر القصد الجنائي لدى الطاعن «أن القصد الجنائي متوافر بما قرره المتهمون الأول - الطاعن وباقي المتهمين - من علمهم بأن تلك الكتب خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وإن عللوا أقوالهم بطبعها على القول بأنهم اعتقدوا في صحة ما قرره المتهم السادس من أن مؤسسة الوطن العربي السعودي تمثل دار النشر التي تحتكر تلك المؤلفات وهذا الدفاع من جانبهم هو من قبيل دفع الاتهام عنهم إذ لا يتأتى من القائمين بعمليات الطبع وهي مهمتهم الاستناد إلى مجرد قول لا يعززه دليل للقيام بطبع كتب ثابت على النسخ التي قاموا بطبع مثيلها أنها خاصة بدار النشر المدعية بالحقوق المدنية وبأنها طبعت في هونغ كونغ» . لا يكفي لتوافره وقد كان على المحكمة تحقيق ذلك الدفاع بلوغاً لغاية الأمر فيه ، هذا إلى أن ما أورده الحكم من أنه ثابت على المصنف طبعه في هونغ كونغ ، لا يجدى في توافر القصد، إزاء ما هو ثابت بالحكم نفسه من أن الفعل مشار الاتهام قد تم بطريق التصوير وليس بطريق الطباعة .

(الطعن ١٠٦٨ لسنة ٤٦ق - جلسة ١٩٧٧/١/٣٠ س ٢٨ ص ١٤٤)
أهم القيود والأوصاف،

جنحة بالمواد ١ ، ٢ (أولاً) ، ١٥ ، ١٧ ، ٢١ من
القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ :

صور شريطاً سينمائياً بقصد الإستغلال بدون ترخيص لذلك
من الجهة المختصة .

جئحة بالمواد ١ ، ٢ (ثانيا) ، ١٥ .

قام بعرض مسرحية أو أغنية أو منلوج - أو ما يماثلها -
سبق تسجيلها بقصد الإستغلال وذلك بدون ترخيص .

جئحة بالمواد ١ ، ٢ (ثالثا) ، ١٥ ،

قام بتوزيع مصنف من المصنفات السابقة بدون ترخيص .

أجر مصنفا من المصنفات السابقة بدون ترخيص .

العقوبة:

الحبس مدة لا تزيد على سنتين وغرامة لا تقل عن خمسة
آلاف جنيه ولا تزيد على عشرة آلاف جنيه أو بإحدى هاتين
العقوبتين ولا يجوز وقف عقوبة الغرامة .

جئحة بالمواد ١ ، ٢ (أولا) ، ١٦ ، ١٧ ، من القانون

٤٣٠ لسنة ١٩٥٥ :

قام بتسجيل مسرحية - أو أغنية أو منلوج أو ما يماثلها
بقصد الإستغلال بدون ترخيص من الجهة المختصة .

١٣١ - مطبوعات
المرسوم بقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٣١
بشأن المطبوعات^(١)
(بعد الديباجة)

٢ - تعريف الاصطلاحات :

مادة ١ - فى تطبيق هذا القانون يقصد بكلمة "مطبوعات" كل
الكتابات أو الرسوم أو القطع الموسيقية أو الصور الشمسية أو غير
ذلك من وسائل التمثيل متى نقلت بالطرق الميكانيكية أو الكيميائية أو
غيرها فأصبحت بذلك قابلة للتداول .

ويقصد بكلمة "التداول" بيع المطبوعات وعرضها للبيع أو توزيعها أو
إصاقها بالجدران أو عرضها فى شبابيك المحلات أو أى عمل آخر
يجعلها بوجه من الوجوه فى متناول عدد الأشخاص .

ويقصد بكلمة "جريدة" كل مطبوع يصدر باسم واحد بصفة دورية فى
مواعيد منظمة أو غير منظمة .

ويقصد بكلمة (الطابع) صاحب المطبعة .

ومع ذلك فإذا كان صاحب المطبعة قد أجرها إلى شخص آخر
فأصبح ذلك الشخص هو المستعمل لها فعلا فكلمة (الطابع)
تتصرف إلى المستأجر .

ويقصد بكلمة (الناشر) الشخص الذى يتولى نشر أى مطبوع .

٢- فى الأحكام المتعلقة بالمطابع والمطبوعات على وجه العموم .

مادة ٢- يجب على كل طابع قبل فتحه مطبعة ان يقدم إخطاراً
كتابياً بذلك إلى المحافظة أو المديرية التى تقع المطبعة فى دائرتها .

(١) صدر فى ٢٧ فبراير ١٩٣٦

ويشتمل الإخطار على اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة الطابع مقر المطبعة واسمها .

ويجب تقديم إخطار جديد فى خلال ثمانية أيام عن كل تغيير فى البيانات المتقدمة .

مادة ٣- يجب على كل طابع قبل أن يتولى طبع جريدة أن يقدم أخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية .

مادة ٤- يجب أن يذكر بأول صفحة من أى مطبوع أو بآخر صفحة منه اسم الطابع وعنوانه واسم الناشر وعنوانه إن كان غير الطابع وكذا تاريخ الطبع .

مادة ٥ (١) - عند إصدار أى مطبوع يجب إيداع عشر نسخ منه فى المحافظة أو المديرية التى يقع الإصدار فى دائرتها . ويعطى إيصال عن هذا الإيداع .

مادة ٦ - لا تسرى أحكام المادتين الرابعة والخامسة على المطبوعات ذات الصفة الخاصة أو للتجارية .

مادة ٧- لا يجوز لأحد أن يتولى بيع أو توزيع مطبوعات فى الطريق العام أو فى أى محل عمومى آخر ولو كان ذلك بصفة عارضة أو مؤقتة الا بعد الحصول على رخصة بذلك من وزارة الداخلية .

مادة ٨ - لا يجوز لأحد أن يمارس مهنة مرتبطة بتداول مطبوعات فى الطريق العام أو أى محل عمومى آخر قبل أن يقيد اسمه فى المحافظة أو المديرية .

والشروط اللازمة للتصريح بهذا القيد تبين بقرار وزارى

(١) المادة (٥) محذلة بالقانون ٣٥٧ لسنة ١٩٥٦ .

مادة ٩ - يجوز محافظة على النظام العام أن تمنع مطبوعات صادرة في الخارج من الدخول والتداول في مصر ويكون هذا المنع بقرار خاص من مجلس الوزراء .

ويترتب على ذلك منع إعادة طبع هذه المطبوعات ونشرها وتداولها في داخل البلاد .^(١)

مادة ١٠ - يجوز لمجلس الوزراء أن يمنع أيضا من التداول في مصر المطبوعات المثيرة للشهوات وكذلك المطبوعات التي تتعرض للأديان تعرضا من شأنه تكدير السلم العام .

٢- في الأحكام الخاصة بالجرائد :

مادة ١١ - يجب أن يكون لكل جريدة رئيس تحرير مسئول يشرف إشرافا فعليا على كل محتوياتها أو جملة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم إشرافا فعليا على قسم معين من أقسامها .

مادة ١٢ - يجب أن يكون رؤساء التحرير أو المحررون المسئولون حائزين للصفات الآتية .

أولا : أن يكونوا مصريين إذا كانت الجريدة تنشر كلها أو بعضها باللغة العربية .

ثانيا : ألا تقل سنهم عن خمس وعشرين سنة ميلادية .

ثالثا : أن يكونوا كاملي الأهلية وحسنى السمعة .

رابعا : ألا يكون قد حكم عليهم لجناية من الجنايات العادية أو لسرقة أو إخفاء أشياء مسروقة أو نصب وخيانة أمانة أو غدر أو رشوة أو تغالس بالتدليس أو تزوير أو استعمال أوراق مزورة أو شهادة زور أو اغراء شهود أو هتك عرض أو اغراء قصر على البغاء أو انتهاك حرمة الآداب أو حسن الأخلاق أو تشرد لجنة ارتكبت للفرار من الخدمة العسكرية أو لشروع في ارتكاب جريمة مما ذكر متى كان الشروع منصوبا عليه في القانون .

(١) مضافة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ المنشور بالجريدة الرسمية العدد ٥١ في ١٩٨٣/١٢/٢٢ .

مادة ١٣ - يجب على كل من أراد أن يصدر جريدة أن يقدم إخطارا كتابيا بذلك إلى المحافظة أو المديرية التى يتبعها محل الإصدار .

ويشتمل الإخطار على البيانات الآتية :

أولا : اسم ولقب وجنسية ومحل إقامة صاحب الجريدة والمحرر أو المحررين المسؤولين والناشر أن وجد .

ثانيا : اسم الجريدة واللغة التى تنشر بها وطريقة إصدارها .

ثالثا : إذا كان للجريدة مطبعة خاصة وإلا فيبين اسم وعنوان المطبعة التى تطبع فيها الجريدة .

ويجب أن يوقع على الإخطار من صاحب الجريدة ومن رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين ومن الناشر إن وجد .

ويعطى إيصال عن هذا الإخطار .

مادة ١٤ - كل تغيير يطرأ على البيانات التى تضمنها الأخطار يجب اعلانه للمحافظة أو المديرية كتابة قبل حدوثه بثمانية أيام على الأقل الا اذا كان هذا التغيير طرأ على وجه غير متوقع ففى هذه الحالة يجب اعلانه فى ميعاد ثمانية أيام على الأكثر من تاريخ حدوثه .

مادة ١٥ - لضمان وفاء التزامات والمصاريف التى يحكم بها على رئيس التحرير أو المحررين المسؤولين أو صاحب الجريدة أو الناشر أو الطابع تطبيقا لأحكام البان الرابع عشر من الكتاب الثانى أو الباب السابع من الكتاب الثالث من قانون العقوبات الأهلى يجب على الموقعين على الأخطار المنصوص عليه فى المادة ١١ إما أن يودعوا فى ميعاد ثلاثة أيام من تاريخ الإخطار تامينا نقديا مقداره ٣٠٠ جنيه عن كل جريدة تصدر ثلاث مرات أو أكثر فى الأسبوع و ١٥٠ جنيه فى الأحوال الأخرى ولما أن يقدموا كفيلا يرتضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٦ - إذا نقض التأمين بسبب ما أخذ منه بمقتضى أحكام المادة السابقة وجب اكماله فى الخمسة الأيام التالية للإنذار يعلن بالطرق الإدارية إلى صاحب الشأن .

وإذا أصبح الكفيل غير مقتصر وجب أن يستبدل به بالكيفية المبينة آنفا كفيل آخر يرضيه المحافظ أو المدير .

مادة ١٧ - يجوز اصدار الجريدة فى اليوم الحادى والثلاثين من تاريخ الإخطار إلا اذا أعلن المحافظ أو المدير فى خلال هذه المدة مقمى الإخطار كتابة بالطرق الإدارية بمعارضته فى اصدار الجريدة لعدم توافر أحد الشروط المبينة فى المواد السابقة .

مادة ١٨ - اذا لم تظهر الجريدة فى بحر الثلاثة اشهر التالية لتاريخ الاخطار أو إذا لم تصدر بانتظام فى خلال ستة أشهر اعتبر الأخطار كأنه لم يكن ويكون اثبات عدم انتظام صدور الجريدة المشمل إليه فى الحالة الثانية بقرار من وزير الداخلية يعلن لصاحب الشأن .

مادة ١٩ - يجب بيان اسم صاحب الجريدة ورئيس تحريرها وكذا اسم ناشرها اذا وجد واسم المطبعة التى تطبع فيها اذا لم يكن لها مطبعة خاصة بها وذلك بشكل ظاهر على كل نسخة وفى أول صفحة منها .

وإذا لم يكن للجريدة رئيس تحرير وكان لها عدة محررين كل منهم مسئول عن قسم خاص مما ينشر فيها يجب بيان اسماء هؤلاء المحررين بالطريقة عينها مع تعيين القسم الذى يشرف عليه كل منهم .

مادة ٢٠ - بمجرد تدلول عدد من الجريدة أو ملحق لعدد يجب أن يسلم الى وزارة الداخلية ست نسخ مما نشر موقع عليها من رئيس للتحرير لو أحد المحررين المسئولين اذا كانت الجريدة تصدر فى القاهرة وإلى المحافظة أو المديرية إذا كانت للجريدة تصدر فى مدن أخرى .

ويسمى ليصال بهذا الإيداع .

مادة ٢١ - يجوز محافظة على النظام العام أن يمنع عدد معين من جريدة تصدر فى الخارج من الدخول والتداول فى مصر وذلك بقرار من وزير الداخلية .

مادة ٢٢ - (الفئفئ بالقانون رقم ٨٩ الصادر فى ١١ أكتوبر ١٩٣٧) .

مادة ٢٣ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج من غير مقابل فى أول عدد يصدر من الجريدة وفى الموضوع المخصص للأخبار المهمة ما ترسله إليه وزارة الداخلية من البلاغات المتعلقة بالمصلحة العامة أو الخاصة بمسائل سبق نشرها فى الجريدة المذكورة .

مادة ٢٤ - يجب على رئيس التحرير أو المحرر المسئول أن يدرج بناء على طلب ذوى الشأن تصحيح ما ورد ذكره من الوقائع أو سبق نشره من التصريحات فى الجريدة ويجب أن يدرج التصحيح فى خلال الثلاثة الأيام التالية لاستلامه أو على الأكثر فى أول عدد يظهر من الجريدة فى نفس المكان وب نفس الحروف التى نشر بها المقال المطلوب تصحيحه ويكون نشر التصحيح من غير مقابل إذا لم يتجاوز ضعف المقال المذكور . فإذا تجاوز الضعف كان للمحرر الحق فى مطالبة صاحب الشأن قبل النشر باجرة للنشر عن المقدار الزائد على أساس تعريفه الإعلانات .

مادة ٢٥ - لا يجوز الامتناع عن نشر التصحيح فى غير الأحوال الآتية :

(أ) إذا وصل التصحيح إلى الجريدة بعد شهرين من تاريخ نشر المقال الذى اقتضاه .

(ب) إذا سبق للجريدة أن صححت بنفس المعنى الوقائع أو التصريحات التى اشتمل عليها المقال المطلوب تصحيحه .

(ج) اذا كان التصحيح محررا بلغة غير التى كتب بها المقال

(د) اذا كان فى نشر التصحيح جريمة معاقب عليها

٤ - فى العقوبات :

مادة ٢٦ - كل مخالفة لأحكام المواد ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ تكون عقوبتها الحبس لمدة لا تتجاوز ستة اشهر والغرامة من ٢٠ جنيها الى ٢٠٠ جنيه أو احدى هاتين العقوبتين فقط .

وتكون المعاقبة على دخول المطبوعات والجرائد او تداولها أو نشرها خلافا لأحكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ بنفس العقوبات السابقة

ويجوز ان يقضى ايضا الحكم الصادر بالعقوبة بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما اذا كانت تصدر ثلاث مرات أو اكثر فى الاسبوع او لمدة شهر اذا كانت تصدر اسبوعيا او لمدة سنة فى الأحوال الأخرى

مادة ٢٧ - يعاقب بنفس العقوبات المتقدمة رئيس التحرير والمحرون المسئولون وصاحب الجريدة والطابع والناشر عند وجوده اذا ما استمروا على اظهار الجريدة باسمها او باسم آخر بعد صدور القرار بتعطيلها .

ويجب ان يقضى ايضا فى هذه الحالة بتعطيل الجريدة لمدة تعادل ضعفى المدة المنصوص عليها فى المادة المنصوص عليها فى المادة المتقدمة وتضاف الى مدة التعطيل السابق .

مادة ٢٨ - كل مخالفة لأحكام المادة ١٦ تكون عقوبتها الغرامة عن ١٠ جنيهاات الى ١٠٠ جنيه .

مادة ٢٩ - كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون يعاقب عليها بغرامة لا تزيد على ١٠٠ قرش وبالحبس لمدة لا تتجاوز اسبوعا أو باحدى هاتين العقوبتين فقط .

وفى حالة الحكم بالعقوبة لمخالفة احكام المادة الثانية يجوز للقاضى ان يحكم بإقفال المطبعة .

مادة ٣٠ - فى حالة مخالفة احكام المواد ٩ و ١٠ و ٢١ تضبط المطبوعات او أعداد الجريدة بصفة إدارية .

وفى حالة مخالفة أحكام المادتين ٩ و ١٠ يضبط ايضا ما استعمل فى الطباعة من قوالب وأصول (كليشاهات) ^(١) .

ويقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادر المطبوعات المذكورة او إعداد الجريدة او القوالب او الأصول (الكليشاهات) .

مادة ٣١ - فى حالة مخالفة احكام المواد ٤ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٧ و ١٩ يجوز ضبط المطبوعات او إصدار الجريدة بصفة إدارية .

ويجوز ان يقضى الحكم الصادر بالعقوبة بمصادرة هذه المطبوعات أو أعداد الجريدة .

مادة ٣٢ - يجوز للمحكمة عند الحكم ببراءة المحرر الذى اتهم بارتكاب الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٢٤ أو ٢٥ أن تلزمه بنشر التصحيح بالصيغة التى طلب منه نشرها أو بصيغة أخرى تعينها

وفى حالة الحكم بالعقوبة بسبب الامتناع عن النشر وبالإلزام بنشر التصحيح يجب ان يحدث النشر فى العدد الأول او الثانى الذى يلى صدور الحكم اذا كان هذا الحكم حضوريا او الذى يلى إعلان هذا الحكم اذا كان غيابيا - مهما تكن اوجه الطعن فى الحكم - فإذا الغى الحكم بعد نشره جاز للمحرر ان يدرج حكم الالغاء على نفقة الخصم الذى اقيمت الدعوى بناء على طلبه .

(١) معنلة بالقانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٨٣ .

ويجوز أيضا ان يؤمر فى الحكم الصادر بالعقوبة بأنه اذا امتنع المحرر عن تنفيذ الأمر الصادر بالنشر ينشر التصحيح على نفقة المحرر فى ثلاث جرائد يعينها صاحب الشأن .

· مادة ٢٣ - تنشر فى الجريدة الرسمية أوامر منع التداول وقرارات التعطيل والاذنارات المنصوص عليها فى المواد السابقة .

مادة ٢٤ - ينفذ ما يصدر من الأحكام أو ما يؤمر به من التدابير الإدارية بمقتضى هذا القانون بدون نظر الى معارضة صاحب الجريدة أو المطبعة أو أى شخص آخر ذى شأن .

٥ - فى الأحكام الوقتية

وفى النصوص الملغاة

مادة ٣٥ - يعطى الأشخاص الذى يمارسون المهن المبينة فى الباب الثانى مياعدا قدره شهران من تاريخ العمل بهذا القانون للقيام بتنفيذ ما نصت عليه المواد ٢ و ٣ و ٧ .

مادة ٣٦ - يلغى قانون المطبوعات رقم ٩٨ لسنة ١٩٣١ .

مادة ٣٧ - على وزيرى الداخلية والحقانية تنفيذ هذا المرسوم بقانون كل منهما فيما يخصه ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

ملاحظات وأحكام

التعليمات العامة للنيابات

مادة ٩٣٣ - ترسل الى إدارة المطبوعات صورة من كل حكم يصدر ضد أحد الصحفيين وترسل اليها كذلك صور من الأحكام التى تصدر فى جرائد النشر .

مادة ١٠٦٧ - لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراء فيها إلا بناء على طلب كتابي من وزير العدل في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ عقوبات (العيب فسي حقه ملك أو رئيس دولة اجنبية أو في حق ممثل لدولة اجنبية معتمدة فسي مصر بسبب أمور تتعلق بأداء وظيفته) كما لا يجوز رفع الدعوى الجنائية أو اتخاذ إجراءات فيها في الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ من قانون العقوبات (اهانة وسب مجلس الشعب أو غيره من الهيئات النظامية أو الجيش أو المحاكم أو السلطات أو المصالح العامة) إلا بناء على طلب كتابي من الهيئة أو رئيس المصلحة المجنى عليها .

مادة ١٠٦٨ - يشترط لصحة الطلب تقديمه مسن للجهة التي حددتها القانون وعلى ذلك .

١- يختص وزير العدل بتقديم الطلب في الجرائم المنصوص عليها في المادتين ١٨١ و ١٨٢ عقوبات وفي الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون .

٢- وفي الجرائم المنصوص عليها في المادة ١٨٤ عقوبات تختص الهيئة التي وقعت عليها الجريمة - عن طريق ممثلها القانوني - أو رئيس المصلحة المجنى عليها بتقديم الطلب .

مادة ١٥٨٨ - تختص نيابة امن الدولة العليا بالتصرف فيما يقع في كافة أنحاء جمهورية مصر العربية من الجرائم الآتية :

أهم القيود والأوصاف :

جنحة بالمواد ١ فقرة ثلاثة و ١١ و ٢٦ و ٣١ .

أصدر جريدة دون أن يكون لها رئيس تحرير مسئول يشرف اشرفا فعليا على كل محتوياتها (أو جملة محررين مسئولين يشرف كل واحد منهم اشرفا فعليا على قسم معين من أقسامها) .

جنتة بالمواد ١ و ٩ و ٢٦ و ٣٠

أدخل مطبوعات الى جمهورية مصر العربية او جرائد او
تداولها او نشرها رغم صدور قرار من مجلس الوزراء بعد
دخولها الى البلاد او تداولها .

جنتة بالمواد ١ فقرة ثالثة و ٢١ و ٢٦ و ٣٠

أدخل فى مصر عدد معين من جريدة تصدر فى الخارج او تداولها او
نشرها رغم صدور قرار من الجهة المختصة على خلاف ذلك

العقوبة :

الحبس مدة لا تجاوز ستة اشهر وغرامة من ٢٠ الى ٢٠٠ جنيهه أو
أحدى هاتين العقوبتين ومصادرة المطبوعات او القوالب .

ويجوز الحكم بتعطيل الجريدة لمدة ١٥ يوما إذا كانت تصدر ثلاث
مرات او أكثر فى الاسبوع او لمدة شهر اذا كانت تصدر اسبوعيا او
لمدة سنة فى الأحوال الأخرى وأيضا مصادرة المطبوعات أو القوالب

١٣٢ . معادن ثمينة

قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة^(١)

المعدل بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤^(٢)

باسم الشعب :

رئيس الجمهورية :

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه، وقد أصدرناه :

مادة ١. ^(٣) يقصد في تطبيق أحكام هذا القانون :

١- بالمعادن الثمينة : الذهب والفضة والبلاطين وتكون على هيئة مشغولات أو سبائك أو أصناف نصف مشغولة أو على هيئة عمله.

٢- بالمشغولات الذهبية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٩ قرابط أو ٣٧٥ (ثلاثمائة وخمسة وسبعين) سهما (جزء من الألف) من الذهب النقي.

٣- بالمشغولات الفضية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل على ٦٠٠ (ستمائة) سهم (جزء من الألف) من الفضة النقية.

٤- بالمشغولات البلاتينية : كل قطعة معدنية مشغولة تحتوى على الأقل ٨٥٠ (ثمانمائة وخمسين) سهما (جزء من الألف) من البلاتين النقي.

(١) الجريدة الرسمية العدد ٣٣ فى ١٢/٨/١٩٧٦.

(٢) الجريدة الرسمية العدد ٥ فى ٣/٢/١٩٩٤.

(٣) مستبدلة بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤.

٥- بالأصناف ذات العيار الواطى: كل صنف مخلوط يحتوى على أقل من تسعة قراريط من الذهب النقى أو على الأقل من ٦٠٠ (ستمائة) سهم (جزء من الألف) من الفضة النقية أو على الأقل من ٨٥٠ (ثمانمائة وخمسين) سهما (جزء من الألف) من البلاتين النقى.

٦- بالأصناف الملبسة: كل صنف من المعدن المغطى بقشرة لاصقة ذهبية أو فضية أو بلاتينية.

وللوزير اختصاص إصدار قرار بتحديد كمية المعدن النقى من الذهب أو الفضة أو البلاتين بالقشرة اللاصقة بالنسبة إلى هذه الأصناف.

٧- بالأحجار ذات القيمة:

(أ) أحجار كريمة طبيعة نادرة : الماس والياقوت والزمرد والزفير .

(ب) أحجار شبه كريمة طبيعية : الفيروز والأكوامارين والتوباز والعقيق والمرجان واللؤلؤ والكهرمان والاماتيست والزبرجد والأكسندريت والحماة والتفريت والهيمايت .

(ج) الأحجار الصناعية : من جميع الأنواع سائلة الذكر مصنعة كيميائيا من ذات عناصر الأحجار الطبيعية المقابلة لها .

(د) الأحجار المقلدة : من جميع الأنواع سائلة الذكر من خامات مقلدة للأحجار الطبيعية .

ويجوز بقرار من الوزير اختصاص إضافة أو حذف بعض هذه الأحجار .

مادة ٢٠- فيما عدا العملات التذكارية والقطع الأثرية لا يجوز بيع المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين أو طرحها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت

مدموغة بدمغة الحكومة أو بدمغة إحدى الحكومات الأجنبية التي تعامل جمهورية مصر العربية معاملة المثل، وتحدد علامات الدمغات المصرية وعلامات دمغات الحكومات الأجنبية المعترف بها بقرار من وزير التجارة.

مادة ٣٠: لا يجوز بيع الأصناف ذات العيار الواطى أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت مرقومة برقم يبين نسبة المعدن النقى الذى تحتوى عليه بالأجزاء الألفية مقرونا ببيان نوعها ذهباً أو فضة أو بلاتينا وإذا لم يسمح حجمها بذلك وجب أن تصبحها بطاقة تحمل البيانات المذكورة مضافاً إليها اسم صاحب الغل باللغة العربية.

مادة ٣١: لا يجوز بيع الأصناف الملبسة أو عرضها للبيع أو حيازتها بقصد البيع إلا إذا كانت موسومة بكلمة ملابس ويستثنى من ذلك الأصناف التى لا يسمح حجمها بذلك والأصناف التى تستورد من الخارج إذا كانت موسومة بهذا البيان بلغة أجنبية فيكتفى فى الحالتين بأن تصحب كل قطعة من هذه الأصناف بطاقة تحمل الكلمة المذكورة واسم صاحب الغل باللغة العربية.

مادة ٣٢: يجب أن تقدم المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين الى مصلحة دمع المصوغات والموازن لدمغها بعد فحص المعدن وبيان العيار.

مادة ٣٣: العيارات القانونية هى :

(المشغولات الذهبية)

٢٣,٥ قيراطاً أو ٩٧٩,١٦	سهما (جزءاً من الألف)
٢١ قيراطاً أو ٨٧٥	سهما (جزءاً من الألف)
١٨ قيراطاً أو ٧٥٠	سهما (جزءاً من الألف)

١٤ قيراطا أو ٥٨٣,٣٣	سهما (جزءا من الألف)
١٢ قيراطا أو ٥٠٠	سهما (جزءا من الألف)
٩ قيراطا أو ٣٧٥	سهما (جزءا من الألف)

(المشغولات الفضية)

- ٩٢٥ سهما (جزءا من الألف).
- ٩٠٠ سهما (جزءا من الألف).
- ٨٠٠ سهما (جزءا من الألف).
- ٦٠٠ سهما (جزءا من الألف).

(المشغولات البلاتينية)

- ٨٥٠ سهما (جزءا من الألف).

المشغولات الذهبية المركب عليها بلاتين

تكون من أى عيار سبق ذكره وبحيث لا تقل نسبة البلاتين المركب عليها عن ٨٥٠ سهما (جزءا من الألف).

مادة ٧. لا تدمغ مصلحة دمع المصوغات والموازين المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية أو الذهبية المركب عليها بلاتين إلا إذا كانت تحتوى على مقدار من المعدن النقى يقابل أحد العبارات القانونية المشار إليها فى المادة السابقة، وتبين اللائحة التنفيذية أحكام واجراءات المعايرة والتحليل والترقيم والدفع والإجراءات الخاصة بالنظم من قرارات المصلحة وكيفية الفصل فيها.

مادة ٨. للوزير المختص أن يحدد بقرار منه أجرة الصناعة ومقدار الربح فى المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قيراطا.

مادة ٩. تحصل رسوم الدمع والفحص والتأمين وغيرها من مقابل الخدمات التى تقوم بها مصلحة دمع المصوغات والموازين عن

المشغولات والاصناف بجميع أنواعها وفقا للجدول المرفق بهذا القانون.

مادة ١٠. تفحص مصلحة دمع المصوغات والموازين بالإضافة الى المشغولات ما يقدم اليها لهذا الغرض من أصناف نصف مشغولة سواء كانت ذهبية أم فضية أم بلاتينية ويرقم يفحص من كل صنف من هذه الأصناف برقم يبين مقدار المعدن النقي فيه متى كان ذلك ممكنا وتحصل عن فحص هذه الأصناف الرسوم التي تحصل عن دمع الأصناف غير المشغولة الواردة في الجدول المرفق لهذا القانون.

مادة ١١. يجوز أن يقدم لمصلحة دمع المصوغات والموازين أى صنف آخر من الأصناف الآتي بيانها لفحصه وتثمينه على أن يصحب طلب الفحص باقرار كتاب يبين نوع المعدن المراد فحصه.

(أ) سبائك الذهب.

(ب) سبائك الفضة.

(ج) سبائك البلاتين.

(د) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين.

(هـ) عينة البلاتين.

(و) عينة الخام من أى معدن ثمين مختلط بالأتربة أو غيرها.

(ز) المشغولات المصنوعة من معادن غير ثمينة المطعمة بالفضة.

أو المغطاه بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة بكافة أنواعها، ويرقم ما يفحص من كل صنف برقم يبين نسبة المعدن النقي فيه بالاجزاء الألفية متى كان

ذلك ممكنا وتعطى لصاحبه شهادة بذلك ويحصل عن فحص هذه الأصناف الرسوم المبينة فى الجدول المرفق بهذا القانون.

مادة ١٢. يكون قرار مصلحة دمع المصوغات والموازين نهائيا فى تحديد الصنف المراد فحصه من حيث كونه مشغولا ونصف مشغول أو غير مشغول.

مادة ١٣. يجوز لمصلحة دمع المصوغات والموازين إعطاء شهادات لمن يطلبها عن الأصناف والمشغولات من المعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة أو عن المشغولات المصنوعة من المعادن غير الثمينة الخالصة أو المطعمة بالفضة أو المغطاة بقشرة لاصقة من الذهب أو الفضة أو البلاتين أو المطعمة بأحجار ذات قيمة المقدمة للدمع أو الفحص أو التثمين نظير الرسوم المقررة فى الجدول المرفق بهذا القانون وتعطى الشهادة عن قطعة واحدة ومع ذلك يجوز أن تشمل الشهادات ببيانات عن أكثر من قطعة واحدة ومع ذلك يجوز أن تشمل الشهادات بيانات عن أكثر من قطعة واحدة وتحصل الرسوم عن هذه الشهادة وفقا للجدول المرفق بهذا القانون.

مادة ١٤. يجوز بقرار من الوزير المختص^(١) تعديل الرسوم المقررة فى الجدول المرفق بهذا القانون على الا يجاوز الرسم المعدل على الرسم الأصيل ولا يقل عن نصفه - كما يجوز للوزير بناء على طلب وزير المالية تعديل هذه الرسوم فى الحدود المذكورة فى الفقرة السابقة بالنسبة للأصناف الآتية :

أ- سبائك الذهب وسبائك الفضة وسبائك البلاتين المستوردة من الخارج بقصد تصنيعها محليا وإعادة تصديرها.

ب - الأصناف المشغولة ونصف المشغولة المصدرة للخارج التى تخضع لنظام السماح المؤقت.

(١) استبدلت عبارة وزير التجارة بعبارة الوزير المختص بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤.

جـ - المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية التي يسمح بتصديرها الى بلاد العملات الحرة.

مادة ١٥. إذا كانت الأصناف المذكورة فى هذا القانون، واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الجمارك أو البريد الا إذا كانت مدموغة بدمغة أجنبية معترف بصحتها وفقا للمادة (٢) من هذا القانون فإذا قدمت الى مصلحة دمع المصوغات والموازين مباشرة وجب على مقدم هذه الأصناف إثبات دخولها البلاد بطريقة مشروعة فإذا لم يتم ذلك وجب على المصلحة قبل قيامها بفحصها وتحديد عيارها ودمغها ابلاغ وإثبات شخصية مقدمها لحين التصرف فيها بمعرفة الجهات المذكورة.

مادة ١٦. المستورد المشغولات الذهبية أو الفضية أو البلاتينية غير المدموغة الخيار بين إعادة تصديرها فى الحال تقديمها للدمغ، وفى الحالة الأخيرة توزن المشغولات بعد دفع الرسوم الجمركية وتختتم بالرصاص وترسل مختومة بختمى المستورد ومصلحة الجمارك أو هيئة البريد حسب الأحوال الى فروع مصلحة دمع المصوغات والموازين والقاهرة أو الأسكندرية على نفقة المستورد.

مادة ١٧. تسرى على المشغولات المستوردة المقدمة للدمغ جميع الأحكام الخاصة بالمشغولات المحلية التى من نوعها، المنصوص عليها فى هذا القانون، وإذا رفضت مصلحة دمع المصوغات والموازين بناء على الأحكام المذكورة دمع هذه المشغولات أعيدت على نفقة المستورد الى الجمرك أو البريد لإعادة تصديرها للخارج وتعامل حينئذ معاملة البضائع المعادة قانونا.

مادة ١٨. إذا كانت الأصناف ذات العيار الواطى أو الملبسة واردة من الخارج لا يجوز سحبها من الخارج لا يجوز سحبها من الجمرك أو البريد إلا إذا كانت مرموقة أو موسومة طبقا للمادتين ٣، ٤ من هذا القانون.

مادة ١٩^(١) يحظر ممارسة مهنة الخبراء المثنين للمعادن الثمينة والأحجار ذات القيمة ومهنة تحليل المعادن الثمينة (الكيميائيون والفنون الحاشنجية) لتحديد عيارها ومهنة صناعة المشغولات من هذه المعادن، وذلك بغير ترخيص من مصلحة دمع المصوغات والموازين.

وتصدر هذه التراخيص لمدة لا تقل عن ثلاث سنوات طبقاً للأوضاع والشروط والاجراءات التى يحددها قرار من الوزير المختص وبمراعاة توافر الشروط الآتية فى طالب الترخيص:

أولاً - أن يكون متمتعاً بالأهلية القانونية الكاملة.

ثانياً - أن يكون محمود السيرة حسن السمعة.

ثالثاً - أن يكون حاصلًا على مؤهل فنى فى تخصصه أو تتوافر لديه خبرة فنية كافية لممارسة المهنة وأن يجتاز بنجاح الامتحان الذى تحدده المصلحة المذكورة لهذا الغرض ويجب أن يؤدى الطالب رسماً يحدد بقرار من الوزير المختص بشرط ألا يجاوز عشرين جنيهاً عند أداء الإمتحان أو عند طلب الترخيص أو عند تجديد الترخيص .

ويلزم من يتخلف عن تجديد ترخيصه بأداء رسم يعادل مثلى رسم التجديد .

رابعاً - أن تتوافر فيه اللياقة الطبية اللازمة لممارسة المهنة.

خامساً - ألا يكون قد صدر ضده حكم فى جنائية أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة مخلة بالشرف والأمانة أو بعقوبة مقيدة للحرية فى جنحة تتعلق بمخالفة أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذاً له أو الجرائم المنصوص عليها بالقانونين رقمى ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن العلامات والبيانات التجارية و٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن قمع الغش والتدليس وذلك ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.

(١) مستبدلة بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤.

مادة ٢٠. ^(١) مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون آخر ، يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من أحدث بالمشغولات بعد دمجها تغييرا أو تعديلا سواء بالإضافة أو الاستبدال يجعلها غير مطابقة للعيار المدموغة به ، وكذلك كل من دمجها بأختام مزورة أو دمجها بطريقة غير مشروعة ، وكذلك كل تاجر أو صانع باع هذه المشغولات أو عرضها للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل بها بأية طريقة كانت ، وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بتسليم هذه المشغولات لأصحابها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

مادة ٢١. ^(٢) يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية أو ذهبية مركب عليها بلاتين غير مدموغة أو في مشغولات مدموغة أضيفت إليها أجزاء غير مدموغة من نفس العيار. وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل في الدعوى ، وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بفحص المشغولات غير المدموغة ، فإذا ثبت أنها من إحدى العيارات القانونية تدمج بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر وتسلم لصاحبها ويحكم بالمصادرة في حالة العود.

يعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة (٨) من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات المنصوص عليها فيها أجرا عن صنعها أو ربحا عند بيعها يزيد على الحد الأقصى المحدد لها ، أو امتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات .

(١)، (٢) مستبدلتان بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤ .

مادة ٢٢. ^(١) يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل صانع أو تاجر يبيع أو يعرض أو طرح للبيع أو حاز بقصد البيع أصنافًا ذات عيار واطئ على خلاف الأحكام المقررة في المادة (٣) ، أو أصنافًا ملبسة على خلاف الأحكام المقررة في المادتين (١، ٤) من هذا القانون ، ويحكم بالمصادرة في حالة العود.

ولا يسرى حكم هذه المادة على الأصناف ذات العيار الواطئ التي يتضح من فحصها أن مقدار المعدن الثمين النقي الذي يحتوي عليه يقل عن البيان المرقومة به بشرط ألا يتجاوز مقدار العجز فيها ٠,٠٠٤ (أربعة في الألف) إذا كانت مصنوعة من الذهب و ٠,٠١٠ (عشرة في الألف) إذا كانت مصنوعة من الفضة أو البلاتين ، وبعد صدور حكم نهائي بالإدانة تسلم الأصناف ذات العيار الواطئ أو الملبسة المخالفة لصاحبها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة في حالة العود .

مادة ٢٣. ^(٢) "يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيهًا ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف أحكام المادة (١٩) من هذا القانون والقرارات التي تصدر تنفيذًا لها"

مادة ٢٤. ^(٣) لا ترد المشغولات والأصناف المضبوطة في الأحوال المبينة في المواد ٢٠، ٢١، ٢٢ إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة.

ويكره من حق مصلحة دمع المصوغات والموازين أن تبيع المضبوطات التي حكم نهائيًا بمصادرتها بمجرد صدور الحكم النهائي.

(١)، (٢)، (٣) مستبدلة بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤ .

وتؤول حصيلة البيع إلى الخزانة العامة بعد خصم ٢٥ ٪ منها
تودع فى حساب خاص ويصرف منها لمن قاموا بالضبط ومعاونيهم،
وذلك وفقا للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير المختص .

مادة ٢٥. تعتبر الجرائم المنصوص عليها فى هذا القانون
والقرارات الصادرة تنفيذا له والجرائم المنصوص عليها فى القانون
رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالعلامات والبيانات التجارية وفى
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الخاص بقمع التدليس والغش جرائم
متماثلة فى العود ويفصل فيها على وجه الاستعجال .

مادة ٢٦. يعاقب على أية مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون أو
الأحكام القرارات المنفذة له بالحبس مدة لا تزيد على ستة أشهر
وبغرامة لا تقل عن جنيه واحد ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى
هاتين العقوبتين .

مادة ٢٧. يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر كل شخص
مكلف بتنفيذ أحكام هذا القانون إذا وقعت المخالفة لتلك الأحكام
نتيجة لاشتراكه مع المخالف بأية صورة من صور الاشتراك فى
الجريمة وكذلك إذا تعمد اهمال المراقبة وإغفال الإبلاغ عن أية
مخالفة .

مادة ٢٨. يكون كل من صاحب الغل أو العامل مسئولا مع
مديره أو القائم على إدارته عن كل مخالفة لأحكام هذا القانون
ويعاقب بالعقوبات المقررة لها فإذا ثبت أنه بسبب الغياب أو
استحالة المراجعة لم يتمكن من منع وقوع المخالفة إقتصرت العقوبة
على الغرامة .

مادة ٢٩. ^(١) يكون لمن يشغل وظيفة مفتش دمغ المصوغات من
العاملين بمصلحة دمغ المصوغات والموازين الذين يصدر بتحديدهم

(١) مستبدلة بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤ .

قرار من وزير العدل بالإتفاق مع الوزير المختص صفة الضبطية القضائية فى اثبات الجرائم التى تقع باخالفه لأحكام هذا القانون والقرارات المنفذه له، كما يكون لهم فى سبيل مراقبة تنفيذ أحكام القانون دخول المتاجر والمصانع والمخازن وغير ذلك من الأماكن المعدة لصنع المصوغات أو بيعها أو رهنها وضبط ما يوجد منها مخالفاً لأحكامه.

ويعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حال دون تأدية المفتشين المشار إليهم فى هذه المادة أعمال وظيفتهم سواء بمنعهم من دخول الأماكن الميينة بها أو بأية طريقة أخرى.

مادة ٣٠. لا تخل العقوبات المنصوص عليها فى هذا القانون بأية عقوبة أشد ينص عليها قانون العقوبات أو بأى قانون آخر.

مادة ٣١. (١) تتولى مصلحة دمع المصوغات والموازين شراء وبيع المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة للوزارات والمصالح الحكومية عدا مصلحة سك العملة، على أن تحصل المصلحة على ١٥ ٪ من ثمن المبيعات مقابل المصاريف التى تتحملها مباشرة لإجراءات البيع ولكافأة العاملين، وذلك وفقاً للقواعد التى يصدر بها قرار من الوزير المختص.

مادة ٣١ مكرراً. (٢) يحصل رسم إضافى مقداره قرشان عن كل جرام ذهب يقدم للدمغ وتخصص حصيلة هذا الرسم للصرف منها على صيانة المباني وتطوير الآلات المستعملة فى المصلحة وصرف حوافز للعاملين بها.

مادة ٣٢. تشترك مصلحة دمع المصوغات والموازين فى تمثيل جمهورية مصر العربية فى المنظمات والمؤتمرات المحلية والعربية والدولية التى يتصل نشاطها بمجال المعادن الثمينة والاحجار ذات القيمة.

(١) مستبدلة بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤.

(٢) مضافة بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤.

مادة ٣٣. يلغى القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون والى أن تصدر اللوائح والقرارات التنفيذية تستمر اللوائح والقرارات المعمول بها فى شئون دمغ المصوغات سارية فيما لا يتعارض مع أحكامه.

مادة ٣٤. يصدر الوزير المختص اللائحة التنفيذية لهذا القانون.

مادة ٣٥. ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية، ويعمل به بعد ستة أشهر من تاريخ نشره.

يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وينفذ كقانون من قوانينها صدر برئاسة الجمهورية فى ٥ شعبان سنة ١٣٩٦ (أول أغسطس سنة ١٩٧٦).

جلول

بيان الرسوم التى تحصل بمقتضى أحكام القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٤

بشأن الرقابة على المعادن الثمينة

أولا، رسوم دمغ المشغولات،

تحصل الرسوم على المشغولات بعد دمغها ، على الوجه الآتى :

(أ) المشغولات الذهبية :

١٨ (ثمانية عشر) قرشا عن كل جرام من المشغولات الذهبية بعد أدنى ثلاثين قرشا فى الكمية الواحدة .

(ب) المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين :

٤٠ (أربعون) قرشا عن كل جرام بعد أدنى خمسة وسبعون قرشا فى الكمية الواحدة .

(ج) المشغولات الفضية :

قرش واحد عن كل جرام بحد أدنى عشرة قروش فى الكمية الواحدة .

(د) المشغولات الذهبية والفضية والبلاتينية الواردة من الخارج

يحصل ثلاثة أمثال الرسوم عليها .

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الجرام جراما ..

ثانيا : رسوم فحص الأصناف غير المشغولة ونصف المشغولة :

(أ) السبائك الذهبية أو البلاتينية :

بواقع عشرة جنيهات عن كل كيلو جرام .

(ب) سبائك الفضة :

بواقع خمسة جنيهات عن كل كيلو جرام .

(ج) سبائك المخلوط من أكثر من معدن ثمين :

بواقع إثني عشر جنيها عن كل كيلو جرام .

(د) عينات معدن البلاتين نصف مشغولة أو غير مشغولة :

بواقع خمسة جنيهات عن كل عينة .

(هـ) عينات المعادن الثمينة المختلطة بالأثرية أو بغيرها :

بواقع عشرة جنيهات عن كل عينة .

وعند حساب الرسوم تعتبر كسور الكيلو جرام كيلو .

ثالثا : رسوم تثمين المعادن الثمينة بجميع أنواعها والمشغولات المصنوعة من المعادن

غير الثمينة أو المطعمة بالفضة أو المغطاء بقشرة لاصقة من الذهب أو

الفضة أو البلاتين :

بواقع ١٪ من قيمة هذه الأصناف والمشغولات بحيث لا يقل

الرسم المحصل عن عشرين جنيها ويعفى من هذه الرسوم الأصناف

والمشغولات الواردة من المحاكم أو النيابات أو الشرطة .

رابعاً : رسوم إختبار المشغولات التى يتضح عند إختبارها أنها أقل من العيار المطلوب وتكسر؛

بواقع جنيه عن كل إختبار من المشغولات الذهبية .

وبواقع (إثنين) جنيهين عن كل إختبار من المشغولات البلاتينية .

وبواقع نصف جنيه (خمسون قرشا) عن كل إختبار من المشغولات الفضية .

خامساً : رسوم إختبار المشغولات التى يتضح من إختبارها أنها أقل من العيار المطلوب تسلم لصاحبها دون أن تكسر (استرداد)؛

بواقع خمسة قروش عن كل جرام من المشغولات البلاتينية والذهبية المركب عليها بلاتين بحيث لا يقل الرسم المحصل عن خمسة جنيهات لأى كمية .

بواقع ثلاثة قروش عن كل جرام من المشغولات الذهبية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن ثلاثة جنيهات لأى كمية .

بواقع نصف قرش عن كل جرام من المشغولات الفضية بحيث لا يقل الرسم المحصل عن جنيه واحد لأى كمية .

سادساً : رسوم الشهادات التى تعطى عن الأصناف الواردة بالقسمين (ثانياً)، (ثالثاً)؛

يتبع فى تقدير الرسوم المستحقة عن هذه الشهادات الأحكام المقررة فى اللائحة المالية للميزانية والحسابات .

سابعاً : رسوم فحص وإختبار الأحجار ذات القيمة ؛

(أ) أحجار كريمة طبيعية نادرة :

بواقع ١٠ ٪ من قيمتها .

(ب) أحجار شبه كريمة طبيعية :

بواقع ٢٥ ٪ من قيمتها .

(ج) أحجار صناعية :

بواقع ٤ ٪ من قيمتها .

(د) أحجار مقلدة :

بواقع ٥ ٪ من قيمتها .

وتعفى من هذه الرسوم الأصناف الواردة من الأحكام أو
النيابات أو الشرطة .

ملاحظات وأحكام :

أهم القيود والأوصاف :

جنحة بالمواد ٢ ، ٥ ، ٢٠ ، ٢٤ ، ٢٥ من القانون
٦٨ لسنة ١٩٧٦ المعدل .

وهو تاجر أو صانع باع مشغولات ذهبية أو عرضها
للبيع أو حازها بقصد البيع أو تعامل فيها بأية طريقة وهي
مدموغة باختام مزورة أو بطريقة غير مشروعة .

وهو تاجر أو صانع دمج مشغولات باختام مزورة أو بطريقة
غير مشروعة .

العقوبة :

الحبس مدة لا تقل عن سنة وغرامة لا تقل عن مائة جنيها
ولا تجاوز خمسمائة جنية أو احدهما .

وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى وبعد
صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمج المصوغات والموازين بتسليم

هذه المشغولات. لأصحابها بعد كسرها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

جنحة بالمواد ٢ ، ٥ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٥ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ .

وهو تاجر أو صانع عرض للبيع أو باع أو حاز أو تعامل بأية طريقة كانت فى مشغولات ذهبية أو فضية أو بلاتينية غير مدموغة .

جنحة بالمواد ٢ ، ٥ ، ٢١ ، ٢٤ ، ٢٨ من القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦ .

وهو صاحب محل سمح بعرض مشغولات ذهبية أو فضية غير مدموغة أو أجزائها غير مدموغة .

العقوبة:

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

وتضبط المشغولات وتحفظ لحين الفصل فى الدعوى وبعد صدور حكم نهائى تقوم مصلحة دمع المصوغات والموازين بفحص المشغولات غير المدموغة فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها ولا تكسر وتسلم لصاحبها ويحكم بالمصادرة فى حالة العود .

أحكام القضاء:

العقوبة المقررة لجريمة تقاضى ربح أزيد من المقرر عن المشغولات الذهبية عيار ٢١ هى الحبس مدة لا تجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين . المادة ٢١/٢ من القانون ٦٨

لسنة ١٩٧٦ تعويل حكم الإدانة فى جريمة تقاضى ربح عن المشغولات الذهبية يزيد عن المقرر على مجرد وجود فرق فى الوزن دليلا على توافر أركان الجريمة دون أن يبين عيار المشغولات وما إذا كانت من نفس نوع العيار الذى ورد بوصف التهمة من عدمه وقدر الربح الذى تقاضاه زائدا قصور.

لما كانت المادة ٨ من القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ بشأن الرقابة على المعادن الثمينة قد نصت على أنه « لوزير التجارة أن يحدد بقرار منه أجرة الصناعة ومقدار الربح فى المشغولات الذهبية من عيار ٢١ قيراطا » . ونصت الفقرة الثالثة من المادة ٢١ من القانون ذاته على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لاتقل عن عشرة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل تاجر ويعاقب بالعقوبة ذاتها كل من خالف أحكام المادة ٨ من هذا القانون بأن تقاضى عن المشغولات الذهبية المنصوص عليها فيها أجرا عن صنعها أو ربحا عند بيعها يزيد عن الحد الأقصى المحدد لها أو إمتنع عن بيعها نظير الأجر أو الأرباح المحددة لهذه المشغولات ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يبين عيار المشغولات وما إذا كانت من نفس نوع العيار الذى ورد بوصف التهمة من عدمه ولم يبين قدر الربح الذى تقاضاه زائدا وإتخذ من مجرد وجود فرق فى الوزن دليلا على توافر أركان الجريمة فإنه يكون قاصرا.

(الطعن : ٢٣٧١ لسنة ٦٢ ق - جلسة ١٩٩٧/٧/١ لم ينشر بعد)

القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن دمج المصوغات المعدل قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ . لم يقرر مصادرة

المشغولات غير المدموغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائى ثم ردها بعد دمجها أو تكسيورها حسب الأحوال مثال بشأن مشغولات فضية .

(الظمن ١٥١٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٣س ٣٤ ص ٨٦٣)
أن مفاد نص المادتين ٢٢ و ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمج المصوغات المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ و ٣٨ لسنة ١٩٦٥ و ٤٠ لسنة ١٩٦٧ . أن الشارع لم يقرر مصادرة المشغولات غير المدموغة وهو اذ فعل ذلك لم يجعل أمر مصادرتها منوطا بالقواعد العامة الواردة بالمادة ٣٠ من قانون العقوبات بل قرر بشأنها نظاما خاصا من مقتضاه حفظها على ذمة الدعوى حتى إذا ما صدر حكم نهائى تقرر حق استردادها بعد دمجها إذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية وبعد كسرها واستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة أن لم تكن كذلك . فإذا كان الحكم قد قضى بالمصادرة فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(الظمن ١٦٠٦ لسنة ٤١ق - جلسة ٢٠/٢/١٩٧٢س ٢٣ ص ١٩٠)

١٣٣ - معارض وأسواق

القانون رقم ٣٢٢ لسنة ١٩٥٦

بتنظيم إقامة المعارض والأسواق والإشتراك فيها

باسم الأمة :

رئيس الجمهورية :

بعد الإطلاع على القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن
الغرف التجارية ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛ قرر القانون الآتى :

مادة ١- فى تطبيق هذا القانون يعتبر معرضا أو سوقا تجاريا كل
حفل يكون الغرض الأسمى منه عرض عينات أو نماذج من البضائع
أو الآلات أو المنتجات بقصد الدعاية لها أو تسويقها .

مادة ٢- لا يجوز بغير ترخيص خاص من وزير التجارة إقامة
معرض أو سوق فى جمهورية مصر أو الإشتراك فى أيهما أو
الدعاية له .

ويستثنى من ذلك المعارض أو الأسواق التى تقيمها الجمعيات
الخيرية أو المصالح والهيئات العامة المصرية بمنتجاتها الخاصة .

مادة ٣- لا يجوز لأى شخص طبيعى أو معنوى سواء كان
مصريا أو أجنبيا يقيم فى مصر بغير ترخيص خاص من وزير
التجارة إقامة معرض أو سوق فى الخارج أو الإشتراك فى أيهما أو
الدعاية له بمعارضات مصرية .

مادة ٤- تنشأ هيئة مستقلة تلحق بوزارة التجارة يطلق عليها
(الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية (١) تكون لها
شخصية اعتبارية . وتختص بالإشراف على إقامة المعارض والأسواق
وتقرير الإشتراك فيها . كما تختص بإقامة المعارض والأسواق بقصد
الدعاية للمنتجات والحاصلات المصرية .

مادة ٥- يكون لهذه الهيئة مجلس إدارة يهيمن على شئونها ويعرف أمورها طبقاً لأحكام هذا القانون دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في مصالح الحكومة ويشكل هذا المجلس من :

رئيساً	وزير التجارة
	وكيل وزارة التجارة المختص لشئون التجارة الخارجية .
	مثل لوزارة الخارجية .
	مثل لوزارة الصناعة .
	مثل لوزارة الزراعة .
أعضاء	مثل لوزارة الإرشاد القومى .
	رئيس اتحاد الغرف التجارية
	رئيس إتحادات الصناعات .
	ممثلين للهيئات والشركات المصرية .
	« لا يزيد عددهم عن ثلاثة يعينهم وزير التجارة بقرار منه لمدة سنتين » .

ومن مراقب المعارض والأسواق الدولية بوزارة التجارة . سكرتيراً
(ويقوم مقام الرئيس عند غيابه وكيل وزارة التجارة) .

مادة ٦- يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه ، وللمجلس أن يدعو لحضور جلساته من يرى الإستعانة بمعلوماتهم أو خبرتهم دون أن يكون لها صوت معدود في المداولات . ولا يكون إجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور خمسة من أعضائه . وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين . وعند التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس . ويجب أن يجتمع المجلس أربع مرات على الأقل فى السنة .

مادة ٧. يكون للهيئة رأس مال مستقل . يتكون من الأموال التي تخصصها الحكومة سنوياً للمعارض والأسواق ومن الإعانات والإشتراكات التي تدفع إليها من الهيئات العامة والخاصة .

مادة ٨. يعاقب بغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن ٥٠٠ جنيه كل من يخالف أحكام هذا القانون ، ويجوز الحكم بمصادرة المروضات المضبوطة .

مادة ٩. ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويكون له قوة القانون ويعمل به من تاريخ نشره ولوزير التجارة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

يضم هذا القرار بخاتم الدولة وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ أفريل سنة ١٣٧٦ (٢٨ أغسطس سنة ١٩٥٦) .

اهم القيود والأوصاف :

تقيد جنحة بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ .

أقام معرض أو سوق أو اشترك في أيهما أو أجرى لهما دعاية بغير ترخيص من وزير التجارة .

تقيد جنحة بالمواد ١ ، ٣ ، ٨ .

وهو شخص طبيعى أو معنوى مصرى يقيم فى مصر أقام معرض أو سوق فى الخارج أو الإشتراك فى أيهما أو الدعاية له بمروضات مصرية دون ترخيص خاص من وزير التجارة .

العقوبة :

غرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه ويجوز الحكم بمصادرة المروضات المضبوطة

الفهرس

فهرس تحليلي للجزء الخامس

الصفحة	الموضوع	
		إهداء
		تقديم
٧	التشريعات الجنائية الخاصة التي تبدأ بحرف (م)	
٩	١٠٨ — ماسحو الأحذية	
١٠	ملاحظات وأحكام	
١٠	أهم القيود والأوصاف	
١١	١٠٩ — مباشرة الحقوق السياسية القانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠	
٢٧	ملاحظات وأحكام	
٢٧	أهم القيود والأوصاف	
٢٨	١١٠ — مترو الأنفاق القانون ٤ لسنة ١٩٩٠	
٢٩	ملاحظات وأحكام	
٢٩	أهم القيود والأوصاف	
٣١	١١١ — مثلجات القانون ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل	
٣٣	أهم القيود والأوصاف	
٣٤	١١٢ — محاكمة وزراء القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨	
٤٢	١١٣ — محافل بهائية القانون ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠	
٤٣	أهم القيود والأوصاف	

القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣

- ١٢٠ ملاحظات وأحكام
 ١٢٠ أهم القيود والأوصاف
 ١٢١ أحكام القضاء

١١٥ — محال صناعية وتجارية

القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل

- ١٧٣ ملاحظات وأحكام
 ١٧٣ أهم القيود والأوصاف
 ١٧٤ أحكام القضاء

١١٦ — محال عامة

القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل

- ١٩٩ ملاحظات وأحكام
 ١٩٩ أهم القيود والأوصاف
 ٢٠٣ أحكام القضاء

١١٧ — محميات طبيعية

القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣

- ٢١١ ملاحظات وأحكام
 ٢١١ أهم القيود والأوصاف

١١٨ — مخدرات

القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

حسب آخر التعديلات

- ٣٠٤ ملاحظات وأحكام
 ٣٠٤ أهم القيود والأوصاف
 ٣٥٤ أحكام القضاء
 ٣٥٧ التعليمات العامة للنيابات

٣٦١	١١٩ - مراسي
	القانون ١٣٠ لسنة ١٩٥٧
٣٦٥	أهم القيود والأوصاف
٣٦٦	١٢٠ - مرافقات
	القانون ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل
٣٦٨	أهم القيود والأوصاف
٣٧٠	١٢١ - مراجل بخارية
	القانون ٥٥ لسنة ١٩٧٧
٣٧٥	١٢٢ - مراقبة الشرطة
	القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠
٣٧٦	ملاحظات وأحكام
٣٨٠	١٢٣ - مراقبة تجارة الحبوب
	القانون ٣٣ لسنة ١٩٤١
٣٨٥	١٢٤ - مرشدين سياحيين
	القانون ١٢١ لسنة ١٩٨٣
٤٠٧	ملاحظات وأحكام
٤٠٧	أهم القيود والأوصاف
٤٠٨	١٢٥ - مرور
	القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣
	المعدل بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩
٤٥٩	نصوص القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩
٤٦٢	ملاحظات وأحكام
٤٦٢	أحكام القضاء
٤٨١	التعليمات العامة للنيابات
٤٨٢	أهم القيود والأوصاف

- ٤٩٩ ١٢٦ — مزاولة مهنة
بيع أجهزة استقبال الإذاعة والتلفزيون
- ٥٠١ أهم القيود والأوصاف
- ٥٠٢ ١٢٧ — مصاعد كهربائية
القانون ٧٨ لسنة ١٩٧٤
- ٥٠٨ ملاحظات وأحكام
- ٥٠٨ أهم القيود والأوصاف
- ٥١٠ ١٢٨ — مصحف شريف
القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٥
- ٥٠٨ ملاحظات وأحكام
- ٥١٣ ١٢٩ — وصانع وورش
لإصلاح وبيع وتشغيل
المحركات الحرارية
القانون ١٤١ لسنة ١٩٦٠
- ٥١٥ أهم القيود والأوصاف
- ٥١٦ ١٣٠ — مصنقات فنية
القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥
المعدل بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢
- ٥٢٢ ملاحظات وأحكام
- ٥٢٢ أحكام القضاء
- ٥٢٥ أهم القيود والأوصاف
- ٥٢٧ ١٣١ — مطبوعات
المرسوم بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٣١
- ٥٣٥ ملاحظات وأحكام

٥٣٨	١٣٢ — معادن ثمينة
	القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦
	المعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤
٥٥٣	ملاحظات وأحكام
٥٥٣	أهم القيود والأرصاف
٥٥٤	أحكام القضاء
٥٥٧	١٣٣ — معارض وأسواق
	القانون ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦
٥٥٩	أهم القيود والأرصاف

فهرس للجزء الخامس

الصفحة	الموضوع
٧	التشريعات الجنائية الخاصة التي تبدأ بحرف (م)
٩	١٠٨ - مسح الأخذية
١١	١٠٩ - مباشرة الحقوق السياسية القانون ١٦٧ لسنة ٢٠٠٠
٢٨	١١٠ - مترو الأنفاق القانون ٤ لسنة ١٩٩٠
٣١	١١١ - مثلجات القانون ٢٥٧ لسنة ١٩٥٦ المعدل
٣٤	١١٢ - محاكمة وزراء القانون ٧٩ لسنة ١٩٥٨
٤٢	١١٣ - محافل بهائية القانون ٢٦٣ لسنة ١٩٦٠
٤٤	١١٤ - محاماة القانون ١٧ لسنة ١٩٨٣
١٥٢	١١٥ - محال صناعية وتجارية القانون ٤٥٣ لسنة ١٩٥٤ المعدل
١٨٤	١١٦ - محال عامة القانون ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ المعدل
٢٠٨	١١٧ - محميات طبيعية القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٣
٢١٣	١١٨ - مخدرات القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ حسب آخر التعديلات
٣٦١	١١٩ - مراسى القانون ١٣٠ لسنة ١٩٥٧
٣٦٦	١٢٠ - مراهنات القانون ١٠ لسنة ١٩٢٢ المعدل
٣٧٠	١٢١ - مراحل بخارية القانون ٥٥ لسنة ١٩٧٧
٣٧٥	١٢٢ - مراقبة الشرطة القانون ٧٤ لسنة ١٩٧٠
٣٨٠	١٢٣ - مراقبة تجارة الحبوب القانون ٣٣ لسنة ١٩٤١

- ١٢٤ — مرشدين سياحيين القانون ١٢١ لسنة ٣٨٥
١٩٨٣
- ١٢٥ — مرور القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل
بالقانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩
- ٤٥٩ — نصوص القانون ١٥٥ لسنة ١٩٩٩
- ١٢٦ — مزاولة مهنة بيع أجهزة استقبال الإذاعة
والتلفزيون
- ١٢٧ — مساعد كهربائية القانون ٧٨ لسنة ١٩٧٤
- ١٢٨ — مصحف شريف القانون ١٠٢ لسنة ١٩٨٥
- ١٢٩ — مصانع وورش لإصلاح وبيع وتشغيل
المحركات الحرارية القانون ١٤١ لسنة
١٩٦٠
- ١٣٠ — مصنعات فنية القانون ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥
المعدل بالقانون ٣٨ لسنة ١٩٩٢
- ١٣١ — مطبوعات المرسوم بالقانون ٢٠ لسنة
١٩٣١
- ١٣٢ — معادن ثمينة القانون ٦٨ لسنة ١٩٧٦
المعدل بالقانون ٣ لسنة ١٩٩٤
- ١٣٣ — معارض وأسواق القانون ٣٢٣ لسنة
١٩٥٦

Handwritten text in a cursive script, likely a letter or document, written on lined paper. The text is dense and fills most of the page, with some lines starting with capital letters. The handwriting is fluid and characteristic of the 18th or 19th century.





Bibliotheca Alexandrina



0548964